

المركز القومى للترجمة

مارك سكويسين

الثلاثة الكبار فى علم الاقتصاد

آدم سميث.. كارل ماركس..جون ماينارد كينز

ترجمة:

مجدى عبد الهادى

2943

الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد

آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2943
- الثلاثة الكبار فى علم الاقتصاد: آدم سميث، وكارل ماركس، وجون ماينارد كينز .
- مارك سكويسين
- مجدى عبد الهادى
- الطبعة الأولى 2018

هذه ترجمة كتاب:

The Big Three in Economics

By: Mark Shousen

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد

آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز

تأليف: مــارك سكــويسين

ترجمة: مجدي عبد الهادي



2018

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سكويسين ، مارك

الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد: آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز ، تأليف: مارك سكويسين، ترجمة: مجدى عبد الهادى.

ط ١ – القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٨

٣١٦ ص، ٢٤ سم

١ – الاقتصاديون الألمانيون

(أ) العنوان ٩٢٣,٣٣

رقم الإيداع ٩٨٧٤ / ٢٠١٦

الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 92 - 0663 - 9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

كلمة المترجم

هذا كتاب في تاريخ الفكر الاقتصادي، لكنه ليس كتابًا تقليديًا يقدم عرضًا شاملاً مُتسلسلاً للمدارس الاقتصادية المعروفة، بل هو يعتمد منهجًا مختلفًا يقسم وفقًا له تاريخ الفكر الاقتصادي لثلاث محطات وثلاث زوايا للنظر، فيركز على من أسماهم بـ "الثلاثة الكبار"، مُشكلاً منهم نقاط ارتكاز وانطلاق في عرض الثلاثة الخطوط الأساسية في الفكر الاقتصادي.

فما بين آدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز، يتحرك المؤلف عارضًا لحيواتهم وأفكارهم الرئيسية، مُحاولاً استكشاف العلاقات الجدلية بينها وكيف انتهت لنا في صورتها النهائية، دون أن ينغمس في مستوى تفصيلي من العرض الفني يبعده عن القارئ العادي. ومُتنقلاً بينهم عبر محطات فرعية يمثلها تلاميذهم وأشياعهم الرئيسون، بما يسدّ الفراغات في عرضه غير التقليدي لهذا التاريخ الفكري الطويل.

والكاتب لا يدعي حيادًا من أي نوع في عرضه للمفكرين الثلاثة وما يمثلونه من مدارس فكرية، وهذا أحد المناهج المُعتمدة في كتابة تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ يكون الكاتب واضحًا في كونه يعرض لتاريخ الفكر من موقعه الفكري، وهكذا فكاتبنا بدءًا من مقدمته يبين انحيازه الكامل لمدرسة الحرية الاقتصادية التي يمثلها في نظره آدم سميث، ويضع على أساس انحيازه هذا ترتيبًا للثلاثة الكبار من الأعلى للأدنى على أساس مسطرة "إيديولوجية" بحتة، وهي مسطرة الحرية الاقتصادية التي يتبناها!

وهذا الانحياز طبيعي في ضوء الخلفية "النمساوية" للمؤلف، فهو ينتمي للمدرسة الاقتصادية النمساوية التي تمثل أقصى اليمين الرأسمالي في الفكر الاقتصادي، حيث الإيمان المُطلق والأعمى بالسوق الحرة وبالمنظم الرأسمالي،

ولعل في هذا فائدة ما هى أن يطلع القارئ على كيف يرى ويفسر هؤلاء الأزمات البادية للعيان للنظام الرأسمالي اليوم، كذا أن ينتبه للفروق المهمة ومواضع الخلاف بينهم وبين التيار الكينزي واسع الانتشار، والذي كثيرًا ما يتصور القارئ غير المطلع أنه الممثل الحقيقي للرأسمالية.

لكن الانتقاد الحقيقي الذي يجب توجيهه للكتاب هو أنه لم يخرج على المركزية "الأنجلوساكسونية" التي تطبع الغالبية العظمى من الأعمال الصادرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، بما فيها الأكثر شمولاً وعمقًا وتخصصًا، إذ يتم تصدير تاريخ الفكر الاقتصادي كما لو كان مُنتجًا غرب أوروبي – أمريكيا بالكامل، فلا مساهمات في شرق أوروبا ولا في روسيا ولا في غيرها من الدول، إلا على سبيل الاستثناء، وفي إطار سياق كلي أنجلوساكسوني يكاد يطبع علم الاقتصاد نفسه بطابعه!

وربما ردّ البعض بالقول: إن هذا الطابع بديهي بحكم أن الدول الأكثر تقدمًا اقتصاديًا – واقعًا وعلمًا – كلها تقع في هذا النطاق الجغرافي؛ بما يفرض طبيعة المشكلات التي تتم دراستها علميًا، وبما يسيّد المساهمات المُقدمة في أكاديمية هذا النطاق الجغرافي وحدها ويقدمها على ما سواها من مساهمات. وهو قول به قدر من الصحة، إلا أنه لا يبرر تجاهل عشرات الأسماء المهمة، التي برّزت وسبقت مساهمات بعضها مساهمة كينز مثلاً، وفي النطاق العلمي الذي صنع اسمه تحديدًا كأحد الثلاثة الكبار أنفسهم!

وعمومًا لا يلغي هذان المأخذان أهمية الكتاب بالنسبة للقارئ العام ولطلبة الاقتصاد المبتدئين، فبساطة الكتاب وعرضه المميز ومنهجه المختلف في عرض تاريخ الفكر الاقتصادي تجعل منه مقدمة جيدة في هذا الحقل الفكري الضخم والواسع والمتشعب، سواء للقارئ العادي الذي تلزمه فكرة عامة في الموضوع، أو للطالب المبتدئ الذي يحتاج لمقدمة تصلح أساسًا للبناء عليها في مراحل أكثر تقدمًا.

إهداء

إلى الثلاثة الكبار في حياتي

مُساعدي وصديقي وزوجي

مقدمة المؤلف

في القرون الثلاثة الماضية، برز ثلاثة اقتصاديين كرموز لثلاثة مداخل مختلفة للفلسفة الاقتصادية. في القرن الثامن عشر، آدم سميث ***Adam Smith*** ابن التنوير الإسكتلندي الذي بسط "نظامًا للحرية الطبيعية" (الذي اصطلحنا على تسميته بنظام الديموقراطية الليبرالية المتمثل في سوق غير مقيد وحكومة محدودة)، وأوضح كيف تزدهر الأمم وترتقي بمستوى معيشة مواطنيها. وفي القرن التاسع عشر، جذب وألهم الفيلسوف الألماني كارل ماركس ***Karl Marx*** العمال والمثقفين الذين يشعرون بالاضطهاد من الرأسمالية الصناعية، وبحث عن حلول جذرية للتفاوت والاغتراب واستغلال المحرومين. وأخيرًا، في القرن العشرين ظهر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز ***John Maynard Keynes*** الذي سعى لنظام لاستقرار السوق المُعرضة للأزمات من خلال سياسات حكومية نشطة، مالية ونقدية.

البندول وقطبا الطوطم

لقد حكيت قصص وأفكار هؤلاء الثلاثة الكبار في علاقتها بالتاريخ الأكبر للفكر الاقتصادي، الذي وصفته بتفصيل أكبر في كتابي "تكوين الاقتصاد الحديث". وفي مقدمة هذا العمل، أوضحت مدخلين محتملين للكتابة عن حيوات وأفكار الاقتصاديين، وهما اللذان اصطلحت على تسميتهما بالمدخل الطيفي مقابل المدخل التراتبي.

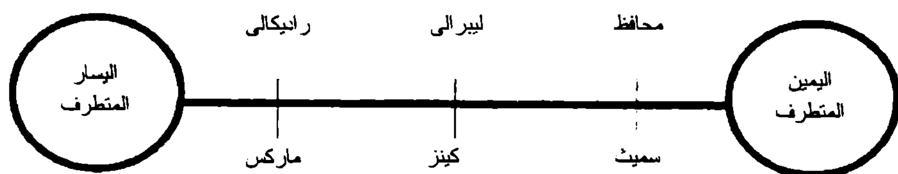
والطريقة الأكثر شعبية في التحليل هى ما أسميها بالمدخل الطيفي، حيث يضع المؤرخون كل اقتصادي في مكان ما على الطيف السياسي من أقصى اليمين

إلى أقصى اليسار. ويوضح الشكل (*A*) مدخل البندول المُستخدم في العديد من كتب الاقتصاد المدرسية.

مدخل البندول لمقارنة النظريات الاقتصادية

رغم بساطته، إلا أن لديّ العديد من المشكلات مع المدخل الطيفي. فأولاً، هو يعامل ماركس وآدم سميث كمتعادلين، من حيث هما متطرفان في مواقعهما ومن ثم متساويان في السوء، ما يعني ضمناً لا معقولية موقفي الرجلين وضرورة رفضهما. والنتيجة أن البندول يشبه التأرجح ما بين تطرفين والانتهاء لموقف مريح في الوسط. وبناءً عليه يبدو الوسط أو موقف منتصف الطريق الخاص بجون مينارد كينز باعتباره مثاليًا وأكثر اتزانا. ولكن هل نظامه حقًا هو الطريق لتحقيق النمو والرفاهية؟ أم أن منتصف الطريق يعني ببساطة الطريق نحو حكومة كبيرة ودولة رفاهة مُرهقة؟

شكل (A): مدخل البندول لوصف النظريات الاقتصادية المتنافسة



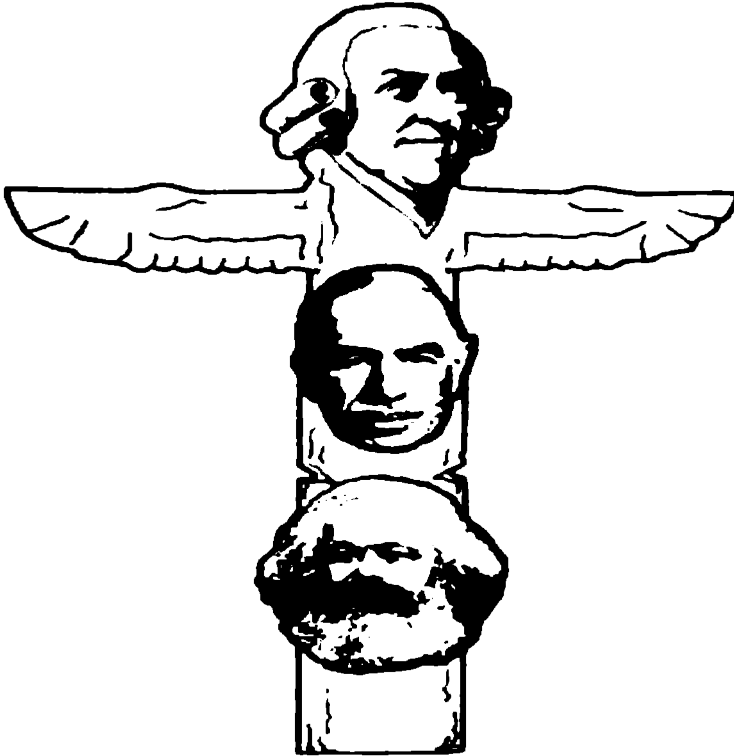
ولهذا فأنا أقترح بديلاً المدخل "التراتبي". وفي الفولكلور الهندي، الأعلى مكاناً في عمود الطوطم هو الأعلى درجة وأهمية. فبدلاً من مقارنة الاقتصاديين أفقيًا على بندول أو طيف، فسنختار نحن تقييمهم وفقًا لمعيار الإنجاز. وباستخدام بنية عمود الطوطم، فسأعيد صياغة الرسم وفقاً للشكل (*B*) .

عمود طوطم الاقتصاد

لقد اخترت نظام ترتيب يتسق مع آراء غالبية الاقتصاديين. فنجـد الغالبيـة العظمى من الاقتصاديين ومؤرخي الفكر الاقتصادي يعتبرون آدم سـميث أعظـم الثلاثة الكبار. إذ يشكل نموذجه للأسواق التنافسية "الفرضـية النظريـة الأساسـية الأولى في علم الاقتصاد"، والتي أسماها جورج ستيجلر بـ"درة تاج" علم الاقتصاد، "المقترح التقني الأكثر أهمية في كل علم الاقتصاد" (ستيجلر ١١٧٦، ١٢٠١).

شكل (B): مدخل عمود الطوطم: ترتيب الاقتصاديين الثلاثة (سميث وكينز وماركس)

بمعيار الحرية الاقتصادية والنمو



التالي في القائمة جون ماينارد كينز. وعلى الرغم من انتقادات جوهرية للنموذج الكينزي، فإنه ما زال يعمل كنموذج اقتصاد كلي في التحليل المؤسساتي ومسائل السياسة. وكمدافع عن القيم البرجوازية، دعم كينز الحرية الفردية، لكنه على النطاق الأوسع، اعتقد أن تدخلا اقتصاديا كليا هو أمر ضروري لاستقرار الاقتصاد، وهى نظرة لا يزال العديد من اقتصاديي اليوم متمسكين بها.

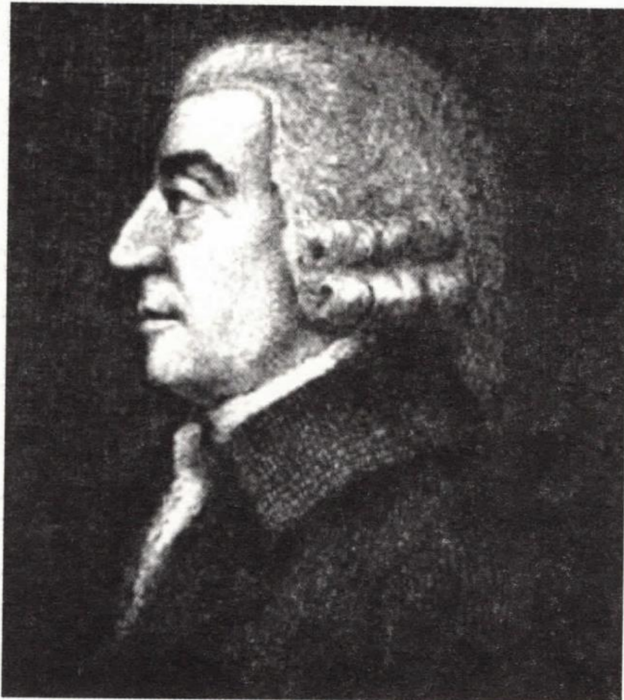
الرجل الثالث في عمود الطوطم هو كارل ماركس. وعلى الرغم من تأييده للاقتصادات المُخططة مركزيًا على المستويين الكلي والجزئي، والتي فقدت مصداقيتها بشكل كبير، فإن التفسيرات الماركسية للصراع الطبقي والأزمات الاقتصادية لا تزال تحظى باهتمام علماء الاجتماع والمؤرخين والاقتصاديين(١).

إن قصة علم الاقتصاد الحديث يمكن حكايتها عبر عيون الثلاثة الكبار. وقد أضفت فصولاً انتقالية مهمة بين السير الذاتية الثلاثة لاستكمال القصة. إنها مغامرة بارعة تحوى العديد من الانقلابات والتحولات غير المتوقعة، فلنبدأها!!

---

(١) قد يجد الاقتصاديون الثوريون، ممن يختلفون معي في تصنيفي المنخفض لماركس على عمود الطوطم، سلواهم في آراء بعض خبراء الفولكلور الهندي الذين يعتقدون أن الرمز أو الشخص الموجود بالأسفل قد يكون في الحقيقة الرئيس المؤسس أو الأكثر أهمية في تاريخ القبيلة.

(١) آدم سميث يعلن ثورة اقتصادية عام ١٧٦٦م



كان آدم سميث جذريًا وثوريًا في عصره، تمامًا مثلنا نحن الداعون لدعه يعمل في وقتنا الحاضر

ميلتون فريدمان (١٩٧٨)

تبدأ قصة علم الاقتصاد عام ١٧٧٦ م. فقبل هذا التاريخ الشهير، مرت ٦٠٠٠ سنة من التاريخ المكتوب، دون عمل تأصيلي واحد منشور عن ذلك النشاط الذي يسيطر عمليًا على كل الوجود الإنساني: كسب العيش.

ولآلاف السنين، من العصر الروماني مرورًا بالعصور المظلمة وعصر النهضة، كافح البشر للبقاء بعرق جبينهم، مُجاهدين في الغالب لمجرد البقاء. لقد حاربوا باستمرار ضد الموت المبكر والمرض والمجاعات والحروب وأجور الكفاف. وفقط قلة محظوظة – الأرستقراطيون والحكام في المقام الأول – عاشت حياة مُترفة دون جهد، لكن حتى هؤلاء تعتبر حياتهم بسيطة وجافة بالمعايير الحديثة. أما الشخص العادي، فقليلاً ما تغير وضعه عبر القرون، فالأجر الحقيقي للفرد هو نفسه عمليًا، سنة وراء سنة، وعقدًا وراء عقد. وفي هذا العصر، عندما كان متوسط العمر المتوقع فقط أربعين عامًا، وصف الكاتب الإنجليزي توماس هوبز ***Thomas Hobbes*** الحياة الإنسانية بصدق بأنها "معزولة وبائسة وكريهة وحيوانية وقصيرة".

١٧٧٦ م.. سنة النبوءة

ثم جاء عام ١٧٧٦ م، عندما اتسعت الآمال وارتفعت توقعات الإنسان العادي الكادح لأول مرة. إنها الفترة المعروفة بالتنوير، فرنسيًا ***l'age des lumieres***. فلأول مرة في التاريخ أصبح العمال يتطلعون للحصول على حد أدنى أساسي من المأكل والملبس والمأوى، وحتى الشاي الذي كان في عداد الرفاهية أصبح مشروبًا شعبيًا.

وكان التوقيع على "إعلان الاستقلال الأمريكي" في ٤ يوليو واحدًا من عدة أحداث مهمة في ذلك العام ١٧٧٦م. فتحت تأثير شعارات جون لوك ***John Locke*** وتوماس جيفرسون ***Thomas Jefferson*** بأن "الحياة والحرية والسعي للسعادة" هى

حقوق لا يمكن مصادرتها؛ تكوّن الإطار القانوني لأمة مناضلة ستصبح تدريجيًا القوة الاقتصادية الأعظم على الأرض، ووُضع أساس دستوري للحرية ستتم محاكاته حول العالم.

ويصدر كتاب بارز

قبلها بأربعة أشهر، نُشر عمل بنفس مستوى الأهمية عبر المحيط الأطلنطي في إنجلترا. ففي التاسع من مارس عام ١٧٧٦ م، أصدر ناشرا لندن وليام ستراهان وتوماس كاديل عملاً من ١٠٠٠ صفحة في مجلدين، مُعنونًا بـ "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" ***An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations***. كان كتابًا ضخمًا بعنوان طويل مُعد لإحداث تأثير عالمي هائل. وكان الكاتب هو الدكتور آدم سميث، الأستاذ الهادئ شارد الذهن الذي يدرّس "الفلسفة الأخلاقية" في جامعة جلاسجو.

لقد كان "ثروة الأمم" طلقة ذهنية دوت في جميع أنحاء العالم. فقد وضع آدم سميث -أحد زعماء التنوير الإسكتلندي- على الورق معادلة عالمية للازدهار والاستقلال المالي، ستثوّر في غضون قرن، الطريقة التي يفكر بها المواطنون والقادة ويعالجون بها المسائل الاقتصادية والتجارية. كان منشورًا يعد بعالم جديد، عالم من الثروة الوفيرة، يغتني بما يتجاوز مجرد مراكمة الذهب والفضة. وعد آدم سميث بعالم جديد للجميع، ليس فقط للأغنياء والحكام، بل وللإنسان العادي أيضًا. فثروة الأمم يعرض صيغة لتحرير الإنسان الكادح من كدح العالم الهوبزوي(١). في المُجمل، كان كتاب ثروة الأمم إعلانًا للتحرر الاقتصادي.

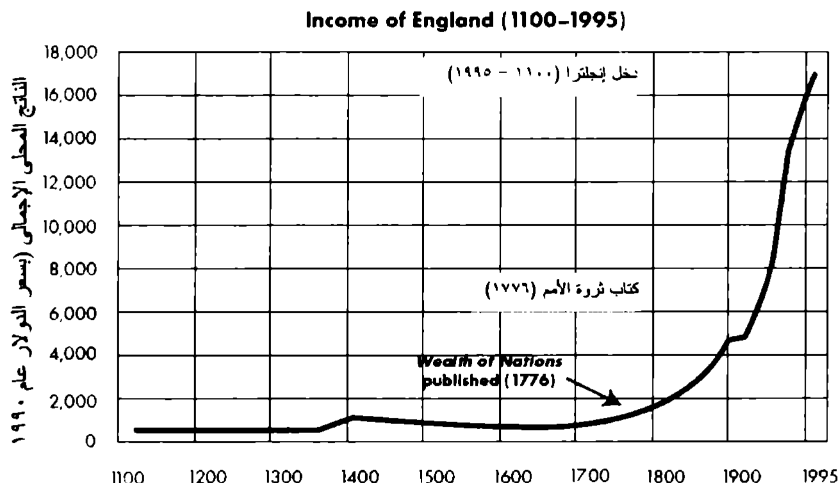
إن بعض التواريخ هى نقاط تحول في تاريخ الجنس البشري. وعام ١٧٧٦م واحد منها. ففي هذا العام النبوئي، ظهرت حريتان حيويتان، الحرية السياسية

---

(١) نسبةً لتوماس هوبز سابق الذكر (المترجم).

والمشروع الحر، وعملت الاثنتان معًا لبدء حركة الثورة الصناعية. إنها ليست صدفة أن بدأ الاقتصاد الحديث جديًا بعد وقت قصير من عام ١٧٧٦ م (انظر الشكل ١ – ١).

شكل (١ ـ ١): الارتفاع في نصيب الفرد من الدخل بالمملكة المتحدة خلال الفترة (١١٠٠ ـ ١٩٩٥)



المصدر: بإذن من لاري ويمر ***Larry Wimmer***، جامعة بريغهام يونج

التنوير وصرير التقدم الاقتصادي

كذا كان عام ١٧٧٦ م مهمًا لأسباب أخرى، فعلى سبيل المثال، كان عام صدور المجلد الأول من عمل إدوارد جيبون ***Edward Gibbon*** الكلاسيكي "تاريخ انحطاط وسقوط الإمبراطورية الرومانية" (١٧٧٦ – ١٧٧٨). وكان جيبون محامي الدفاع الرئيسي عن تنوير القرن الثامن عشر، المُتجسد في إيمان مطلق بالعلم

والعقل والفردية الاقتصادية بدلاً من التعصب الديني والخرافات والسلطة الأرستقراطية.

وبالنسبة لسميث، كان عام ١٧٧٦ م مهمًا أيضًا لأسباب شخصية. فصديقه الأقرب ديفيد هيوم *David Hume* مات. وهو كاتب وفيلسوف صاحب تأثير عظيم على سميث (انظر "ما قبل آدم" في ملحق الفصل). ومثل آدم سميث كان هيوم من قادة التنوير الإسكتلندي ومحاميًا للحضارة التجارية والحرية الاقتصادية.

لقرون، كانت متوسطات الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة راكدة، بينما يقاتل ما يتجاوز المليار من البشر ضد وقائع الحياة اليومية القاسية. وفجأة، في أوائل القرن التاسع عشر، فقط بعد بضع سنين من الثورة الأمريكية ومن نشر ثروة الأمم، بدأ العالم الغربي يزدهر كما لم يحدث من قبل. فجنيّات الغزل والأنوال القوية والمحركات البخارية كانت البداية لعديد من الاختراعات التي وفرت الوقت والمال على رجال الأعمال المغامرين وعلى المواطن العادي. كانت الثورة الصناعية قد بدأت تتكشّف، وبدأت الأجور الحقيقية ترتفع، ومعها بدأت مستويات معيشة الجميع – الأغنياء والفقراء – ترتفع لمستويات غير مسبوقة. لقد كان التنوير حقًا هو بداية العصور الحديثة، وقد لحظه الناس في جميع مناحي الحياة.

دفاع عن الإنسان العادي

تمامًا كما كان جورج واشنطن *George Washington* أبًا لأمة جديدة كان آدم سميث أبًا لعلم جديد، علم الثروة. وقد عرّف الاقتصادي البريطاني العظيم ألفريد مارشال *Alfred Marshall* علم الاقتصاد بأنه علم دراسة "أعمال الحياة العادية"، وبشكل مناسب تمامًا كان لآدم سميث اسم عادي!! لقد سُمي باسم الرجل الأول في الإنجيل، آدم الذي يعني "الخارج من الكثرة"[١]، واسمه الأخير "سميث"،

(١) وفي اللغة العربية يعني آدم المخلوق من أديم الأرض أي ترابها (المترجم).

الذي يدل على "الرجل الذي يعمل"، كما أن سميث هو اللقب الأكثر شيوعًا في بريطانيا العُظمى.

فالرجل ذو الاسم البسيط الشائع كتب كتابًا لرفاهية الإنسان الكادح العادي. وفي عمله العظيم، أكد للقارئ أن نموذجه للنجاح الاقتصادي سيؤدي إلى "رفاهية عامة تمتد بنفسها لأدني طبقات الشعب" (١٩٦٥، ١٧٧٦، ١١)[١].

إنه لم يكن كتابًا من أجل الأرستقراطيين والملوك. ففي الحقيقة، كان آدم سميث قليل الاحترام للرجال ذوي النفوذ المُكتسب والسلطة التجارية. فقد وضع تعاطفه دائمًا مع المواطنين العاديين الذين غُمطت حقوقهم دائمًا وانتزعت منهم المزايا على مر القرون. وهم الآن سيتحررون من وظائف الستة عشرة ساعة يوميًا، وأجور الكفاف، والأربعين عامًا عمرا متوقعا!!

آدم سميث يواجه عقبة رئيسية

بعد أن استغرق اثنتى عشرة سنة في كتابة كتابه الضخم؛ كان آدم سميث مقتنعًا بأنه قد اكتشف الطبيعة الحقيقية لعلم الاقتصاد لتحقيق "الرخاء العام". وسمى نموذجه "نظام الحرية الطبيعية"، الذي يُسميه الاقتصاديون اليوم بـ "النظام الكلاسيكي". ونموذج سميث مُستلهم من السير إسحق نيوتن ***Isaac Newton***، الذي كان سميث معجبًا جدًا بنموذجه للعلوم الطبيعية كنموذج كوني متناغم.

وكانت عقبة سميث الأكبر هي إقناع الآخرين؛ ليقبلوا نموذجه، وخصوصًا المشرعين. فلم يكن غرضه من كتابة ثروة الأمم مجرد التثقيف، بل الإقناع. إذ لم

---

(١) كل الاقتباسات من ثروة الأمم مأخوذة عن طبعة المكتبة الحديثة ***Modern Library*** (***Random House***، ***1937***، ***1965***، ***1994***)، وفي هذا الكتاب أنا أرجع لطبعة عام ١٩٦٥ م، المزودة بمقدمة ماكس ليرنر ***Max Lerner***. وهناك بالطبع طبعات عديدة من ثروة الأمم، بما فيها الطبعة الرسمية الصادرة عن مطبعة جامعة جلاسجو، لكن هذه الطبعة (١٩٦٥ م) هي الأكثر انتشارًا.

يتحقق سوى قليل جذا من التقدم على مدى قرون في إنجلترا وأوروبا بسبب الأنظمة الراسخة المعروفة بالميركنتالية *mercantilism*. وكان أحد أهداف آدم سميث من كتابة ثروة الأمم هو تدمير النظرة التقليدية للاقتصاد، التي تسمح للميركنتاليين بالسيطرة على المصالح التجارية والسلطات السياسية وقتها، وأن يستبدل بها منظوره للمصدر الحقيقي للثروة والنمو الاقتصادي بها؛ بما يقود إنجلترا وباقي العالم نحو "التحسين الأعظم" لنصيب المواطن العادي من الثروة.

دعاوى الميركنتالية

اتباعًا لتقليد قديم في الغرب، كان التجاريون (الساسة التجاريون وقتها) يعتقدون أن اقتصاد العالم راكد وثروته ثابتة؛ ولذلك فنمو أمة لا يمكن أن يتحقق سوى على حساب أمة أخرى. فاقتصادات الحضارات عامةً منذ العصور القديمة مرورًا بالعصور الوسطى كانت قائمة على العبودية أو أشكال متعددة منها. وأيًا كان النظام، كانت الثروة عمومًا تُكتسب على حساب الآخرين أو باستغلال إنسان لإنسان. فكما يشير برتراند دي جوفينيل ***Bertrand de Jouvenel*** "لذلك كانت الثروة قائمة على النهب والاستغلال" (جوفينيل ١٩٩٩، ١٠٠).

وكنتيجة لذلك؛ أنشأت الأمم الأوروبية احتكارات مُرخصة حكوميًا في الداخل، ودعمت الاستعمار في الخارج، كما أرسلت وكلاءً وقوات عسكرية للبلدان الأضعف للاستيلاء على الذهب والمعادن النفيسة الأخرى.

فوفقًا للنظام التجاري المعمول به حينها، اعتُبرت الثروة متألفة كليًا من النقود في حد ذاتها، والتي كانت تعني وقتها الذهب والفضة. فالهدف الرئيسي لأي أمة هو دائمًا مراكمة الذهب والفضة، واستخدام أية وسيلة ضرورية لذلك. "فالقضية الكبرى، كما نواجهها دائمًا، هى الحصول على النقود" كما يقول سميث في ثروة الأمم (٣٩٨).

فكيف تحصل إذن على مزيد من النقود؟ هكذا كان نمو الأمم افتراسًا ونهبًا!! فأمم مثل إسبانيا والبرتغال أرسلت مبعوثيها للأراضي البعيدة لاكتشاف الذهب وجمع المعدن الثمين بقدر ما يستطيعون. ولم تكن أية بعثة أو حرب بالخارج مُكلفة عندما يتعلق الأمر بتعطشهم للسبائك الذهبية. وكثيرًا ما كانت الأقطار الأوروبية الأخرى، تقليدًا للباحثين عن الذهب، تفرض رقابة على الصرف، مُحرمةً بعقوبات قاسية تصدير الذهب أو الفضة.

ثانيًا، كان التجاريون يسعون لميزان تجاري إيجابي، ما يعني أن يملأ الذهب والفضة الخزائن باستمرار. كيف؟ يجيب سميث: "تشجيع التصدير وتثبيط الاستيراد، هما المحركان العظيمان اللذان يقترحهما النظام الميركنتالي لإثراء كل بلد" (٦٠٧). وقدم سميث صورة وافية عن حزمة التعريفات الجمركية العالية والالتزامات والحصص والأنظمة الهادفة لتقييد التجارة. وفي نهاية المطاف، يقيد هذا النظام أيضًا الإنتاج ورفع مستوى المعيشة؛ فمثل هذه التدخلات التجارية تقود طبعًا للصراعات والحروب بين الأمم.

سميث يشجب الحواجز التجارية

في هجوم مباشر على النظام الميركنتالي، ندد الفيلسوف الإسكتلندي بالتعريفات الجمركية العالية وبالقيود الأخرى على التجارة، واصفًا الجهود الرامية لتحقيق ميزان تجاري موجب بـ "السخيفة" (٤٥٦). وتحدث عن "مزايا طبيعية" لدولة معينة على أخرى في إنتاج سلع معينة. فيقول "صناعات كالنظارات والحوائط المتحركة والعنب الممتاز كلها يمكن أن تزدهر في إسكتلندا"، لكن محاولة إنتاج النبيذ في إسكتلندا ستكلف ثلاثة أضعاف تكلفة استيراده من فرنسا، فـ "هل يكون منطقيًا فرض قانون يمنع استيراد كل الخمور الأجنبية لمجرد تشجيع صناعة خمر الكلاريت والبورووندي في إسكتلندا؟!" (٤٢٥).

ويرى سميث أن السياسات الميركنتالية لا تعدو أن تكون محاكاة زائفة لازدهار حقيقي، ولا تفيد سوى المنتجين والمحتكرين. ولأنها لا تفيد المستهلك؛ فهي قصيرة النظر وضد النمو. فـ "في النظام الميركنتالي، كان يتم التضحية دائمًا وباستمرار بمصلحة المستهلك لحساب المنتج" كما كتب سميث (٦٢٥).

وجادل سميث بأن الحواجز التجارية شلت قدرات الدول على الإنتاج؛ ولذلك يجب هدمها. فتوسيع التجارة ما بين بريطانيا وفرنسا مثلاً؛ سوف يُربح كلا الأمتين. متسائلاً: "ما الحكمة من الإدارة المُستقلة لكل أسرة؟ ألا تكون حماقة نادرة في مملكة عظيمة؟". فـ "إذا كان بلد آخر يستطيع إمدادنا بسلعة أرخص مما نستطيع إنتاجها بأنفسنا؛ فمن الأفضل شراؤها منها" (٤٢٤).

كشف المصدر الحقيقي للثروة

ربما يكون تراكم الذهب والفضة قد ملأ جيوب الأغنياء والأقوياء، لكن ماذا عن مصدر الثروة لكامل الأمة وللمواطن العادي؟ كان هذا هو سؤال آدم سميث الأهم. فلم يكن ثروة الأمم منشورًا دعائيًا عن حرية التجارة، بل رؤية عالمية للرخاء.

وجادل الفيلسوف الإسكتلندي بقوة بأن مفاتيح "ثروة الأمم" هي الإنتاج والتبادل، وليس الكسب المصطنع للذهب والفضة على حساب الأمم الأخرى. وذكر أنه: "لا تتكون ثروة البلد من الذهب والفضة فقط، بل أيضًا من الأراضي والبيوت والسلع الاستهلاكية بكل أنواعها" (٤١٨). فالثروة يجب أن تُقاس بأية نوعية يتغذي الناس ويكتسون ويأتون، وليس بعدد أكياس الذهب في الخزانة. وفي عام ١٧٦٣م قال سميث: "تتمثل ثروة الدولة في رخص المؤن الحياتية، وكذلك في كل الضروريات الأخرى ووسائل الحياة المريحة كافة" (١٩٨٢ [١٧٦٣]، ٨٣).

وقد بدأ سميث كتابه ثروة الأمم بمناقشة مفهوم الثروة. فتساءل: ما الذي يمكن أن يحقق "أعظم تحسين في قوى العمل المنتجة"؟ هل هو ميزان تجاري موجب؟ أم مزيد من الذهب والفضة؟

لم يكن أيا من هذا، بل أسلوب إدارة متفوقًا، أي "تقسيم العمل". وبمثل معروف، أخذ آدم سميث يشرح بالتفصيل طريقة عمل مصنع دبابيس، حيث تخصص العاملون في ثماني عمليات مستقلة لتعظيم الناتج من الدبابيس (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٣-٥). ويمثل أسلوب مراحل الإنتاج هذا - حيث تعمل الإدارة مع العمال لإنتاج السلع وتلبية احتياجات المستهلكين - الأساس لاقتصاد نامٍ ومتناغم. وبعد عدة صفحات يستخدم سميث مثالاً آخر، هو المعطف الصوف، فـ "المساعدة والتعاون المتبادل ما بين عدة آلاف من العمال والآلات من جميع أنحاء العالم هما ما أنتج هذا المنتج الأساسي الاستخدام لعامل اليوم"(١) (١١-١٢). وعلاوة على ذلك، فإن توسيع السوق عبر التجارة الدولية سيعني أيضًا توسيع نطاق عمليات التخصص وتقسيم العمل. وهكذا عبر الإنتاجية المتزايدة والوفورات الإنتاجية والعمل الشاق؛ سيتزايد الإنتاج العالمي. وهكذا، فالثروة لم تعد ثابتة قط، وتستطيع البلدان المختلفة بالتالي النمو والاغتناء دون إيذاء أو استغلال الآخرين.

سميث يكتشف مفتاح الثراء

ولكن كيف يمكن تعظيم الإنتاج والتبادل؟ وبالتالي دعم "الرخاء العالمي" و"التحسين في إنتاجية القوى العاملة"؟! يجيب آدم سميث بوضوح: أعطوا الناس حريتهم الاقتصادية!! وعبر كل "ثروة الأمم" يدافع سميث عن مبدأ "الحرية الطبيعية"، حرية أن يفعل المرء ما يريد مع تدخل ضئيل من الدولة. تلك الحرية التي تشجع حرية حركة العمل ورأس المال والنقود والسلع. وفوق ذلك، أكد سميث ليس فقط على أن الحرية الاقتصادية تقود لحياة مادية أفضل، بل على كونها من حقوق الإنسان الأساسية. وعلى حد تعبير سميث "أن تمنع بشرا ناضجين... من

---

(١) يشبه هذا المقطع من الفصل الأول من ثروة الأمم بشكل لافت مقطعا آخر في مقالة ليونارد ريد *Leonard Read* الكلاسيكية "أنا قلم الرصاص"، التي تصف كيف تشترك عمليات إنتاج منتج بسيط مثل القلم الرصاص عبر أنحاء متفرقة من العالم (ريد ١٩٩٩ [١٩٥٨]).

صنع كل ما يستطيعون بكل جزء من إنتاجهم الخاص، أو من توظيف مواردهم ونتاج كدهم بالطريقة التي يرونها الأكثر إفادة لأنفسهم، لهو اعتداء صارخ على أحد أقدس الحقوق البشرية" (٥٤٩).

ووفقًا لنموذج آدم سميث؛ لم تعد عملية خلق الثروة لعبة صفرية. لم يعد هناك تنازع في المصالح، بل انسجام بينها. ووفقًا لجوفينيل، فقد جاء هذا كـ "فتح عظيم" فاجأ الإصلاحيين الأوروبيين بقوة. "هذه الفكرة الجديدة العظيمة التي يمكن أن تثري أعضاء المجتمع كافة، فرديًا وجماعيًا، بتقدم تدريجي في تنظيم العمل" (جوفينيل ١٩٩٩، ١٠٢). هذا التطور الذي يمكن أن يكون سريعًا ولا محدودا.

هنا كان ثمة شيء قادر على أن يُلهب خيال وآمال ليس فقط العامل الإنجليزي، بل والفلاح الفرنسي، والأجير الألماني، وعامل اليومية الصيني، والمهاجر الأمريكي. فبالنسبة لسميث كانت هذه دعوة لمبدأ عالمي للوفرة. فحرية العمل يمكن أن تحرر كل شخص من قيود العمل الروتيني.

فما ماهية هذه الحرية الاقتصادية الجديدة؟ وفقًا لسميث، تتضمن الحرية الطبيعية الحق في شراء السلع من أي مصدر، بما في ذلك المنتجات الأجنبية، دون أي قيود من تعريفات جمركية أو حصص استيراد كمية. وهى تشمل الحق في العمل في أي مهنة يريدها الشخص، وفي أي مكان يريد. وانتقد سميث بشكل قاطع السياسة الأوروبية في القرن الثامن عشر، حيث يجب على العاملين الحصول على إذن الحكومة (بواسطة شهادات خاصة) للحركة من مدينة لأخرى، حتى داخل نفس البلد (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ١١٨-٤٣).

أيضًا تشمل الحرية الطبيعية الحق في فرض الأجر مهما كان الأجر الذي يتحمله السوق. فقد عارض سميث بقوة مجهودات الدولة لتنظيم ورفع الأجور بشكل مصطنع. فكتب "كلما حاول القانون تنظيم أجور العمال؛ فإنه في الواقع يخفضها بدلاً من أن يرفعها". ومثل كل عامل، كان سميث يتمنى أجورًا عالية، لكنه يعتقد أنها يجب أن تأتي من خلال العمل الطبيعي لسوق العمل، وليس بمرسوم حكومي.

وفي النهاية، فالحرية الطبيعية تتضمن الحق في الادخار والاستثمار ومراكمة رأس المال دون قيود حكومية، كمفاتيح مهمة للنمو الاقتصادي.

وأقرّ آدم سميث بمزايا الادخار واستثمار رأس المال والآلات الموفرة للعمل كمكونات ضرورية لتعزيز ورفع مستويات المعيشة (٣٢٦). ففي فصله الثالث عن تراكم رأس المال (الفصل الثالث – الكتاب الثاني) في ثروة الأمم، أكد سميث على الادخار والتوفير كمفاتيح للنمو الاقتصادي، بالإضافة للسياسات الحكومية المستقرة وبيئة الأعمال التنافسية وإدارة الأعمال السليمة.

عمل سميث الكلاسيكي يلقى إشادة عالمية

غذّت دعوة سميث البليغة للحرية الطبيعية عقول الجيل الصاعد. فكلماته حرفيًا غيرت اتجاه السياسات، مُفككةً التعاليم الميركنتالية القديمة في الحمائية والعمل الإجباري (السخرة). ويمكن عزو كثير من التحركات العالمية نحو حرية التجارة لأعمال آدم سميث. فقد كان ثروة الأمم الوثيقة المثالية للتبشير بالثورة الصناعية والحقوق السياسية للإنسان.

لقد لقى عمل سميث العظيم إشادة عالمية تقريبًا. فذكر هنري لويس مينكين ***H.L. Mencken*** أنه "لا يوجد كتاب بيع أكثر منه في اللغة الإنجليزية" (في بوويل ٢٠٠٠، ٢٥١). وأكد المؤرخ أرنولد توينبي***Arnold Toynbee*** أن "ثروة الأمم مع المحرك البخاري دمرا العالم القديم وبنيا آخر جديدًا" (في رشيد ١٩٩٨، ٢١٢). أما المؤرخ الإنجليزي هنري توماس بوكل ***Henry Thomas Buckle*** فقد مد خط المبالغة وصولاً للادعاء بأنه من حيث التأثير النهائي ربما يكون كتاب سميث "الكتاب الأكثر أهميةً في التاريخ" دون استثناء الإنجيل (في روج ١٩٧٦، ٩). ووضع بول ساموليسون سميث "على القمة" بين الاقتصاديين[١] (ساموليسون ١٩٦٢، ٧). وحتى الماركسيين يطرون أحيانًا فضل سميث.

---

(١) كان هذا في خطاب ساموليسون الرئاسي قبل الجمعية الاقتصادية الأمريكية، فبعد ذلك بعام أعلن ساموليسون أن "الإنسان الأول كان آدم.... والاقتصادي الأول كان آدم سميث" (ساموليسون ١٩٦٦، ١٤٠٨).

حياة آدم سميث

من آدم سميث؟ وكيف كتب عمله الثوري في الاقتصاد الحديث؟

كانت الموانئ البحرية والتجارة جزءًا لا يتجزأ من حياة سميث. وُلد في كيركالدي ***Kirkcaldy*** على الشاطئ الشرقي لإسكتلندا قريبًا من أدنبرة، في يونيو ١٧٢٣م، وقد حازا امتيازًا سيئ الحظ بالمجيء للعالم في نفس عام وفاة والده. وقد بدا أنه من المُقدر للوليد سميث أن يكون تلميذًا للتجارة وموظفًا للجمارك. فوالده المُسمى أيضًا بآدم سميث كان مفتشًا للجمارك في كيركالدي. ووصيه الذي أسماه آدم سميث كان أيضًا محصل جمارك في نفس المدينة، خدم كما خدم ابن عمه مفتش الجمارك في مدينة ألوا ***Alloa***، الذي كان اسمه – كما لاشك قد خمنت!! – آدم سميث.

والمهنة الأخيرة لآدم سميث – الشهير خاصتنا – لم تكن مفاجئة على أي حال... مفوض جمارك إسكتلندا!! ولكن هذا يخرجنا من قصتنا. في أيامه الأولى في كيركالدي اعتُبر آدم "طفلاً رقيقًا". وفي الرابعة من عمره اختطفه الغجر؛ لكنه سرعان ما أُعيد لأمه. "ربما كان سيصبح غجريًا فقيرًا" كما يقول جون راي ***John Rae*** (١٨٩٥، ٥). وكان متعلقًا دائمًا بأمه التي كانت تعتز به.

وبالرغم من اتصالاته النسائية العديدة، لم يتزوج سميث قط. "فهو يتحدث بغلظة وأسنانه كبيرة وقبيح كالشيطان" كما كتبت الروائية الفرنسية مدام ريكوبوني ***Madame Riccoboni*** عن لقائها الأول بسميث في باريس مايو ١٧٦٦ م. "وهو مخلوق شارد الذهن غالبًا" كما كتبت لاحقًا. "لكنه شخص جدير بالحب" (في مولر ١٩٩٣، ١٦). ولا نعرف سوى القليل جدًا عن اهتماماته العاطفية. ويحكي كتاب سيرته الذاتية قصة سميث الشاب الذي وقع في حب شابة جميلة وبارعة، لكن ظروفًا مجهولة حالت دون زواجهما (روس ١٩٩٥، ٤٠٢)، كما لاحقت فرنسيات عديدات هذا العلاّمة القبيح، لكن دون جدوى.

ملأ سميث وقت فراغه بحضور أندية عديدة، كنادي القمار ونادي الأدباء ونادي أدنبرة ونادي جونسون، ومع ذلك فكثيرًا ما وبّخه ديفيد هيوم على عزلته

الزائدة. "فأمه وأصدقاؤه وكتبه كانت وحدها مباهجه الثلاثة الكبيرة" كما قال جون راي (١٨٩٥، ٣٢٧).

في عمر الرابعة عشر ذهب سميث لجامعة جلاسجو، ثم حصل على منحة لجامعة أكسفورد، حيث قضى ست سنوات يدرس الكلاسيكيات اليونانية واللاتينية والأدب الإنجليزي والفرنسي والعلوم والفلسفة. وفي إشارة لجامعة أكسفورد كتب سميث في ثروة الأمم "الجزء الأكبر من الأساتذة كانوا قد تخلوا حتى عن التظاهر بالتدريس" (سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٧١٨). وبعد عدة صفحات يقدم سميث شجبه الشهير للمحاضرات المُصطنعة لأساتذة الكلية "إذا كان المعلم رجلاً ذا حس، فسيزعجه كثيرًا أن يكون واعيًا أنه، بينما يحاضر طلابه، إما أن يقول أو يقرأ كلامًا فارغًا أو ما هو أفضل قليلاً جدًا من كلام فارغ، وسيحزنه كثيرًا أن يلاحظ أن الطلاب يهجرون محاضراته أو ربما يحضرون وعليهم علامات واضحة كافية على الاستخفاف والاحتقار والسخرية... فنظام الكليات والجامعات في عمومه مُخطط، ليس لصالح الطلاب، بل لصالح - أو بالأحرى لراحة- الأساتذة' (٧٢٠)[١].

ومن ناحية المظهر الخارجي، كان سميث متوسط الطول وزائد الوزن قليلاً. لم يجلس قط لالتقاط صورة، لكن له اسكتشات عديدة تظهر "ملامح وسيمة إلى حدٍ ما: جبهة عريضة، عيون بارزة، انحناءات حواجب جيدة، أنف معقوف قليلاً وفم

---

(١) كان معروفًا عن جورج ستيجلر - الذي يُعتبر سميث اقتصاديه المُفضل - أنه كان يوصي طلابه بقراءة كتاب ثروة الأمم "عدا صفحة ٧٢٠" (ستيجلر ١٩٦٦، ١٦٨). فلو نظر الطلاب لذلك المقطع الموجود بالكتاب الخامس بالجزء الثاني من المقالة الثانية فسيصدمون من هجوم سميث على نظام التدريس ونظام "المحاضرات المصطنعة". لكن إذا سألتني فإن هذا الاقتباس ليس شيئًا بالمقارنة بما كتبه سميث بعد عدة صفحات، حيث أدان "العرف الإنجليزي" تحديدًا، ذلك الذي يجعل الشاب "أكثر غرورًا وبلا مبادئ أو أخلاق، وغير صالح لأي مهمة جدية سواء في الدراسة أو العمل"، "والأب الذي يترك ابنه لهذه الممارسة السخيفة سوف يرى ابنه قريبًا عاطلاً ومُهملاً وبسبيله للدمار أمام عينيه". فماذا كان هذا التقليد الشنيع؟ إنه سفر المراهقين (من سن ١٧ حتى ٢١ سنة) للخارج!! فقد انتقد سميث هذا السلوك، معتبرًا إياه يضعف الشخصية، بإبعاده لهؤلاء المراهقين عن سيطرة الآباء (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٧٢٠).

وذقن قاس"، وإن كان قد صرح هو نفسه بأنه " لست بهيًا سوى في كتبي" (راي ١٨٩٥، ٣٢٩).

وحصل بعد التخرج على وظيفة أستاذ للفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو ما بين عامي ١٧٥١ و ١٧٦٣م. ونُشر عمله الرئيسي الأول "نظرية المشاعر الأخلاقية" عام ١٧٥٩م ودشن آدم سميث كمفكر إسكتلندي مؤثر.

الفيلسوف شارد الذهن

وعن غرائبه الشخصية، فقد كان للفيلسوف الشهير صوت غليظ أجش. كان فيلسوفًا متوحدًا شارد الذهن. وكانت حياته وحدة من الغموض والفوضى الشاملة. الكتب والأوراق مُكدسة في كل مكان في مكتبه. ومنذ طفولته كانت لديه عادة الحديث مع نفسه "ويبتسم مُغرقًا في حوارات مع رفقة غير مرئية" (راي ١٨٩٥، ٣٢٩). وتكثر قصص طبائعه الغريبة: فمرة يسقط في حفرة دباغة الجلود بينما يتحاور مع صديق، وذات صباح وضع الخبز والزبد في إبريق الشاي، ثم تذوق الشاي ليعلن بعدها أنه أسوأ فنجان شاي تذوقه في حياته، ومرة خرج للمشي بملابس النوم مستغرقًا في أحلام اليقظة مُنتبهًا بعد عدة أميال خارج المدينة.

فكما صرح أحد معاصريه "كان أكثر من عرفتهم في حياتي شرودًا" (في ويست ١٩٧٦، ١٧٦).

كيف كتب عمله العظيم؟

في عام ١٧٦٤م، عرض البرلماني البريطاني البارز تشارليز تاونسيند ***Charles Townsend*** على سميث راتبًا جيدًا ومعاشًا مدى الحياة ليدرّس لابنه هنري سكوت، دوق بوكليوتش ***Buccleuch.*** وقد سافرا معًا لفرنسا، حيث التقيا بفولتير وتورجو وكيناي ومفكرين فرنسيين آخرين. وقال عنه فولتير: "سميث رجل رائع، وليس لدينا من يوازيه" (في مولر ١٩٩٣، ١٥).

كان ذلك في فرنسا، عندما أشار سميث لكونه قد فقد اهتمامه بواجباته التدريسية وبدأ البحث والكتابة في ثروة الأمم، الأمر الذي استغرقه عشر سنوات لإنهائه. وعندما تم نشره أخيرًا لدى الناشر الإنجليزي الأهم؛ أصبح فورًا من أكثر الكتب مبيعًا، ونفدت الطبعة الأولى من ألف نسخة في ستة أشهر.

ومن بين العديدين أشاد ديفيد هيوم وتوماس جيفرسون بالكتاب الذي صدرت منه طبعات عديدة وتُرجم لعدة لغات أجنبية في حياة سميث (١). والنسخة من الطبعة الأولى لثروة الأمم التي كلفت ٣٦ شلنًا، قد تكلف هاوي التحف اليوم مبلغ ١٥٠ ألف دولار!!

ويبقى ثروة الأمم عملاً كلاسيكيًا؛ فيمكنك أن تجد منه طبعات عديدة في أي مكتبة كبرى. لكن ما هى الطبعة التي يحسن أن تقرأها؟ إذ منذ انتهت حقوق الطباعة، وناشرون عديدون أصدروا طبعاتهم الخاصة، بما في ذلك جامعة جلاسجو وجامعة شيكاغو ومكتبة إيفري ون ومطبعة ليبراري، وحتى هناك نسخة ضمن كتب الجيب الصغيرة غير مُختصرة!! والمفضلة بالنسبة لي هى المطبوعة عام ١٩٣٧م (وآخر نسخة منها صدرت عام ١٩٩٤م) عن المكتبة الحديثة، المُحررة بواسطة إدوين كانان ***Edwin Cannan***.

وتتجلى أهمية ثروة الأمم التي وصلت لأبعاد توراتية في ذلك الفهرس الأبجدي الكامل الذي أعده البروفيسير فريد جلاها ***Fred R. Glahe*** (١٩٩٣م) أستاذ الاقتصاد بجامعة كولورادو. إنها عجائب الكمبيوتر!! هل تعلم أن الحرف "***a***" ظهر مستقلاً ٦٦٩١ مرة في ثروة الأمم؟ هكذا فهرس أبجدي قيّم بلا شك، خصوصًا للعلماء. فمثلاً يتكرر "الطلب" بالكتاب ٢٦٩ مرة بينما يتكرر "العرض" ١٤٤ مرة فقط. كان هذا سيسعد كينز بالتأكيد!!

---

(١) أوصي بكتاب "آدم سميث عبر الأمم.. ترجمات ثروة الأمم والتجاوبات معه"، للمحرر تشينج تشونج لاي (٢٠٠٠)؛ لما فيه من تقييم ساحر لتأثير كتاب آدم سميث على بلدان العالم.

سميث يُعين موظفًا جمركيًا ويحرق ملابسه!!

بعد نشره عمله الكلاسيكي، عُين سميث مفوضًا جمركيًا في أدنبرة كما ذكرنا آنفًا. وقضي أيضًا وقته يراجع كتبه المنشورة، وعاش حياةً بسيطة رغم راتبه التقاعدي، وعلى مدى سنين أنفق معظم دخله على الأعمال الخيرية الخاصة، التي راعي فيها الكتمان (راي ١٨٩٥، ٤٣٧). قاضيًا المتبقي من حياته في أدنبرة.

وكان موقعه كموظف جمارك من سخريات القدر، ففي ثروة الأمم جادل سميث لصالح حرية التجارة. وأيد إلغاء معظم التعريفات الجمركية، وحتى كتب بتعاطف عن التهريب!! وبعد عامين في ١٧٧٨م، سعى سميث لمنصب حكومي كبير؛ ربما لتحسين حالته المادية. وقد نجح سميث في مسعاه، وعُين "مفوضًا للجمارك في إسكتلندا"، رغم كتاباته السابقة عن حرية التجارة، وبالرغم من كلمات صديقه دكتور صامويل جونسون "إنه واحد من آخر من يمكن أن يكونوا مفوضين للرسوم" (في فينر ١٩٦٥، ٦٤). وكان منصبًا مرموقًا يدفع ٦٠٠ جنيه إسترليني سخية في العام. وفي مفارقة عجيبة، قضى بطل التجارة الحرة و"دعه يعمل دعه يمر" الاثنى عشرة عامًا الأخيرة من حياته يفرض قوانين الاستيراد الميركنتالية الإسكتلندية ويسحق المهربين!!

ومرة واحدة في المكتب، بدأ سميث يكيّف نفسه مع كل قواعد وأحكام قانون الجمارك، واكتشف فجأة أنه هو نفسه قد تجاوزها لبعض الوقت: فمعظم ملابسه التي يرتديها كانت مُهربة بشكل غير قانوني للبلاد!! فكتب للورد أوكلاند سميث: "لقد وجدت لدهشتي العظيمة أن لدي كوفية نادرة وكرافت ومنديل جيب لم يكن محظورًا سابقًا ارتداؤها أو استخدامها في بريطانيا العظمى، وأنا أرغب في أن أكون قدوة وأحرقها جميعًا"(١). وقد نصح اللورد أوكلاند وزوجته بمراجعة ملابسهم وفعل المثل!!

---

(١) خطاب لوليم إيدين (لورد أوكلاند)، أدنبرة، ٣ يناير ١٧٨٠م (في سميث ١٩٨٧)، وفي صفحات ٢٤٥ – ٢٤٦، يدعو سميث في خطابه لإلغاء كل أشكال الحظر على الواردات، واستبدال رسوم معقولة بها.

وكان سميث قد انتوى كتابة عمل فلسفي ثالث عن السياسة وفلسفة القانون؛ كتتمة لنظريته في المشاعر الأخلاقية وثروة الأمم(١). لكن ما يبدو حتى الآن، أنه بدلاً من ذلك، قضى اثنتى عشرة سنة في فرض قوانين جمارك غامضة!! وهذا هو إغراء المكتب الحكومي وأمن الوظيفة!!

موضوع مُلتهب آخر في سنته الأخيرة

حادث أليم آخر ألم بسميث في نهاية حياته عام ١٧٩٠م. فقد اعتاد تناول عشائه مع صديقيه المقربين الكيميائي جوزيف بلاك ***Joseph Black*** والجيولوجي جيمس هوتون ***James Hutton*** في أحد المطاعم بأدنبرة. وقبل وفاته بعدة أشهر توسل لأحد أصدقائه أن يتلف كل أوراقه غير المنشورة، ويترك فقط القليل الذي كان يراه جاهزًا تقريبًا للنشر (لماذا لم يحرق الورق بنفسه؟ يبقى ذلك لغزًا!!). ولم يكن هذا طلبًا جديدًا، فقبل سبع عشرة سنة، عندما سافر بمخطوطة ثروة الأمم، طلب من ديفيد هيوم منفذ وصيته إتلاف كل أوراقه المتناثرة مع ثماني عشرة حزمة من الورق المهلهل دون أي مراجعة، وأوصاه بعدم ترك أي شيء فيما عدا شذرته عن تاريخ علم الفلك.

كان سميث على ما يبدو قد قرأ عن شخصية معاصرة عُرضت أوراقها الخاصة على العامة في سيرة ذاتية "فضائحية"، وهو ما خشى أن يحدث له. وربما كان تركيزه في ذلك على الخطابات والمقالات التي كتبها دفاعًا عن صديقه هيوم، الذي كان مُهرطقًا دينيًا أثناء فترة من التعصب الديني. لكن هيوم توفي قبل سميث؛ وتطلب الأمر وصيًا جديدا على التركة.

ومع تزايد إحساسه بدنو أجله، أصبح سميث شديد القلق بشأن أوراقه الشخصية، وطلب مرارًا من صديقيه بلاك وهوتون إتلافها. وقد أجّل الصديقان تنفيذ المهمة دائمًا، آملين أن يعود سميث إلى رشده ويغير رأيه. لكن قبل أسبوع واحد من وفاته، أرسل لأصدقائه، وأصر على إحراق كل مخطوطاته دون معرفة

---

(١) لحسن الحظ، اكتشفت مذكرات طلابية شاملة مبينة على محاضراته عام ١٩٥٨م، وتم نشرها مؤخرًا بعنوان محاضرات في فلسفة القانون (١٩٨٢ [١٧٦٣]).

أو تساؤل عن محتواها، ما عدا مواد قليلة كانت جاهزة للنشر. وأخيرًا أذعن الرجلان لطلبه وأحرق فعليًا كل شيء، حوالي ستة عشر مجلدًا من المخطوطات، تتضمن مخطوط سميث عن القانون.

وبعد الحريق الكبير؛ بدا أن الفيلسوف العجوز قد استراح كثيرًا. وعندما دعاه زواره للأحد التالي لعشائهم المعتاد؛ رفض الانضمام إليهم. فكانت جملته الأخيرة لهم "أنا أحب صحبتكم أيها الرجال المحترمون، لكنني يجب أن أغادركم للعالم الآخر". ومات في الأحد التالي ١٧ يوليو ١٧٩٠م.

درة تاج آدم سميث

فلننظر بعمق في عمل آدم سميث العظيم وفلسفته الاقتصادية الثورية. إنه نظام اقتصادي سيسمح لكل رجل وامرأة بتحقيق مصالحهم الخاصة في ظل ظروف "حرية طبيعية"، وستقود المنافسة، في رأي سميث، لاقتصاد مزدهر وذاتي التنظيم. فإزالة القيود على الواردات والعمل والأسعار سوف تعني إمكانية تعظيم الرفاهية العالمية من خلال أسعار أرخص وأجور أعلى ومنتجات أفضل. وهو ما سيؤدي للنمو والاستقرار.

سميث يحدد ثلاثة عناصر

بدأ سميث كتابه بمناقشة كيفية خلق الثروة والرفاهية من خلال نظام السوق الديموقراطية الحرة. وألقى الضوء على ثلاث خصائص لهذا النموذج الكلاسيكي أو النظام ذاتي التنظيم:

١. الحرية: فللأفراد الحق في إنتاج ومبادلة المنتجات والعمل ورأس المال بالشكل الذي يرونه مناسبًا.

٢. المنافسة: فمن حق الأفراد التنافس في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات.

٣. العدالة: فأفعال الأفراد يجب أن تكون عادلة ونزيهة وفقًا لقواعد المجتمع.

لاحظ هذه الفقرة لسميث، التي يُدمج فيها المبادئ الثلاث "إن كل شخص له الحرية الكاملة – ما دام لا يخالف قوانين العدالة – للسعي وراء مصالحه بطريقته الخاصة، كذا أن يدخل بصناعته ورأسماله في المنافسة مع أي شخص آخر أو مجموعة أشخاص" (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٦٥١، التأكيد من عندنا).

فوائد اليد الخفية

جادل سميث بأن هذه العناصر الثلاثة ستقود لـ"تناغم طبيعي" ما بين مصالح العمال وملاك الأراضي والرأسماليين. وذكّر بمصنع الدبابيس، حيث يجب أن تعمل الإدارة والعمال معًا لتحقيق أهدافهم، كذا المعطف الصوفي، الذي يتطلب "العمل المشترك" ما بين العمال والتجار وشركات النقل على مستوى العالم. وعلى نطاق أوسع، فإن المصلحة الذاتية الحرة لملايين الأفراد سوف تخلق مجتمعًا مستقرًا ومزدهرًا، دون حاجة لتوجيه مركزي من الدولة. وغالبًا ما يُسمى مذهبه في المصلحة الذاتية المُستنيرة بـ "اليد الخفية"، القائمة على فقرة شهيرة مُقتبسة من ثروة الأمم "من خلال سعيه الخاص خلف مصلحته الذاتية البحتة، يُقاد كل شخص بواسطة يد خفية لخدمة المصلحة العامة" (٤٢٣).

وقد أصبح مذهب سميث في اليد الخفية رمزًا شائعًا لرأسمالية السوق الحرة. ورغم أن سميث استخدم المصطلح لمرة واحدة في ثروة الأمم وزهده عمومًا، فإن "اليد الخفية" أصبح رمزًا لعمل اقتصاد السوق تمامًا كمعادلات العلوم الطبيعية (يليكوسكي ١٩٩٥). وبينما يستخدمه المدافعون عن اقتصاد السوق بطريقة إيجابية، مُشخصين يد السوق بـ "الكريمة" (هاريس ١٩٩٨) و"الحكيمة" و"بعيدة النظر" (جويسي ٢٠٠١) والتي "تحسن حياة الناس" (بوش ٢٠٠٢)، فإن معارضيها يصفونها بـ"اليد المرئية" و"اليد المخفية" و "اليد النهّابة" و"القبضة الحديدية"

للحكومة و"القدم الخفية التي تدوس على آمال الناس وتدمر أحلامهم" (شليفر وفيشني ١٩٩٨ ٣-٤، ليندساي ٢٠٠٢، بوش ٢٠٠٢). ويستخدم النقاد مقارنات متناقضة ليعبروا عن عدائهم للرأسمالية، فبالنسبة لهم اليد الخفية للسوق قد تكون "يدًا خلفية" (برينان وبيتيت ١٩٩٣) و"المرتجفة" و"المعلقة" (هاهنت ١٩٨٢) و"المشلولة" (ستيجلتز ٢٠٠١، ٤٧٣) و"الدموية" (روتشيلد ٢٠٠١، ١١٩)، وهى أيضًا "القبضة الدموية للمنافسة" (رويمر ١٩٩٨ ٢-٣).

وقد لقى مفهوم اليد الخفية مديحًا مُدهشًا من اقتصاديين عبر كل الطيف السياسي. وبالطبع يتوقع المرء إشادة عالية من قبل المدافعين عن السوق الحرة، فيشير ميلتون فريدمان لرمز آدم سميث كـ "توجه رئيسي" نحو التعاون والتنظيم الذاتي اللذين يمثلان ركيزة "قوة نظام السوق في إنتاج طعامنا وملابسنا ومساكننا" (فريدمان ١٩٨٠، ١). "فنظريته للطريقة التي يمكن أن تُنسق بها الأفعال الاختيارية لملايين الأفراد من خلال نظام السعر، دون توجيه مركزي، هى نظرة بارعة ومتطورة جدًا" (فريدمان ١٩٧٨، ١٧ – فريدمان ١٩٨١).

وليس بعيدًا عن ذلك الاقتصاديون الكينزيون. فبالرغم من عيوبها، فإن "لليد الخفية قدرة مدهشة على التعامل مع مشكلة تنسيق ذات أبعاد هائلة حقًا" كما يعلن وليم باومول ***William Baumol*** وآلان بليندر ***Alan Blinder*** (٢٠٠١، ٢١٤). ويقدّر فرانك هان ***Frank Hahn*** نظرية اليد الخفية كاستعارة مناسبة بل و"مذهلة"، "فأيًا تكن الانتقادات التي سأصوبها على النظرية لاحقًا، فيجب أن أسجل أنها إنجاز فكري عظيم... فاليد الخفية تعمل على الهارمونية التي تقود للنمو في مخرجات السلع التي يرغبها الناس" (هان ١٩٨٢، ١ -٤-٨).

النظرية الأساسية الأولى لاقتصاد الرفاهة

أصبحت نظرية اليد الخفية تُعرَف بـ"النظرية الأساسية الأولى لاقتصاد الرفاهة"(١). ويسميها جورج ستيجلر "درة تاج" ثروة الأمم و"المقترح الأصيل

(١) في اقتصاديات الرفاهة، تشير الرفاهية للرفاهية العامة المشتركة وجودة حياة الناس، وليس المقصود اعتماد الناس على الرعاية الاجتماعية والمساعدات الحكومية.

الأكثر أهمية في كل علم الاقتصاد"، ويضيف أن "سميث قد حقق إنجازًا ساحقًا بوضع التحليل المنهجي لسلوك الأفراد، في سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية تحت ظروف المنافسة، في مركز علم الاقتصاد" (ستيجلر ١٩٧٦، ١٢٠١). وبناءً على نموذج التوازن العام (*GE*) لفالراس وباريتو وإدجورث وعدد من الرواد الآخرين، كتب كينيث آرو ***Kenneth J. Arrow*** وفرانك هان ***Frank Hahn*** كتابًا كاملاً في تحليل "الاقتصاد اللامركزي المثالي"، وأشارا فيه لـ "تعبير سميث الشعري عن علاقات التوازن الأكثر أساسية، وتسوية معدلات العوائد"، وبينما يتوقع هان تشوشا فوضويا، فإن السوق ترد بـ"إجابة مختلفة".. نظام عفوي. ولكن بمنظور أوسع، يعترف هان وآرو لسميث بأنه "بالتأكيد صاحب المساهمة الفكرية الأهم على الإطلاق في الفكر الاقتصادي، والتي صنعت الفهم العام للعمليات الاجتماعية" (آرو وهان ١٩٧١، *v،vii* ،*1*). وليس فقط لاقتصاديات الرفاهية، وقد أثبت كلٌ من (قانون فالراس ***Walras's law***[(١)] وأمثلية باريتو ***Pareto's optimality***[(٢)] وصندوق إدجورث ***Edgeworth's box*** [(٣)] صحة أطروحة سميث الرئيسية رياضيًا وبيانيًا، لكنها أوضحت أيضًا، كيف يحدث في بعض الأحوال أن تؤدي الاحتكارات

---

(١) مبدأ ضمن نظرية التوازن العام للاقتصادي الفرنسي ليون فالراس يؤكد أنه لا يمكن أن يوجد فائض طلب أو فائض عرض على المستوى الكلي لجميع الأسواق، فوجود فائض عرض في إحدى الأسواق لابد أن يقابله فائض طلب مساوٍ في سوق أخرى؛ فلا يمكن أن توجد حالة عدم توازن بأحد الأسواق الفرعية إلا ارتباطًا بحالة عدم توازن بسوق فرعية أخرى (المترجم).

(٢) هى حالة تعبر عن الكفاءة الاقتصادية عند العالم الإيطالي فيلفريدو باريتو، وتتحقق عندما يتم الوصول لوضع توزيع لا يمكن معه زيادة منفعة أحد الأفراد إلا بخفضها لآخر، أو في حالة إنتاج السلع لا يمكن زيادة الكمية المُنتجة من إحداها إلا بخفض الكمية المُنتجة من أخرى، وذلك بفرض ثبات عدد الأفراد والسلع وكمية الموارد. ولها تطبيقات عديدة في مجالات توزيع الدخل والموارد والصناعة وغيرها (المترجم).

(٣) أداة تحليلية من ابتكار الاقتصادي الأنجلو-أيرلندي فرانسيس إدجورث، تستخدم لتمثيل أفضل التوزيعات الممكنة للموارد من خلال دراسة السلوك التفاعلي الممثل لتفضيلات اثنين من المستهلكين (مثلاً) بهدف الوصول للتوزيع الأمثل أو وضع الكفاءة الاقتصادية، وهى تُستخدم أيضًا كأداة تحليلية ضمن تحليل التوازن العام، كما تعطي نتائج تثبت الآثار السلبية للاحتكار (المترجم).

المرتبطة بالحكومة والإعانات وكل أشكال السلوك اللاتنافسي، لا محالة إلى الإهدار وانعدام الكفاءة (إنجراو وإسرائيل ١٩٩٠).

إشارات سميث لليد الخفية

من المفاجئ أن آدم سميث لم يستخدم تعبير "اليد الخفية" سوى ثلاث مرات في كتاباته. فالإشارات كانت متناثرة لدرجة أنه نادرًا ما ذكر المعلقون السياسيون والاقتصاديون اليد الخفية بالاسم في القرن التاسع عشر. ولا توجد أي إشارات لها في احتفالات الذكرى المئوية لثروة الأمم عام ١٨٧٦م. وفي الحقيقة لم يحتو فهرس النسخة المشهورة المُراجعة من قبل إدوين كانان المنشورة عام ١٩٠٤ أي مدخل منفصل لـ"اليد الخفية". فقط في القرن العشرين أصبح المصطلح شعارًا شعبيًا (روتشيلد ٢٠٠١، ١١٧-١١٨)، لكن هذه الحقيقة التاريخية لا تعني أن استعارة سميث هامشية بالنسبة لمُجمل فلسفته، بل هى في الحقيقة العنصر المركزي فيها.

والمرة الأولى التي ذُكرت فيها اليد الخفية كانت في تاريخ سميث لعلم الفلك، حيث كان يتحدث عن الناس المؤمنين بالخرافات الذين يرجعون كل الأحداث غير الاعتيادية لعمل آلهة غير مرئية.

"بين البرابرة، وكذلك في العصور الوثنية القديمة، كانت الأحداث الطبيعية غير المعتادة تُنسب فقط لقوة وسلطة آلهتهم. فالحرائق النارية والسيول المائية والأجسام الثقيلة المتساقطة والخفيفة المتطايرة بالضرورة بحكم طبيعتها الخاصة، وليس باليد الخفية لجوبيتر، كلها كان يُقبض عليها دائمًا لتُوظف في هذا الاتجاه" (سميث ١٩٨٢، ٤٩).

كما يظهر بيان كامل عن القوة الاقتصادية لليد الخفية في كتاب نظرية المشاعر الأخلاقية، عندما يصف سميث بعض ملاك الأراضي الأغنياء المقززين الذين "بأنانيتهم وجشعهم الطبيعيين" يسعون لإشباع "رغباتهم التافهة النهمة"، وحتى

الآن – أيامه!! – يوظفون آلافا عديدة من العمال الفقراء لإنتاج منتجات الترف. والباقي يضطر (المالك) لتوزيعه بين هؤلاء.... المُوظفون في اقتصاد العظمة.. والذين يستمد منهم رفاهيته ونزواته تلك التي تشاركهم ضروريات حياتهم، والذين يتوقعون منه عبثًا الإنسانية والعدالة!! إنهم (الملاك) يتقاسمون مع الفقراء نتاج كل ما يصنعونه من تقدم، فهم مُقادون باليد الخفية، دون نية منهم، ودون معرفة، للنهوض بمصالح المجتمع (سميث ١٩٨٢ (١٧٥٩) ١٨٣ – ١٨٥).

والمرة الثالثة، الموجودة بالاقتباس أعلاه، كانت في فصل عن التجارة الدولية في ثروة الأمم، حيث كان سميث يجادل ضد القيود على الواردات والتجار والمصنعين الذي يتبنون الرؤى التجارية، وهذا هو المُقتبس كاملاً:

"ككل فرد، فإن مساعيه تتلخص في: توظيف رأسماله في دعم الصناعة المحلية، وتوجيه هذه الصناعة لتكون بأعظم قيمة؛ وكل شخص بالضرورة يساهم في تقديم أعلى عائد سنوي للمجتمع بأقصى ما يستطيعه من جهد، دون أن ينوي من الأصل دعم المصلحة العامة أو حتى أن يدرك كم هو يخدمها..... وبتوجيه الصناعة بهذه الطريقة التي قد تجعلها تنتج أعلى قيمة، فإن اليد الخفية هى ما تقود الفرد، في هذه الحالة وفي غيرها، لخدمة أهداف لم تكن بحسبانه من البداية، فهو لم يكن يقصد سوى مكسبه الشخصي. إنه ليس سيئًا دائمًا بالنسبة للمجتمع ألا يكون الفرد جزءًا منه. فيسعي الفرد لمصالحه الخاصة؛ فإنه كثيرًا ما يخدم المجتمع بفعالية أكبر مما لو كان يسعى فعلاً وعن قصد لخدمته!! فأنا في الحقيقة لم أر كثيرًا من الخير من وراء أولئك الذين يدعون امتهان العمل للصالح العام" (سميث ١٩٦٥ (١٧٧٦)، ٤٢٣).

تفسير إيجابي أم سلبي؟

يعتقد معظم المراقبين أن آدم سميث استخدم اليد الخفية بطريقة إيجابية، لكن الأستاذة بجامعة كامبريدج إيما روتشيلد ***Emma Rothschild*** تعارض هذا التصور

في كتابها الأخير "آراء اقتصادية"، مُستخدمةً دليلاً "غير مباشر"، ومُلخصةً رأيها في أن "ما أقترحه أن سميث لم يكن تقديرًا لليد الخفية تحديدًا"، ووفقًا لها فنظرة سميث لليد الخفية تتصورها كنكتة مثيرة للسخرية. بل وتذهب لأبعد من ذلك بالادعاء بأنها "غير سميثية، وغير مهمة بالنسبة لنظريته" (روتشيلد ٢٠٠١، ١٦٦ - ١٣٧)، حتى إنها تقترح أن سميث استعار التعبير من شكسبير. وتشير لأن سميث كان يعرف جيدًا الفصل الثالث من ماكبث ***Macbeth***. في المشهد السابق مباشرة على الوليمة وجريمة القتل، عندما يطلب ماكبث من الظلمة أن تتستر على الجريمة التي كان على وشك ارتكابها.

تعال، أيها الليل الشاهد

ألق وشاحك على العين الواهنة لذلك اليوم البائس

وباليد الدموية والخفية

أبطل ذلك الوثاق العظيم ومزقه إربًا

ذلك الذي يبقيني ضعيفًا

وهكذا لم نعد نرى اليد الخفية رقيقة، بل دموية وقاهرة. لكن روتشيلد تبالغ في اعتراضها. فعلى الرغم من أن سميث لم يستخدم عبارة "اليد الخفية" سوى مرات معدودة، فإن فكرة اليد الخفية النافعة كلية الوجود في أعماله. فمرارًا وتكرارًا، يكرر سميث ادعاءه بأن سعى الأفراد وراء مصالحهم الخاصة يخدم دون قصد من جانبهم المصلحة العامة. ويفسر جاكوب فينر ***Jacob Viner*** مذهب سميث بأن "العناية الإلهية تستحسن التجارة بين الناس لتشجيع الأخوة العالمية" (فينر ١٩٧٢، المقدمة). فسميث طالب مرارًا بإلغاء حواجز التجارة والمزايا الممنوحة من الدولة وقوانين التشغيل؛ لإعطاء الفرصة للأفراد "ليحسّنوا أحوالهم" وبذلك يصبح الجميع أفضل حالاً (١٩٦٥ (١٧٧٦)، ٣٢٩). إن فكرة اليد الخفية حاضرة بأكثر بكثير مما تتصور روتشيلد. فمبكرًا جدًا في نظرية المشاعر الأخلاقية، أدلى سميث ببيانه الأول عن هذا المذهب:

كان الرواقيون القدامى يؤمنون بالرأي الذي يرى أن العالم محكوم بإرادة إلهية كلية القدرة لإله حكيم وقوي وطيب، وكل حدث مفرد يجب النظر إليه كجزء ضروري ضمن خطة لكامل الكون، وبشكل يميل لخدمة النظام العام وسعادة المجموع: ولذلك فرذائل الجنس البشري وحماقاته تمامًا كحكمته وفضيلته هى كلها جزء ضروري من هذه الخطة، وبهذا الوعي السرمدي الذي يستخرج الصالح من الطالح، تكون تلك الرذائل قد وُجدت لتخدم بالتساوي نماء وكمال النظام العظيم للطبيعة (سميث ١٩٨٢ (١٧٥٩)، ٣٦).

وبالرغم من أن سميث لم يذكر اليد الخفية بالاسم في هذا المقطع، فإن الفكرة الرئيسية قد صُورت بوضوح. فالمؤلف ذكر "الله" طوال كتاب نظرية المشاعر الأخلاقية، مستخدمًا أسماء مثل: مُبدع الطبيعة، المهندس، المعماري العظيم، الخالق، حاكم القلوب العظيم، الإله، وقاضي العالم كلي الرؤية.

إلى أي حد كان سميث متدينًا؟

لم يرد ذكر الله في ثروة الأمم؛ بما دفع بعض المعلقين للاعتقاد أن سميث كان ملحدًا كصديقه الأقرب في التنوير الإسكتلندي ديفيد هيوم. والحقيقة أن سميث كان يشاطر هيوم كثيرا من القيم. لكن لم يكن منها عدم ارتياد الكنيسة أو عدم الإيمان بالدين المسيحي. وقد عارض كلٌ من الفيلسوفين المذهب المسيحي اليوناني في العداء للمادية والتجارة، كذا الفلسفة المسيحية التي ترى الرغبات الجسدية شرًا بطبيعتها. ومثل هيوم كان سميث مؤمنًا بأن مجتمعًا أخلاقيًا ومزدهرًا هو أمر ممكن في هذه الحياة وليس فقط في الحياة الأخرى، وأن هذا المجتمع المتمدن يجب أن يقوم على العلم والعقل، وليس الاستبداد والخرافات الدينية. ودعا كلاهما لحرية التجارة معارضين النظم الميركنتالية من إعانات وقوانين حكومية، كما حذرا من مخاطر الحكومة الكبيرة (فيتزجيبونز ١٩٩٥، ١٤-١٨).

لكن سميث عارض صراحةً بعض الجوانب المهمة في فلسفة هيوم، خصوصًا عداءه للدين المنظم ***organized religion***. فهو كان يفضل دين (دولة) غير تنافسي لأنه سيضعف من التعصب الديني لأتباع الأديان ويحافظ على النظام السياسي. لكن سميث كان من جانب آخر يعارض دين الدولة الذي اعتقد أنه سيشجع التعصب وعدم التسامح. فهو كان يعتقد أن الدين يكون مفيدًا عندما تكون المعتقدات والمنظمات الدينية حرة ومفتوحة. "في الطوائف الدينية الصغيرة، نجد أن أخلاق عامة الناس مُنضبطة بشكل أكثر وضوحًا مما لدى أتباع الكنيسة الشرعية" (١٩٦٥[١٧٧٦]، ٧٤٧–٤٨). وكان يفضل "عددًا هائلاً من الطوائف الدينية" ومناخًا تنافسيًا يقلل من التعصب والتطرف ويعزز التسامح والاعتدال والدين العقلاني (٧٤٤ – ٧٤٥)[1]. وقد قدم سميث نفسه سرًا العديد من المساهمات الخيرية في حياته. وفي مرة ساعد شابًا أعمى في الاستعداد لمهنة ثقافية (فيتزجيبونز ١٩٩٥، ١٣٨).

ورفض سميث فلسفة هيوم الأخلاقية، وكلاً من موقفه العدمي تجاه الحكم المستنير وشكوكه المتطرفة في الفضيلة التقليدية، كما تجلّت في كتابه "رسالة في الطبيعة البشرية". وخلافًا لهيوم، كان سميث مؤمنًا بالانسجام النهائي. وكان إيمانه أقرب للإيمان الربوبي بإله رواقي وطبيعة رواقية أكثر منه إيمانًا بالإله المسيحي الشخصي، الخاص بالوحي أو بالثواب والعقاب في الحياة الآخرة. وقد تضمنت الطبعة الأخيرة في حياته من كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية" – الذي طُبع ست طبعات في حياته – الصادرة بعد ثروة الأمم – إشارات عديدة لله. وكما يذكر روبرت هيلبرونر، فتيمة "اليد الخفية" تتكرر عبر كل كتاب المشاعر الأخلاقية...

---

(١) قام كل من لورانس إياناكون ***Laurence Iannaccone*** (جامعة جورج ماسون) وروبرت بارو ***Robert Barro*** (جامعة هارفارد) وإيدوين ويست باختبار فرضية سميث عن الحرية الدينية، وذلك بمقارنة معدلات الذهاب للكنائس مع درجة الاحتكار الديني في عدة بلدان كاثوليكية وبروتستانتية؛ وخلصوا لأن معدلات الذهاب للكنائس تميل للازدياد طرديًا مع الحرية الدينية والنطاق الواسع للاعتقادات الدينية. انظر إياناكون (١٩٩١) ويست (١٩٩٠).

فاليد الخفية تميل لأن تصبح وسيلة "مبدع الطبيعة" التي يؤكد بها أن الجنس البـشـري سيحقق أهـداقه بالرغم من هشاشة قواه المنطقية" (هيلبرونر ١٩٨٦، ٦٠).

ويتبع سميث هيـوم في رفض العقـائد والكنيسة المُنظمة، رغم أنه كان بلا شك مؤمنًا بالخـالق. وكما خلص ماكافي "مُجمل اللهجة في عمله ستقنع الغالبيـة بأنه كان رجلاً متدينًا في الأساس" (ماكافي ١٩٦٧، ١١١).

لقد كانت القضية الرئيسية لسميث فـي أعمالـه هـى التمكـين لمجتمـع ديموقراطي ليبرالي، "نظام للحرية الطبيعية"، حيـث تتعـاظم الحريـة اقتـصاديًا وسياسيًا ودينيًا، من خلال منظومة أخلاقية عملية من القوانين والأعراف والقيم.

الإيمـان بإله غير مرئي

أطلق المـؤرخ أثـول فيتزجيبـونز ***Athol Fitzgibbons*** علـى المخطـط الاقتصادى الجديد "نظام آدم سميث للحرية والثروة والفضيلة" (١٩٩٥). فإذا كـان هذا "التقييم الجديد لسميث" صحيحًا؛ فإن استعارة اليد الخفية ستكون مناسبة بالكامل لوصف نظامه للحرية الطبيعية، بما أن المجتمع الفاضل يتطلـب فهمًـا مُتناسـقًا للصواب والخطأ.

وكما ذُكر آنفًا، فاليد الخفية هى اسم آخر يستخدمه سميث ليشير لله. وكمـا يذكر سالم رشيد ***Salim Rashid*** "يمكن تصوّر اليد الخفية باعتبارها اليد المباشـرة للإله" (رشيد ١٩٩٨، ٢١٩). ورغم أنه لم يكن مسيحيًا تقليديًا؛ فإن سـميث كـان قريبًا من الإنجيل والمعتقدات المسيحية. ففي الإنجيل، أحيانًا مـا تُـسمى العنايـة الإلهية بـ "الإله المُحتجب". وكما كتب القديس بولس إلى تيوثاوس "الملـك حتـى الآن وإلى الأبد، الذي لا يفنى ولا يُرى، الإله الحكيم الوحيد، له المجد والعزة حتى الأبد، آمين" (١ تيموثاوس ١: ١٧، انظر أيضًا كولوسي ١: ١٥ - ١٦).

إنه لغريب كثرة استدعاء اقتصاديي اليوم للمصطلحات الدينية في وصف اليد الخفية. وفي مقالته الشهيرة "أنا قلم الرصاص"، شخّص ليونارد ريد – المتحمس للمدرسة النمساوية – عمل اليد الخفية في صنع القلم الرصاص كـ"أحجية" و"أعجوبة" (ريد ١٩٩٩ (١٩٥٨)، ١٠ – ١١). واستخدم ميلتون فريدمان لغة مشابهة (فريدمان ١٩٨٠، ٣، ١١ – ١٣). ويشير فرانك هان إلى أن مفهوم اليد الخفية يفترض "إحساسًا حيا بخطيئة أصلية (متأصلة) في مجتمع من الناس الأنانيين والجشعين" (هاهن ١٩٨٢، ١، ٥). ويتحدث جيمس توبين ***James Tobin*** عن "المؤمنين الحقيقيين باليد الخفية" (توبين ١٩٩٢، ١١٩)، والرمزية الدينية التي تقودنا للدرجات الأربع من الإيمان وكيفية تطبيقها على مدارس الاقتصاد المتصارعة.

درجات متفاوتة من الإيمان بالرأسمالية

يعرض الإنجيل نوعًا من تراتبية الإيمان الفردي بالله وإرادته، مُفرقًا بين غير المؤمنين وقليلي الإيمان وعظيمي الإيمان ومكتملي الإيمان بوجود كينونة أعلى. فالله "غير مرئي"؛ وبالنتيجة فالناس يختلفون اختلافًا واسعًا في معتقداتهم الدينية. وفي عالم اليوم، لا توجد سوى قلة حقيقية من المؤمنين إيمانًا مطلقًا بالله، وبأنه يعيش ويمارس معجزاته في حياتهم دون أي نوع من الشك. بينما يؤمن آخرون إيمانًا عظيمًا بقوة خارقة، رغم أنهم يشكون أحيانًا. وفي نفس الوقت هناك العديد ممن يؤمنون قليلاً بالله، فأحيانًا ما يرون يده "الخفية"، لكنهم نادرًا ما يذهبون للكنيسة. وأخيرًا، هناك اللاأدريون والملحدون، الذين لا يؤمنون بالله، ممن يرفضون فكرة الوحي والقوى فوق الطبيعية، والذين يعتمدون على الحواس الخمس والعالم الطبيعي والعقل.

وهكذا مثلما يتفاوت الناس في إيمانهم بـ "الله غير المرئي"، فإنهم يتفاوتون أيضًا في قناعتهم بـ "اليد الخفية" المُفيدة للرأسمالية والحرية. وأنا أقصد بالإيمان

درجة معينة من الثقة بأن ترك الأفراد لرغباتهم ووسائلهم، ليتصرفوا وفق مصالحهم الخاصة؛ سيؤدي لنتائج إيجابية. الإيمان يمثل درجة من القدرة على التنبؤ بالمستقبل: هل الاقتصاد غير المُقيد قادر على التعافي بمفرده من الركود؟ هل إلغاء التعريفات الجمركية بين بلدين يزيد التجارة وفرص العمل لهما معًا؟ هل تحرير أسعار البترول يقضي على أزمة الطاقة؟ هل تؤدي البطالة التكنولوجية *technological*[(١)] في صناعة معينة إلى خلق فرص عمل جديدة في صناعة أخرى؟ هل تقضي البيئة التنافسية على القوة الاحتكارية في نهاية الأمر؟

يختلف الأفراد في درجات ثقتهم بأن السوق سيتجاوب بشكل إيجابي مع أي تغير أو أزمة. البعض لديهم إيمان كامل بأن الكل سيعمل للأفضل. والبعض الآخر لديهم إيمان كبير بأن المبادرات الخاصة تفيد المجتمع في أغلب الحالات. ويبقى آخرون قليلي الثقة بالسوق الحرة، ممن يقلقهم أغلب الوقت كون الشركات الخاصة تعمل أفضل ما لديها لصالح الأفراد، وليس لصالح المجتمع. وأخيرًا قلة تنكر أي خير يمكن أن يأتي من عالم الجشع الفوضوي، حيث تنهش الكلاب بعضها بعضًا؛ ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات شديدة الفساد ومُعرضة للأزمات، ولا شيء يمكن أن يحسّن الأمور غير إصلاح مؤسسي كبير أو ثورة كاملة.

في الفصل التاسع من كتابي "فيينا وشيكاغو.. أصدقاء أم أعداء؟"، حددت أربع مدارس في علم الاقتصاد توافق هذه المستويات المتفاوتة من الإيمان بالرأسمالية والسوق الحرة: الماركسيون المتشددون الذي لا يؤمنون بأن النظام الرأسمالي قادر على حل المشكلات الاجتماعية، والكينزيون الذين يتشككون باليد الخفية، واقتصاديو شيكاغو عظيمو الإيمان بكفاءة الرأسمالية، والنمساويون المؤمنون إيمانًا كاملاً – وأحيانًا أعمى – بالرأسمالية (سكويسين ٢٠٠٥، ٢٦١ – ٢٦٧).

---

(١) هى البطالة الناتجة عن التغيرات التكنولوجية التي تغير نوعية مهارات العمل المطلوبة؛ ومن ثم تطرد بعض القوى العاملة خارج سوق العمل (المترجم).

هل أدان آدم سميث الأنانية والطمع؟

يقلق نقاد المخطط الإسكتلندي للحرية من احتمالية كونه سيسمح بحرية الجشع والاحتيال، وحتى "الصراع الاجتماعي والدمار البيئي وسوء استعمال السلطة" (لوكس ١٩٩٠). ألم يقرّ ثروة الأمم بلا مواربة الأنانية والجشع والغرور؟ وهل يستطيع آدم سميث تجاهل الحالات اليومية لجشع واحتيال وسرقة الرأسماليين للمزايا من المستهلكين؛ سعيًا وراء مصالحهم الخاصة على حساب الجمهور؟

خلافًا للاعتقاد الشائع، لم يتغاض سميث عن الجشع والأنانية وأشكال الانحلال الغربي، ولا حتى أراد إحلال الكفاءة الاقتصادية محل الأخلاق. فالمصلحة الخاصة لا تعني تجاهل احتياجات الآخرين، بل تعني في الحقيقة العكس بالضبط: فنظامه يؤكد أن كلاً من البائع والمشتري يستفيد من كل صفقة حرة. لكن معظم القراء أساء فهم مُقتبس سميث الشهير "إنه ليس بكرم الجزار أو الخباز أو صانع البيرة؛ نتوقع الحصول على عشائنا، بل من تطلعهم لتحقيق مصالحهم الخاصة"، وهنا سياق هذا الكلام:

"لكن أمام الإنسان كثير من الفرص لمساعدة إخوانه؛ غير أنه من العبث بالنسبة له أن يتوقع عرفانهم فقط، بل إنه سيميل لأن يسودهم إذا تمكن من أن يوظف حبهم لذواتهم في صالحه، وبأن يظهر لهم أنه من مصلحتهم أن يفعلوا له ما يطلبه منهم... أعطني ما أريده؛ وستحصل بالضرورة على ما تريده، هذا هو معنى كل عرض مشابه. إنه ليس بكرم الجزار أو الخباز أو صانع البيرة؛ نتوقع الحصول على عشائنا، بل من تطلعهم لتحقيق مصالحهم الخاصة. وعندما نقدم أنفسنا، فإننا لا نخاطب إنسانيتهم، بل حبهم لذواتهم، ولا نتحدث إليهم عن ضرورياتنا، بل نحدثهم عن مزاياهم" (سميث ١٩٦٥ (١٧٧٦)، ١٤).

ما يقوله سميث هو أنك تستطيع مساعدة نفسك فقط بمساعدة الآخرين، إنه "القانون الذهبي". وستكون الشركات التي تركز على إرضاء احتياجات ورغبات مستهلكيها الأكثر ربحية. فرغم أن الرأسماليين مدفوعون بالرغبة في الربح

الشخصي؛ فإن الطريقة التي تعظم أرباحهم تكون بتركيز انتباههم اليومي على مقابلة احتياجات الجمهور. وهكذا فالرأسمالي الناجح يوجه جهوده لا محالة نحو مهمة مساعدة وخدمة الآخرين؛ أي إن المصلحة الذاتية تقود لخدمة الآخرين.

يفضل سميث الانضباط الذاتي. لكنه في الواقع، أكد بشدة على أن المجتمع التجاري الحر يعمل من خلال قيود قانونية تحد من الاندفاعات وتمنع الانحدار للغابة الهوبزوية[١]، وهى فكرة ورثها عن مونتسكيو، وسيتبعه فيها لاحقًا سينيور ناسوا ***Senior Nassau***[٢]. وكان يدرّس في الجامعة أن التجارة تشجع الناس على أن يصبحوا متعلمين ومجتهدين ومنضبطين ذاتيًا ومُرجئين لمتعهم. إنه الخوف من فقدان الزبائن "هو ما يمنع - البائع - من الاحتيال ويقوّم غفلته" (١٩٦٥ (١٧٧٦)، ١٢٩).

فجميع المبادلات المشروعة يجب أن تفيد كلاً من البائع والمشتري، وليس واحدًا فقط على حساب الآخر. ويد سميث الخفية تعمل فقط إذا امتلك رجال الأعمال الوعي المستنير طويل الأجل بالمنافسة، عندما يدركون قيمة السمعة وتجدد الأعمال. وباختصار، تعزز المصلحة الخاصة مصالح المجتمع فقط عندما يستجيب المنتج لاحتياجات المستهلك. أما عندما يتم غش المستهلك والاحتيال عليه، وهو أمر يحدث كثيرًا جدًا في السوق، تتحقق المصلحة الخاصة على حساب رفاهية المجتمع.

ويسلم سميث بأن الناس مدفوعون بمصالحهم الخاصة. هذه الطبيعة التي تضع مصالح الفرد نفسه ومصالح عائلته فوق جميع المصالح، ومحاولة رفضها ستؤدي بنا لنفي الطبيعة البشرية. لكن في الوقت نفسه لا يتغاضى سميث عن

---

(١) نسبةً لتوماس هوبز صاحب مقولة "الإنسان ذئب للإنسان" (المترجم).

(٢) في خطاب تنصيبه كأول أستاذ للاقتصاد السياسي بجامعة دروموند ***Drummond***، توقع سينيور ناسوا أن العلم الجديد "سيُصنف في الوعي العام ضمن أولى العلوم الأخلاقية" وزعم أن "السعي من أجل الثروة هو... بالنسبة للقطاع الأكبر من الجنس البشري، المصدر الأعظم للتطور الأخلاقي" (شوماخر ١٩٧٣، ٣٣ - ٣٤).

الطمع والأنانية. فبالنسبة له الطمع والأنانية رذائل، وهو لن يكون مرتاحًا لادعـاء آين راند ***Ayn Rand*** بأن الأنانية فضيلة، ولا لوصـف والتـر وليـامز ***Walter Williams*** للطمع بالشيء جيد (راند ١٩٦٤). لكنه قبل بها كضعف بشري، وهـو يؤمن أن هذه الدوافع الأساسية لا يمكن تحريمها أو منعها، لكن يمكن فقط تثبيطهـا وتلطيفها في المجتمع التجاري بالحوافز الصحيحة. وحسبما يفسر دينيش دي سوزا ***Dinesh D'Souza*** رؤية سميث "تهذّب الرأسمالية الطمـع، كمـا يهـذّب الـزواج الشبق". فالطمع مثل الشهوة الجنسية جزء من طبيعتنا البشرية، ومن العبث محاولة استئصاله. وما تفعله الرأسمالية هو تأطير الطمـع فـي المـسارات التـي تقابـل احتياجات ورغبات المجتمع (سوزا ٢٠٠٥).

وفي الواقع، سيتحقق مجتمع سميث المثـالي بالفـضيلة والخيـر المتبـادل والقوانين المدنية المُحرمة لممارسات الشركات المخادعـة الجـائرة. و"المراقـب النزيه" لسميث سيلحظ عنده المعايير الأخلاقية ومراعاة المجتمـع (سـميث ١٩٨٢ (١٧٥٩)، ٢١٥ باسيم). فإنسانه الاقتصادي متعاون وعادل دون إضرار بالآخرين. والمناخ الأخلاقي الجيد والنظام القانوني سوف يفيد النمو الاقتصادي. ويدعم سميث المؤسسات الاجتماعية – السوق والمجتمعات الدينية والقانون – لتعزيز الانـضباط الذاتي والنزعات الخيرية (مولر ١٩٩٣: ٢)، فرغم كل شيء، لم يكن سميث مجرد اقتصادي، بل كان أيضًا أستاذًا للفلسفة الأخلاقية.

مشكلة آدم سميث: التعاطف ضد المصلحة الخاصة

كتب آدم سميث في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية (١٧٥٩) أن "التعاطف" هو القوة الدافعة وراء وجود مجتمع مُفعم بالخير، لكنه في كتابه ثروة الأمم جعـل "المصلحة الذاتية" الدافع الأساسي، وهو ما دفع الفلاسـفة الألمـان لتـسمية هـذا التناقض بمعضلة آدم سميث ***Adam Smith Problem***، ومع ذلك فسميث نفسه لم ير

تعارضًا بين القولين، استنادًا للمنظور التاريخي الذي اعتمده. فيرى سميث أنه في المجتمع ما قبل الرأسمالي الذي كان يصفه في كتابه عن المشاعر الأخلاقية، كان التعاطف والحب العاملين المهيمنين غالبًا داخل الأسرة وفي العلاقات بين الأصدقاء والزملاء والجيران في القرية، حيث يعرف الجميع بعضهم بعضًا. بينما في العالم الصناعي الرأسمالي، وحيث تجتذب المدن كلندن وباريس الآلاف من الغرباء من مختلف الأماكن والمشارب؛ تتغير الدوافع في النشاط الاقتصادي من التعاطف إلى المصلحة الذاتية؛ حيث "يكون من العبث توقع تعاونهم فقط بدافع الخير" (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ١٤).

وقد جمع سميث كلا الدافعين في كتاب ثروة الأمم باعتبارهما، التعاطف والمصلحة الذاتية، الدافعين المحركين في المجتمع الرأسمالي الحديث، فكل إنسان بنظر سميث لديه رغبة طبيعية في أن يكون مقبولاً من الآخرين، ومع هذه الرغبة سيكون لدى الناس الدافع للسلوك بطريقة تُكسبهم الاحترام والإعجاب، ويتجسد هذا في الحياة الاقتصادية في مصلحة ذاتية مُستنيرة، بموجبها تتحقق منفعة مشتركة لكلٍ من البائع والمشتري من صفقاتهم. ويزعم سميث فوق ذلك أن التقدم الاقتصادي والثروة الفائضة شرطان جوهريان للتعاطف والخيرية، والخلاصة هى أن هدف سميث هو دمج السلوكيات الاقتصادية والأخلاقية (فيتزجيبون ١٩٩٥، ٣-٤; فيد ١٩٩٧، ٢٩).

فالفيلسوف الإسكتلندي كان يعتقد أن الإنسان يحركه كلٌ من المصلحة الذاتية ونزعته للخير، لكن في اقتصاد سوق معقد، وحيث يبتعد الأفراد عن عائلاتهم وأصدقائهم المقربين، تصبح المصلحة الذاتية محركا أكثر قوة، ووفقًا لتفسير رونالد كوز *Ronald Coase* تتمثل "أعظم ميزة للسوق في كونها تستخدم قوة المصلحة الذاتية لتعوّض ضَعْفا وتحيّز نزعة الخير؛ وهكذا سينال هؤلاء الغرباء غير الجذابين ولا المهمين للمرء احتياجاتهم" (كوز ١٩٧٦، ٥٤٤).

كيف يضُر الاحتكار بنظام السوق؟

أكد سميث على أن المنافسة ضرورية جدًا كوسيلة لجعل المصلحة الذاتية في خدمة الخير العام في مجتمع ذاتي التنظيم، وأكد على تفضيله لـ "السعر الطبيعي أو سعر المنافسة" الأقل على الأسعار العالية للقوى الاحتكارية و"الامتيازات الاستثنائية" الممنوحة لجماعات وشركات تجارية معينة (كشركة الهند الشرقية مثلا)، كما كان يعادي بشدة "الجشع الدنيء" و"روح الاحتكار الحقيرة" (٤٨٢) التي كانت تميز رجال الأعمال أصحاب الامتيازات الاستثنائية، فالمنافسة كما يراها تعني أسعارًا أقل ونقودًا أكثر لشراء سلع أخرى؛ ما ينعكس بدوره في صورة وظائف أكثر ومستويات أعلى للمعيشة، أما الاحتكار فيخلق بنظره مجتمعًا سياسيًا يتميز بالنفاق والتزلف والخداع (مولر ١٩٩٣، ١٣٥)، كما يعزز الأرباح السهلة والاستهلاك السفيه (سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٥٧٨).

ورغم إيمانه بالسوق، لم يكن سميث متعاطفًا ولا مدافعًا عن التجار والمصالح الخاصة، وفي واحدة من أشهر عباراته، يشكو من أن "أولئك الأناس الذين يتاجرون في نفس السلع نادرًا ما يجتمعون معًا، حتى في مناسبات الفرح واللهو، إلا ولابد أن تنتهي اجتماعاتهم بمؤامرة ضد الجمهور أو بحيلة ما لرفع الأسعار" (١٢٨). لقد كان هدف سميث هو إقناع المُشرعين بعدم دعم المصالح الخاصة للتجار، والوقوف إلى جانب الصالح العام.

آدم سميث مُعصرنًا

يقوم نموذج آدم سميث على افتراضين، الأول أن نظامه للحرية الطبيعية سيؤدي لمستويات معيشة أعلى، والثاني أن آثار الحرية الاقتصادية ستصل للأغنياء والفقراء على السواء. فإلام توصل الاقتصاديون منذ كتب سميث كتابه؟ هل أثبتوا هذين الافتراضين أم نفوهما؟ فننظر في كل افتراض على حدة.

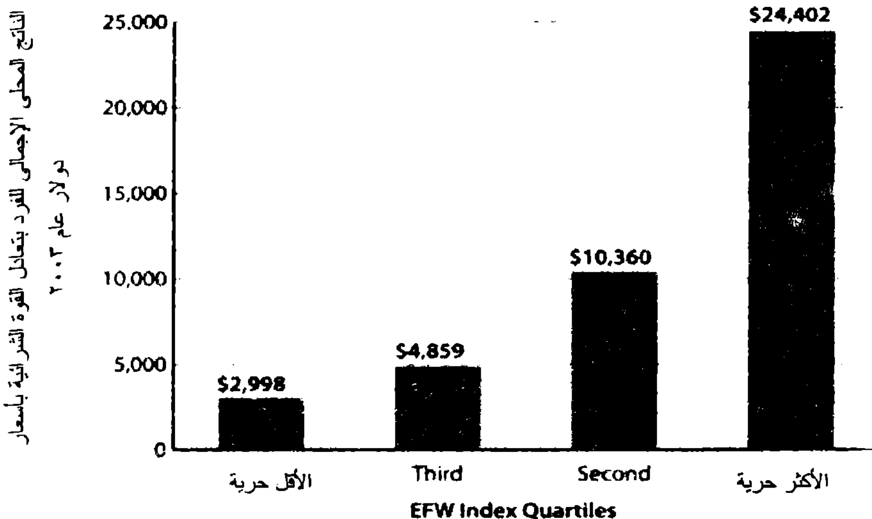
التحديث (١): الاقتصادات الحرة أكثر ثراءً

أولاً، هل تؤدي الحرية الاقتصادية لمستويات معيشة أعلى؟

لو كان آدم سميث حيًا بيننا؛ لدعم بلا شك رأسمالية ديموقراطية ترفع مستويات المعيشة على نطاق واسع، وقد صدرت دراسة شاملة لجيمس جوارتني ***James Gwartney*** وروبرت لاوسون ***Robert A. Lawson*** ووالتر بلوك ***Walter Block*** عام ١٩٩٦م – ويحدثها جوارتني ولاوسون كل عام (انظر ٢٠٠٤) – تؤكد هذه الرؤية السميثية، فالحرية الاقتصادية والرخاء مرتبطان بقوة.

وقد بنى هؤلاء الباحثون بعناية كبيرة مؤشرًا لقياس مستوى الحرية الاقتصادية لأكثر من مائة بلد على أساس خمسة معايير (حجم الحكومة، وحقوق الملكية، والبناء القانوني، وتنظيمات النقد والتجارة السليمة)، ثم قاموا بمقارنة مستوى الحرية الاقتصادية لكل بلد مع معدل نموها، على أساس متوسط الدخل للفرد بتعادل القوة الشرائية؛ ووثقوا النتيجة في رسم بياني رائع بالشكل (١ – ٢).

الشكل (١ – ٢): العلاقة بين الحرية الاقتصادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥



يُظهر الشكل أن البلاد التي تتمتع بحريات اقتصادية أوسع تحظى بمستويات دخول فردية أعلى بشكل كبير

المصدر: معهد فريزر ***The Fraser Institute***، فانكوفر، كولومبيا البريطانية، كندا

ووفقًا لهذه الدراسة، كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية؛ ارتفع مستوى المعيشة مقيسًا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ***GDP*** بتعادل القوة الشرائية ***PPP***، فالأمم التي تتمتع بأعلى درجات الحرية الاقتصادية (كالولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وهونج كونج) نمت أسرع من الأمم التي تعيش درجة متوسطة من الحرية الاقتصادية (كالمملكة المتحدة وكندا وألمانيا)، كما نمت أسرع بدرجة ملموسة من الأمم التي لا تتمتع سوى بدرجة منخفضة من الحرية الاقتصادية (كفنزويلا وإيران والكونغو).

ويخلص الباحثون إلى أن "البلدان ذات مستويات الحرية الاقتصادية الأعلى تجذب استثمارات أكثر وتحقق إنتاجية أعظم من مواردها؛ وبالتالي تنمو بدرجة أسرع وتحقق مستويات دخول أعلى" (جوارتني ولاوسون ٢٠٠٤، ٣٨).

والآن، ماذا عن تلك البلدات التي تغير سياساتها الآن؟ يقول جوارتني ولاوسون: "تتجه البلدان للركود عندما تخنق مؤسساتها التجارة وتدمر حوافز الانخراط في الأنشطة الإنتاجية،....، وتستطيع البلاد ذات مستويات الدخول المنخفضة خصوصًا أن تنمو بسرعة وتصعد سلم الدخل إذا ما جعلت سياساتها داعمة للحرية الاقتصادية" (٢٠٠٤، ٣٨).

التحديث (٢): يستفيد الفقراء من الرأسمالية

أكد آدم سميث أن الأغنياء والفقراء معًا يستفيدان من نظام الحرية الاقتصادية، فأعلن أن "الرخاء العالمي يمتد تلقائيًا إلى الطبقات الدنيا من الناس"

(سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦]، ١١). ويؤكد هذه الرؤية السميثية العمل الإحصائي المعاصر لستانلي ليبرجوت ***Stanley Lebergott*** ومايكل كوكس ***Michael Cox***، والذي يعارض أيضًا النقد الشائع للسوق الحرة بأنها تجعل الأثرياء يزدادون ثراءً والفقراء يزدادون فقرًا؛ فالفقراء أيضًا يثرون نسبيًا بحسب دراسات حديثة لهما (ليبرجوت ١٩٧٦) و (كوكس وألم ١٩٩٩).

فقد درس البروفيسور ليبرجوت، الأستاذ الفخري بجامعة ويسليان ***Wesleyan***، أسواق الاستهلاك الفردي في الطعام والملبس والمسكن والوقود والأعمال المنزلية والنقل والصحة والترفيه والدين، وطور على سبيل المثال إحصاءات تبين التحسنات في مستويات المعيشة خلال الفترة (١٩٠٠- ١٩٧٠) بالجدول (١ – ١).

جدول (١ – ١): مستويات المعيشة في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٧٠م

نسبة الأسر التي تملك...	من مجموع الأسر عام ١٩٠٠م	من مجموع الأسر الفقيرة عام ١٩٧٠م
مراحيض	١٥	٩٩
مياه جارية	٢٤	٩٢
تدفئة مركزية	١	٥٨
غرفة للفرد الواحد	٤٨	٩٦
كهرباء	١	٩٩
تبريد	١٨	٩٩
سيارات	٣	٤١

المصدر: ليبرجوت (١٩٧٦، ٨)، أُعيد طبعه بإذن من مطابع جامعة برنستون

ويُظهر الجدول أن مستويات المعيشة قد ارتفعت بشكل كبير لجميع الطبقات بما فيها أدناها، خلال القرن العشرين، ويؤكد ليبرجوت على التصريح الذي أدلى به يومًا أندرو كارنيجي ***Andrew Carnegie*** "إن الرأسمالية هى نظام يقوم بتحويل الكماليات لضروريات"، ومن خلال الجهود التنافسية للمنظمين والعمال والرأسماليين، تمكن كل المستهلكين الأمريكيين عمليًا من تغيير العالم من مكان غامض غير مأمون وغالبًا قاس إلى مكان أكثر لطفًا وملاءمة للعيش والعمل.

وكمثال على ذلك، لم يكن بأي منزل اعتيادي عام ١٩٠٠م نظام تدفئة مركزي ولا كهرباء ولا تبريد ولا مراحيض ولا حتى مصدر ماء جارٍ، بينما تستمتع حتى الأغلبية العظمى من الفقراء الأمريكيين اليوم بهذه السلع والخدمات.

كما أن دراسة أخرى حديثة لمايكل كوكس ***Michael Cox***، الاقتصادي ببنك الاحتياطي الفيدرالي بدالاس، وريتشارد ألم ***Richard Alm***، الكاتب بعالم الأعمال بصحيفة دالاس مورنينج نيوز ***Dallas Morning News***، خلصت إلى أن الأسعار الحقيقية للسكن والغذاء والبنزين والكهرباء وخدمات الهاتف والأجهزة المنزلية والملابس وكل الضروريات الأخرى، قد انخفضت بشكل كبير خلال القرن العشرين.

ويؤكد الباحثون أن الحياة الاقتصادية للفقراء في أمريكا قد شهدت تحسنات تدريجية، ففقراء أكثر فأكثر يملكون بيوتهم الخاصة، ويمتلكون سيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية بشكل أكثر من أي وقت مضى، كما أن التلفاز موجود حتى في أكثر البيوت فقرًا (كوكس وألم ١٩٩٩).

وأخيرًا تؤكد دراسات أعدها جوارتني ولاوسون أن أفقر ١٠ % من سكان العالم قد حصلوا على دخول أكثر عندما تبنت بلدانهم مؤسسات تدعم الحرية الاقتصادية (٢٠٠٤، ٢٣)، وفضلاً عن ذلك تخفض الحرية الاقتصادية وفيات المواليد وعمالة الأطفال والأسواق السوداء وفساد الموظفين العموميين، بينما تعزز محو الأمية والعمر المتوقع والحريات المدنية (٢٠٠٤، ٢٢-٢٦).

سميث يفضل حكومة قوية.. لكن محدودة

وكأحد رواد التنوير الإسكتلندي ومزايا الحرية الطبيعية، كان آدم سميث مؤمنًا مخلصًا بحكومة صغيرة جدًا، لكن قوية، وقد كتب أن للحكومة ثلاثة أهداف: "الحجم الصغير مطلوب أيضًا لنقل الدولة من أدنى مستويات الهمجية إلى أعلى درجات الرخاء، ولتحقيق السلام والضرائب الهينة والإدارة المقبولة للعدالة" (في دانهيرت ١٩٧٤، ٢١٨).

وبشكل أكثر تحديدًا، يؤيد سميث:

١. جيش مُمول جيدًا لأغراض الدفاع الوطني.

٢. نظام قانوني لحماية الحرية وحقوق الملكية وإنفاذ العقود وسداد الديون.

٣. الأشغال العامة، كالطرق والقنوات والجسور والموانئ ومشروعات البنية التحتية الأخرى .

٤. نظام تعليم عام لمواجهة الاغتراب والتدهور العقلي الناتج عن التخصص (تقسيم العمل) في ظل الرأسمالية (سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٧٣٤-٣٥).

وعمومًا، يفضل الفيلسوف الإسكتلندي أقصى درجة من الحرية الشخصية في المجتمع، بما فيها المتع والتسلية بأنواعها المختلفة، ما دامت بعيدة عن "الفضائح والبذاءة" (٧٤٨)؛ فسميث لم يكن تحرريًا بشكل كامل.

سميث يحذر من مخاطر الحكومة الكبيرة

ومع ذلك، كان سميث ناقدًا حادًا لقوة الدولة، فالسياسيون بنظره هم عادةً منافقون كذابون ومسرفون، وفيما يلي بعض الاقتباسات من ثروة الأمم مما يمكننا استخدامه في النقاشات السياسية اليوم.

"لا يوجد فن تتعلمه حكومة ما من حكومة أخرى أسرع من ذلك المتعلق باستنزاف المال من جيوب الناس (٨١٣).

إنها لدعوة وقحة لأعلى درجات الوقاحة، والمُتوقعة لذلك من الملوك والوزراء، تلك الدعوة لمراقبة اقتصاد الناس العاديين وتقييد نفقاتهم، سواء بقوانين تقييد النفقات الكمالية أو بمنع استيراد الكماليات، بينما هم أنفسهم دائمًا وبدون استثناء، الأكثر إسرافًا وتبذيرًا في المجتمع، فلينظروا لنفقاتهم الخاصة، وهم سيثقون حتمًا بنفقات الناس العاديين؛ لأنه لو أن تبذيرهم لا يخرّب الدولة، فإن تبذير رعاياهم لن يفعل بالتأكيد (٣٢٩).

لا تفتقر الأمم العظيمة أبدًا بسبب الإنفاق الخاص، بل بالعكس هي تفتقر أحيانًا بسبب تبذير وسوء الإدارة العامة، وعمومًا فكل أو معظم الإيرادات العامة تُوظف في معظم البلدان في تشغيل أيدٍ غير منتجة، وهؤلاء الناس الذين يشكلون محاكم كثيرة فخمة ومؤسسات كهنوتية عظيمة وجيوشا وأساطيل جبارة، هم لا ينتجون شيئًا على الإطلاق أوقات السلام، كما لا يقدمون شيئًا وقت الحرب يعوض تكاليف الإبقاء عليهم حتى مع دوام حالة الحرب، هؤلاء الناس الذين لا ينتجون أي شيء بأنفسهم، يقوم كل وجودهم وتكلفة الإبقاء عليهم على نتاج عمل البشر الآخرين (٣٢٥)".

ودعا سميث للميزانيات العامة المتوازنة، وعارض الديون العامة الكبيرة، وأيد الخصخصة، ببيع أراضي التاج كطريقة لزيادة الإيرادات وتشجيع الملكية الخاصة، كما فضّل أن يكون التدخل الحكومي في حياة المواطنين الشخصية وأنشطتهم الاقتصادية أقل ما يمكن، وأكد أيضًا أن الحرب غير ضرورية، وأنها فكرة نحس في معظم الأحوال، وأن إنهاءها لن يتسبب ببطالة واسعة (٤٣٦ – ٤٣٧).

ويبدو أن هناك من راجعه مرة من الممولين؛ بحيث عبر عن تعاطفه مع دافعي الضرائب الذين "يتعرضون باستمرار لزيارات مهينة وكيدية مزعجة من جامعي الضرائب" (٨٨٠). وبعد انتقاد التعقيد وعدم المساواة في نظام الضرائب،

أوصى بتخفيضات ضريبية في جميع المجالات، رغم تفضيله لقوانين صارمة في مواجهة الربا وتحبيذه للضرائب التصاعدية.

وربما تكون الفقرة التالية المأخوذة من كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية، الفقرة الأكثر بلاغة في التعبير عن المبادئ العالمية للفردية والحرية ومخاطر الحكومات:

"يبدو أن رجل الدولة يظن أن بإمكانه تنظيم وترتيب مختلف أعضاء المجتمع الكبير بنفس سهولة ترتيبه للقطع المختلفة على رقعة شطرنج، دون أن يأخذ باعتباره أن هذه القطع ليست لديها إرادة ولا قانون حركة يخرج عن نطاق ما تقرره لها اليد التي تنقلها، بينما يختلف الأمر جذريًا في رقعة المجتمع الإنساني العظيم، حيث كل قطعة لها تصوراتها الخاصة، المختلفة تمامًا عما قد يرغب المشرع بفرضه عليها، فلو توافق التصوران وعملا في نفس الاتجاه؛ فإن لعبة المجتمع الإنساني ستسير بسهولة وانسجام، ومن المُرجح جدًا أن تحوز السعادة والنجاح، لكن إذا اختلفا أو تعارضا؛ فستنتهي اللعبة للبؤس والتعاسة، وسيؤول المجتمع حتمًا لأعلى درجات الاضطراب" (سميث ١٩٨٢ [١٧٥٩]، ٢٣٣-٣٤).

سميث يؤيد النقود المُغطاة وقاعدة الذهب

كان سميث قلقًا أيضًا من تلاعب الحكومات بالنظام النقدي، وبينما رفض فكرة أن يمثل الذهب والفضة بمفردهما ثروة أي بلد، فإنه فضّل نظامًا نقديًا مستقرًا يستند لمعادن نفيسة، كما أيّد مذهب الصيرفة الحرة ***free banking*** (١).

(١) مذهب يتبنى نظامًا تحظى فيه البنوك بالحرية الكاملة غير المقيدة بأي لوائح حكومية، بل فقط بملاءتها المالية، وتمتلك وفقًا له حق إصدار نقودها الورقية الخاصة، وقد يوجد به بنك مركزي محدود الدور أو لا يوجد على الإطلاق. والداعي الأول لهذا المذهب في العصر الحديث هو الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك الذي شجب احتكار الحكومات لإصدار

وقد رفض سميث "النظرية الكمية في النقود" واسعة الانتشار، والتي ترى أن مستوى الأسعار يرتفع أو ينخفض بما يتناسب مع التغيرات في عـرض النقـود، وبيّن في فصل "استطراد عن الفضة" أن الأسعار تتغاير بدرجة كبيرة عندما يزيـد عرض الفضة (النقود)" (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٢٤٠).

جوهر النموذج الكلاسيكي للاقتصاد

ومُجمل القول أن النموذج الذي طوره آدم سميث، وأيده تلاميذه عبر الأجيال اللاحقة، يتكون من أربعة مبادئ عامة، هي:

١. يمثل التوفير والعمل الشاق والمصلحة الذاتية المُستنيرة ونزعـة الخيـر تجاه الإخوة في الوطن فضائل يجب تشجيعها.

٢. يجب أن تقصر الحكومة نشاطها على إقامة العدالة، والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، والمشاركة في أشغال عامة محددة، والدفاع عن الأمـة في مواجهة الاعتداءات الخارجية.

٣. يجب أن تتبنى الدولة سياسة عامة غير تدخلية، تقوم على "دعه يعمـل"، في الشئون الاقتصادية (التجارة الحرة والضرائب المنخفضة والبيروقراطية المُقلصة لأدنى حدودها).

٤. تقيّد قاعدة الذهب / الفضة الكلاسيكية قدرة الحكومات على خفض قيمـة العملة؛ وتوفر من ثم بيئة نقدية مستقرة، يمكن أن يزدهر فـي إطارهـا الاقتصاد.

وكما سنرى لاحقًا، سيتعرض النموذج الكلاسيكي لآدم سـميث لهجمـات متكررة عبر القرون، سواء من الأصدقاء أو الأعداء.

العملة، وطالب بجعلها عملية لا مركزية تقوم بها جهات إصدار خاصة كالبنوك، فـي كتابـه *The Denationalization of Money* عام ١٩٧٦م (المترجم).

آدم سميث وعصر الاقتصاديين

لم يكن سميث رجلاً بلا نقائص على أي حال، فقد قاد تلاميذه ديفيد ريكاردو وتوماس مالثوس في الطريق الخاطئ ببعض أطروحاته غير الناضجة، كنظرية العمل في القيمة وكنقده لملاك الأراضي وتمييزه الغريب بين العمل "المنتج" و"غير المنتج" وعدم توصله لمبدأ المنفعة الحدية الجوهري لنظرية الثمن. لكن هذه الأطروحات لا تعدو مجرد انحرافات عرضية ضخمها الاقتصاديون الكلاسيكيون للأسف؛ بما شوه مساهمته فائقة الإيجابية في علم الاقتصاد.

لكن سميث يستحق التقريظ على دفاعه الشرس عن حرية التجارة والأسواق الحرة، من خلال فكرته المركزية عن "الحرية الطبيعية" والنظام ذاتي التنظيم للمؤسسات الحرة التنافسية والحكومة المحدودة؛ وقد ساعد تعبيره البليغ عن الحرية الاقتصادية على تحرير العالم من الميركنتالية الإقليمية ضيقة الأفق ومن تدخل اليد الثقيلة للدولة، وربما لو غابت ريادته؛ لتأخرت الثورة الصناعية قرنًا أو يزيد.

المتفائل العظيم

لقد كان سميث ابن التنوير الإسكتلندي أساسًا رجلاً متفائلاً بمستقبل العالم، وكان تركيزه الأساسي في عمله الاقتصادي الأعظم ينصب على "تحسين" حياة الفرد من خلال "تدبير وحسن إدارة" الادخار والاستثمار والتبادل وتقسيم العمل والتعليم وتكوين رأس المال والتقنية الجديدة، فقد كان مشغولاً بزيادة الثروة أكثر من انشغاله بتقسيمها (ما يتعارض بشدة مع تلميذه ديفيد ريكاردو).

ووفقًا لسميث، لا يمكن حتى لحكومة قوية شريرة أن توقف التقدم: "إن الجهود المنتظمة المتواصلة الثابتة لكل إنسان لتحسين أحواله كثيرًا ما تكون قوية بما فيه الكفاية لتحفظ التقدم الطبيعي للأشياء نحو التحسن، حتى مع وجود التبذير الحكومي والأخطاء الأفظع في الإدارة" (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٣٢٦; ***cf.* 508**).

آدم سميث يترك تعليقًا شهيرًا

أثناء الثورة الأمريكية، اقترب شاب مع هزيمة البريطانيين في معركة ساراتوجا *Saratoga*(١) عام ١٧٧٧م من آدم سميث صارخًا بذعر "ستنهار الأمة حتمًا"؛ فرد عليه سميث الخمسيني وقتها بهدوء "تأكد صديقي الشاب أن هناك فعلاً قدرا هائلا من الخراب في الأمة" (راي ١٨٩٥، ٣٤٣; روس ١٩٩٥، ٣٢٧).

وقد أصبح تصريح سميث المذكور استشهادًا متكررًا استخدمه ميلتون فريدمان وجاري بيكر واقتصاديون آخرون للرد على المتشائمين اقتصاديًا، وهو يعني أن أمةً راكمت هكذا ثروة هائلة ومؤسسات وسمعة عبر قرون، يتطلب الأمر أكثر من مجرد حرب كبيرة أو كارثة طبيعية واحدة لتدميرها.

وباكتمال حياته، ربما رتل سميث مع ناظم الترانيم "ارْجِعِي يَا نَفْسِي إِلَى رَاحَتِكِ، لأَنَّ الرَّبَّ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكِ" (مز ١١٦:٧)(٢).

ملحق: ما قبل الآدميين

لم يخلق آدم سميث الاقتصاد الحديث من فراغ بالطريقة التي نبعت بها أثينا كاملة النمو والتسلح من حاجب زيوس، بل تأثر سميث في الواقع بعدد كبير من المفكرين الاقتصاديين، بمن فيهم فلاسفة الإغريق القدامى.

أفلاطون وأرسطو

كابن للتنوير الإسكتلندي، لم يكن هناك ما يغري سميث كثيرًا بقراءة جمهورية أفلاطون، التي يدعو فيها لدولة مدينة مثالية يحكمها ملوك فلاسفة

---

(١) معركة ضمن مجموعة معارك بين الثوار الأمريكيين والجيش الإنجليزي مهدت الطريق للاستقلال الأمريكي (المترجم).

(٢) المصدر بالعربية (المترجم):

http://st-takla.org/Bibles/BibleSearch/showVerses.php?book=22&chapter=116&vmin=7&vmax=7

شيوعيون، لا غرابة أن اعتبر أرسطو أفضل من أفلاطون؛ كونه دافع عن الملكية الخاصة وانتقد شيوعية أفلاطون. فالملكية الخاصة بحسب أرسطو ستعطي للناس فرصة ممارسة فضائل الكرم والإحسان، باعتبارها جزءًا من مفاهيم "الوسطية" و"الحياة الطيبة" الأرسطيين.

لكن سميث لم يحمل أي شيء من احتقار أرسطو لجمع المال ولا شجبه للإقراض بفائدة ولتجارة التجزئة كأنشطة لا أخلاقية و "غير طبيعية"، وهى الفلسفة التي تبناها كثير من الكتاب المسيحيين في العصور الوسطى.

البروتستانت والكاثوليك والمدرسيون الإسبان

كان سميث متأثرًا بشدة بالتعاليم الكالفينية المُحبذة للتوفير والعمل الشاق والمُدينة للترف الزائد والربا والعمل الخدمي "غير المنتج"، فيما كان البروتستانت والكاثوليك على حد سواء يناقشان ما الذي يكوّن "السعر العادل" في اقتصاد السوق، أما المدرسيون الإسبان في القرن السادس عشر فقالوا إن "السعر العادل" ليس سوى سعر السوق العادي، كما أيدوا بصفة عامة فلسفة دعه يعمل (روثبارد ١٩٩٥أ، ٩٧ – ١٣٣).

وكما كتب مونتسكيو لاحقًا "إنها المنافسة ما يحدد السعر العادل للسلع ويحدد العلاقات فيما بينها" (مونتسكيو ١٩٨٩ [١٧٤٨]، ٣٤٤).

وقد استهدف سميث بأشكال عديدة استبدال نظام يجمع الحياة الأخلاقية مع السعي المعقول لإشباع الرغبات المادية بالتعاليم الإغريقية – المسيحية اللامادية لأوروبا الغربية، والتي تعوق الحرية والنمو الاقتصادي (فيتزجيبونز ١٩٩٥، *v*، *16*).

برنارد ماندفيل وحكاية النحل

يؤكد بعض الاقتصاديين أن آدم سميث طوّر مفهومه لـ "اليد الخفية" من العمل الفضائحي للطبيب النفسي ومؤلف الكراسات الهولندي برنارد ماندفيل ***Bernard Mandeville*** (١٦٧٠ – ١٧٣٣) المُعنون بحكاية النحل ***The Fable of the Bees*** (١٦٧٠-١٧٣٣).

ويحكي ماندفيل في الطبعة الأولى منها قصة "خلية نحل متذمرة" كانت مزدهرة، وما لبثت أن انحدرت بسرعة إلى مستنقعات الفقر والدمار بمجرد أن تحولت لـ "الأمانة" ولمجتمع أخلاقي، بينما وصف في الطبعة الثانية منها مجتمعًا غنيًا قرر كل مواطنيه التخلي عن عاداتهم الإنفاقية الترفية وتجهيزاتهم العسكرية؛ فكانت النتيجة كسادًا وانهيارًا للتجارة والإسكان.

ليستخلص ماندفيل من حكاياته أن الرذائل الفردية من طمع وبخل وتبذير تؤدي لمنافع عامة من الثروة الكبيرة، و"في اللحظة التي يتوقف فيها الشر؛ يفسد المجتمع، إن لم يتحلل كليًا".

وواضح من مفارقة ماندفيل سيئة السمعة أن الأنانية الذاتية تؤدي لمنفعة اجتماعية، وقد قرّظ كلٌ من فريدريك هايك وجون ماينارد كينز حكاية نحل ماندفيل، ووفقًا لهايك اكتسب سميث بعضنا من رؤاه في مسائل تقسيم العمل والمصلحة الذاتية والحرية الاقتصادية وفكرة الآثار غير المقصودة من ماندفيل (هايك ١٩٨٤، ١٨٤–٨٥)، فيما استحسن كينز مشاعر ماندفيل المعادية للادخار وإلحاحه على دور الدولة، كعوامل تؤمن العمالة الكاملة في المجتمع (كينز ١٩٧٣ أ [١٩٣٦]، ٣٥٨–٦١).

ومع ذلك، فمن الواضح أن عمل سميث في نظرية المشاعر الأخلاقية لا يوافق ماندفيل، فقد وصف كتابه بـ "الخبيث كليًا" وطرحه بـ "الخاطئ"، فلم يوافق سميث على أن التقدم الاقتصادي يتحقق على أساس الطمع والمظهرية والأنانية المطْلقة القياد، مُتهمًا ماندفيل بكونه لا يفرق غالبًا بين الرذيلة والفضيلة (سميث ١٩٨٢ [١٧٥٩]، ٣٠٨–١٠).

مونتسكيو والتجارة الجيدة

تأثر موقف سميث إيجابًا بالفيلسوف والفقيه القانوني الفرنسي شارل دي سيكوندا مونتسكيو ***Charles de Secondat Montesquieu*** (١٦٨٩–١٧٥٥)، وقد

شجّع كتابه، روح القوانين الذي نُشر لأول مرة عام ١٧٤٨م، جيمس ماديسون *James Madison* وألكسندر هاميلتون *Alexander Hamilton* على الضغط لفصل السلطات، وهو المفهوم الذي أيّده سميث.

وقد رأى مونتسكيو، الذي كتب أعماله قبل الثورة الصناعية، العديد من الفضائل في التجارة المعتدلة ***doux commerce***، وقدم وجهة نظر غير مألوفة مفادها أن السعي للربح والمصالح التجارية تعمل كلجام تعويضي للمشاعر العنيفة كالحرب والسلطة السياسية التعسفية، كما أن "التجارة تعالج الأحكام المُسبقة الهدامة... وتهذب وتخفف الأعراف البربرية... وهكذا فالتجارة تقودنا للسلام كأحد آثارها الطبيعية" (١٩٨٩، ٣٣٨).

ووفقًا لمونتسكيو وسير جيمس ستيوارت وفلاسفة آخرين من ذات الفترة، كانت صورة التاجر كمواطن مسالم ونزيه وغير مؤذٍ مناقضة بحدة لـ "جيوش السلب والنهب والقراصنة القتلة بهذا العصر" (هيرشمان ١٩٩٧، ٦٣)، كما أن التجارة تحسّن النظام السياسي، كون "روح التجارة تستحضر معها روحا من التدبير والاقتصاد والاعتدال والعمل والحكمة والهدوء والنظام والتنظيم" (هيرشمان ١٩٩٧، ٧١)[١]، وقد تبني سميث هذه الرؤية التقدمية للمجتمع التجاري.

وفي الطبعة الفرنسية من كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" اعتبر جون مايнارد كينز مونتسكيو أعظم اقتصاديي فرنسا؛ وذلك أساسًا بسبب تصوره الجنيني لنظرية تفضيل السيولة في تحديد سعر الفائدة ومعارضته للاكتناز ودعوته لمستوى عالٍ من الإنفاق المالي لتعزيز واستمرار الرفاهية الاقتصادية.

---

(١) كانت صورة مونتسكيو الطيبة للرأسمالية تعكس الخط الفكري الشهير لدكتور صامويل جونسون "بخلاف جمع المال لا يوجد سوى القليل من المسارات التي يمكن أن يكون المرء فيها فاعلاً غير مؤذٍ" (بوسويل ١٩٣٣، *I*، ٦٥٧)، كما كان جون مايнارد كينز هو من كتب أنه "من الأفضل للإنسان أن يمارس جبروته على حسابه المصرفي بدلاً من أن يمارسه على إخوانه المواطنين" (كينز ١٩٧٣ أ [١٩٣٦]، ٣٧٤)، وربما نقول نحن اليوم إنه "من الأفضل للإنسان أن يتجبر بفريقه الرياضي المفضل (أو بورقته المالية المفضلة) بدلاً من أن يتجبر على أخيه المواطن".

ومع ذلك، كان مونتسكيو على عكس كينز، مناصرًا متحمسًا لمذهب دعه يعمل، وكان يكره الأنظمة الاستبدادية ويرفض أشكال التخطيط المركزي كافة، التي بحسب قوله، تسرق من المجتمع ديناميّاته الطبيعية، كما كان يدافع عن التجارة باعتبارها قوة دافعة للتحضّر والتعلم والتعاون بين الأمم، ومثل آدم سميث قال: إن السلع والخدمات هى الثروة الحقيقية للأمم، لا المعادن النفيسة.

وهاجم مونتسكيو التضخم النقدي المفرط باعتباره مُدمرًا، مُستخدمًا إسبانيا كمثال.

وقبل أن يشيع المذهب الخاطئ للفيزوقراطيين ***Physiocrats*** القائل بأن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة، كان مونتسكيو يؤكد أن الصناعة والتجارة مهمتان بنفس الدرجة وعلى قدم المساواة كمصادر للثروة، كما اعتبر الريادة التنظيمية والتدبير عناصر ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلافًا لمالثوس، اعتبر مونتسكيو التزايد الكبير للسكان شيئًا إيجابيًا ومرغوبًا فيه.

الدكتور فرانسوا كيناي وجدوله الاقتصادي

كان الفيزوقراطي الأبرز الذي التقى به آدم سميث في فرنسا هو الجراح البارز الدكتور فرانسوا كيناي ***François Quesnay*** (١٦٩٤-١٧٧٤)، الذي كان وقتًا ما الطبيب الشخصي لعشيقة الملك لويس الخامس عشر المفضلة. وقد اعتبر معاصروه رسمه البياني الشهير بالجدول الاقتصادي ***tableau économique*** واحدًا من الاختراعات الاقتصادية الثلاثة الأعظم في تاريخ الجنس البشري، آتيًا في الترتيب بعد الكتابة والنقود (سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦] ، ٦٤٣).

وقد أثار ذلك الرسم البياني الزجزاجي لكيناي منذ نشره لأول مرة عام ١٧٥٨م الكثير من الاهتمام والجدل عبر السنين، وتمت الإشادة به باعتباره بذرة للعديد من التطورات اللاحقة في علم الاقتصاد الحديث، مثل: الاقتصاد القياسي ***econometrics*** ومضاعف كينز ***Keynes's multiplier***، وتحليل المدخلات

والمخرجات *input–output analysis*، ومخطط التـدفق الـدائري *circular flow diagram*، ونموذج التوازن العـام الفالراسـي *Walrasian general equilibrium model*. وهذا الجدول الاقتصادي هو قطعًا رؤية "كليـة" *macro view* للاقتـصاد، بدون أي إشارة للأسعار، لكن لا أحد متأكد من معناها الحقيقي.

وقد تبنى كيناي المتحدث الرئيسي باسم الفيزوقراط النظرية الخاطئة القائلـة بأن الزراعة هي النشاط الوحيد "المنتج"، أما الصناعة فـ "عقيمة".

أما بالنسبة لتأثير كيناي، فقد أعلن سميث في ثروة الأمم أن الدكتور كينـاي كاتب فائق الأصالة والعمق"، كما أنه هو من أشاع الشعار الشعبي الشهير "دعـه يعمل، دعه يمر" "*Laissez faire*، *laissez passer*"، والـذي تبنـاه سـميث بكـل جوانحه، رغم أنه لم يشر قط لنظامه كاقتصاد دعه يعمل (وسماه فقط نظام"الحريـة الطبيعية" أو "الحرية الكاملة").

وكفيزوقراطي رائد، عـارض كينـاي الميركنتاليـة الفرنـسية والحمائيـة وسياسات تدخل الدولة.

ومع ذلك، رفض كاتب ثروة الأمم الأطروحة الفيزوقراطية الأساسية القائلة بأن الزراعة، وباستبعاد الصناعة والتجارة، هـي مـصدر كـل الثـروة (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٦٣٧-٥٢).

ريتشارد كانتيلون

ترجع التأثيرات الأخرى الأبرز علـى الاقتـصادي الإسـكتلندي العظـيم لريتشارد كانتيلون *Richard Cantillon* وجاك تورجـو *Jacques Turgot* وإتيـين بونو دي كوندياك *Etienne Bonnot de Condillac*.

ويعتبر موراي روثبارد *Murray Rothbard* ومؤرخون اقتصاديون آخرون ريتشارد كانتيلون (١٦٨٠-١٧٣٤) "الأب الحقيقي لعلم الاقتصاد الحديث"، وهـو

مصرفي وتاجر أيرلندي ومغامر هاجر لباريس وتورط في فقاعة جون لاو ***John Law*** سيئة السمعة بشركة الميسيسيبي أعوام ١٧١٧ – ١٧٢٠م، لكنه استشرف الأزمة ببراعة وباع كل أسهمه قبل أن تكتسحها العاصفة المالية.

وقد مكنه وضعه المستقل من كتابة كتيب في الاقتصاد، عنوانه "مقال في طبيعة التجارة بشكل عام"، ونُشر بعد وفاته عام ١٧٥٥م. وتُوفي في ظروف غامضة في لندن عام ١٧٣٤م، إذ يُعتقد أن خادمًا غاضبًا قد قتله وأحرق منزله لإخفاء الجريمة.

وعمل كانتيلون هو حقًا عمل رائع، وأثّر بلا شك على آدم سميث، وهو يركز على ميكانيكية السوق التلقائية للعرض والطلب، والدور الحيوي لرواد الأعمال (الذي قلل سميث من شأنه في ثروة الأمم)، والتحليل "ما قبل النمساوي" ***pre-Austrian*** المتطور للتضخم النقدي، الذي تناول ليس فقط كيف يرفع التضخم الأسعار، بل أيضًا أثره في تغيرات نمط الإنفاق.

جاك تورجو

كان جاك تورجو (١٧٢٧–٨١) أحد الفيزوقراط الفرنسيين الرواد، خصوصًا بعمله العميق "تأملات في تكوين وتوزيع الثروة" (١٧٦٦)، وقد ألهم هو الآخر آدم سميث، وكتاجر حر نزيه وكمنافح عن مذهب دعه يعمل، كان وزير مالية قديرا في ظل حكم لويس السادس عشر، فقام بحلّ طوائف العصور الوسطى وألغى جميع القيود على تجارة الحبوب وحافظ على توازن الميزانية، لقد كان مؤثرًا وناجحًا لدرجة أثارت حفيظة الملك؛ فقام بإقالته عام ١٧٦٦م.

وكفيزوقراطي مخلص، شدد تورجو على أن الزراعة هى القطاع الأكثر إنتاجية في الاقتصاد، لكنه فيما عدا ذلك، تظهر تأملاته فهمًا عميقًا للاقتصاد، بما يتجاوز سميث نفسه في العديد من المواضع. ويقدم عمله اللامع فهمًا بارعًا لمسائل

التفضيل الزمني ورأس المال وأسعار الفائدة ودور المنظم الرأسمالي في اقتصاد تنافسي، بل إنه حتى نجح في وصف قانون تناقص الغلة ***law of diminishing returns***[1]، الذي انتشر لاحقًا على أيدي مالثوس وريكاردو.

كوندياك

وهو الاقتصادي والفيلسوف الفرنسي إتيين بونو دي كوندياك (١٧١٤-٨٠)، وقد عاش حياة مثقف باريسي في أواسط سبعينيات القرن الثامن عشر، وتصدى لمهمة الدفاع عن تورجو إبان فترة الصعوبات التي واجهها عام ١٧٧٥م كوزير للمالية بسبب احتجاجات الحبوب. وكتورجو ومونتسكيو، أيّد كوندياك حرية التجارة، وقد نشر عمله الهام عن التجارة والحكومة عام ١٧٧٦م قبل شهر واحد من صدور ثروة الأمم، وكم كان اقتصاد كوندياك مدهشًا في مدى تطوره!

وقد أكد أن الصناعة نشاط منتج، وأن التبادل يمثل قيمًا غير متكافئة؛ كي يكسب كلا الطرفين من التجارة، وأن الأسعار تتحدد بالقيمة الاستعمالية لا بقيمة العمل الكامن فيها (ماكليود ١٨٩٦).

ديفيد هيوم

كان الفيلسوف العظيم ديفيد هيوم (١٧١١- ٧٦) صديقًا مُقربًا من آدم سميث، وكان له تأثير كبير على كتاباته المحدودة في التجارة والنقود، وقد عرّف

---

(١) قانون اقتصادي مضمونه أنه في حالة ثبات الكمية المستخدمة من كل عوامل الإنتاج مع تغير عامل إنتاج واحد فقط، فإن العائد الإنتاجي لعامل الإنتاج المتغير يتزايد في البداية، ثم يبدأ بالتناقص إذا ما تم الاستمرار في زيادة الكمية المستخدمة منه بعد نقطة معينة، وقد اشتهر هذا القانون في البداية في الزراعة ثم جرى تعميمه على الصناعة أيضًا ضمن نظرية الإنتاج عمومًا، وقد بُنيت عليه كثير من التوقعات المتشائمة خصوصًا على أيدي مالثوس وأتباعه، ويُسمى أيضًا قانون النسب المتغيرة (المترجم).

سميث صديقه بأنه "حتى الآن هو الفيلسوف والمؤرخ الألمع" لزمنه (فيتزجيبون ١٩٩٥، ٩)، وهو "الأقرب لنموذج الرجل الفاضل والحكيم كليًا، ربما في حدود ما تسمح به الطبيعة البشرية الهشة" (سميث ١٩٤٧، ٢٤٨).

وقد عارض هيوم نزعة إنكار الذات الزاهدة، وأيّد الترف والحياة المادية الطيبة، وكسميث أدان القيود الميركنتالية على التجارة الدولية، وباستخدام آليته الشهيرة "التدفق – العملة" ***specie-flow mechanism***، أثبت هيوم أن محاولات تقييد الواردات وزيادة تدفق العملة (المعادن الثمينة) للداخل تؤدي لآثار عكسية؛ فقيود الواردات سترفع مستوى الأسعار المحلية، بما يؤدي لتقليل الصادرات وزيادة الواردات؛ ويؤدي بالتالي لتدفق عكسي للعملة للخارج.

كما كشف هيوم زيف دعاوى الميركنتاليين بأن كسب المزيد من العملة يخفض أسعار الفائدة ويعزز الرخاء، فرد هذه الدعاوى بالحجة التي أضحت كلاسيكية لاحقًا، القائلة بأن أسعار الفائدة تتحدد بالمعروض من الادخار ورأس المال، لا المعروض من النقود.

وكنصير للنظرية الكمية في النقود، رأى هيوم أن أي توسع مصطنع في عرض النقود؛ سيؤدي ببساطة لرفع الأسعار.

وقد أدت الصداقة القوية بين سميث وهيوم بالعديد من المعلقين لاتهام سميث بتبني مواقف هيوم المتمردة تجاه الدين وإيمانه بمجتمع تجاري كامل العلمانية، ويشيرون دعمًا لآرائهم لحقيقة عدم ذكر الله في ثروة الأمم، لكن كما ذكرنا سابقًا، لم يتخل آدم سميث عن معتقداته الدينية، ودليلنا هو كتابه في نظرية المشاعر الأخلاقية الذي أعاد تحريره بعد نشر ثروة الأمم، ووضع به كثيرا من الإشارات لله والدين، وهو بلا شك هجر ممارسات الكنيسة المشيخيّة ***Presbyterian***، وتمرد على السلوك الكالفيني المتقشف المتزمت، إلا أنه ظل مؤمنًا ربوبيًا يتبنى المفهوم الرواقي بأن الله يعمل من خلال الطبيعة.

وكرجل متفائل، كان سميث يؤمن بخيرية العالم، وبإمكانية الجنة على الأرض.

بنجامين فرانكلين

دعم كتاب سيرة سميث جون راي ولان سيمبسون مصداقية الرواية القائلة بأن الأب الأمريكي المؤسس بنجامين فرانكلين *Benjamin Franklin* (١٧٠٦-٩٠) كان صديقًا لآدم سميث، وكان له بعض التأثير على كتابته لثروة الأمم، ويروي جون راي كيف زار فرانكلين مع سميث إسكتلندا ولندن، ووفقًا لأحد أصدقاء فرانكلين "كان سميث معتادًا أثناء كتابة عمله ثروة الأمم على أن يحضر فصوله فصلاً وراء فصل لفرانكلين ودكتور برايس وغيرهما من الأدباء، ثم كان يستمع بصبر لملاحظاتهم ويستفيد بمناقشاتهم وانتقاداتهم، حتى إنه استسلم أحيانًا لملاحظاتهم وأعاد كتابة فصول كاملة من جديد، بل وتراجع عن بعض افتراضاته" (راي ١٨٩٥، ٢٦٤-٦٥؛ وأيضًا روس ١٩٩٥، ٢٥٥-٥٦).

وقد كتب فرانكلين في أعماله الاقتصادية عن مزايا التوفير وحرية التجارة وتزايد السكان،.. إلخ من موضوعات ظاهرة بوضوح في ثروة الأمم، (ومع ذلك فلست متأكدًا من موقف سميث وما إذا كان سيتفق مع كتاب فرانكلين الصادر عام ١٧٢٨م الذي دعا فيه لطبع كميات كبيرة من النقود الورقية لتنشيط التجارة في بنسلفانيا).

وربما ترجع تصريحات سميث المتعاطفة مع الاستقلال الأمريكي لعلاقته بفرانكلين (سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٥٥٧-٦٠٦).

(٢) من سميث إلى ماركس: صعود وسقوط الاقتصاد الكلاسيكي

لقد دفع هذا الرجل المقتدر - والغريب العقل رغم ذلك - ديفيد ريكاردو بعربة علم الاقتصاد في مسار خاطئ، مسار دفعه فيه تلميذه - المُقتدر والغريب العقل بنفس الدرجة - جون ستيوارت ميل لمدى أكبر من الارتباك

ويليام ستانلي جيفونز (١٩٦٥، li)

تميّزت الفترة الفاصلة بين آدم سميث وكارل ماركس باختلاط نشوة الانتصار بزفرات الاحتضار، فقد دفعت مدرسة دعه يعمل الفرنسية الخاصة بجان باتيست ساي وفريدريك باستيا بالنموذج السميثي لذُرى جديدة، لكن هذا لم يستمر، فقد أخذ النموذج الكلاسيكي لتوماس روبرت مالثوس وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل علم الاقتصاد لمضايق حرجة، ويحكي هذا الفصل تلك الوقائع المشئومة.

فبمجرد نشر ثروة الأمم لآدم سميث عام ١٧٧٦م، اجتاحت أوروبا موجة من التفاؤل، ورنا المصلحون الاجتماعيون بأعينهم للثورة الأمريكية، يحدوهم الأمل فيما وعدت به من "حياة وحرية وسعي للسعادة"، كذا تعلقوا بالثورة الفرنسية التي رفعت شعار "حرية، مساواة، إخاء"، حتى إن ويليام ووردذورث ***William Wordsworth*** كتب في مقدمته "نمو عقل الشاعر" (الكتاب ١١، السطور ١٠٨ - ١٠٩) واصفًا المثالية المبكرة للثورة الفرنسية:

كان النعيم في طريقه لأن يكون حقيقة حيّة

لكنه على يفاعته، كان فردوسيًا حقًا!

ومنذ كتب السير توماس مور Thomas More عمله "المدينة الفاضلة" *Utopia*، والفلاسفة يحلمون بعالم تسوده سعادة عالمية بلا حروب ولا جرائم ولا فاقة، وكانت عبقرية سميث هي تطوير نظامه الاقتصادي القائم على "الحرية الاقتصادية"، والذي يستطيع أن يأتي لنا برخاء عالمي عادل وسلمي.

وقد لقى نموذج سميث للرخاء العالمي الدعم في البداية من البلد الذي كان لقرون العدو الأشرس لبريطانيا، فقد بنى الاقتصاديون الفرنسيون جان باتيست ساي ***Jean-Baptiste Say*** (١٧٦٧-١٨٣٢) وفريدريك باستيا ***Frederic Bastiat*** (١٨٠١-١٨٥٠) على المبادئ المتينة التي طورها كانتيلون ومونتسكيو وتورجو وكونديلاك، تلك المبادئ المؤمنة بالإمكانات اللامحدودة للتجارة الحرة ومجتمع ريادة الأعمال الحر.

وقد حسّنوا النموذج الكلاسيكي لسميث برفض المفاهيم المتعلقة بنظرية العمل في القيمة واستغلال العمال في رأسمالية المشاريع الحرة؛ فكانت مدرستهم الشهيرة بشعارات "*laissez faire*،*laissez passer* " (دعونا نعمل ودعوا السلع تمر)، و "*pas trop gouverner*" (لا للحكم الشمولي)، ففي نظرهم ستشجع حرية التجارة والحكومة المحدودة الأداء الاقتصادي وتميز المشاريع.

وكان فريدريك باستيا الصحفي الفرنسي اللامع داعيًا لا يكّل لحرية التجارة ولسياسات دعه يعمل، وخصمًا عنيفًا للاشتراكية، ومُساجلاً ورجل دولة لا يلين، ولا مثيل لقدرته على فضح المغالطات، وقد أدان الأكليشيهات الشعبية كالقول بأن "الحرب مفيدة للاقتصاد" و"التجارة الحرة تدمر الوظائف".

وفي مقالته الكلاسيكية "القانون" (١٨٥٠)، وضع باستيا التنظيم الاجتماعي الأنسب لشعب حر "يدافع عن الحياة والحرية والملكية، ويمنع الظلم"، وفي ظل نظامه القانوني "إذا تمتع كل فرد بالحرية الكافية لاستخدام ملكاته وحرية الاستفادة من ثمار عمله؛ فسيتواصل التقدم الاجتماعي بثبات وبلا انقطاع" (باستيا ١٩٩٨ [١٨٥٠]، ٥).

لقد تأثر سميث بعمق بكيناي وتورجو وفولتير، وبمجرد نشره لثـروة الأمـم، كان الفرنسيون الأنجح في نشر نموذج سميث للمشروع الحر وتحرير التجارة عبـر العالم الغربي، فترجموا كتاب سميث، ونشروا أول موسـوعة فـي الاقتـصاد وأول كتاب في تاريخ الفكر الاقتصادي وأول كتاب مدرسي مهم في الاقتصاد، وهو كتـاب ساي "مقالة في الاقتصاد السياسي"، الذي كان الكتاب المدرسي الرئيسي في الاقتصاد في الولايات المتحدة وأوروبا طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد تبنى ألكيسي دي توكفيل ***Alexis de Tocqueville*** العديد مـن المبـادئ السميثية في دراسته العميقة عن الديموقراطية في أمريكا، وعلى رأسـها الفرديـة وحب الذات المُستنير والصناعة والتوفير.

آدم سميث الفرنسي

كان جان باتيست ساي (١٧٦٧–١٨٣٢) مُلقبًا بـ "آدم سميث الفرنسي"، وقد شهد الثورتين الأمريكية والفرنسية، وهو منتج القطن الذي كان مؤمنًـا بـأن علـم اقتصاد متين إنما يجب أن يتأسس على نظرية جيدة ونمـاذج يمكـن إخـضاعها للملاحظة الواقعية؛ لتجنب أن تكون مضللة وغير واقعية.

وقد كان ناقدًا لنظرية العمل في القيمة لزميله ديفيد ريكاردو، كذا ميله لبنـاء نموذج مجرد؛ ما يقود الاقتصاد في رأيه لطريـق خطـر، ففـي رأيـه لا يعـدو الاقتصاديون أمثال ريكاردو ممن لا يدعمون نظرياتهم بالحقائق أن يكونوا "مجـرد حالمين كسالي، ترضي نظرياتهم الحس الأدبي في أفضل الأحوال، لكنها غير قابلة كليًا للتطبيق في الواقع العملي" (ساي ١٩٧١ [١٨٨٠]، ***xxxv،xxi***).

وقد قدم ساي العديد من المبادئ الاقتصادية العميقة في كتابـه مقالـة فـي الاقتصاد السياسي، الذي نشره لأول مرة عام ١٨٠٥م، وعلى رأسها تأكيده علـى جوهرية دور المنظم وقانونه للأسواق الشهير بقانون ساي أو قانون المنافذ، والذي أصبح المبدأ الرئيسي للاقتصاد الكلي الكلاسيكي.

ففي الفصل السابع من الكتاب الثاني، المتعلق بالتوزيع، قدم ساي دور المنظم أو مدير الأعمال أو "المغامر" كفاعل اقتصادي منفصل عن مالك الأرض والعامل وحتى الرأسمالي، فبالنسبة لساي يعمل المنظم كخالق لمنتجات وطرائق جديدة، وكمسئول عن عملية التأليف الصحيح بين الموارد والعمل، ولينجح في عمله؛ يجب أن يمتلك المنظم "رؤية ومثابرة ومعرفة بالعالم"، وهو "مُطالب بتقدير، معقول الدقة، لأهمية منتج معين والكمية المُحتمل طلبها ووسائل الإنتاج: وفي وقت واحد يجب أن يوظف عددًا هائلاً من الأيدي، وفي آخر يطلب أو يشتري مواد خامًا ويجمع عمالا ويجد مستهلكين، مع انتباه شديد في الأوقات كافة للنظام والاقتصاد، وبكلمة واحدة هو يجب أن يمتلك فن الإشراف والإدارة"، ويجب أن يكون مستعدًا لتحمل "درجة من المخاطرة"، حيث تكون هناك دائمًا "احتمالية الفشل"، لكن مع ملاحظة أنه حال النجاح "تجمع هذه الطبقة من المنتجين ثروات ضخمة" (ساي ١٩٧١ [١٨٨٠]، ٣٢٩-٣٢).

قانون ساي: النموذج الكلاسيكي للاقتصاد الكلي

ويشتهر ساي أيضًا بتطويره النموذج الكلاسيكي للاقتصاد الكلي، والمعروف بقانون ساي للأسواق، القائل بأن "كل عرض يخلق طلبه الخاص"، والذي كان مصدرًا لكثير من إساءة الفهم، خصوصًا من قبل كينز، الذي شوه المعنى الحقيقي لقانون ساي (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخامس عن كينز).

وفي الفصل الخامس عشر من مرجعه الدراسي، قدم ساي الفكرة القائلة بأن الإنتاج (العرض) هو مصدر الاستهلاك (الطلب)، واستخدم مثالاً من الزراعة: "كلما زاد المحصول؛ زادت مشتريات المزارعين، وعلى العكس، إذا ساء المحصول؛ انخفضت مبيعات السلع ككل" (١٩٧١ [١٨٨٠]، ١٣٥)، وبعبارة أخرى، يتلخص قانون ساي في أن: عرض (بيع) السلعة س هو طلب (شراء) للسلعة ص.

وباستخدام مثل معاصر، عندما اخترعت مايكروسوفت برنـــامج الوينـــدوز؛ خلقت معه طفرة في الوظائف وإنفاق المستهلكين في مدينة سياتل، وفي المقابـــل، عندما رفعت الحكومة الفيدرالية دعوى على مايكروســـوفت لانتهاكاتهـــا قـــوانين مكافحة الاحتكار، وبما أدى لانخفاض أسهمها؛ تدهور اقتصاد ســـياتل وانخفـــض الاستهلاك بها.

ويتسق قانون ساي مع إحصاءات دورة الأعمال، فعندما يبـــدأ الانكمـــاش، يكون الإنتاج هو الأسبق في الانخفاض قبل الاستهلاك، وعندما يبدأ الاقتصاد فـــي التعافي، يكون الإنتاج أيضًا هو الأسبق في التعافي، يتبعـــه الاســـتهلاك، فـــالنمو الاقتصادي يبدأ بزيادة في الإنتاجية وظهور منتجات جديدة وأسواق جديدة؛ وبالتالي فإنفاق الأعمال هو دائمًا مؤشر أفضل من الإنفاق الاستهلاكي؛ ولهذا يخلص ســـاي إلى أنه "يجب أن يكون هدف الحكومة الجيدة تحفيز الإنتاج، أما الحكومـــة الـــسيئة فهدفها تشجيع الاستهلاك" (١٩٧١ [١٨٨٠]، ١٣٩).

والنتيجة الطبيعية لقانون ساي هى أن الادخار مفيد للنمو الاقتصادي، ولهذا رفض الطرح القائل بأن التوفير والادخار قد يقودان لانخفاض الإنفـــاق والنـــاتج؛ فالادخار هو ببساطة شكل آخر من الإنفاق، بل وربما كان شكلاً من الإنفاق يفضل الاستهلاك؛ لأن الادخار يستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية والطرائق (الإنتاجيـــة) الجديدة، ولا شك أن ساي قد تأثر بقراءة دفاع بنجامين فـــرانكلين عـــن الادخـــار كفضيلة في سيرته الذاتية، كذا بالأمثال الشعبية من نوع "قرش ادخرته؛ هو قـــرش كسبته" و"المال يجلب المال".

وقد لخص ستيفن كاتز ***Steven Kates*** نتائج قانون ساي للأسواق والاقتصاد الكلي الكلاسيكي فيما يلي (كيتس ١٩٩٨، ٢٩):

١. لا يملك أي بلد كثيرا من رأس المال.

٢. الادخار والاستثمار يمثلان أساس النمو الاقتصادي .

٣. الاستهلاك لا يقدم حافزًا لخلق الثروة، بل هو متناقض معه في الواقع .

٤. الإنتاج هو ما يشكّل الطلب .

٥. قصور الطلب (أي الإفراط في الإنتاج) ليس سببًا للاضطراب الاقتصادي بأي حال، فالاضطراب الاقتصادي يحدث فقط إذا لم تكن توليفة السلع مُنتجة وفقًا للعلاقات النسبية الصحيحة فيما بينها.

النموذج الكلاسيكي و"العلم الكئيب"

لم تكن رؤية سميث المتفائلة قط بين أيد مقتدرة أكثر من أيدي هؤلاء الأنصار الفرنسيين لدعه يعمل، واستطاعوا بدون التحليل الحدي أن يحملوا مذهب اليد الخفية والانسجام الطبيعي لنظام السوق إلى قمته.

لكن لسوء الحظ، نحت رحلة الاقتصاد فجأة منحى غير متوقع، من عالم آدم سميث المتفائل، إلى ما ستتم تسميته بـ "العلم الكئيب"، واللافت للنظر أن الردة عن رائعة سميث بدأت بكتابات اثنين من أتباعه من بلده نفسه، وهما: توماس مالثوس وديفيد ريكاردو.

وقد استمر الاقتصاديون البريطانيون توماس روبرت مالثوس ***Thomas Robert Malthus*** (١٧٦٦-١٨٣٤) وديفيد ريكاردو ***David Ricardo*** (١٧٧٢-١٨٢٣) وجون ستيوارت ميل ***John Stuart Mill*** (١٨٠٦-١٨٨٣) على التقليد الكلاسيكي الداعم لفضيلة الادخار وحرية التجارة والحكومة المحدودة وقاعدة الذهب وقانون ساي للأسواق، فدعا ريكاردو، تحديدًا، بقوة وفاعلية لمكافحة التضخم ولسياسة جنيه إسترليني مدعوم بالذهب ولإلغاء كل من قوانين الحبوب وجدار الحماية الجمركية العالي الشهير بإنجلترا على القمح والسلع الزراعية الأخرى، كذا إلغاء قوانين الفقراء ونظام الرعاية الاجتماعي الإنجليزي المتواضع.

مفارقة الماء والماس

لكن بقيت هناك مشكلة، فقد عانى الاقتصاد الكلاسيكي بعد آدم سميث من ثغرة نظرية خطيرة، وفرت الذخيرة للماركسيين والاشتراكيين وغيرهم من مُنتقدي الرأسمالية.

فسميث الذي قدم نموذجًا متفائلاً يفضل انسجام المصالح والرخاء العالمي، واستخدم أمثلة صناعة الدبابيس ومعطف الصوف ليشرح كيف يعمل العمال والرأسماليون معًا لخلق منتجات صالحة للاستعمال، لم يكن لديه مفهومًا حقيقيًا لكيف تتحدد الأسعار وتكاليف العوامل الإنتاجية في السوق لتحقق رغبات المستهلك؛ وهو الخلل الذي قوض نموذجه المتناسق.

وقد كان السؤال الذي حاول سميث والاقتصاديون الكلاسيك إجابته هو: كيف تتحدد قيم السلع والخدمات والعوامل الإنتاجية في اقتصاد نامٍ يستهدف إشباع حاجات المستهلك؟

وقد حاولوا إجابة هذا السؤال بحل مفارقة الماء والماس الشهيرة ***The Diamond-Water Paradox***، إذ لماذا تكون السلع الضرورية كالماء منخفضة القيمة في السوق، بينما الماس عديم الفائدة عمليًا يحظى بقيمة فائقة؟

وقد كانت هذه المفارقة بالنسبة لسميث وتلاميذه غير قابلة للحل؛ إذ أربكتهم ملاحظة أن بعض السلع تُقيم في "التبادل" بأكثر مما تَقيم في "الاستعمال"، وقد أدى بقاء هذه المفارقة غير محلولة لجيل لاحق، حتى مجيء الثورة الحدية (انظر الفصل الرابع)، لنتائج كارثية.

فقد استخدم الماركسيون والاشتراكيون هذا الإسفين لوصم المجتمع التجاري بأنه غير عادل وغير أخلاقي، وباعتباره نظامًا يسبق فيه الربح إشباع المستهلك. وأكثر من هذا، روّج تلاميذ سميث، وخصوصًا مالثوس وريكاردو وميل، لنموذج عدائي من توزيع الدخل في ظل الرأسمالية، أعطى للاقتصاد الكلاسيكي سمعة سيئة؛ وبما أدى بالناقد الإنجليزي توماس كارليل ***Thomas Carlyle*** لوصفه بـ "العلم الكئيب"، وهكذا بدلاً من التركيز على الرؤية التفاؤلية لسميث المتمحورة حول خلق الثروة وانسجام المصالح، ركّز تلاميذه على توزيع الثروة وتناقض المصالح ونظرية العمل في القيمة.

مالثوس يتحدى نموذج الرخاء الجديد

جاء التحدي الأول لعالم سميث الرائع من الشاب المتواضع الشأن توماس روبرت مالثوس، ففي عام ١٧٩٨م، وفي عمر الثانية والثلاثين، نشر مالثوس عملاً مُجهلاً (بدون مؤلف) بعنوان مقالة في السكان، ادعى فيه أن موارد الأرض لن تكفي مع الوقت متطلبات السكان المتزايدين أبدًا، وقد غيّرت مقالته الكئيبة مشهد الاقتصاد والسياسة للأبد، وأنهت بسرعة التوقعات المتفائلة لسميث وساي وباقي تلاميذ التنوير. وأكد مع صديقه الأقرب، ديفيد ريكاردو، أن الضغوط على الموارد المحدودة ستجعل معيشة الغالبية العظمى من البشر قرب حد الكفاف بصورة دائمة، وهكذا غير مالثوس وريكاردو مسار الاقتصاد السميثي المُبهج، رغم أنهما كانا للمفارقة تابعين متشددين لسياسات دعه يعمل السميثية.

وقد كان لمالثوس أثر قوي على فكر العصر الحديث، ويعتبر مؤسس الديموغرافيا والدراسات السكانية، ومن المُسلم به أنه الأب الروحي للمهندسين الاجتماعيين المطالبين بتحكم صارم في النمو السكاني والمؤكدين على وجود حدود للنمو الاقتصادي، وتؤكد مقالته في السكان التوقعات المتشائمة والقدرية لكثير من العلماء والمصلحين الاجتماعيين، الذين يتوقعون الفقر والجريمة والمجاعات والحروب والتدهور البيئي كنتيجة لضغوط السكان على الموارد. بل إنه ألهم تشارلز داروين ***Charles Darwin*** نظريته في التطور العضوي، التي تفسر كيف تخلق ندرة الموارد في مواجهة الطلب اللامحدود قوى الانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح، وفي نهاية المطاف أعطى هذا التشاؤم القدري لمالثوس وريكاردو علم الاقتصاد سمعته كـ "علم كئيب".

وتتلخص أطروحة مالثوس الألفية[١] في أن "قدرة البشر على التكاثر تتجاوز بما لا يُقاس قدرة الأرض على إنتاج الكفاف للإنسان"؛ ولذلك محكوم على غالبية

---

(١) يُطلق على أي فكرة أو نظرية تعتقد في نهاية مأساوية أو يوم قيامة ما ***doomsday*** عقيدة ألفية (المترجم)

البشر بحياة هوبزوية (١٩٨٥ [١٧٩٨]، ٧١)، كما حدد في كتابه الثاني اثنين من "قوانين الطبيعة" الأساسية، أولهما أن السكان يميلون للتزايد بمتوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢...، إلخ) أما إنتاج الغذاء فيميل للتزايد بمتوالية حسابية (١، ٢، ٣، ٤، ٥...، إلخ)؛ وهكذا فوسائل المعيشة الإنسانية "محدودة بندرة الأرض" و"الميل الثابت لتناقص" استخدام الموارد الذي يشير لقانون تناقض الغلة؛ وستكون النتيجة أزمة حتمية من "البؤس والرذيلة"، حيث لا تكفي موارد الأرض لإشباع مطالب السكان المتزايدين" (مالثوس ١٩٨٥ [١٧٩٨]،٦٧-٨٠، ٢٢٥).

فهل مالثوس على حق في "قانونه الطبيعي" الأول، القائل بأن عدد السكان ينمو بمتوالية هندسية؟

في الواقع، لقد زاد سكان العالم بسرعة منذ كتب مالثوس مقالته، من أقل من واحد مليار نسمة إلى أكثر من ستة مليارات نسمة، ومع ذلك فبالتمعن في الارتفاع الحاد في عدد سكان العالم منذ عام ١٨٠٠م، نجد أن السبب ليس مالثوسيًا في جوهره؛ إذ كانت هذه الزيادة نتاج عاملين لم يتوقعهما مالثوس، الأول هو ما حدث من انخفاض حاد في معدل وفيات الأطفال الرضع بسبب القضاء على العديد من الأمراض المميتة بالتقنية الطبية، والثاني هو ما حدث من ارتفاع مطرد في متوسط عمر الإنسان بسبب ارتفاع مستويات المعيشة والطفرات الطبية وتحسين الصرف الصحي والرعاية الصحية والتغذية وانخفاض معدل الحوادث؛ وهكذا أصبح هناك أناس أكثر يعيشون حتى سن البلوغ، وبالغين أكثر يعيشون لعمر أطول.

وفي نفس الوقت، من المحتمل أن عدد سكان العالم سيصل لذروته قريبًا؛ وتحديدًا بسبب التباطؤ الحاد في معدل المواليد خلال الخمسين عامًا الماضية في كلٍ من البلدان الصناعية والنامية؛ الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة لأثر الثروة: فكلما أصبح الناس أكثر ثراءً؛ مالوا لتقليل عدد أطفالهم (بعكس توقعات مالثوس).

وعبر الخمسين عامًا الماضية، انخفض معدل المواليد في البلدان المتقدمة من ٢,٨ إلى ١,٩ طفل للأسرة، وفي البلدان النامية من ٦,٢ إلى ٣,٩ طفل

للأسرة، والاتجاه واضح لا لبس فيه: النساء ينجبن أطفالاً أقل، وفي بعض البلدان الأكثر تقدمًا، خصوصًا في أوروبا، انخفض معدل المواليد لأقل كثيرًا من معدل الاستبدال[١].

مالثوس وخطايا الإغفال

والآن ماذا عن "قانون الطبيعة" الثاني لمالثوس، القائل بأن الموارد محدودة ومُقيدة بقانون الغلة المتناقصة؟

الحقيقة أنه هنا مرةً أخرى، لا يؤيد التاريخ مالثوس، فقانون تناقص الغلة ينطبق فقط إذا افترضنا "بقاء الأشياء الأخرى على حالها"، أي بقاء التقنية وكميات الموارد (عوامل الإنتاج) الأخرى ثابتة، وهو ما لا يحدث في الأجل الطويل، فالأرض والعمل ورأس المال، كلها مدخلات إنتاجية متغيرة في الأجل الطويل، كما أن الأهمية الاقتصادية للأرض قد تضاءلت في العالم الحديث؛ بسبب تقنيات الزراعة المُكثفة والثورة الخضراء.

لقد تجاهل مالثوس التقدم التقني في الزراعة، والاكتشاف المستمر لمعادن وموارد جديدة في الأرض، ودور الأسعار في تحديد مدى سرعة وبطء استنفاد الموارد، وباختصار، فشل في تقدير مدى عبقرية الإنسان[٢].

لقد ثبت خطأ مالثوس بشأن إنتاج الغذاء بشكل مذهل؛ بتطور التقنيات الزراعية واستخدام الأسمدة والتوسع الهائل في الري؛ كذا بالارتفاع الدراماتيكي في مساحات الأراضي المزروعة وحجم إنتاج الغذاء، وفي الواقع، تقع مسئولية معظم المجاعات على السياسات الحكومية الخاطئة، وليس الطبيعة.

---

(١) أي معدل الخصوبة الذي يكفل بقاء عدد السكان ثابتًا عند مستوى معين، ومتوسط المستويات الحالية للنمو السكاني في العالم ٢,٣٣ طفل لكل امرأة (المترجم).

(٢) للاطلاع على وجهة نظر بديلة في المالثوسية، انظر:

The State of Humanity (1995) and The Ultimate Resource 2 (1996).، ed.،Julian L. Simon

إن قصة مالثوس تلهمنا تطوير فهمنا لديناميات أي اقتصاد ينمو وسكان يتزايدون.

وقد أقر مالثوس بفكرة أن تدخل الحكومة عادةً ما يأتي بنتيجة عكسية فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر وفي التحكم في النمو السكاني؛ ولهذا التحق بركب سميث مؤيدًا سياسات دعه يعمل (وقد شهر به نقاده لمعارضته برامج الفقر والتحكم بالمواليد وحتى اللقاحات).

لكنه في نهاية المطاف هجر معلمه سميث؛ بالتخلي عن الإيمان بأمنا الأرض وبقدرة السوق الحرة على ملاءمة عرض الموارد مع الطلب المتزايد عليها من السكان المتزايدين. والسبب أساسًا هو أنه فشل في إدراك دور الأسعار وحقوق الملكية كحوافز تعقلن استخدام الموارد النادرة وكآلية لحل المشاكل، والأسوأ أنه لم يفهم ديناميات نمو الاقتصاد القائم على ريادة المشاريع، وكيف يخلق عدد أكبر من السكان بذورًا لرخائه، من خلال خلق أفكار جديدة وتقنيات أحدث.

ورغم أن آدم سميث لم يتناول مسألة أجر الكفاف، فإنه كان يعتقد اعتقادًا راسخًا أن كاسبي الأجور يمكن أن ترتفع أجورهم فوق مستوى الكفاف بالاعتماد على الآلات والمعدات والأدوات؛ فرأسمالية السوق الحرة لديه هي آلية الهرب من الفقر، بينما كان مالثوس على الجانب الآخر متشائمًا وحتى قدريًا فيما يتعلق بقدرة الإنسان على الإفلات من البؤس والرذيلة، وبالنسبة له، الجنس البشري مُسلسل بأغلال القانون الحديدي للأجور.

ديفيد ريكاردو: للخير أم للشر

وقد سقط الاقتصادي البريطاني البارز ديفيد ريكاردو في نفس الفخ الذي سقط فيه صديقه مالثوس، إنه الاقتصادي المالي الذي جمع ثروة من الأوراق المالية الحكومية، والذي قدم مساهمات إيجابية عديدة في علم الاقتصاد، خصوصًا قانون المزايا النسبية ***law of comparative advantage*** والنظرية الكمية في النقود ***quantity theory of money***.

وقد شجع حرية التجارة والنقود الصلبة ***hard money*** (المُغطاة بغطاء معدني)، فساهمت كتاباته في إلغاء قوانين الحبوب سيئة السمعة، التي كانت تفرض تعريفات جمركية عالية على السلع الزراعية في إنجلترا عام ١٨٤٦م، كذا في عودة إنجلترا لقاعدة الذهب عام ١٨٤٤م.

ومع ذلك، كان لريكاردو جانب مظلم، فنمذجته التحليلية هي سيف ذو حدين، فهي تعطينا النظرية الكمية في النقود وقانون المزايا النسبية، كما تعطينا نظرية العمل في القيمة ***labor theory of value*** والقانون الحديدي لأجر الكفاف ***the iron law of subsistence wages***، وأحياناً ما يتحدث الاقتصاديون بشأنه عن "خطيئة ريكاردية"، قد تعني الاستخدام المفرط لنموذج مجرد، كما قد تشير لاستخدام فروض خاطئة أو مُضللة لـ "إثبات" النتيجة التي يرغبها المرء (كنظرية العمل في القيمة مثلاً).

وقد التقط كارل ماركس والاشتراكيون بعضا من أسوأ الأفكار مباشرةً من قراءة كتاب ريكاردو التعليمي مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (١٩٥١ [١٨١٧])، لا غرابة أن أشاد ماركس بريكاردو باعتباره مُلهمه الفكري، كما تطورت مدرسة من الاشتراكيين "الريكارديين الجدد"، تحت تأثير بييرو سرافا ***Piero Sraffa*** كاتب سيرة ريكادرو الرسمي[١].

والأثر الأساسي لريكاردو، رغم كل ميله الكبير لسميث، هو دفعه علم الاقتصاد في طريق خطير جدًا، بغض النظر عن توصياته في مجال السياسات، فقد خلق طريقة تفكير اقتصادي جديدة، بعيدة عن نموذج "النمو" المتناغم لآدم سميث، مُتجهًا صوب نموذج "توزيع" عدائي، يتصارع فيه العمال وملاك الأرض والرأسماليون على كعكة الاقتصاد، وقد استغل ماركس والاشتراكيون نظام ريكاردو العدائي على أكمل وجه.

---

(١) لدراسة نقدية للاقتصاديات السرافية، انظر:

Mark Blaug، Economics Through the Looking Glass: The Distorted Perspective of the New Palgrave Dictionary of Economics (1988).

إن نموذج سميث يركز على كيف نجعل الاقتصاد ينمو، أما نموذج ريكاردو فيركز على كيف ينقسم الاقتصاد ما بين مجموعات أو طبقات مختلفة؛ وهكذا أكد ريكاردو على الصراع الطبقي بدلاً من "الانسجام الطبيعي" للمصالح عند سميث.

منهج ريكاردي أم خطيئة ريكاردية؟

يعتبر ريكاردو مؤسس الاقتصاد كعلم منضبط يلتزم الدقة الرياضية، وقد قدم الاقتصادي خبير المال هدية رائعة من التفكير المجرد، مُطورًا أداة تحليلية بسيطة تشمل عددًا قليلاً من المتغيرات، وتنتج بعد سلسلة من المعالجات، استنتاجات قوية. وقد تبني منهجية بناء النماذج هذه كثير من الاقتصاديين الرواد، بمن فيهم جون ماينارد كينز وبول ساموبسلون وميلتون فريدمان؛ وبما أدى لانتشار الاقتصاد القياسي. ويقول مارك بلاوج ***Mark Blaug*** "إذا كان علم الاقتصاد أساسًا جهازا تحليليا وطريقة تفكير أكثر منه كتلة من النتائج الثرية، فإن ريكاردو هو حرفيًا من اخترع تكنيك علم الاقتصاد" (بلاوج ١٩٧٨، ١٤٠).

لكن "اقتصاد السبورة" ***blackboard economics*** كما يسميه رونالد كوز له عيوبه، فهو يستخدم افتراضات غير واقعية وحتى خاطئة أحياناً. وبدون الرجوع للتاريخ وعلم الاجتماع والفلسفة، أو الإطار المؤسسي عمومًا؛ يصبح جهاز ريكاردو التحليلي خطيئة، تجرّد الاقتصاد من روحه. فالتفكير الاستنباطي البحت والصيغ الرياضية الرفيعة تطلق النظرية من التاريخ.

وبإلقاء نظرة على كتاب ساموبلسون "أسس التحليل الاقتصادي" (١٩٤٧) أو كتاب النيو ريكاردي بييرو سيرافا "إنتاج السلع بالسلع" (١٩٦٠)، نجد أن كتاب ساموبلسون لا يعدو أن يكون مجموعة معادلات تفاضلية وافتراضات أبعد ما تكون عن الواقع، أما عمل سرافا، فيصعب أن تجد به جملة واحدة تشير للعالم الحقيقي، فكلاهما مستغرقان بشدة في التقليد الريكاردي.

ويقول إلتون مايو ***Elton Mayo*** أستاذ الأعمال بهارفارد "إن أصل سوء الفهم الذي تقوم عليه كامل النظرية الاقتصادية إنما يرجع لديفيد ريكاردو" (١٩٤٥،

٣٨)، ويفسر مايو التنظير الريكاردي غير الواقعي بخلفيته كسمسار بورصة[1] بعيد كل البعد عن حقائق الاقتصاد الإنتاجي (١٩٤٥، ٣٩).

لقد زخر ثروة الأمم لآدم سميث بالافتراضات النظرية، لكن نظرياته كانت تتبعها باستمرار أمثلة وتوضيحات تاريخية كثيرة، وليس هذا هو الحال مع ريكاردو، فـ "فعقله العبقري" كما كتب أحد المؤرخين "كان أساسًا عقل مُنظر بارع، نادرًا ما يظهر اهتمامًا كبيرًا بالتاريخ" (سنوكس ١٩٩٣، ٢٣).

وكان هذا النوع من التنظير المجرد هو ما جعل جان باتيست ساي يصف الاقتصاديين بـ "الحالمين الكسالى" (١٩٧١ [١٨٨٠]، *xxxv*)، وحتى بول ساموليسون (الذي هو نفسه مفكر تجريدي) اعترف مرة أنه "يبدو لي أحيانًا أن أكثر طلابنا تميزًا يعرفون كل شيء إلا الحس السليم" (١٩٦٠، ١٦٥٢).

وفي الواقع، تكشف دراسات أرجو كلامر ***Arjo Klamer*** وديفيد كولاندر ***David Colander*** عن خيبة أمل حقيقية من النماذج الرياضية عالية التجريد التي تسود برامج الدكتوراه في الاقتصاد، فبعد مسح لبرامج الدراسات العليا في ست من كليات النخبة بأمريكا ***six Ivy League schools***، يخلصان إلى أن "البحث الاقتصادي ينفصل أكثر فأكثر عن العالم الحقيقي" (١٩٩٠، *xv*).

لقد قبضت الشكلانية بقبضة من حديد على التخصص، ورغم أن بناء نموذج إرشادي يفيد في توليد أفضل التقديرات وأشيك النتائج، فإن النمذجة يمكن أن تشوّه الواقع بسهولة، وتقودنا لنتائج مدمرة.

وفي عمله الكلاسيكي "في مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصل ريكاردو بمنهجه التنظيري لذروته، حيث وضع كل أنواع الافتراضات المحدودة

---

(١) كان ريكاردو مضاربًا ناجحًا جدًا، جمع ثروة كمضارب في الأسهم ومتعهد قروض حكومية أثناء الحروب النابليونية، انظر مقالي:

"How Ricardo Became the Richest Economist in History،" The Making of Modern Economics (2001، 96–97).

والمشكوك فيها ليصل للنتائج التي يريدها؛ ولهذا كان "مبادئ" ريكاردو شاقًا ومجردًا، ومليئًا بالاستنباطات الإقليدية دون دراسات حالة تاريخية؛ حتى إن الطلاب غالبًا ما سموه "كتاب ريكاردو للصداع" (سانت كلير ١٩٦٥، *xxiii*).

ونادرًا ما تجد الاقتصاديين محايدين تجاه ريكاردو، فهم إما يحبونه أو يكرهونه، وأحيانًا الاثنين معًا، وربما لخّص كينز هذا الموقف أفضل تلخيص بقوله "لقد كان عقل ريكاردو هو الأعظم من بين ما انخرط في الاقتصاد من عقول"، الذي أعقبه بشكواه "لكن السيطرة الكاملة لـ (اقتصاد) ريكاردو لفترة مائة سنة تقريبًا كانت كارثة بالنسبة لتقدمه" (كينز ١٩٥١ [١٩٣١]، ١١٧).

ريكاردو يركّز على التوزيع لا النمو

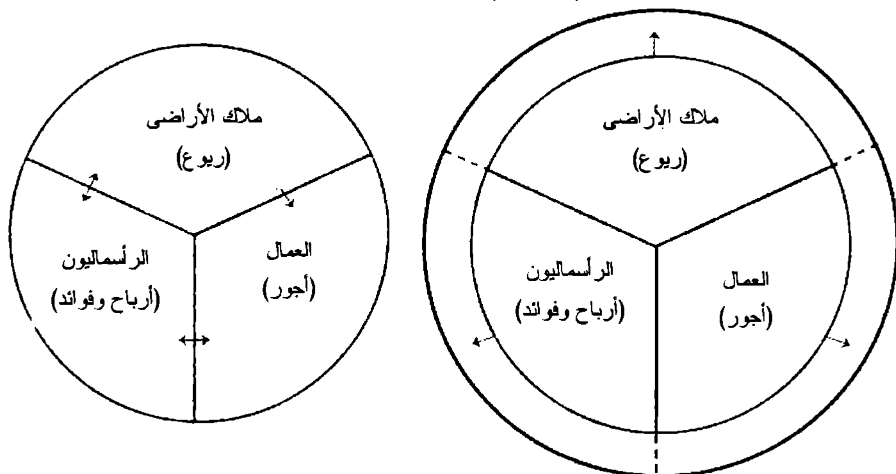
ترى كيف ابتعد ريكاردو عن معلمه آدم سميث؟

لقد أعلن سميث أن الحرية الاقتصادية والحكومة المحدودة سيخلقان "رخاءً عالميًا"، لكن مؤسس الاقتصاد الكلاسيكي بذل جهدًا كبيرًا لتطوير إطار نظري متين (فضلاً عن تقسيم العمل) يمكن باستخدامه تفسير كيف يعمل المستهلكون والمنتجون ضمن نظام الربح والخسارة ليحققوا هذا "الرخاء العالمي"، فيما أخذ ريكاردو والاقتصاديون البريطانيون الآخرون بعض فقرات سميث الهامشية (كنظريته للعمل في القيمة في اقتصاد متخلف وكنقده لملاك الأرض) وخلقوا على أساسها نموذج صراعٍ طبقي بدلاً من نموذج انسجام بين المصالح، أي القانون الحديدي للأجور بدلاً من النمو الاقتصادي العالمي؛ فقد نظروا للاقتصاد ككعكة كبيرة، ما يأخذه منها الرأسماليون وكبار الملاك لابد أن يكون على حساب العمال، فقطعة أكبر للأولين لابد أن تعني قطعة أصغر للأخيرين.

وفي خطاب لمالثوس، يشرح ريكاردو اختلافه الأساسي "أنت تعتقد أن الاقتصاد السياسي هو بحث في طبيعة وأسباب الثروة (رؤية آدم سميث)، لكني في الحقيقة أعتقد أن الأحرى تعريفه بأنه بحث في القوانين المُحددة لتوزيع ما ينتج من الصناعة بين الطبقات التي تعاونت في تكوينه" (في روثبارد ١٩٩٥*b*، ٨٢).

ويمكن تمثيل هذا الاختلاف بين سميث وريكاردو في نظرتهما للنموذج الكلي للاقتصاد بأفضل صورة بالمخطط الدائري التالي (الشكل ٢١):

شكل (٢ – ١): نموذجين للاقتصاد



نموذج ديفد ريكاردو التناصرى — نموذج آدم سميث التوافقى

في نموذج "الصراع الطبقي" الخاص بريكاردو، تتمثل النقطة المحورية في كيف يجب توزيع ثمار الاقتصاد (الكعكة) بين العمال وملاك الأرض والرأسماليين، ومن الواضح أنه إذا نال ملاك الأرض والرأسماليون جزءًا أكبر من الكعكة؛ فإن العمال يحصلون على جزءٍ أقل، والعكس بالعكس.

بينما في نموذج "انسجام المصالح" الخاص بسميث، تتمثل النقطة المحورية في جعل الاقتصاد ينمو؛ لجعل الكعكة أكبر؛ وبهذه الطريقة لا تكون هناك حاجة لتناقض المصالح، فعندما تصبح الكعكة أكبر؛ سيحصل الجميع، سواء عمال أو ملاك أرض أو رأسماليون، على قطعة أكبر.

وقد كان نموذج ريكاردو العدائي فاجعًا للجميع، عدا مـلاك الأرض، وفـي نموذجه المعروف بـ "نموذج الحبوب" ***corn model*** العمال مجرد وحدات إنتاجية تشبه الآلات، ولا يكسبون سوى أجور الكفاف في الأجل الطويل؛ لأنه حال ارتفعت الأجور؛ سينجب العمال أطفالاً أكثر؛ فيزداد عرض العمال؛ بمـا يـضغط علـى الأجور لأسفل لتعود مرةً أخرى لمستوى الكفاف، وهكذا قـدم "القـانون الحديـدي للأجور" خاصته آفاقًا كئيبة للعمال.

أما الرأسماليون فأفضل حالاً، لكنهم بالكاد يجدون التشجيع، ففـي نمـوذج ريكاردو لهم سمت موحد، عبارة عن ادخار ميكانيكي ممل وتراكم لرأس المـال، كما أن أرباحهم لا يمكن أن تزداد سوى على حساب الأجور، والعكس بالعكس.

وفي كتابه "المبادئ" يسمي ريكاردو هذه العلاقـة العكـسية بـين الأجـور والأرباح "النظرية الأساسية للتوزيع"، كما قال مرارًا إن "العلاقة تناسـبية بينهمـا، فكلما زادت الأجور؛ انخفضت الأرباح" (ريكاردو ١٩٥١، ***I، 111***) وإن "الأربـاح تتوقف على الأجور" (١٩٥١، ***I، 143، 35***).

والأسوأ أن الأرباح أيضًا تميل للانخفاض في الأجل الطويل بسبب "قـانون تناقص الغلة"، فوفقًا للرؤية العامة قصيرة النظر لريكاردو، ستحفز الأجور الأعلى نمو السكان؛ ما سيؤدي لزراعة أراضٍ أكثر لإطعام أفواه أكثر؛ ما يعني اسـتخدام أراضٍ أقل إنتاجية؛ فترتفع بالتالي أسعار الحبوب؛ ليستفيد ملاك الأراضـي بريـع أكبر بينما تنخفض أرباح الرأسماليين؛ لأنهم سيضطرون لدفع أجور أعلى للعمـال لمنعهم من الموت جوعًا (بسبب ارتفاع أسعار الغذاء)، وهكذا فالمستفيد الوحيد في لوحة ريكاردو هو ملاك الأرض، الذين يكسبون ريعًا أكبر بينمـا ترتفـع أسـعار الحبوب. خصوصًا أن المستأجرين أيضًا لن يستفيدوا شيئًا مـن ارتفـاع أسـعار الحبوب؛ لأنهم مضطرون لدفع إيجارات أعلى.

ويؤيد ريكاردو كلمات سميث "إن ملاك الأرض يحبون أن يحصدوا حيث لم يزرعوا قط" (سميث ١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٤٩).

ووفقًا لنظام ريكاردو القدري، تميل الأجور للاتجاه نحو مستوى الكفاف، وتنخفض الأرباح في الأجل الطويل، ويستمر ملاك الأرض في زيادة عوائدهم الجائرة، وكما يعلق أوزوالد سانت كلير ***Oswald St. Clair***، فإن الملاك "رغم عدم مساهمتهم بأي شيء، سواء أكان عملا أو تضحية شخصية؛ سيحصلون على حصة متزايدة باستمرار من الثورة التي يخلقها المجتمع سنويًا" (سانت كلير ١٩٦٥، ٣).

فماذا كان الخلل في تفكير ريكاردو؟

في الواقع لقد تجاهل نموذج الحبوب خاصته المزايا التي تعود على العمال من التطورات التقنية التي تجعلهم أكثر إنتاجية؛ ما يجعل أجورهم تميل للتزايد مع تزايد ربحية الشركات (وتبين الدراسات الميدانية أن الصناعات ذات هوامش الربح العالية تميل لدفع أجور أكبر للعمال)، كما عجز ريكاردو عن إدراك أن ريوع ملاك الأرض هى إشارات سعرية تحدد أعلى قيمة أو تكلفة الفرصة البديلة للأرض.

وعمومًا لن يسلّم الاقتصاديون بهذه الأفكار بعد جيل واحد من ريكاردو، وإن كان ماركس والاشتراكيون سيلتقطون هجومه على ملاك الأرض الكسالى والرأسماليين المستغلين، كما سيشجع نقده هنري جورج ***Henry George*** على المطالبة بتأميم الأرض وتأسيس حركة الضريبة الواحدة ***single tax movement*** في أواخر القرن التاسع عشر.

ريكاردو يبحث عبثًا عن القيمة الفعلية في العمل

وأخيرًا، كان ريكاردو مُصممًا على العثور على "مقياس ثابت للقيمة"، وبدلاً من الذهب وحدة الحساب النهائية، ركز على كمية وحدات العمل (لا الأجور) كمقياس للقيمة وكعملة مرجعية. وإن كان معروفًا في التراث الكلاسيكي، أن ريكاردو استقر على نظرية تكلفة الإنتاج في القيمة؛ مجادلاً بأن السعر يتحدد عمومًا بالتكاليف (العرض) وليس بالمنفعة (الطلب).

وقد كان واعيًا بالاستثناءات على نظرية التكلفة، مثل استثناء "التماثيل واللوحات والكتب والعملات النادرة والنبيذ المُعتق بكميات نادرة" (ريكاردو ١٩٥١، ١٢) ، والاستثناء الناشئ عن أثر الآلية، لكنه كان يرى الآلية ورأس المال كمجرد "عمل متراكم" (١٩٥١، ٤١٠).

ولهذا كتب لاحقًا: "تتلخص أطروحتي في أنه، باستثناءات قليلة، تحدد كمية العمل المُستخدمة في السلع معدل التبادل فيما بينها، وهذا ليس صحيحًا بشكل تام، لكنه في رأيي التقريب الألصق بالحقيقة، وهو أصح كقاعدة لقياس القيمة النسبية من أي مقياس آخر سمعت به" (فيفو ١٩٨٧، ١٩٣).

لقد تصارع مع نظرية العمل في القيمة لآخر يوم في حياته، فقبل حوالي شهر من وفاته، كتب لأحد زملائه الاقتصاديين "لا أستطيع تجاوز الصعوبة المتمثلة في مثاليّ: النبيذ الذي يُحفظ في قبو لمدة ثلاث أو أربع سنوات، وشجرة البلوط التي ربما لم يُنفق عليها وحدتا عمل، ورغم ذلك تبلغ قيمتها ١٠٠ ج" (فيفو ١٩٨٧، ١٩٣).

وقد اختلف معه صديقه توماس مالثوس، كاتبًا أنه "لا العمل ولا أي سلعة أخرى يمكن أن تقيس بدقة القيمة التبادلية الحقيقية" (ريكاردو ١٩٥١، ٤١٦).

وقد عانى الاقتصاديون عبر السنين صعوبة فهم "نموذج الحبوب" الخاص بريكاردو، وكتابه "المبادئ" التعليمي، خصوصًا مع الافتراضات الملتوية التي يضعها لإثبات نظرياته، وقد قال هو نفسه مرة إن خمسة وعشرين شخصًا فقط في كل البلد يفهمون كتابه، وبعد قرن ذكر الاقتصادي فرانك نايت ***Frank H. Knight*** من مدرسة شيكاغو أن "هناك الكثير (هنا) مما لا أستطيع فهمه" (١٩٥٩، ٣٦٥).

وقد انتقد جوزيف شومبيتر ***Joseph Schumpeter*** ريكاردو لجعله معظم اللاعبين الاقتصاديين "مُجمدين وافتراضيين"، مُراكمًا "الفرض المُبسط تلو الآخر"، ومُطورًا نظرية لا يمكن نقدها وتفتقر لأي شيء يربطها بالحس الواقعي" (شومبيتر ١٩٥٤، ٤٧٢–٧٣). وهو نوع النظرية الذي كان يحتاجه ماركس بالضبط!

وربما كان ريكاردو في ذهن كينز عندما كتب "إنه مما يثير الدهشة مدى ما يمكن أن يؤمن به المرء مؤقتًا من أفكار حمقاء إذا ظل يفكر وحده لفترة طويلة، خصوصًا في الاقتصاد" (كينز ١٩٧٣أ [١٩٣٦]، *xxiii*).

رسوخ نموذج كلاسيكي معيب في ظل جون ستيوارت ميل

ومع ذلك كان ريكاردو قادرًا على إقناع كل معاصريه عمليًا بنظريته للعمل في القيمة وبمذاهب دعه يعمل، وعلى قول كينز "غزا ريكاردو إنجلترا تمامًا كما غزت محاكم التفتيش إسبانيا" (١٩٧٣أ [١٩٣٦]، ٣٢)، وكان ذلك أساسًا بسبب جون ستيوارت ميل، الذي تبنى الجيل اللاحق نموذجه الكلاسيكي، الذي كان أكثر اقترابًا من نظام ريكاردو لـ "الصراع الطبقي" من نموذج آدم سميث المتفائل بـ "انسجام المصالح".

وكان لعام ١٨٤٨م خصوصًا أثر كبير في هذا الصدد؛ إذ كان عام التمرد والاحتجاج الجماهيري في أوروبا القارية، وكتب كارل ماركس وفريدريك إنجلز وقتهما رسالتهما الثورية الشهيرة، البيان الشيوعي، وكان هناك حقًا شبح يجول بأوروبا، لكنه لم يكن الشيوعية وحدها، بل سرب كامل من المذاهب: الفوريية[١] **Fourierism** والأوينية[٢] **Owenism** والسان سيمونية[٣] **Saint-Simonism**

---

(١) مذهب من مذاهب الاشتراكية الطوباوية السابقة على الماركسية، يعود للمفكر الفرنسي شارل فورييه (١٧٧٢-١٨٣٧م)، وكان يدعو لإنشاء نوع من المستعمرات التعاونية، ووضع لها قواعد معينة افترض فيها العدالة؛ آملاً أن تكون نموذجًا لمجتمع جديد عادل ومزدهر (المترجم).

(٢) أيضًا مذهب من مذهب الاشتراكية الطوباوية السابقة على الماركسية، يعود للمصلح الاجتماعي ورجل الأعمال العصامي البريطاني روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨م)، وكان يؤمن بضرورة خلق مجتمع جديد وتغيير الظروف المنتجة للإنسان؛ باعتباره ابنًا لها، كما كان يدعو لإلغاء حافز الربح والمنافسة باعتبارهما المسئولين عن إفقار العمال والمستهلكين وعن الأزمات الاقتصادية، وطالب بالتبعية بإلغاء النقود، وقد قام بتجارب عملية لتحسين ظروف العمال في مصانعه وتعليم أبنائهم ما حقق نتائج إنتاجية إيجابية لفتت له الأنظار، كما دعا لتأسيس التعاونيات آملاً أن تتحول لنظام اجتماعي شامل يحلّ محل نظام الربح والمنافسة (المترجم).

(٣) مذهب آخر من مذاهب الاشتراكية الخيالية السابقة على الماركسية، يعود للمفكر الفرنسي ذي الأصول الأرستقراطية سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥م)، كان يدعو لمجتمع جديد عادل تتدخل فيه الدولة في الاقتصاد ويتم إعلاء شأن الصناعة، وأكد على تكافؤ الفرص والديموقراطية في

والعلو[1] *transcendentalism*. وتجمعها جميعًا راية التعبير الجديد "الاشتراكية"، وإن كانت هناك اشتراكية طوباوية واشتراكية ثورية واشتراكية قومية، وقد نمت جميعًا كرد فعل للتحول السريع من اقتصاد ريفي لعالم صناعي.

وكان النصف الأول من القرن التاسع عشر عصرًا للسخط: الثورة الصناعية والحروب النابليونية والثورات الديموقراطية عبر أوروبا. وكان نموذج النمو الخاص بسميث قد قوضته فعليًا الأعمال المُحبطة لمالثوس وريكاردو، كما عكست ثورة الجماهير عام ١٨٤٨م الصعوبات العملية للتكيف مع عصر صناعي جديد.

كذلك كان لعام ١٨٤٨م أهمية خاصة لجون ستيوارت ميل وأثره في العالم، فهو عام نشر كتابه التعليمي "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الذي سيهيمن على العالم الغربي لنصف قرن وعبر اثنين وثلاثين طبعة، حتى يجيء كتاب ألفريد مارشال التعليمي ليتسلم العرش عام ١٨٩٠م.

وكان كتاب ميل التعليمي هذا هو الذي أعلن أن قوانين الإنتاج مُحددة موضوعيًا، بخلاف قوانين التوزيع المتغيرة، فـ "فتوزيع الثروة مسألة مؤسسات صنعها البشر لا غير"، فهم يستطيعون وضع (السلع) تحت تصرف من يشاءون وبأي شروط يرغبون (ميل ١٨٨٤ [١٨٤٨]، ١٥٥). وأضاف "لو أن الاختيار بين الشيوعية بكل إمكاناتها والحالة الحاضرة للمجتمع بكل معاناتها ومظالمها؛ فإن كل صعوبات الشيوعية، كبرت أو صغرت، ستبدو كذرة غبار في الميزان" (١٨٨٤ [١٨٥١]، ١٥٩). كما شكك في كتابه في صحة فكرة الملكية الخاصة.

الاقتصاد وتوفير فرص العمل للجميع، وقد طوّر أتباعه مذهبه باتجاه أكثر راديكالية فنادوا بإلغاء الميراث وبتنظيم الدولة الإنتاج لصالح المجموع (المترجم).

(١) فلسفة روحية ظهرت بقوة بدءا من أواخر القرن الثامن عشر، رافضةً الفلسفات المادية التجريبية ورافضةً حصر المعرفة في العقل، مُعليةً من شأن الروح والعاطفة، ومُؤكدةً على دور الحدس والقوة الروحية التي تتجاوز وتعلو على التجربة الموضوعية لمعرفة الحقيقة، وتعود جذور تلك الفلسفة للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (المترجم).

لقد كان ميل انعكاسًا لعصره، غامضا وتائها في عصر من الاضطراب، كما كان من نواح عديدة تجسيدًا لبطلٍ إغريقي تراجيدي، بطل رواية مُحطم أنهى مسيرته بمصيبة مربكة، بما في ذلك الموت المبكر لزوجته الحبيبة هارييت.

كان هذا هو المفكر الكبير والليبرالي الكلاسيكي والرائد الرئيسي الأخير للمدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، ومثل ريكاردو، أيّد ميل الحرية الشخصية في رسالته التحررية الكلاسيكية "في الحرية" (١٩٨٩ [١٨٥٩])، كما دافع بقوة عن قانون ساي للأسواق، أساس الاقتصاد الكلي الكلاسيكي، وعارض النقود الورقية غير القابلة للاستبدال بالذهب.

وقد عارض أيضًا أخلاقيات القهر والتعصب وأصولية الدولة، وكان رافضًا للمؤسسات والقوانين المتخلفة، فأيد حق المرأة في التصويت.

كما كان مشهورًا بتناقضاته ومفارقاته، فدافع عن المشروعات الحرة، لكنه أصر على أنه اشتراكي، وقد تعامل مع الاشتراكية من خلال عقله الاقتصادي، فحبذ التغيير الثوري في الثقافة الفيكتورية، وشجب التضخم السكاني، ودافع عن نظرية ريكاردو في التوزيع. فاصلاً الإنتاج كليةً عن التوزيع(١).

وقد أعماه إيمانه بالنفعية البنتامية(٢) ***Benthamite*** عن التدخل الحكومي المتكرر في الاقتصاد، ولم ير مشكلة في فرض ضرائب ثقيلة على المواريث ولا في تأميم الأراضي، كما شكك في عدالة الملكية الخاصة.

وفي رأي فريدريك هايك، كان هذا النوع من التفكير هو ما قاد المفكرين لدعم كافة أنواع التهجمات على الملكية والثروة والضرائب المبالغ فيها ومشاريع

---

(١) يرى بعض النقاد أن قصة حبه الطويلة وزواجه من هارييت تايلور هى السبب وراء ميوله الاشتراكية، انظر سكويسن (٢٠٠١، ١١٨-١٩).

(٢) تُسمى أيضًا بفلسفة اللذة، وقد أخذت صورتها الحديثة على أيدي الفيلسوف وعالم القانون الإنجليزي جيرمي بينتام (١٧٤٨-١٨٣٢م)، وتربط السعادة باللذة والبهجة مقابل المعاناة والألم، مُحددة القيمة الأخلاقية للفعل على أساس ما يحققه من نفع أو مضرة، ومُشتقةً منها مبادئ في السياسة العامة والقوانين والأخلاق تلتزم بفكرة النفع العام وإسعاد أكبر عدد من الناس (المترجم).

المصادرة؛ لإعادة توزيع الثروة والدخل، مع اعتقاد بإمكانية تحقيق هذه المشاريع الراديكالية دون إضرار بالنمو الاقتصادي. ويستكمل هايك: "وأنا شخصيًا مقتنع أن السبب الذي قاد المثقفين للاشتراكية هو ذلك الرجل الذي يُعتبر رمزًا عظيمًا لليبرالية الكلاسيكية، جون ستيوارت ميل" (بواز ١٩٩٧، ٥٠).

لقد دفع تأثير ميل مثقفين مثل هربرت ويلز ***H.G. Wells*** وسيدني وبياتريس ويب ***Sidney and Beatrice Webb*** نحو الفكر الاشتراكي، ولدرجة أن يستطيع السير وليام هاركورت ***William Harcourt*** وزير الخزانة أن يقول عام ١٨٨٤م "نحن جميعًا اشتراكيون الآن" (ستافورد ١٩٩٨، ١٨).

وستمر سنوات قبل أن يأتي اقتصاديون، تعلموا على أساس التحليل الحدي ***marginal analysis***، ليواجهوا منظري إعادة التوزيع الراديكاليين، الذين يزعمون إمكانية فصل نظرية التوزيع عن نظرية الإنتاج، وستؤسس تلك الثورة الحديثة لفكرة أن منتجي السلع والخدمات ينالون عوائدهم بحسب نتاج عملهم، وعلى أساس القيمة الحالية ***discounted*** لإنتاجهم الحدي، ولا يمكن للضرائب الثقيلة بالتالي سوى أن تفسد حوافزهم للإنتاج؛ فإجراءات الاشتراكيين الهادفة لإعادة توزيع الثروة والدخل تؤثر في الواقع على النشاط الاقتصادي، وكما يقول هايك "إذا فعلنا بهذه المنتجات كل ما نرغبه؛ فإن الناس لن ينتجوها ثانيةً أبدًا" (بواز ١٩٩٧، ٥٠).

وقد كان ميل ناقدًا للاشتراكية الثورية، لكنه عبر عن تعاطف كبير مع الجماعيات ***communitarianism*** الطوبوية التي تعمل بالضمير الاجتماعي ودون إكراه، وكانت هذه هى نوعية الاشتراكية التي عُرف بها؛ ولهذا دشن ميل المسار باعتباره "منحدر يقودنا من استقامة القرن الثامن عشر ومحافظة ديفيد هيوم إلى الاشتراكية الفابية والجماعية ***collectivism*** لبياتريس ويب" (ستافورد ١٩٩٨، ١٩). لقد كان يتوق لجنة تتجسد في قرية جماعية ***communitarian*** تطوعية، لكن جميع هذه المجتمعات عانت من عيب واحد: أنها لم تستمر قط. فكانت هناك مجتمعات "التوافق الجديد" ***New Harmony*** و"العصور الحديثة" ***Modern Times*** و"الإرادة

المُوحدة" *United Order*، وجميعها ضمت أسماء عقول فذة، لكنها كلها تفككت في نهاية المطاف بسبب الكسل والديون أو الاحتيال.

هل هو علم كئيب؟

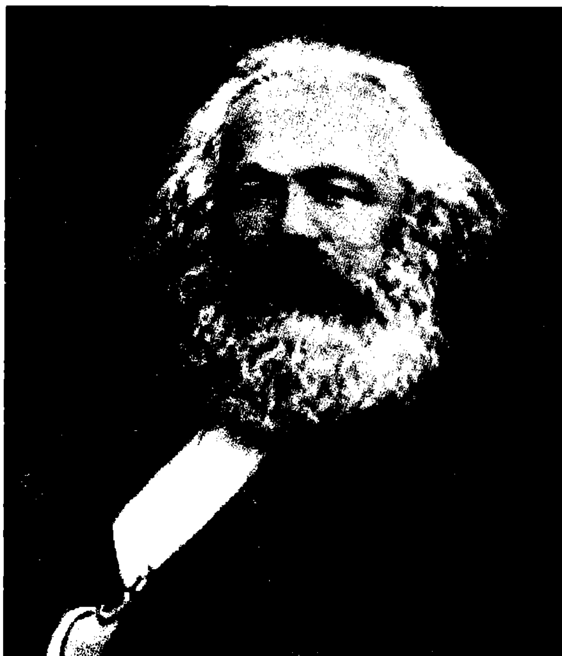
كان الناقد الإنجليزي توماس كارليل (١٧٩٥–١٨٨١) هو من انتقد الاقتصاد الكلاسيكي لمالثوس وريكاردو وميل، ووصفه بـ "العلم الكئيب"؛ لأنه اعتقد أن المنافسة الحرة والديموقراطية النفعية ستؤدي على الأرجح لـ "فوضوية مع شُرطي"، وانطلاقًا من تشاؤم القانون الحديدي للأجور وبخل الطبيعة الأم، سيطرت على كارليل فكرة متشائمة عن السوق كلية الوجود.

وشكا المحافظ الرومانسي والأخلاقي الفيكتوري كارليل من أن العرض والطلب يحددان سعر أي شيء، و"يقللان من واجب الحكام تجاه الناس، تاركينهم وحدهم"؛ بما يؤدي إلى "علم بائس وحزين، بل حقيقةً خرب تمامًا ومؤلم وكئيب" كارليل ١٩٠٤، *IV*، *353-54*).

لقد ترك الاقتصاد الكلاسيكي، كما شخصه كارليل، الغرب في حالة عدم اتزان فكري، ولم يمر وقت طويل بعد ميل، حتى أتى شكل جديد من الاشتراكية للأفق، اشتراكية ثورية عنيفة، فإذا لم يسهل إقناع المواطنين بالتعاون طوعيًا والخلاص من أمراض الفوضوية والمنافسة البربرية؛ فيجب أن يتم إجبارهم على الطاعة بالقبضة الحديدية والحربة.

وتدريجيًا تحولت عيون المصلحين كليًا تجاه سلطة فكرية واحدة، إنه ثاني "الثلاثة الكبار" في الاقتصاد، كارل ماركس موضوع فصلنا التالي.

(٣) ماركس يقـود ثورة على الرأسمالية



جيني! لو أننا نستطيع فقط أن ندمج روحينا معًا؛ فـسيكون علـيّ حينها أن ألقي بقفازاتي في وجه العالم باحتقار، وسـيحق لـيّ أن أخطو عبر الأطلال كخالق!

كارل ماركس لخطيبته (ويلسون ١٩٤٠)

كانت لماركس عبقرية شيطانية خُلقت لتغيّر العالم الحديث

سوال باوفر (١٩٧٨)

إذا كان عمل آدم سميث هو سفر تكوين ***Genesis*** الاقتصاد الحديث، فإن عمل كارل ماركس هو سفر خروجه ***Exodus***، وإذا كان الفيلسوف الإسكتلندي الخالق العظيم لدعه يعمل، فإن الثوري الألماني هو مدمرها العظيم.

ويقرّ الماركسي جون رومر هذا الوصف، ويرى أن "الفارق الرئيسي بين سميث وماركس هو أن: سميث قال إن سعي الأفراد خلف مصالحهم الذاتية سيؤدي لنتائج مفيدة للجميع، بينما قال ماركس إن سعي الأفراد خلف مصالحهم الذاتية سيقود للفوضى والأزمات وتحلل النظام القائم على الملكية الخاصة نفسه، كما أن سميث تحدث عن يد خفية ترشد الأفراد وممثلي المصالح الذاتية للعمل بطريقة تحقق الأمثل اجتماعيًا رغم عدم انشغالهم بالنتائج العامة لأفعالهم، فيما تصفها الماركسية بأنها القبضة الحديدية للمنافسة التي تسحق العمال وتجعل حالهم أسوأ، مما لو عاشوا في ظل نظام آخر أكثر ملاءمة، أي نظام يقوم على الملكية العامة أو الاجتماعية" (رومر ١٩٨٨، ٢-٣).

ورغم كل الفظائع التي ارتُكبت باسم ماركس، كان الفيلسوف الألماني لأكثر من قرن من الزمان يضرب وترًا مُلهمًا بين المثقفين والعمال المحرومين بسبب الرأسمالية العالمية، وربما يكون مالثوس وريكاردو قد زرعا بذور الشقاق، لكن كارل ماركس ***Karl Marx*** (١٨١٨-١٨٨٣) هو من مزق أوصال الرأسمالية ودمر أسس نظام آدم سميث في الحرية الطبيعية؛ بحيث لم يعد ممكنًا النظر للنظام التجاري باعتباره "بريئًا" (مونتسكيو) و"مفيدًا للجميع" (سميث) و"متناغمًا بشكل طبيعي" (ساي وباستيا)، بل هو الآن في ظل ماركس، يتم تصويره كنظام غريب واستغلالي ولديه نزوع للتدمير الذاتي. وفي رأي ماركس، يبدأ تحرر الناس بابتعادهم عن نموذج آدم سميث.

إن بصمته على العالم لا تُمحى، وهى دليل على عقل عبقري ربما لدرجة الاختلال، فكون ماركس كان عبقريًا، هى مسألة لا جدال فيها، لقد نال دكتوراه في الفلسفة الإغريقية، وتحدث الفرنسية والألمانية والإنجليزية بطلاقة، وكان يستطيع

التحدث بذكاء في العلوم والأدب والفن والرياضيات والفلسفة، كما كتب عملاً كلاسيكيًا خلق نموذجًا جديدًا قويًا من التفكير الاقتصادي. دعك من كونه لم يستطع ملء دفتر شيكات أو الاحتفاظ بوظيفة!

وقد وصفه أحد كتاب السير غير الماركسيين بأنه كان "رجلاً مثقفًا وفذًا وموهوبًا بشكل غير عادي" (بادوفر ١٩٧٨: *xvi*). وقد اعتبره مارتن برونفينبرينر ***Martin Bronfenbrenner*** "أعظم عالم اجتماعي في كل العصور" (١٩٦٧: ٦٢٤)[١].

ماركس والشيوعية

ورغم ذلك، فمثل قابيل في الإنجيل، لماركس علامة سوداء في التاريخ، فاسمه سيرتبط للأبد بالجانب المظلم من الشيوعية، فهناك شبح يطارد ماركس، هو تاريخ لينين وستالين وماو وبول بوت والملايين الذين ماتوا وعانوا تحت حكم "إمبراطورية الشر" كما وصفها رونالد ريجان[٢].

ويقول المدافعون عن ماركس إنه ليس مسئولاً عن الأعمال الوحشية لأتباعه، بل حتى يؤكدون أنه لو عاصرهم؛ لكان في مقدمة من سيُرسلون للجولاج، وربما كان هذا صحيحًا لسبب واحد، هو أنه عارض دائمًا وبشدة أي رقابة على الإعلام طوال حياته المهنية.

لكن مع ذلك، يبقى السؤال: هل كان ممكنًا أن تحدث هذه الثورات العنيفة والقمع دون ماركس؟ وألم يؤيد ماركس "عهد الإرهاب" ضد البرجوازية؟

---

(١) أظن أن عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر يستحق هذا الشرف، انظر سكويسين (٢٠٠١)، الفصل العاشر.

(٢) لو صح منطق الكاتب لوجب تحميل آدم سميث وغيره من مؤيدي الرأسمالية جزءًا من مسئولية كل جرائم وفظائع الاستعمار في حق شعوب العالم، فضلاً عن التكاليف الإنسانية والحضارية لحربين عالميتين وسلسلة طويلة من الحروب الصغيرة والانقلابات العسكرية وعقود القمع الوحشي لصالح رأس المال (المترجم).

وقد لخّص أحد النقاد المسألة بمرارة "باسم التقدم البشري، ربما سبّب ماركس موتا وبؤسا وتفسخا ويأسا أكثر من أي رجل آخر في التاريخ" (داونز ١٩٨٣، ٢٩٩).

ماركس يخلق تعصبًا حادًا

من بين كل مدارس الفكر، لم يسبّب أي اقتصادي أو فيلسوف غير ماركس كل هذه العاطفة والحرارة الدينية، خصوصًا وأنه كان حالمًا ووثنًا ثوريًا، وليس مجرد اقتصادي.

وبقراءة البيان الشيوعي، المكتوب منذ أكثر من ١٥٠ عامًا، لا يستطيع المرء مقاومة الشعور بالقوة الحماسية والأسلوب اللاذع والبساطة المذهلة لكلمات ماركس وإنجلز (١٩٦٤ [١٨٤٨]). فيصبح الأتباع الشباب مؤمنين مخلصين، ويتطلب الأمر سنوات ليخرجوا من إدمان الماركسية، وهو ما حدث لروبرت هيلبرونر ***Robert Heilbroner*** ومارك بلاوج ***Mark Blaug*** وويتكر تشامبرز ***Whittaker Chambers*** وديفيد هورويتز ***David Horowitz***، بل إنني رأيت هذا بين تلاميذي في كلية رولينز، بعد عقد من انهيار الشيوعية السوفييتية، والاعتقاد بموت الماركسية.

وكنت قد أجريت في الفصل الدراسي خاصتي "مسحًا لأعظم الاقتصاديين"، طالبًا من تلاميذي قراءة كتاب كتبه اقتصادي ما، فاختار أحدهم البيان الشيوعي، وبعد قراءته أتاني هاتف بشيء من العاطفة "هذا لا يُصدق! لابد أن يكون تقرير كتابي عن هذا الكتاب"، مُشيرًا لنسخة جيدة، كان الأمر غريبًا، فقد بذلت أقصى ما بوسعي في محاضراتي لمواجهة المذهب الماركسي، لكن على ما يبدو دون جدوى، فقد كان قد تحوّل فعلاً.

إنني أستطيع أن أرى بسهولة كيف يترنح الثوري الشاب تحت تأثير تلك السطور التي لا تُنسى من البيان الشيوعي المُثير للجدل:

شبح يؤرق أوروبا، إنه شبح الشيوعية

إن تاريخ كل المجتمعات حتى اليوم هو تاريخ صراع الطبقات

لقد مزقت البرجوازية بلا رحمة كل الروابط الإقطاعية التي تربط الإنسان بـ "القوى الطبيعية"، ولم تترك من رابطة بين إنسان وآخر سوى المصلحة الذاتية المجردة و"الدفع نقدًا" القاسي، واستبدلت بالأوهام السياسية والدينية الاستغلال الوحشي الصريح، العاري الوقح

فلترتجف الطبقات الحاكمة من الثورة الشيوعية

فليس لدى البروليتاريين ما يخسرونه سوى أغلالهم، وعالم كامل يكسبونه

يا عمال العالم.. اتحدوا!! (١٩٦٤ [١٨٤٨])

ويروي لنا الماركسي الذي عاش طويلاً بمدينة نيويورك، مارشال بيرمان ***Marshall Berman***، لقاءه بكتاب آخر لماركس، وهو "المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام ١٨٤٤م"، إذ ولّد لديه نفس النوع من الحماس المتعصب:

"فجأة تعرّقت وانصهرت، فخلعت ملابسي وذرفت دموعي، متنقلاً بسرعة ما بين الحر والبرد" (بيرمان ١٩٩٩، ٧)، لم يحدث هذا من مجلة بلاي بوي ولا من المضاربة على سهم رخيص ***penny stock*** لأول مرة، بل من قراءة ماركس!

ومن عدة نواحٍ أصبحت الماركسية شبه دين، له شعاراته ورموزه ولافتاته الحمراء وأناشيده ورفاقته الحزبية ورسله وشهداؤه وكتابه المقدس وحقيقته المطلقة. كما كان "لماركس ثقة نفس نبي تحدث لله شخصيًا... فكان شاعرًا ونبيًا ومُتحدثًا أخلاقيًا سواء كفيلسوف أو كاقتصادي، ومذهبه ليس من النوع الذي يمكن اختباره بعرضه على الحقائق المجردة، بل يُؤخذ كحقيقة دينية أخلاقية..، وقد كان ماركس مُختارًا لقيادة الشعب المختار ليخرج من العبودية إلى القدس الجديدة..، فأن تصبح ماركسيًا أو شيوعيًا هو أمر يشبه الوقوع في الحب، إنه في الأساس التزام عاطفي" (ويسون ١٩٧٦، ٢٩–٣٠، ١٥٨).

وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٣٥م تم نشر كتاب إرشادي بعنوان "تعاليم ماركس للبنات والبنين" من تأليف القس البروتستانتي ويليام مونتجمري براون ***William Montgomery Brown***، تبرز على غلافه صور "أعظم تلاميذ" ماركس، لينين وستالين.

مساهمات ماركس في الاقتصاد

قليل من الاقتصاديين استطاع اختراق التخصصات الأخرى كما فعل كارل ماركس، فلدينا ماركس الفيلسوف وماركس المؤرخ وماركس عالم السياسة وماركس عالم الاجتماع وماركس الناقد الأدبي، وقد كان غزير الإنتاج وكتب بلا حصر في كل شيء تقريبًا، وحتى اليوم لم تنته الأعمال الكاملة خاصته هو وزميله فريدريك إنجلز.

والتعليقات على ماركس والموضوعات المرتبطة به تبلغ من التنوع حدًا أنها ستتطلب مجلدات للكتابة عنها كلها (وجدت على الإنترنت، على قوائم أمازون أكثر من ٤٠٠٠ مدخل عن ماركس والشيوعية، بما يضعهما في المرتبة الثانية التالية مباشرةً للمسيح والمسيحية)؛ ولهذا من الضروري أن يتقيد فصلنا عن ماركس بحدود مساهماته الاقتصادية.

ومع ذلك، فماركس الاقتصادي ليس موضوعًا سهلاً، فربما يعتبر ماركس أول اقتصادي رئيسي يؤسس مدرسته الفكرية الخاصة، بمنهجيتها ولغتها المتخصصة، وفي سياق خلقه لمدرسته الخاصة في عمله الكلاسيكي "رأس المال" (١٩٧٦ [١٨٦٧]) عارض بنظامه نظام دعه يعمل كما حدده آدم سميث وجان باتيست ساي وديفيد ريكاردو وغيرهم. وكان أول من أطلق على مدرسة دعه يعمل اسم "المدرسة الكلاسيكية".

وفي سياق تطويره للمدخل الماركسي في الاقتصاد، خلق ماركس مفرداته الخاصة: فائض القيمة، وإعادة الإنتاج، والبرجوازية والبروليتاريا، والمادية

التاريخية، والاقتصاد الفج، والرأسمالية الاحتكارية... إلخ، كما أنه هو من اخترع لفظ "الرأسمالية"(١)، وبصفة عامة لم يعد الاقتصاد بعده كما كان قبله.

واليوم، لا يوجد نموذج اقتصاد كلي مقبولا عالميًا كما هو الحال في الفيزياء أو الرياضيات، بل مجرد مدارس اقتصادية مُتصارعة.

مران مبكر: تناقضات ماركس الداخلية

من كان ذلك الفيلسوف الألماني؟ من هذا الذي قدم كل هذه الحماسة؟ وكل هذا الإخلاص والتفاني؟ وهذا النموذج الاقتصادي الجديد القوي الذي سيتحدى النموذج الكلاسيكي لآدم سميث؟

إنه كارل هنريخ ماركس ***Karl Heinrich Marx*** المولود في الخامس من مايو ١٨١٨م، في بيت أنيق بمدينة ترير في إقليم الراين ببروسيا، وترير هى أقدم مدينة في ألمانيا.

ومن سرير ولادته إلى نعشه، كان ماركس كتلة من التناقضات، هاجم البرجوازية الصغيرة فيما نشأ في أسرة برجوازية، وعاش سنوات من حياته بعد البلوغ في فقر مدقع رغم أصوله الغنية نسبيًا، ومجّد التقنية والتقدم المادي للرأسمالية بينما لعن المجتمع الرأسمالي، وقدّر عميقًا الإنسان العامل بينما لم يستقر أبدًا في وظيفة ثابتة أو زار مصنعًا أثناء حياته بعد البلوغ، حتى إن أمه تهكمت مُشتكية مرة "لو أن كارل فقط يصنع رأس المال بدلاً من الكتابة عنه!" (بادوفر ١٩٧٨، ٣٤٤).

كما أن خصومه اتهموه بمعاداة السامية، رغم أنه كان يهوديًا بالدم من فرعي عائلته، ففي مقالته المنشورة عام ١٨٤٣م "في المسألة اليهودية"، عبر ماركس عن

---

(١) يفضل فرانك نايت وغيره من اقتصاديين مؤمنين بالسوق لفظ "اقتصاد المشروع الحر" على لفظ "الرأسمالية" كوصف لاقتصاد السوق، انظر نايت (١٩٨٢ [١٩٤٧]، ٤٤٨).

مشاعر معادية لليهود، مما كان شائعًا وقتها في أوروبا، فكانت لغته حاقدة: "ما هو المقدس الدنيوي لليهودي؟ إنها اللصوصية ***Schächer***، ومن هو إلهه الدنيوي؟ إنه المال، إله إسرائيل الغيور، الذي أمامه ينبغي لأي إله آخر ألا يعيش، إن المال يخفض جميع آلهة البشر ويحولها إلى سلع... وهو المُتضمن تجريديًا في الدين اليهودي، الذي يحتقر النظرية والفن والتاريخ" (بادوفر ١٩٧٨، ١٦٩).

ولا يزال هذا الافتراء العنصري من ماركس مستمرًا، فهو لم يتراجع أبدًا عن تشهيره باليهود عام ١٨٤٣م، بل على العكس، يقول سول بادوفر ***Saul Padover*** كاتب سيرته أنه "احتفظ بعدائه تجاههم مدى الحياة.... وتزخر رسائله بإشاراته المعادية للسامية، وسخرياته وأوصافه الفجة، كـ: (أنف ليفي اليهودي) و(المرابين) و(الصبي اليهودي) و(اليهودي الزنجي).. إلخ..، وهكذا فلأسباب ربما يفسرها مفهوم كراهية النفس ***Selbsthass*** الألماني، كانت كراهية ماركس لليهود آفة لم تستطع لا الخبرة ولا الزمن أن تمحوها من روحه" (بادوفر ١٩٧٨، ١٧١).

وقد أنكر ماركسيون كبار معاداة ماركس للسامية، فيذكر معجم للفكر الماركسي أنه "رغم معرفتنا بأن ماركس لم يكن يتورع عن استخدام ألفاظ سوقية حادة بحق بعض اليهود، لكن ليس هناك أساس لاعتباره معاديًا للسامية" (بوتومور ١٩٩١، ٢٧٥). كما كتب غاريث ستيدمان ***Gareth Stedman*** أن "معاداة ماركس المزعومة للسامية لا يمكن أن تُفهم سوى في سياق كراهيته لكل أشكال التقوقع الوطني والعرقي" (بلومينبرج ١٩٩٨ [١٩٦٢]، *x*).

لقد عانى ماركس التناقضات طوال حياته، فقد كان متعلقًا بأطفاله، لكنه رآهم يموتون قبل الأوان بسبب سوء التغذية والمرض أو بالضغوط التي تدفعهم للانتحار. كما احتج على شرور الاستغلال في النظام الرأسمالي، لكنه بحسب أحد كتاب سيرته "استغل كل من حوله، زوجته وأطفاله وعشيقته وأصدقاءه، وبقسوة زادتها فظاعة كونها كانت مُتعمدة ومقصودة" (باين ١٩٦٨، ١٢). ويضيف ساموليلسون "كان ماركس أبًا وزوجًا لطيفًا، لكنه كان أيضًا لاذعًا وفظًا وغليظًا مغرورًا" (ساموليلسون ١٩٦٧ب، ٦١٦).

وباختصار، انتقد ماركس التناقضات الداخلية للرأسمالية بعنف، رغم أنه كان يعاني شقاقًا داخليًا مستمرًا.

ماركس ومعتقده المسيحي

لعل المفارقة الأكثر إثارة للدهشة هى أن ماركس – الذي يُعتبر أحد أشد خصوم الدين – نشأ مسيحيًا رغم أن الكثير من أجداده كانوا حاخامات، فقد كان والده هنريخ ماركس قد تغلب على العقبات الكبيرة في طريقه ليكون محاميًا يهوديًا غنيًا، وعندما واجه القانون البروسي الذي يحرم اليهود من ممارسة المحاماة عام ١٨١٦م، تحوّل من اليهودية للعقيدة اللوثرية، ورغم أن والدته هنرييتا بريسبورش كانت ابنة حاخام، فإنها أدركت القيمة الاجتماعية للتحوّل للمسيحية.

وكان ماركس، الابن الأكبر الحيّ لأسرة من تسعة أبناء، قد عُمد كمسيحي، وكتب عدة مقالات عن الحياة المسيحية أثناء دراسته بالمدرسة الثانوية، وكطالب متقدم بالمدرسة الثانوية، كتب مقالاً بعنوان "اتحاد المؤمنين بالمسيح" متحدثًا عن الاغتراب والخوف من الرفض الإلهي، وكانت قد فتنته جنة السلام الموعودة في سفر التكوين ويوم القيامة المميت القادم في وحي القديس يوحنا.

وستساعد هذه الكتب الأولى والأخيرة من الإنجيل لاحقًا في تشكيل تعاليم ماركس في الاغتراب والصراع الطبقي والإطاحة الثورية بالمجتمع البرجوازي وبهاء عصر السلام والرخاء الألفي، بلا دولة ولا طبقات. وربما تكون رؤيته للانتصار البروليتاري قد أتت من هذا المران المبكر على الخلاص المسيحي. فقط كان أولاً وقبل كل شيء شيوعيًا ألفيًا.

لقد كان الكثير من عقائد ماركس غير أصيل، بل جاء من الإنجيل، الذي لواه وغيّره ليناسب أغراضه، ويلاحظ كاتب السيرة روبرت باين ***Robert Payne*** أنه "عندما انقلب (ماركس) على المسيحية، انقلب عليها مستبطنًا منها أفكار العدل الاجتماعي وعاطفة التكفير عن الخطأ ونفس الهلع من الاغتراب" (١٩٦٨، ٤٢).

ماركس يصبح راديكاليًا جامعيًا

تدهورت عقيدة ماركس الدينية كثيرًا بمجرد دخوله جامعة بون، حيث قضي كثيرًا من الوقت، كأقرانه من الطلبة الجدد، منغمسًا في العبث والخمر أكثر من الدراسة، فتراكمت عليه الفواتير، والتحق بجماعة ثورية سرية، وأُصيب في مبارزة، كما أُلقي عليه القبض لاحقًا يحمل مسدسًا، وحكم عليه بالسجن بسبب مشاجرة.

وقد أمل والده فى إصلاحه، بنقله لجامعة برلين الشهيرة، التي سيقضي فيها ماركس خمس سنوات، لكنه استمر على نمط حياته غير المنضبط، وقرأ بنهم وعاش حياة بوهيمية، وظن نفسه شاعرًا؛ فترجم مسرحيات يونانية وملأ كراساته بتراجيديات قاتمة وبشعر رومانسي.

ثم التحق بنادي الدكتور ***Doktorklub***، وهو جمعية صغيرة تضم الهيجليين الراديكاليين الشباب، وقد وصفه زملاؤه الطلبة بأن له عقلاً عبقريًا وحدة وقسوة في إبداء الرأي، وعينين قاسيتين تومضان بالتحدي. كما عززت لحيته السوداء ولبدته الكثيفة وصوته القوي ومزاجه الحاد من كبريائه، أما بشرته فكانت داكنة بدرجة استثنائية لدرجة أن سمته أسرته وأصدقاؤه بالعربي أو المغربي ***Moor / Mohr***.

وأثناء فترته الجامعية، وصفته قصيدة قصيرة من قصائده وصفًا نابضًا بالحياة (باين ١٩٦٨، ٨١; بادوفر ١٩٧٨، ١١٦):

ذلك الذي يأتي مندفعًا، جامحًا، عنيفًا

الرفيق العابس من ترير، بغضب مستعر

لا يمشي ولا يتركها، بل ينقض على فريسته

بغضب هائل، كمن يقفز ليقبض

مساحات واسعة من السماء؛ ليلقيها على الأرض

فاتحًا ذراعيه على مصراعيها نحو الجنان

وقبضته القاسية مضمومة، وزئيره بلا نهاية

كما لو كانت عشرة آلاف شيطان قد تملكته

أثر الفلاسفة الراديكاليين الألمان:

كان لاثنين من الفلاسفة الراديكاليين تأثير عظيم على ماركس أثناء فترة دراسته الجامعية وفيما بعد، وهما: فريدريك فيلهلم فريدريش هيجل ***G.W.F. Hegel*** (١٧٧٠–١٨٣١) ومعاصره لودفيج فيورباخ ***Ludwig Feuerbach*** (١٨٠٤–٧٢)، وانطلاقًا من هيجل طور ماركس القوة الدافعة لمذهبه، "المادية الجدلية"، التي ترى أن أي تقدم إنما يتحقق من خلال الصراع، بينما عقلن من خلال عمل فيورباخ "جوهر المسيحية" (١٨٤١) رؤيته الأسطورية للدين ورفضه للمسيحية، فالله لم يخلق الإنسان، بل الإنسان هو من خلق الله!

وقد وصف إنجلز الأثر التحريري لكتاب فيورباخ بأنه "في ضربة واحدة... أعاد المادية مرةً أخرى إلى العرش... وذهبت الغفلة... فكان الحماس عالميًا: وأصبحنا جميعًا وحتى اليوم فيورباخيين" (بادوفر ١٩٧٨، ١٣٦).

وكان والدا ماركس قلقين من ابنهما المسرف الذي أراد أن يكون كاتبًا وناقدًا بدلاً من أن يصبح محاميًا، وتكشف خطاباته معهما غلبة الانتقادات اللاذعة بينه وبينهما، فقد كان والده هينريخ ليبراليًا كلاسيكيًا ومدافعًا عن الثقافة البرجوازية؛ فيستطيع المرء تخيل مدى يأسه من ابنه، وفي رسائله اتهم الأخير بأنه "بربري قذر، شخص معادي للمجتمع، ابن شقي، أخ غير مبالٍ، أناني، طالب غير ملتزم، مسرف ومستهتر"، وهى كل الاتهامات الصحيحة التي رافقت ماركس طوال حياته البالغة، كما كان يشجبه قائلاً "ليساعدنا الله! فوضوي، هاوٍ شارد في جميع العلوم، سرحان تائه في لمبة النفط القاتمة، وهمجي في ملابسه الجامعية وشعره الأشعث"

(بادوفر ١٩٧٨، ١٠٦–١٠٧)، وفي خطاب آخر اتهمه بأنه تسيطر عليه "روح شيطانية" فرّغت قلبه من المشاعر الرقيقة (بيرمان ١٩٩٩، ٢٥)، ومع ذلك لن يكون هذا الخطاب الوحيد الذي يتهمه فيه والده بالسلوك الشيطاني.

آيات ماركس الشيطانية

كان شغف ماركس بفاوست جوته أحد الجوانب الكابوسية في حياته، قصة ذلك الشاب الذي كان في حرب مع نفسه ما بين الخير والشر، وعقد اتفاقًا مع الشيطان بادل فيه روحه (عبر وسيطه ميفستوفيليس ***Mephistopheles***) بحياة من اللذة والحق في السيطرة النهائية على العام من خلال عمل ضخم منظم.

فكان فاوست جوته هذا هو إنجيل ماركس طوال حياته، فكان يحفظ خطبًا كاملة لميفستوفيليس، ويمكنه أن يلقي منه فقرات طويلة على مسامع أطفاله.

كما كان يحب شكسبير لنفس الدرجة، والذي استشهد به بانتظام أيضًا، وبينما كان طالبًا في جامعة برلين عام ١٨٣٧م، كتب ماركس مقاطع شعرية رومانسية لخطيبته جيني فون ويستفالن ***Jenny von Westphalen***.

وقد نُشرت واحدة من هذه القصائد، واسمها "العازف"، في مجلة أدبية ألمانية اسمها النادي الثقافي ***Athenaeum***، عام ١٨٤١م (أُعيد نشرها في باين ١٩٧١، ٥٩)، وهى تصف عازفًا يستدعي قوى الظلام، إنه لوسيفر أو ميستوفيليس كما تظهر القصيدة بوضوح.

انظر الآن لسيفي المظلم بالدم وهو يطعنك

طعنةً صائبة في أغوار روحك

إن الإله لا يعرف ولا يقدر الفن

وهاهي الأبخرة الشيطانية تتصاعد وتملأ الرأس

وبينما أُجنّ ويتغير قلبي كليًا

انظر لهذا السيف، الذي باعه لي أمير الظلام

إنه يهزم لأجلي الزمان ويعطيني الإشارات

وأكثر جراءةً من أي وقت مضى، ها أنا أرقص رقصة الموت

ماركس يكتب تراجيديا إغريقية

وقد كان هذا الاتفاق مع الشيطان الموضوع المركزي في مسرحية أولانيم ***Oulanem***، المسرحية الشعرية التي كتبها ماركس عام ١٨٣٩م، وبينما لم يكمل منها سوى الفصل الأول، فقد اشتملت على عدد من الشخصيات العنيفة وغريبة الأطوار.

فكان أولانيم، الشخصية الرئيسية، ***an anagram for Manuelo***، أي عمانوئيل أو الله (باين ١٩٧١، ٥٧-٩٧)، في مونولوج هاملتي يسأل نفسه عما إذا كان يجب أن يدمر العالم، مبتدئًا بالقول:

خرِب! خرِب! لقد استنفدت زمني!

وتوقفت الساعات، وانهار بيت الأقزام

وقريبًا سأحتضن الخلود بين جوانحي، وقريبًا

يجب أن أُحِلَ لعنتي العظمى على الجنس البشري

ومُنتهيًا بالقول:

ونحن مُقيدون بالسلاسل، مُحطمون، عراة، وخائفون

مُقيدون إلى الأبد إلى هذه الكتلة الرخامية من الوجود

مُقيدون، مُقيدون للأبد، للأبد

وتجرنا الأكوان في مداراتها

بينما تصدح بأغاني الموت خاصتها، ونحن

نحن مجرد القرود التي خلقها إله قاسي القلب

لقد كان تركيز ماركس على سلوك تدمير الذات واضحًا معظم حياته، حتى إنه ألَّف ونشر كتابًا كاملاً في الانتحار عندما كان يعيش في المنفي ببلجيكا عام ١٨٣٥م، كما ترجم عمل جاك بوشيه ***Jacques Peuchet*** الذي يحكي بالتفصيل حكاية أربع حالات انتحار، ثلاث منها لنساء صغيرات، وكان التركيز فيها على النظام الصناعي الذي يشجع على السلوك الانتحاري (بلوت وأندرسون ١٩٩٩).

ماركس يتزوج وينتقل لباريس

أخيرًا غادر ماركس برلين لأسباب تتعلق بسيطرة أعداء الهيجليين على إدارة الجامعة، وخوفًا من رفض أطروحته للدكتوراه في الفلسفة الإغريقية، قدمها لجامعة يينا ***Jena***، التي قبلتها دون أي شروط التحاق.

وفي عام ١٨٤٢م عمل لفترة قصيرة بجريدة ألمانية مدافعًا بجسارة عن حرية التعبير، واستقال عندما جعلت الرقابة من المستحيل استمراره، وفي عام ١٨٤٣م تزوج حبيبة المراهقة والجيرة جيني فون ويستفالن، رغم اعتراضات الأسرتين.

وكانت جيني، الأكبر من ماركس بأربع سنوات، ابنة البارون يوهان لودفيغ فون ويستفالن، الأرستقراطي الثري الذي كان يمثل الحكومة البروسية في مجلس المدينة، وبموت البارون؛ غادر ماركس سخاء البارونية.

لقد كرست جيني نفسها كليًا لماركس وأفكاره الثورية، وحتى نهاية حياتهما لم ينفصلا في كافة الظروف من فقر ومرض وإفلاس. كان حبهما عميقًا وباقيًا، وإن لم يخل من الحزن والألم.

تبادلا العديد من خطابات الحب. وكان لديهما ستة أطفال، وإن لم يبق منهم على قيد الحياة سوى فتاتين.

وفي أقل من سنة، انتقل ماركس وزوجته لباريس، حيث أصبح محررًا لمجلة ألمانية شهرية، وقد أحبا باريس والثقافة الفرنسية. وهناك لم يهتم ماركس كثيرًا بالاتصال بباستيا ومدرسة دعه يعمل الفرنسية، والذي وصمه لاحقًا بأنه المدافع الأكثر "سطحية" عن مدرسة "الاقتصاد المبتذل" ***vulgar economy*** (بادوفر ١٩٧٨، ٣٦٩)، بينما انخرط في صفوف الاشتراكيين الراديكاليين الفرنسيين، بما فيهم بيير برودون ***Pierre Proudhon*** ولويس بلانك ***Louis Blanc***.

وقد غطس في محيطات من الكتاب، وكثيرًا ما بقى ثلاثة وأربعة أيام بلا نوم (بادوفر ١٩٧٨، ١٨٩). وبرؤيته للصراع الطبقي بشكل مباشر، كتب ببلاغة عن اغتراب ومعاناة العمل في ظل الرأسمالية في المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام ١٨٤٤م، والتي كانت مجموعة مقالات كتبها قبل ١٩٣٢م ولم ينشرها.

ماركس يقابل فريدريك إنجلز

كان ذلك في باريس، عندما التقى ماركس رفيق سلاحه، الذي سيرافقه مدى الحياة، فريدريك إنجلز ***Friedrich Engels*** (١٨٢٠–١٨٩٥)، بطول خمس أقدام ونصف ومظهر جرماني أشقر بعيون زرقاء باردة، كان لإنجلز عينان ناقدتان تلمحان التفاصيل، ومعًا بدأ ماركس وإنجلز في العمل على كتاب ينتقد زملاءهما الاشتراكيين، ما سيستمر لاحقًا بتعاون وثيق يدوم لأربعين عامًا لاحقة، تنتهي بموت ماركس عام ١٨٨٣م.

كان إنجلز ابنًا لصناعي ألماني ثري، وكان يكره أباه المستبد وعمله "الممل القذر الكريه"، رغم أنه هو نفسه حقق نجاحًا ماليًا بإدارة أعمال الغزل والنسيج بمانشستر (ومع ذلك لا دليل على تحسينه أحوال عماله).

وقد كان إنجلز رائعًا كماركس، فهو رسام كاريكاتير موهوب وخبير في التاريخ العسكري ويجيد تقريبًا ما يقرب من دستتي لغات، فعندما يتحمس، يمكنه "التلعثم بعشرين لغة"، كما كان زير نساء سيئ السمعة.

ويتكون تأثير إنجلز على ماركس من شقين: الأول هو أن موارده المالية الضخمة مكنته من دعم ماركس لعقود، والثاني أنه لعب دورًا حاسمًا في توجيه تفكير ماركس نحو الاقتصاد السياسي.

أما عن عمله الخاص، أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا عام ١٨٤٤م، فقد كان عميق الأثر على ماركس، بل إن إنجلز هو من حوّل ماركس نحو الشيوعية الثورية، وليس العكس. كما شاركه كتابة البيان الشيوعي، لكنه في كل النواحي الأخرى، عاش في ظل الفيلسوف العظيم.

وقد طالت حياة إنجلز عن حياة ماركس بعقد من الزمان، عاشه مُراسلاً الثوار ومُحررًا وناشرًا لكتب ماركس، ومُحتفظًا بالشعلة الماركسية متقدة.

أعظم ناقد في العالم

كانت الطبيعة اللاذعة في أسلوب ماركس وإنجلز واضحة في عنوان عملهما المشترك الأول: نقد النقد النقدي! - والذي فُرضت عنونته بعنوان أكثر قبولاً أثناء الطبع هو العائلة المقدسة - هذا العنوان الذي يؤكد على نزعة تصيّد الأخطاء التي تعكس عداء ماركس القاسي وغضبه الحار تجاه خصومه، فقد "شجب كل من تجرأ على معارضة آرائه" (بارزون ١٩٥٨ [١٩٤١]، ١٧٣). وهو من استن سنة "تطهير الحزب"، التي ستصل لكمالها في الجيل التالي على أيدي لينين وستالين (ويسون ١٩٧٦، ٣٤).

وفي عام ١٨٤٧م، كتب ماركس تعقيبًا لاذعًا على كتاب قرينه الاشتراكي برودون "فلسفة البؤس" في كتابه "بؤس الفلسفة"، ولو سجل كتاب جينيس جائزة

للرقم القياسي لأكثر رجل ناقد في العالم؛ لفاز بها ماركس بسهولة، فتقريبًا حوت كل عناوين كتبه كلمة "نقد"، وبينما كتب القليل عن العالم السعيد للشيوعية الطوباوية، فإنه كتب كمًا هائلاً عن نواقص الرأسمالية.

ماركس يكتب هجومًا قويًا

لم تطل إقامة ماركس في باريس؛ إذ تم طرده بتهمة التحريض على الثورة في ألمانيا، فغادر إلى بروكسل، المحطة الأولى من حياة النفي الدائم، وفي بلجيكا كلفته رابطة العدالة القائمة بلندن هو وإنجلز، التي سُميت لاحقًا بعصبة الشيوعيين *Communist League*، بكتابة كراسهما الشهير، البيان الشيوعي.

وكان البيان الشيوعي، في نسخته النهائية التي كتبها ماركس، دعوة قوية للتسلح بنظرة ثاقبة لعصر الآلة الجديد والمصاعب الجديدة التي غرق فيها الرجال والنساء والأطفال بانتقالهم لمدن الفوضى الهائلة، أولئك الذين يعملون لست عشرة ساعة ويعيشون غالبًا في ظروف بائسة.

"حيثما حظيت البرجوازية باليد العليا، فإنها أنهت كل العلاقات الأبوية الإقطاعية الشاعرية... ولم تبق على علاقة بين إنسان وآخر سوى المصلحة الذاتية المجردة والإلزام القاسي بالدفع نقدًا"؛ وكنتيجة "جرّدت البرجوازية كل ما كان يُنظر له حتى يومنا هذا بالتوقير والتكريم من هالته؛ فحولت الطبيب والمحامي والكاهن والشاعر والعالم إلى قائمة عمالها المأجورين"، فضلاً عن أن "كل ما هو صلب يذوب ويتبخر في الهواء، وكل ما هو مقدس يُدنس"، فالرأسمالية "أحلت الاستغلال الوحشي المباشر العاري الوقح" (ماركس وإنجلز ١٩٦٤ [١٨٤٨]، ٥-٧).

وقد نُشر البيان في ألمانيا في فبراير ١٨٤٨م، حيث لم يكن هناك توقيت أفضل؛ إذ بحلول الصيف انتشرت الثورات العمالية في جميع أنحاء أوروبا، في فرنسا وألمانيا وأستراليا وإيطاليا، وكانت خيالات الثورة الفرنسية للجيل السابق قد سيطرت على روح العصر.

ومع ذلك تم قمع تلك الثورات بسرعة، كذا قبض البوليس البلجيكي على ماركس لإنفاقه ميراثه من أبيه (٦٠٠٠ فرنك ذهب) على تسليح العمال البلجيكيين بالبنادق، وأُطلق سراحه من السجن في ١٨٤٩م؛ لينتقل إلى كولونيا بألمانيا، حيث حرر مجلةً أخرى وطبع عددها الأخير بالحبر الأحمر، لون الثورة.

سنوات الجوع في لندن

كان ماركس يقع في المشاكل باستمرار، وفي حالة من الهرب المستمر، فبعد طرده من ألمانيا في أغسطس ١٨٤٩م وكآبته العميقة بسبب فشل ثورات العمال، انتقل إلى لندن مع زوجته وأطفاله الثلاث، لتكون هجرته الأخيرة.

وعلى مدى الثلاثين عامًا اللاحقة، سيعيش ويبحث ويكتب في المدينة البرجوازية الأكبر في العالم، وكانت السنوات الستة الأولى منها سنوات مرهقة لعائلة ماركس، حافلة بالأمراض الخطرة والموت المبكر والفقر المدقع، وقد رهن ماركس كل شيء ليبقي عائلته على قيد الحياة، الفضيات والمفروشات وحتى ملابس الأطفال (بادوفر ١٩٧٨، ٥٦).

وحيث كانت الأسرة تعيش في شقة صغيرة في حي سوهو، ينقل لنا جاسوس للبوليس البروسي تقريرًا مُفصلاً قدمه عام ١٨٥٣م:

"ماركس رجل متوسط الطول، يبلغ من العمر ٣٤ عامًا، ورغم شبابه النسبي، فقد بدأ شعره يتحول فعلاً للون الرمادي، له شخصية قوية، وعينان كبيرتان حادتان ناريتان، فيهما شيء شيطاني خارق للطبيعة، ومن الوهلة الأولى يرى المرء فيه رجلاً مليئا بالطاقة والعبقرية... لكنه في حياته الخاصة فوضوي ساخر، فقير الضيافة، ويعيش حياة غجري حقيقي، فالغسيل والعناية بالذات وتغيير الملابس هى من الأشياء النادرة في حياته، ويدخل في حالة السكر بسهولة، وغالبًا ما يتسكع طوال اليوم، لكنه إذا كان لديه عمل، فإنه يعمل ليل نهار، وكثيرًا جدًا ما

يقضي الليل بطوله في العمل... ويعيش ماركس في واحدة من أسوأ، ولذلك أرخص، أحياء لندن، وكل شيء مكسور ورث وبالٍ، ومُغطى بطبقة كثيفة من الغبار، فوضى عظيمة تشمل كل شيء في المكان، وبمجرد أن يدخل المرء غرفة ماركس، تغشى عيناه أدخنة الفحم وأبخرة التبغ لدرجة تضطره لتلمس الأشياء في اللحظات الأولى... وحوله سيجد كل شيء قذرا وغارقا في الغبار... لكن كل هذا لا يسبب حرجًا لماركس وزوجته" (في بادوفر ١٩٧٨: ٢٩١-٩٣).

باختصار كان ماركس يعيش في ظروف بائسة ومحزنة، مفلسًا باستمرار، ولم يجد سوى القليل من فرص العمل، وكان العمل الذي مارسه بشكل رئيسي هو عمله كصحفي بدوام جزئي للنيويورك دايلي تريبيون ***New York Daily Tribune*** وصحف أخرى، ورفض بعناد أن يكون "عمليًا"، وفي بعض الأوقات كان إنجلز مضطرًا لكتابة مقالات باسمه.

وقد مات ثلاثة أطفال لماركس صغارًا من المرض وسوء التغذية، وهكذا كانت حياة تلك العبقرية الشيطانية والمعاناة الطويلة لزوجته.

الغرائب الشخصية لماركس

بينما كان كينز مهوّسًا بأيدي الناس، كان ماركس بجماجمهم، ويذكر ويلهلم ليبكنخت ***Wilhelm Liebknecht*** أحد تلاميذ ماركس أنه عندما التقى قائده لأول مرة في نزهة صيفية للعمال الشيوعيين بالقرب من لندن في خمسينيات القرن التاسع عشر "بدأ ماركس فورًا بإخضاعي لفحص صارم، ناظرًا مباشرةً إلى عينيّ، وفاحصًا رأسي بدقة"، وقد شعر ليبكنخت بالارتياح لاجتيازه الفحص (ليبكنخت ١٩٦٨ [١٩٠١]، ٥٢-٥٣).

ولم ينج أحد من اختبار الجمجمة الخاص بماركس، ففرديناند لاسال ***Ferdinand Lassalle*** الديموقراطي الاجتماعي الألماني والمنظم العمالي، هاجمه

ماركس بشراسة مُسميًا إياه "الزنجي اليهودي" و"اليهودي المُـدْهِن"، وسـبب هـذا واضح لي الآن تمامًا، فـ "ماركس كتب لإنجلز عام ١٨٦٢م أن – لاسال – شكل رأسه ونمو شعره يشيران لتحدره عن اليهود الذين هربوا مع موسى من مصر (إذا لم تكن والدته أو جدته من جهة أبيه قد تهجنت بزنجي)، وهذا الاتحاد بين يهـودي وألماني على قاعدة زنجية لابد أن ينتج هجينًا اسـتثنائيًا" (مـاركس وإنجلـز ٤١، ٣٨٨-٩٠).

ويبدو أن ماركس كان شـغوفًا بـالعلم الزائـف المُـسمى بعلـم الفراسـة *phrenology*، الذي يقوم على فحص جمجمة الشخص لتحديد شخـصيته، والـذي طوره اثنان من الأطباء الألمان أوائل القرن التاسع عـشر، ولـم يكـن مـاركس الشخص الوحيد الذي كان يؤمن بالفراسة، فالملكة فيكتوريا في بريطانيا العظمـى والشاعران الأمريكيان والت ويتمان *Walt Whitman* وإدجـار آلان بـو *Edgar Allan Poe* كانوا أيضًا يؤمنون به.

لماذا ربى ماركس هذه اللحية الطويلة؟

غالبًا ما داعب أتباع ماركس الثوريون غروره بمقارنته بآلهة الإغريق، وكم كانت سعادته بالغة بكاريكاتير سياسي عام ١٨٤٣م صوّره كبروميثيـوس، عنـدما حُظرت صحيفته "جريدة الراين" *Rheinische Zeitung*، حيث صوره مُقيدًا بسلسلة إلى المطبعة، بينما ينقض عليه نسر، مُمثلاً ملك بروسيا، مُنتزعًا كبـده، ويظهـر ماركس مُتحديًا آملاً في أن يحرر نفسه ويتابع قضاياه الثورية.

كما أنه أثناء عمله في كتابه رأس المال *Das Kapital* في سـتينيات القـرن التاسع عشر، استلم تمثال "أكبر من الحياة" الخـاص بزيـوس كهديـة بمناسـبة الكريسماس، وأصبح ذلك التمثال أحد ممتلكاته الثمينة، التي احتفظ بها فـي غرفـة مطالعته بلندن.

ومنذ ذلك الحين، وماركس سعى لمحاكاة التمثال، فتوقف عن قص شعره وترك لحيته لتنمو حتى كادت تحاكي شكل وحجم لحية زيوس، وتصوّر نفسه كإله للكون يلقي بصواعقه على الأرض.

وفي إحدى صوره الفوتوغرافية الأخيرة، يظهر ماركس بشعره متدفقًا في كل اتجاه في هيئة من العظمة والروعة، بما يذكرنا بتلك الأبيات من إلياذة هوميروس (الكتاب الأول، السطر ٥٢٨):

"تحدث زيوس، مُقطبًا حاجبيه المظلمين، وسقطت خصلات خالدة من رأس الرب الخالد؛ فارتجف الأوليمب العظيم".

تستّر: ماركس أب لابن غير شرعي

بين عامي ١٨٥٠ – ١٨٥١م، كانت لماركس علاقة مع خادمة زوجته، التي كانت مُكرسة لها بلا مقابل، السيدة هيلين ديموث، والمعروفة بلينشين، ونتج عن العلاقة ابن غير شرعي، وقد تستّر ماركس على العلاقة، وترجي إنجلز أن يدعيّ كونه الأب، ووافق إنجلز رغم أن الطفل، المدعو فريدي، كان يشبه ماركس.

"لو عرفت جيني الحقيقة؛ فربما قتلت نفسها، أو على الأقل دمرت زواجها" (بادوفر ١٩٧٨،٥٠٧)، وربما كانت جيني تعرف، فقد زعمت هي وماركس أنهما لم يتضاجعا لسنوات بعدئذ.

وقد أنكر ماركس هذا الابن تمامًا، لكن إنجلز في النهاية أعلن أنه ابن ماركس وهو على فراش الموت عام ١٨٩٥م، بينما كان يتحدث إلى إليانور ابنة ماركس، التي تلقت الخبر بشعور بالصدمة (وقد انتحرت لاحقًا).

ولم تنتشر تلك الحقائق سوى في القرن التالي في سيرة ماركس التي كتبها ويرنر بلومينبيرج ***Werner Blumenberg*** عام ١٩٦٢م (بلومينبيرج ١٩٩٨ [١٩٦٢]، ١١١–١١٣)، لتحرج المدافعين عن الماركسية، الذين كانوا يقولون دائمًا أن ماركس كان رب أسرة جيدا، رغم الموت المبكر لثلاثة من أطفاله وانتحار

ابنتين في سن الرشد، فعبر عقود ادعى روبرت هيلبرونر أن ماركس كان "زوجًا وأبًا مخلصًا" في كتابه ذائع الصيت "قادة الفكر الاقتصادي"(١) (١٩٦١، ١٢٤)، وفقط مؤخرًا اعترف بسوء تقدير ماركس، ومدافعًا رغم ذلك عن ماركس، قائلاً: إن الخيانة "لا يمكن أن تنفي علاقة الحب العظيمة" (١٩٩٩، ١٤٩).

هل كان ماركس غنيًا أم فقيرًا؟

أخيرًا بدأت الأمور تتحسن بالنسبة لماركس في عام ١٨٥٦م، فالنقود التي يمنحها إنجلز وميراث زوجته جيني من أمها سمحا لعائلة ماركس بالانتقال من سوهو إلى بيت لطيف في حي هامبستيد العصري، حيث بدأ ماركس يعيش فجأة حياة الجنتلمان البرجوازي، ويرتدي معطفًا طويلاً وقبعة رسمية ونظارة بعدسة واحدة، كما أقام الحفلات وسافر للمنتجعات السياحية، وحتى ضارب في سوق الأسهم، فقد ضارب في الأسهم الأمريكية والأسهم الأمريكية-البريطانية المشتركة، مُحققًا مكاسب كافية ليكتب لإنجلز عام ١٨٦٤م قائلاً: "لقد جاء الوقت الذي يمكن فيه ببعض الذكاء وقليل من المال أن يحصل المرء على أمنه المالي في لندن"، ولا توجد تفاصيل عن مضارباته (باين ١٩٦٨، ٣٥٤ ; نورث ١٩٩٣، ٩١-١٠٣)(٢).

لقد أشار المؤرخون المتعاطفون دائمًا للظروف السيئة التي عاش فيها ماركس، رغم أنه في معظم حياته لم يكن ينقصه المال، وقد تحرى المؤرخ جاري نورث ***Gary North*** عن دخل ماركس وعاداته الإنفاقية، وخلص إلى أنه باستثناء فقره الذي فرضه على نفسه أعوام ١٨٤٨ - ١٨٦٣م، كان ماركس يستجدي ويقترض ويرث وينفق بشكل مُسرف، وفي عام ١٨٦٨م عرض إنجلز سداد كل

---

(١) ترجمه الدكتور راشد البراوي، وصدر عن مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣م، (المترجم).

(٢) تمثل مضاربات ماركس في الأسواق المالية أكثر الأشياء مفارقةً؛ حيث إن أحد أول الإجراءات التي تتخذ في ظل السيطرة الشيوعية هو إلغاء سوق الأوراق المالية باعتبارها صورة من "الاقتصاد المبتذل".

ديون ماركس، وقدم له راتبًا شهريًا ٣٥٠ جنيها إسترلينيا، ما يعد مبلغًا جيدًا في ذلك الوقت.

ويستنتج نورث أن "ماركس كان فقيرًا فقط لخمسة عشر عامًا من مجموع الخمسة وستين عامًا التي عاشها، والسبب الأساسي هو عدم استعداده لاستخدام الدكتوراه التي حصل عليها والخروج للبحث عن وظيفة... فالاقتصادي الفيلسوف مُنظر الثورة الطبقية "الدكتور الأحمر في حي سوهو" الذي أنفق فقط ست سنوات في ذلك الحي الخرب، كان واحدًا من أغنى مواطني إنجلترا في العقدين الأخيرين من حياته.، لكنه لا يستطيع تغطية نفقاته... فبعد ١٨٦٩م كان راتب ماركس التقاعدي المنتظم يضعه ضمن أعلى ٢% من سكان بريطانيا بمعيار الدخل" (نورث ١٩٩٣، ١٠٣).

ماركس يكتب كتاب *Das Buch* ويغيّر مجرى التاريخ

في الأساس لم يكن ماركس يرغب في تضييع وقته في عمل روتيني للإنفاق على أسرته، إذ كان يفضل أن يقضي ساعات وشهورا وسنين طويلة في المكتبة البريطانية في لندن للبحث والكتابة، ثم العودة للمنزل ليخبر جيني أنه قد اكتشف اكتشافًا ضخمًا عن الحتمية الاقتصادية، وأن كل ممارسات المجتمع تتحدد بالقوى الاقتصادية.

وقد توّج عمله بكتابه الكلاسيكي "رأس المال" ***Das Kapital***، الذي نشره بالألمانية عام ١٨٦٧م، ويقدم رأس المال (كما بالعنوان الإنجليزي) مفهوم الحتمية الاقتصادية ونظرية "استغلال" جديدة عن الرأسمالية تقوم على "قوانين" علمية عالمية اكتشفها ماركس.

وقد اعتبر ماركس عمله "إنجيل الطبقة العاملة"، وحتى توقع أن يقرأ العمال مجلده المتحذلق الضخم، ونظر لنفسه باعتباره "مُنخرطًا في الصراع الأكثر عنفًا في العالم"، وكان يأمل من كتابه أن "يوجّه للبرجوازية ضربة نظرية لا تقوم لها

قامة بعدها" (بادوفر ١٩٧٨، ٣٤٦)، وكان يرى نفسه باعتباره "داروين المجتمع"، وفي عام ١٨٨٠م أرسل نسخة من رأس المال لتشارلز داروين، الذي رد بكياسة متعللاً بالجهل بالموضوع.

وقد طُبع من الكتاب ألف نسخة فقط تم بيعها ببطء؛ ويعود ذلك بالأساس لأن "الكتاب" كان مُجردًا نظريًا ومُكثفًا علميًا، مُستخدمًا أكثر من ١٥٠٠ مرجع، كما كانت مراجعات رأس المال محدودة عالميًا، لكن بجهود إنجلز والداعمين المُستبسلين الآخرين، تُرجم العمل للروسية عام ١٨٧٢م وللفرنسية عام ١٨٧٥م.

وكانت الطبعة الروسية حدثًا خطيرًا في عالم النشر، لكنه مر من الرقابة القيصرية بنجاح باعتباره عملاً من مستوى نظري عالٍ "لا يحمل تهديدًا"، فأقبل عليه المثقفون الروس يدرسونه بكثافة، وفي نهاية المطاف وصل لأيدي فلاديمير إيليتش أوليانوف لينين ***V.I. Lenin***، أقوى تلاميذ ماركس، الذي وضعه في بؤرة الضوء، وعمومًا "بدون ماركس ما كان هناك لينين، وبدون لينين ما كانت هناك روسيا الشيوعية" (شوارتزشيلد ١٩٤٧، ***vii***).

ولم تظهر النسخة الإنجليزية حتى عام ١٨٨٧م، وفي عام ١٨٩٠م أصبحت النسخة الأمريكية أحد أكثر الكتب مبيعًا، ونفدت الطبعة المُكونة من ٥٠٠٠ نسخة بسرعة؛ لأن رأس المال تم ترويجه باعتباره الكتاب الذي يعلم القراء "كيف يراكمون رأس المال"، أي باعتباره مقررًا تعليميًا في كيفية جمع المال (بادوفر ١٩٧٨، ٣٧٥).

ولقد تعجب كثير من الاقتصاديين كيف يمكن لمثل هذا "الكتاب الطويل المُسهب، المجرد الممل، المكتوب بطريقة سيئة، والصعب كمتاهة، أن يصبح التلمود والقرآن لنصف العالم" (جوردون ١٩٦٧، ٦٤١)، ويرد الماركسيون بأن "السبب هو جماله!"؛ فقد بقي رأس المال وازدهر كقطعة كلاسيكية جزئيًا بسبب جاذبيته الفكرية.

ووفقًا لأحد الاشتراكيين البارزين، يعود كثير من سحر رأس المال "لطوله عسير الهضم، وأسلوبه المُحكم، والمعرفة الواسعة الفخورة به، وصوفيته الجبرية *algebraical mysticism*" (ويسون ١٩٧٦، ٢٧).

ماركس يموت مغمورًا

كان ماركس لا يزال في الحادية والأربعين عندما نشر رأس المال، لكنه رفض إنهاء أي كتب كاملة أخرى، مكتفيًا بالقراءة والبحث وجمع الملاحظات في كم هائل من الكتب والمقالات في العديد من المجالات الواسعة كالرياضيات والكيمياء واللغات الأجنبية، فكان "ينقب في مشكلات مثل كيمياء الأسمدة العضوية والزراعة والفيزياء والرياضيات... ولاحقًا كتب ماركس رسالة في حساب التفاضل ومخطوطات رياضية أخرى متنوعة، كما تعلم الدانماركية والروسية" (راداتز ١٩٧٨، ٢٣٦).

ولاقى ماركس صعوبة في إنهاء أي شيء في سنواته الأخيرة، خصوصًا فيما يتصل بالاقتصاد، فلم ينه أبدًا المجلدين اللاحقين من رأس المال؛ الأمر الذي أغضب إنجلز، الذي حررهما ونشرهما بنفسه في نهاية المطاف.

لقد كان ماركس رجلاً مريضًا معظم حياته، فعانى باستمرار من هجمات الربو المتكررة والصداع لفترات طويلة والتهاب الحلق والأنفلونزا والروماتيزم والتهاب الشعب الهوائية وآلام الأسنان والكبد والتهابات العينين والتهاب الحنجرة والأرق، وكانت الحبوب والدمامل كثيرة بجسده لدرجة أنه بنهاية حياته كان جسده كله تقريبًا مليئًا بالندوب.

وعندما ماتت "حبيبته للأبد" جيني بالسرطان عام ١٨٨١م، كان ماركس بحالة من المرض لم تمكنه من حضور جنازتها، والتي لحقت بها ابنتهما، المُسماة جيني أيضًا، بنفس المرض بعد سنتين، ليموت ماركس في نفس العام في ١٧ مارس ١٨٨٣م وهو جالس على كرسيه المريح.

ولا غرابة، لم تكن هناك وصية ولا ممتلكات.

وقد دُفن ماركس في مقبرة هاي جيت في لندن إلى جانب زوجته جيني وخادمتهما المنزلية لينشين (عام ١٨٩١م) وباقي أعضاء الأسرة المتوفين، وأُقيم نصب بارتفاع اثنتى عشرة قدمًا يحمل تمثالا نصفيا لماركس، أقامه الحزب الشيوعي في الخمسينيات، وكُتبت عليه بالذهب العبارة الشهيرة "يا عمال العالم، اتحدوا!"، وفي قاعدته كُتبت كلمات ماركس "لقد اكتفى الفلاسفة بتفسير العالم بطرائق مختلة، رغم أن المهم هو تغييره".

وتولى إنجلز عملية الدفن، وتحدث ببلاغة عن مكانة ماركس في التاريخ، مُلقبًا إياه بداروين العلوم الاجتماعية[١]، وقائلاً: إن اسمه وعمله سيبقيان على مر القرون.

وفي الواقع بقى اسمه، ففي كتاب المائة كتاب الأكثر تأثيرًا، لمارتن سايمور سميث ***Martin Seymour-Smith*** (١٩٩٨)، ذكر الأخير سبعة اقتصاديين، هم: آدم سميث، وروبرت توماس مالثوس، وجون ستيوارت ميل، وهربرت سبنسر، وجون ماينارد كينز، وفريدريك فون هايك... وكارل ماركس.

ماركس في حياته: فشل مُحزن

كان على إنجلز أن يعيش للقرن العشرين ليرى تأثيرا محسوسا لماركس، ففي عام ١٨٨٣م لم يكن هناك سوى وهم عظمة، ووقت موته كان ماركس عمليًا رجلا منسيا، فلم يحضر جنازته سوى أقل من عشرين شخصًا، ولم ينعه أتباعه العمال في المناجم السيبيرية كما اقترح إنجلز، وقلة من تذكروا حتى البيان الشيوعي، ناهيك عن رأس المال، بل إن جون ستيوارت ميل لم يسمع به قط.

---

(١) هناك أسطورة قديمة تقول إن ماركس راسل داروين يسأله عن إمكانية أن يسجل إهداءه مجلدًا من رأس المال، لكن في الحقيقة لم يُكتب مثل هذا الخطاب، انظر كولب (١٩٨٢: ٤٦١-٨١).

وفي نهاية حياته، كان ماركس يسترجع موافقًا كلمات الكتاب المقدس "لأَنَّ الْوَصِيَّةَ ثَابِتَةٌ عَلَى الْمَوْتى، إِذْ لاَ قُوَّةَ لَهَا الْبَتَّةَ مَا دَامَ الْمُوصِي حَيًّا" (عب ٩:١٧).

أما عن مصير عائلته، فكان مُحزنًا، فهو كابوس نجا منه ماركس بابنتين فقط مع ابنه غير الشرعي، وفي عام ١٨٩٨م، أقدمت ابنته إليانور، المعروفة بتوسي *Tussy*، الثورية قوية الإرادة كوالدها، على الانتحار بعد علمها بأن فريدي ابن غير شرعي لأبيها، وأن زوجها الثوري الأيرلندي الثوري البوهيمي كان متزوجًا بامرأتين، ولحقت بها ابنة ماركس الباقية، لورا، المتحدثة البليغة فائقة الجمال، بعد أن نفذت اتفاقًا بالانتحار مع زوجها الاشتراكي الفرنسي.

باختصار، لم يكن هناك الكثير من السعادة في السنوات الأخيرة لماركس وجيني وأبنائهما، أما إنجلز المعروف بـ "الجنرال" فمات بالسرطان عام ١٨٩٥م.

ماركس ونموذجه الاستغلالي للرأسمالية

دعونا الآن نراجع مساهمات ماركس الأساسية في الاقتصاد؛ لنحدد ما كان له أثر باقٍ وما انتهى أثره.

في كتابه رأس المال، المنشور عام ١٨٦٧م، حاول ماركس تقديم نموذج بديل للاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث، ويهدف هذا النموذج، من خلال مجموعة من القوانين "العلمية" الثابتة، أن يثبت أن الرأسمالية تعاني عيوبًا قاتلة بحيث إنها تفيد بطبيعتها الرأسماليين وكبار رجال الأعمال وتستغل العمال، حيث تخفض شأن العمل إلى مستوى مجرد سلعة مُسعرة بلا روح، وأنها مُعرضة باستمرار لأزمات بشكل سيجعلها تدمر نفسها حتمًا.

لقد عقلن النموذج الماركسي، من عدة نواحٍ، إيمان خالقه بأن النظام الرأسمالي يجب إسقاطه واستبدال الشيوعية به.

نظرية العمل في القيمة

وجد ماركس النظام الريكاردي مناسبًا تمامًا لنموذجه عن الاستغلال الرأسمالي، فكان ريكاردو ملهمه في الاقتصاد، وكما ذكرت في الفصل الثاني ركّز

ريكاردو على الإنتاج وكيفية توزيعه بين الطبقات الكبيرة: ملاك الأراضي والعمال والرأسماليين.

وكان ريكاردو وخليفته، جون ستيوارت ميل، قد حاولا تحليل الاقتصاد من زاوية الطبقات لا من زاوية الأفراد، بينما ركز ساي ومدرسة دعه يعمل الفرنسية (الفصل الثاني) على المنفعة الشخصية للأفراد، لكن ماركس رفض ساي واتبع ريكاردو بالتركيز على إنتاج "سلعة" وحيدة متجانسة وتوزيع الدخل الناتج منها بين الطبقات.

وفي نظام ريكاردو الطبقي، يلعب العمل دورًا حاسمًا في تحديد القيمة، وادعى ريكاردو وبعده ماركس أن العمل هو المُنتِج الوحيد للقيمة، فقيمة "السلعة" لابد أن تكون مساوية كميًا لعدد ساعات العمل المُوظفة في خلقها.

نظرية فائض القيمة

إذا كان العمل هو المحدد الوحيد للقيمة؛ فما الذي يسمح بوجود أرباح وريع؟

يسمي ماركس الربح والريع "فائض القيمة"، وما هي إلا خطوة منطقية صغيرة لاحقة لنخلص إلى أن الرأسماليين وملاك الأراضي يستغلون العمال؛ فإذا كانت كل القيمة من نتاج العمل؛ فإن كل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون والريع الذي يحصل عليه ملاك الأرض لا بد أن يكونا "فائض قيمة" انتُزِع ظلمًا من المكاسب الحقيقية المُستحقة للطبقة العاملة.

وطور ماركس معادلة رياضية لنظريته فائض القيمة، فيها معدل الربح (ر) أو الاستغلال يساوي فائض القيمة (ف) مقسومًا على قيمة المنتج النهائي (ق) كما يلي:

ر = ف / ق

فمثلا، لنفترض أن مصنع ملابس يؤجر عمال ملبوسات، يبيع الرأسمالي القطعة منها بمبلغ ١٠٠ دولار، بينما يكلفه العامل مبلغ ٧٠ دولارا للقطعة؛ فيكون معدل الربح أو الاستغلال كما يلي:

ر = ٣٠ / ١٠٠ = ٠,٣ أو ٣٠ %

وقسم ماركس قيمة المنتج النهائي بين شكلين من رأس المـــال، همـــا رأس المال الثابت (ث) والمتغير (غ)، يمثل رأس المال الثابت المصانع والتجهيزات، أما رأس المال المتغير فيتمثل في تكلفة العمل؛ فتكون معادلة معدل الربح كما يلي:

ر = ف / (ث + غ)

وادعى ماركس أن الربح والاستغلال يزيدان بتمديد يوم العمل للمُستخدَمين، وبتأجير النساء والأطفال بأجور أقل من أجور الرجال، كما أن الآلات والتطورات التقنية تفيد الرأسماليين لا العمال، فالآلات على سبيل المثال تـسمح للرأســماليين بتشغيل النساء والأطفال على الآلات؛ فتكون النتيجة مزيدًا من الاستغلال لا غير.

ويرد النقاد بأن رأس المال مُنتِج ويستحق عائدًا معقولاً، لكــن مــاركس رد عليهم بأن رأس المال ليس أكثر من عمل "مُجمَد"؛ وبالتـــالي فـــالأجور يجــب أن تمتص كل عوائد الإنتاج، ولم يكن لدى الاقتصاديين الكلاسيك رد على مـــاركس، على الأقل في البداية؛ ولذلك نجح ماركس في أن "يثبت" بمنطق لا تشوبه شائبة أن الرأسمالية بطبيعتها التكوينية قد خلقت "صـــراعًا طبقيًــا" متوحــشًا بــين العمـــال والرأسماليين وملاك الأراضي، وأن الرأسماليين وملاك الأراضي يحظون بمزايـــا غير عادلة.

ويلاحظ موراي روثبارد أنه "عند منتصف القــرن التاســع عــشر، كـــان الاقتصاد الريكاردي قد أصبح ساطعًا أكثر من أي وقت مــضى، ووصـــل علـــم الاقتصاد نفسه لطريق مسدود" (روثبارد ١٩٨٠، ٢٣٧).

وهو ما استمر حتى ظهرت أعمال القس البريطاني فيليب ويكيستيد ***Philip Wicksteed*** والاقتصادي النمساوي الرائد فون بوهم بافريـــك ***Eugen von Böhm-***

Bawerk، وردت على ماركس بفاعلية، بتركيزها على تحمل المخاطرة والمزايا التنظيمية التي يقدمها الرأسماليون، ولهذا الموضوع تفصيله في الفصل الرابع.

انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال

كانت لماركس وجهة نظر غريبة في الآلية والتقنية، فتراكم رأس المال كان ينمو باستمرار لمواجهة المنافسة والاحتفاظ بتكاليف العمالة منخفضة، فيقول في رأس المال "التراكم، التراكم! هذا هو موسى والأنبياء! ولذلك لندخر لندخر، أي لنحول أعظم نسبة ممكنة من فائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأسمال" (١٩٧٦ [١٨٦٧]، ٧٤٢).

لكن هذا يؤدي بالرأسمالية للمتاعب، أزمة للرأسمالية، أساسًا بسبب "قانون تناقص معدل الربح"، فوفقًا لمعادلة ماركس لمعدل الربح ف / (ث + غ)، نستطيع أن نرى أن رفع مستوى الآلية يزيد رأس المال الثابت (ث)؛ وبالتالي يخفض معدل الربح.

كذا تتجه الشركات الكبرى للتركّز في مؤسسات أكبر تنتج بأسعار أقل؛ ما يؤدي "دائمًا إلى تدمير كثير من الرأسماليين الصغار"، وفي الوقت نفسه يصبح العمال أكثر بؤسًا، ويحصلون على أجور أقل فأقل يشترون بها سلع الاستهلاك، كما أن المزيد من العمال يلقون خارج سوق العمل؛ ليزيد المُعطلين عن العمل مُشكّلين "جيشًا صناعيا احتياطيا"، وليعيش مُجمل الطبقة بأجر الكفاف.

أزمة الرأسمالية

خفض التكاليف وانخفاض الأرباح والقوة الاحتكارية وقصور الاستهلاك والبطالة الواسعة للطبقة العاملة، تؤدي كل هذه الظروف إلى "أزمات أكثر اتساعًا وتدميرًا" (ماركس وإنجلز ١٩٦٤ [١٨٤٨]، ١٣)، وكل هذا مُستمد من نظرية العمل في القيمة!

ورفض ماركس قانون ساي للأسواق، الذي وصفه بــ "الثرثرة الطفولية... والهراء... والخداع" (بوتشهولز ١٩٩٩، ١٣٣)؛ فليس هناك توازن في الرأسمالية، ولا ميل نحو التوازن والتوظف الكامل، كما أكد على كلٍ مــن جــانبي الازدهــار والركود في طبيعة الرأسمالية، كذا على أن انهيارها النهائي لا مفر منه.

إمبريالية رأس المال الاحتكاري

كان ماركس معجبًا جدًا بقدرة الرأسماليين على مراكمة المزيــد مــن رأس المال وخلق أسواق جديدة داخليًا وخارجيًا، وقد وصف هذه الظــاهرة فــي البيــان الشيوعي في فقرة شهيرة:

"لقد خلقت البرجوازية، خلال مائة عام قاسية من حكمها، قوىً إنتاجيةً أكثر ضخامة وسعة من كل ما أنتجته الأجيال السابقة مجتمعة"، وهو العمل الذي ينخرط فيه الرأسماليون بتهور وبلا نظام "بغزو أسواق جديدة وبأشكال استغلال أكثر عمقًا واتساعًا من القديمة" (ماركس وإنجلز ١٩٦٤ [١٨٤٨]، ١٢-١٣).

ومنذ ذلك الحين سيصف الماركسيون الرأسمالية والشركات الكبيــرة بأنهــا بطبيعتها "احتكارية"، تستغل العمال الأجانب والموارد الأجنبية، وقد طور كلُ مــن جون هوبسون ***J.A. Hobson*** وفلاديمير لينين نظرية الإمبريالية والاستعمار.

وقد نبع كثير من المواقف المعادية للولايات المتحدة وللأجانب فــي بلــدان العالم النامي أثناء القرن العشرين من أصول ماركسية، وكانت نتائج هذا الموقــف المعادي للرأسمالية مدمرة؛ حيث أدى لتأخر وحتى نمو سلبي في مناطق كثيرة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المادية التاريخية

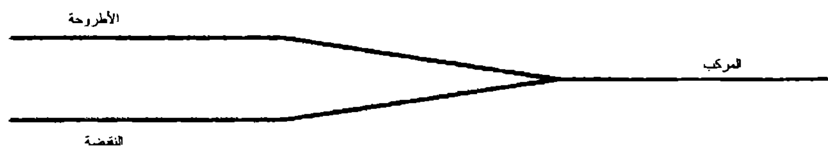
ولهذا فأين كانت الرأسمالية تتجه لدى ماركس؟

لقد تأثر ماركس بشكل كبير بجورج ويليلهم هيجل في تطوير منهجه للحتمية الاقتصادية، وتقوم أطروحة هيجل الأساسية على أن "التناقض (في الطبيعــة) هــو

جوهر كل حركة وكل شكل للحياة"، إذا يصف هيجل هذا التناقض قائلاً إن القوى المتناقضة جدليًا ستتطور تدريجيًا لتنتج قوة جديدة.

فـ "أطروحة" ***thesis*** أساسية سوف تنتج "نقيضة" ***antithesis*** تتطور لتناقضها؛ ولينتجا معًا في نهاية المطاف "مركبًا" ***synthesis*** يصبح بدوره "أطروحة"، وتبدأ العملية من جديد مع تقدم الحضارة، ويعكس الشكل (٣ – ١) التالي هذا الجدل الهيجلي.

شكل (٣ – ١): الجدل الهيجلي المُستخدم في وصف مسار التاريخ



وقد طبق ماركس جدلية هيجل على رؤيته الحتمية للتاريخ؛ وبالتالي أصبح يصف مسار التاريخ باستخدام المفاهيم الهيجلية، من العبودية إلى الرأسمالية إلى الشيوعية، ووفقًا لهذه النظرية، فالعبودية يمكن النظر إليها باعتبارها كانت الطريقة الأساسية للإنتاج أو الأطروحة في العصور الإغريقي-رومانية، وأصبح الإقطاع نقيضتها الأساسية في العصور الوسطى، لتنتج الرأسمالية كمركب لهما، والتي أصبحت الأطروحة الجديدة لعصر التنوير.

لكن الرأسمالية واجهت نقيضتها الخاصة، مُتمثلةً في التهديد المتزايد للاشتراكية، وبحيث يؤدي الصراع في نهاية المطاف إلى نظام نهائي للإنتاج، هو الشيوعية، وبهذه الطريقة كان ماركس مُتفائلاً على الدوام، فقد اعتقد اعتقادًا راسخًا أن التاريخ يحمل دائمًا أشكالاً جديدة من المجتمعات، ليتوجها بالشيوعية.

برنامج ماركس: الاشتراكية الثورية

لكن بينما كان من المفترض أن الشيوعية حتمية، فإن ماركس شعر أن الثورة ضرورية لتحقيقها، فأولاً وقبل كل شيء، كان ماركس داعيًا رائدًا للإسقاط

العنيف (عنوةً) للحكومة وتأسيس حكومة اشتراكية ثورية، وكان يبتهج بأعمال العنف، وقد روج لممارسات ثورية في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨م وفي الأممية الأولى عام ١٨٦٠م وفي كومونة باريس عام ١٨٧١م.

ورغم أن الثوري الألماني قد فشل في بيان خططه بالتفصيل، فإن البيان الشيوعي تضمن برنامجًا من عشر نقاط (ماركس وإنجلز ١٩٦٤ [١٨٤٨]، ٤٠):

(١) إلغاء ملكية الأرض وتوجيه كل أشكال الريع على الأراضي لخدمة الأغراض العامة.

(٢) ضريبة دخل تصاعدية أو تدريجية ثقيلة.

(٣) إلغاء كل حقوق الميراث.

(٤) مصادرة أملاك كل المهاجرين والمتمردين.

(٥) تركيز النشاط الائتماني في يد الدولة من خلال بنك وطني برأسمال الدولة وباحتكار حصري.

(٦) تركيز وسائل النقل والاتصالات في يد الدولة.

(٧) زيادة نطاق المصانع والتجهيزات المملوكة للدولة، واستصلاح الأراضي المُهملة، وتحسين التربة عمومًا على أساس خطة عامة.

(٨) التزام الجميع بالعمل على قدم المساواة، وتأسيس الجيوش الصناعية، خصوصًا لأجل الزراعة.

(٩) إدماج الزراعة مع الصناعات التحويلية، والإلغاء التدريجي للتمييز بين المدينة والريف؛ من خلال توزيع أكثر مساواةً للسكان عبر البلد.

(١٠) مجانية التعليم لكل الأطفال في المدارس العامة، وإلغاء عمالة الأطفال بشكلها الحالي، والعمل على تصميم مزيج من التعليم والإنتاج الصناعي، وهكذا.

وبالطبع يصعب تخيل الدفع باتجاه أي من هذه التدابير دون عنف، لكن لم يكن هذا كل شيء.

لقد دعا ماركس أيضًا إلى "ديكتاتورية بروليتارية" شمولية، كما فضل الإلغاء الكامل للملكية الخاصة؛ استنادًا لنظريته القائلة بأن الملكية الخاصة كانت سبب الجوع والصراع الطبقي وباعتبارها شكلاً من العبودية (١٩٦٤ [١٨٤٨]،٢٧)، وقد وافق برودون على أن "الملكية سرقة"، ولأنه "بدون الملكية الخاصة لا تكون هناك حاجة للتبادل، فلا بيع ولا شراء؛ فقد دعا ماركس وإنجلز لإلغاء النقود" (٣٠)، ففي رأيهما يمكن للإنتاج والاستهلاك أن يستمرا، وحتى يزدهرا، من خلال التخطيط المركزي دون تبادل أو عملة.

كما طالب ماركس وإنجلز بإلغاء الأسرة التقليدية كمحاولة لـ "وقف استغلال الأبوين لأطفالهم" و لـ "دعم المجتمع النسائي".

أيضًا أيّد مؤسسا الشيوعية برنامجًا لتعليم الشباب يعمل على "تدمير معظم العلاقات المقدسة" و"استبدال تربية المجتمع بالتربية المنزلية" (٣٣-٣٥).

وماذا عن الدين؟

أشار ماركس يومًا لأن "الدين أفيون الشعوب"، وأن "الشيوعية تلغي الحقائق الأبدية، فهى تلغي الدين والأخلاق، بدلاً من تشكيلهما على أساس جديد؛ وبالتالي تتناقض عمليًا مع كل الخبرة التاريخية الماضية" (٣٨).

وقد توقع ماركس أن الاشتراكية الثورية ستكون أول نظام يوفر السعادة والتعبير الكامل عن الوجود الإنساني، وسيتحقق أخيرًا هدف "الرخاء العالمي"، الذي سعى له آدم سميث، في ظل الشيوعية الحقيقية، لقد كان ماركس ألفيا(١) في أعماقه، فالجنة يمكن تحقيقها على الأرض، إذ سيُستبدل بديكتاتورية البروليتاريا مجتمع أممي لا طبقي، وسيكون الإنسان الماركسي هو الإنسان الجديد!

---

(١) أي من المؤمنين بيوم يحكم فيه الخير العالم بعد معركة بين الخير والشر، وأصل المصطلح *Millenarianism* معتقد ديني مسيحي لبعض المتدينين المسيحيين الذي يؤمنون بأن المسيح سيعود يومًا لينهي العالم الآثم ويحكم عالمًا جديدًا لألف عام من الخير والعدل والسلام، والمصطلح أصبح يستخدم لوصف كل من يتبنى طرحًا طوبويًا لعصر سعيد في المستقبل مع تصور ثنائي (خير / شر) للزمن والعالم، (المترجم).

عدم تحقق توقعات ماركس

لكن لم يحدث أي مما سبق ذكره، فقد انكشف انحراف توقعات ماركس، لكن ليس بسرعة.

فحتى وقت متأخر كعام ١٩٣٧م، أعلن واسيلي ليونتيف ***Wassily Leontief***، المهاجر الروسي الذي حصل لاحقًا على جائزة نوبل لأجل تحليل المدخلات – المخرجات ***input–output analysis*** خاصته، أن عمل ماركس "صحيح" و"مثير للإعجاب" (ليونتيف ١٩٣٨، ٨،٥)، لكن مدح ليونتيف لماركس كان سابقًا لأوانه، فلاحقًا أعلن ليشك فولاكفسكي ***Leszek Kolakowski*** الزعيم السابق للحزب الشيوعي البولندي أن "كل نبوءات ماركس المهمة اتضح خطؤها" (دينبي ١٩٩٦، ٣٣٩). وبمراجعة سريعة:

(١) في ظل الرأسمالية، لم يمل معدل الربح للتناقص، حتى مع تراكم رأس المال أكثر فأكثر عبر القرون.

(٢) لم تقع الطبقة العاملة في المزيد والمزيد من البؤس، فالأجور ارتفعت فوق مستوى الكفاف بصورة ملحوظة، وشهدت الأمم الصناعية ارتفاعًا دراماتيكيًا في مستوى معيشة العامل المتوسط، كما لم تختف الطبقة الوسطى، بل اتسعت، وكما يقول ساموبلسون: "إن زيادة بؤس الطبقة العاملة لم تحدث قط ببساطة، وكما كان ماركس سيئ الحظ جدًا كنبي، فكذا كان نظامه عديم الفائدة بشكل كبير" (١٩٦٧، ٦٢٢).

(٣) هناك قليل من الأدلة على التركز المتزايد للصناعات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، خصوصًا مع المنافسة العالمية.

(٤) لم تنجح المجتمعات اليوتوبية الاشتراكية، كما لم تكن الثورة البروليتارية حتمية الحدوث.

(٥) رغم تكرار دورات الأعمال وحتى الكساد العظيم، تزدهر الرأسمالية أكثر من أي وقت مضى.

عصرنة: الماركسيون ككوارثيي[1] *Doomsdayers* العصر الحديث

حذّر ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي من أنه "يكفي ذكر الأزمات التجارية التي تضع، مع كل تكرار لها وبصورة أكثر تهديدًا كل مرة، كامل وجود المجتمع البرجوازي على المحك" (١٩٦٤ [١٨٤٨]، ١١-١٢)، واتباعًا لخطى قادتهم، يتوقع ماركسيو اليوم باستمرار انهيار الرأسمالية، لتحبط توقعاتهم تلك مرارًا وتكرارًا، وفي عام ١٩٧٦م، في خضم أزمة الطاقة والركود التضخمي، نشر الاشتراكي مايكل هارينغتون *Michael Harrington* كتابًا بعنوان انحطاط الرأسمالية، أهداه لكارل ماركس، مُتوقعًا فيه أن تكون أزمة السبعينيات نهاية الرأسمالية، وفي نفس العام، كتب الماركسي إرنست ماندل *Ernest Mandel* مقدمة لرأس المال، مُعلنًا بقوة أنه "ليس من المرجح أن تبقى الرأسمالية لنصف قرن آخر من الأزمات (العسكرية والسياسية والاجتماعية والنقدية والثقافية)، تلك الأزمات التي تحدث بلا انقطاع منذ ١٩١٤م" (ماندل ١٩٧٦ [١٨٦٧]، ٨٦).

أما بول سويزي *Paul M. Sweezy* البروفيسور بجامعة هارفارد، فقد كان متشائمًا عتيقًا، فقد توقع منذ الثلاثينيات أن الرأسمالية في حالة تدهور، بينما تطوّر الاشتراكية مستويات أعلى للمعيشة "على قدم وساق" (سويزي ١٩٤٢، ٣٦٢)، كما شارك في تأليف كتاب بعنوان نهاية الرفاهية عام ١٩٧٧م.

وحتى الآن، ومع دخول قرن جديد، لا تزال الرأسمالية تبدو أكثر ديناميكية من أي وقت مضى؛ ليثبت مرةً أخرى خطأ الماركسيين المتشائمين دائمًا.

الحادثة الغريبة لنيكولاي كوندراتييف

كان نيكولاي كوندراتييف *Nikolai Kondratieff* (١٨٩٢-١٩٣٨) أحد الاقتصاديين الروس المشاهير الذين رفضوا التوقع الماركسي الرسمي بالانهيار

(١) هم من يتوقعون كارثة وشيكة، أو من ينتظرون يوم قيامة وحسابًا قادمًا، وأصل المصطلح ديني يرتبط بكلمة يوم القيامة *Doomsday*، (المترجم).

الحتمي للرأسمالية، وفي عام ١٩٢٦م قدم ورقة أمام المعهد الاقتصادي المهيب في موسكو، طارحًا تصورًا عن دورة أعمال يتراوح مداها بين خمسين وستين عامًا، مُستندًا لاتجاهات السعر وحجم الإنتاج منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، واصفًا التطور الاقتصادي عبر الفترة باعتباره قد مر بدورتين ونصف من الصعود والهبوط، أي دورتان ونصف من دورات "موجات طويلة" من الازدهار والكساد، ووجد فيها أنه ليس هناك دليل على انهيار حتمي للرأسمالية، بل انتعاش قوي يعقب دائمًا الكساد.

وفي عام ١٩٢٨م أُقيل كوندراتييف من موقعه كرئيس لمعهد موسكو لأحوال الأعمال، وانُتقدت أطروحته في الموسوعة السوفييتية الرسمية (سولومو ١٩٨٧، ٦٠)، ولم يمر وقت طويل حتى تم القبض عليه بزعم قيادته لحزب فلاحي غير موجود، مع نفيه لسيبيريا عام ١٩٣٠م.

وفي ١٧ سبتمبر ١٩٣٨م، أثناء حملة التطهير الستالينية الكبرى، حُوكم للمرة الثانية وحُكم عليه بعشر سنوات ومنعه من الاتصال بالعالم الخارجي، وأُعدم رميًا بالرصاص نفس يوم صدور الحكم، بينما لم يكن عمره يتجاوز السادسة والأربعين(١).

الانتقادات المُوجهة لماركس

لماذا كان ماركس مخطئًا بشدة رغم ما أصر على تسميته قوانين "علمية" للاقتصاد؟

---

(١) لا يعني مجرد اضطهاد السوفييت لكوندراتييف صحة نظريته بأن الرأسمالية تدخل تلقائيًا في دورات من خمسين وستين عامًا، فلا يزال الاعتقاد في فيما دورة كوندراتييف الطويلة سائدًا بين بعض الاقتصاديين والمؤرخين والمحللين الماليين الذين يتوقعون بانتظام كسادا وأزمة اقتصادية أخرى، رغم مرور ما يقرب من ثماني سنوات منذ حدوث آخر كساد عالمي، وكما خلص فيكتور زارنوفيتز "هناك كثير من الخلاف حول وجود نوع من الموجات الطويلة حتى بين مؤيدى المفهوم، وخلاف أكثر حول توقيت الموجات ومراحلها" (زارنوفيتز ١٩٩٢، ٢٣٨).

أولاً وقبل كل شيء، نظريته عن العمل في القيمة معيبة، فضمن رفضه لقانون ساي للأسواق، رفض أيضًا نظريته المتينة في القيمة، فقد كان ساي مُحقًا في ملاحظته القائلة بأن قيم السلع والخدمات تتحدد في نهاية المطاف بمنافعها، أي بالمنفعة، فإذا كان الأفراد لا يطلبون أو لا يحتاجون لمنتج ما، فلا يهم كم أُنفق من عمل أو جهد في إنتاجه؛ فلن تكون له قيمة، وكما أشار المؤرخ جاك بارزون ***Jacques Barzun*** " اللآلئ ليست قيّمة لأن الرجال يغوصون للحصول عليها، بل هم يغوصون لأجلها لأنها قيّمة" (بارزون ١٩٥٨، ١٥٢).

كما أشار فيليب ويكستيد، أول من كتب نقدًا علميًا لنظرية العمل لماركس، عام ١٨٨٤م إلى أن "لا يساوي المعطف ثمانية أضعاف القبعة بالنسبة للمجتمع لأنه يحتاج لثمانية أضعاف وقت العمل لإنتاجه... بل إن المجتمع مستعد لأن يخصص لها ثمانية أضعاف الوقت اللازم لإنتاج المعطف؛ لأنها ستساوي ثمانية أضعاف قيمته" (ويكستيد ١٩٣٣، *vii*)[١].

وماذا عن كل هذه الأشياء الثمينة التي تزداد قيمتها مع الزمن رغم أنها لا تتطلب سوى القليل من العمل أو حتى لا تتطلبه على الإطلاق، كالفن والأرض؟، لقد اعترف ماركس بهذه الاستثناءات على نظريته، لكنه اعتبرها محدودة الأهمية بالنسبة للمسألة الأساسية لقوة العمل.

مشكلة التحويل

واجه ماركس كذلك المعضلة التي أصبحت تُعرف بـ "مشكلة التحويل" ***transformation problem***، والمعروفة بمشكلة معدل الربح والقيمة، إذ يبرز تناقض في نظام ماركس لأن بعض الصناعات كثيفة العمالة بينما بعضها الآخر

(١) كان هذا المقال تحديدًا، الذي ظهر في عدد أكتوبر ١٨٨٤م من مجلة الاشتراكي اليوم الشهرية، هو ما أقنع جورج برنارد شو وسيدني ويب بأن نظرية العمل في القيمة لا يمكن الدفاع عنها؛ وبالتالي ينهار الصرح الماركسي كله أنقاضًا (ليختهايم ١٩٧٠، ١٩٢-٩٣).

كثيفة رأس المال (ما يعني باللغة الماركسية أن بعضها ذات تكوين عضوي أعلى لرأس المال).

ففي المجلد الأول من رأس المال، يصرّ ماركس على أن الأسعار تتفاوت ارتباطًا بوقت العمل؛ مُنتهيًا بذلك إلى أن الصناعات كثيفة رأس المال لابد أن تكون أقل ربحية من الصناعات كثيفة العمالة، ومع ذلك يبدو أن الأدلة تشير إلى تماثل الربحية في كل الصناعات في الأجل الطويل؛ لأن رأس المال والاستثمار يمكن أن يهاجرا من الصناعات الأقل ربحية للأكثر ربحية.

ولم يستطع ماركس أن يحل هذه المسألة الشائكة أبدًا، والتي وصفها روثبارد بأنها "الثقب الوحيد الأكثر سطوعًا في النموذج الماركسي" (روثبارد ١٩٩٥*b*، ٤١٣).

وقد تصارع ماركس مع مشكلة التحويل هذه بقية حياته، واعدًا بتقديم إجابة في المجلد اللاحق من رأس المال، وفي مقدمة المجلد الثاني منه، أعلن إنجلز عن جائزة سينالها من يكتب مقالاً يشرح فيها كيف كان سيحل ماركس هذه المعضلة، وعلى مدى التسع سنوات التالية، حاول عدد كبير من الاقتصاديين حلها، حتى نشر إنجلز المجلد الثالث من رأس المال مُعلنًا أن لا أحد قد نجح[1] (روثبارد ١٩٩٥*b*، ٤١٣).

وقد هاجم يوجين بوهم بافريك هذا القصور الاستثنائي في الاقتصاد الماركسي، بكلمات بول ساموِيلسون "لا نخطئ لو قلنا: إن بوهم بافريك محق تمامًا في إصراره على أن المجلد الثالث من رأس المال لم يف قط بوعد ماركس بمعالجة التناقضات الزائفة" (ساموِيلسون ١٩٦٧، ٦٢٠).

الدور الحيوي للرأسماليين والمنظمين

ثانيًا، أخطأ ماركس خطأً فادحًا بعدم تقديره لقيمة المعرفة وقيمة عمل الرأسماليين والمنظمين، وكما سوف نرى في الفصل القادم، اعترف بوهم بافريك

---

(١) يمكن الاطلاع على ملخص كامل بالجدل حول مشكلة التحويل بين الماركسيين في هوارد وكينج ***Howard and King*** (١٩٨٩، ٢١–٥٩).

وألفريد مارشال واقتصاديون عظام آخرون بالمساهمة الضخمة التي يقدمها الرأسماليون والمنظمون بتحملهم المخاطرة وتقديمهم رأس المال الضروري (الادخار) والمهارات الإدارية الضرورية لإدارة مشروع مثمر.

ظاهرة الرأسمالي العامل

واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه الماركسية اليوم هى التحلل التدريجي للطبقات الاجتماعية، فلم يعد هناك خط فاصل واضح بين الرأسمالي والعامل، كما أن عددًا أقل فأقل من العمال هم اليوم موظفون فقط أو مجرد مُكتسبي أجور، فغالبًا ما يكونون أيضًا حملة أسهم أو شركاء بحصص في الشركات التي يعملون بها، ومن خلال أنظمة المشاركة في الأرباح والمعاشات التقاعدية يمتلكون أسهمًا بتلك الشركات، كما أن كثيرا من العمال يعملون لحسابهم الخاص، أي رأسماليون بدوام جزئي.

واليوم، أكثر من نصف العائلات الأمريكية تمتلك أسهمًا في الشركات المطروحة للتداول العام، وقد تعاونت "مين ستريت" ***Main Street*** (١) مع "وول ستريت" ***Wall Street*** في خلق كتلة جديدة من الرأسماليين العمال؛ ما خفف كثيرًا من الحماسة الثورية في أسواق العمل.

وأخيرًا، فإن نظرة ماركس للآلية والسلع الرأسمالية ضارة وأحادية الجانب.

فالآلات التي توفر الوقت والعمل لا تعمل فقط على تسريح العمال وخفض الأجور، فهى كثيرًا ما تجعل المهام أسهل أداءً وتسمح للعمال بالتركيز على المهام الإنتاجية الأخرى؛ فالآلية والتقنية قامتا بدور مدهش في تقليل اغتراب أو حتى إزالة "اغتراب العامل" الذي اشتكى منه ماركس بمرارة، كما أنهما بخفضهما

---

(١) خلافًا لوول ستريت التي تمثل الشركات الضخمة والمصالح المالية الكبيرة في أمريكا، فإن مين ستريت تشير لمصالح الناس العاديين والمؤسسات التجارية الصغيرة، (المترجم).

للتكاليف خلقتا طلبًا جديدًا وفرصًا جديدة لإنتاج منتجات أخرى، وخلقتا وظائف أخرى، غالبًا بأجور أعلى، للعمال الذين شُردوا سابقًا.

وكما قال لودفيج فون ميزيس منذ قرن مضى "هناك وسيلة واحدة لرفع معدلات الأجور بشكل دائم، وبحيث تكون الزيادة لصالح كل هؤلاء الذين يسعون لكسب الأجور، وهى تسريع زيادة رأس المال المتوافر مقابل السكان" (ميزيس ١٩٧٢، ٨٩)، فالأدلة قاطعة على أن الزيادة في إنتاجية العمل (الناتج عن ساعة العمل البشري) تؤدي لزيادة الأجور.

وقد قال بول ساموېلسون منذ سنوات خلاصة رأيه في الاقتصاد الماركسي بأنه لم يبق شيء تقريبًا من اقتصاد الماركسية الكلاسيكية يصمد للتحليل (ساموېلسون ١٩٥٧)، كما خلص مؤخرًا جوناثان وولف ***Jonathan Wolff***، البروفيسور البريطاني المتعاطف مع الأفكار الماركسية، فإننا "بينما يبقى ماركس الناقد الأعمق والأخطر للرأسمالية حتى بصورتها اليوم، إلا أننا لا نملك الثقة في أطروحاته... فنظرياته الأكبر لم تثبت" (وولف ٢٠٠٢، ١٢٥-١٢٦).

هل كان ماركس معاديًا للاقتصاد؟

ادعى مايكل هارينغتون أن ماركس كان العدو المطلق للاقتصاد ***Anti-economist*** (١٩٧٦، ١٠٤-١٤٨)، وحقيقةً، ربما كان على حق، فماركس كان مثاليًا ساذجًا فشل في التعمق في فهم دور رأس المال والأسواق والأسعار والنقود في رفع مستوى الرفاهية المادية للجنس البشري، والمفارقة أن الرأسمالية، وليس الاشتراكية أو الماركسية، هى ما حررت العامل من سلاسل الفقر والاحتكار والحرب والقهر، وهى ما حققت رؤية ماركس الألفية، حيث يتحقق الأمل والسلام والوفرة والرفاهية والتعبير الجمالي عن "كامل" الوجود الإنساني.

فهل تستطيع الاشتراكية الماركسية أن تخلق الوفرة والتنوع في السلع والخدمات والتقنيات المتقدمة وفرص العمل الجديدة ووقت الفراغ المتحقق اليوم؟،

لقد كان ماركس مُفرط السذاجة بتصوره أن اشتراكيته الطوباوية يمكنها أن تحقق رفعًا سريعًا لمستويات معيشة العمال، فقد كتب في أربعينيات القرن التاسع عشر "في المجتمع الشيوعي... لن يكون لأي فرد مجال حصري لنشاطه، بل يمكنه أن يبرع في أي مجال يرغبه... ما يجعل ممكنًا لي مثلاً أن أؤدي اليوم عملاً وغدًا عملاً آخر، أو اصطاد في الغابة صباحًا، وأصطاد السمك بعد الظهر، وأرعى الماشية مساءً، وأمارس النقد الفكري والفني على العشاء، وفقًا لرغباتي، دون أن أتقيد بأن أكون صيادًا أو صائد سمك أو راعيا أو ناقدا" (ماركس ٢٠٠٠، ١٨٥).

وهذه سذاجة محضة لا تصدر سوى من برج عاجي، وهى سمة لماركس في بواكيره.

إن مثالية ماركس ستعود بنا للبدائية، إن لم تكن الهمجية، عصر المقايضة والحياة القبلية، دون منافع التبادل وتقسيم العمل؛ ولذلك فها نحن ندخل القرن الواحد والعشرين بينما يعود آدم سميث أبو الرأسمالية ليتقدم كارل ماركس أبو الاشتراكية، وفي الطبعة الأولى من كتاب المائة الأكثر تأثيرًا في العالم (١٩٧٨م) وضع الكاتب مايكل هارت ماركس قبل سميث، لكنه في الطبعة الثانية المنشورة عام ١٩٩٢م، بعد انهيار الشيوعية السوفييتية، عاد فوضع سميث قبل ماركس.

هل تراجع ماركس؟

يُقال: إن ماركس قال أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر: "لست ماركسيًا"، لكن يبدو أن مقولته تلك قد اُقتطعت من سياقها، ففي بعض الأوقات كان ماركس مُحبطًا من "الرطانة النظرية" لزوج ابنته الاشتراكي لافارج؛ ما دفع ماركس للقول: "إذا كانت هذه هى الماركسية؛ فلست ماركسيًا"، ويخلص كاتب السيرة فريتز راداتز ***Fritz J. Raddatz*** إلى أن "من المؤكد أنها لا يمكن أن تعني تراجعًا أو انحرافًا عن مذهبه، بل بالعكس، إنها دفاع عن هذا المذهب ضد هؤلاء الذين قد يشوهونه" (راداتز ١٩٧٨، ١٣٠).

لكن بينما لا يبدو ماركس قد تخلى عن نظرياته وميله للثورة العنيفة، فإن إنجلز بدا كما لو كان قد راجع بعض رؤاه في سنواته الأخيرة، فاعترف بأن العمال قد يكسبون أجورًا أعلى من أجور الكفاف، وأن العوامل غير الاقتصادية يمكنها أن تلعب دورًا في المجتمع، وأن الوسائل السياسية القانونية يمكن أن تحقق إصلاحًا، فيقول روبرت ويسون ***Robert Wesson***: "لقد حدث لمرة أن تحول جنرال الثورة الأنيق لمصلح ديموقراطي اجتماعي" (١٩٧٦، ٣٧-٣٨).

ماذا بقي من الماركسية؟

إذا كان قد ثبت عدم دقة نظريات وتوقعات ماركس، فهل هناك أي شيء يمكن استنقاذه من رأس المال وغيره من كتابات ماركس الاقتصادية؟ في الحقيقة، نعم.

فأولاً وقبل كل شيء فكرة الحتمية الاقتصادية، فما الذي يحرك الناس، الأفكار أم المصالح الراسخة؟

في "قانونيته" المادية التاريخية، واجه ماركس النظرة التقليدية التي تتصور أن الدين أو أي فلسفة مؤسسية أخرى، هو ما يحدد ثقافة المجتمع، وادعى عكس ذلك، قائلاً: إن القوى المادية أو الاقتصادية للمجتمع هي ما تحدد "البنية الفوقية" القانونية والسياسية والدينية والتجارية للثقافة الوطنية، وفي كتابه "بؤس الفلسفة" يشرح قائلاً "تعطيك الطاحونة الهوائية مجتمع السيد الإقطاعي، بينما تعطيك الطاحونة البخارية مجتمع الرأسمالي الصناعي" (ماركس ١٩٩٥، ٢١٩-٢٠)، واليوم يقرّ معظم علماء الاجتماع بالدور المهم الذي تلعبه القوى الاقتصادية في المجتمع.

ثانيًا: فكرة الطبقات الاجتماعية، فنظرية ماركس عن الوعي الطبقي والصراع الطبقي قد أسرت علماء الاجتماع والمؤرخين، فإلى أي مدى يمثل الوعي

والفكر انعكاسات للقيم البرجوازية أو البروليتارية؟ وإلى أي مدى تحمي الطبقة الحاكمة مصالحها وتحققها من خلال العملية السياسية؟ وهل تسيطر بالضرورة تلك المجموعة التي تملك أو تتحكم في الممتلكات ووسائل الإنتاج؟ وهل من الصحيح أن "القانون والسياسة يعملان في خدمة رأس المال الصناعي"؟

فإذا كان الأمر كذلك، يتساءل وولف: "لماذا يتم السماح بالاتحادات التجارية؟، ولماذا لدى الجامعات كليات آداب كما لديها كليات هندسة (وفي الحقيقة، لماذا تسمح بتدريس الماركسية؟)، ولماذا لا تكسب الشركات متعددة الجنسيات كل قضاياها في المحكمة؟" (وولف ٢٠٠٢: ٥٩)، وإذا كانت الدولة رهن إشارة الرأسماليين ومصالحهم، فلماذا حدث الكساد الكبير، خصوصًا وأنه يضرّهم بشدة؟

وقد سخر كارل بوبر ***Karl Popper*** من الموقف الماركسي كُليّ المعرفة قائلاً: "لا يفتح ماركسي جريدة إلا ويجد في كل صفحة دليلاً يؤكد تفسيره للتاريخ، ليس فقط في الأخبار، لكن أيضًا في كيفية عرضها – التي تكشف عن الانحياز الطبقي للجريدة – وأيضًا وبالأخص فيما لا تقوله الجريدة؟ (بوبر ١٩٧٢، ٣٥).

وثالثًا: يؤكد الماركسيون على العديد من القضايا المعاصرة التي كان ماركس قد أثارها:

- مشكلة اغتراب العمل والرتابة في مكان العمل.
- مشكلات الطمع والاحتيال والمادية في ظل السعي للمال في المجتمع الرأسمالي.
- مخاوف التفاوت في الثروة والدخل والفرص.
- صراعات الأعراق والنسوية والتمييز والبيئة.

وقد ناقش ديفيد دينبي ***David Denby***، كاتب المقالات الذي قرأ ماركس ضمن برنامج دراسي جامعي للبالغين في الأدب الكلاسيكي، كثيرا من قضايا اليوم التي كثيرًا ما يثيرها ماركسيو اليوم، فقال: أولاً عن الاغتراب إنه "فقدان للذات،

فنحن نعمل لأجل آخرين، لتحقيق أهداف أناس آخرين، وغالبًا ما نواجه ما ننتجه بقدر من اللامبالاة يصل لحد الاشمئزاز" (١٩٩٦، ٣٤٩)، فكيف نتعامل مع الملل وفقدان المعنى في عالم أعمال اليوم؟ وما هو البديل حتى الآن؟ وهل سيكون مجتمعا شيوعيا أو اشتراكيا أقل مللاً وفقدانًا للمعنى؟

إن المجتمع الرأسمالي يحسّن تدريجيًا من الكمية والنوعية وتشكيلة السلع والخدمات التي تقلل الملل، فضلاً عن تقديم فرص أعظم للإشباع، غالبًا بتقصير يوم العمل بما يسمح للعمال بإشباع هواياتهم خارج عملهم.

فماذا عن الطمع؟ هل يختزل نظام السوق النشاط البشري بالدفع للتركيز بالكامل على الأشياء المادية؟

لقد اشتكى ماركس من أن رأسمالية آدم سميث تحول المجتمع لـ "مؤسسة تجارية" حيث "يصبح كل فرد من أفراده رجل مبيعات... وكلما قللت من طعامك وشرابك وشرائك الكتب وذهابك للمسرح والحانات، وكلما قللت من التفكير والحب والتنظير والغناء والرسم والتثقف... إلخ؛ كنت أقدر على الادخار وكلما كنت أقدر على جمع كنزك الذي لن تفسده العثة ولا الصدأ... رأسمالك. باختصار لم تكن أنت، كلما لم تعبر عن نفسك في حياتك؛ كان اغتراب حياتك أكبر، وصعب استنقاذك من اغترابك" (فروم ١٩٦٦، ١٤٤).

ويشكو ماركسيو اليوم من مجتمع اليوم المادي، فيقول وولف: "نحن نذهب للعمل لنكسب المال، وللمحلات لإنفاقها، نحن قوم ضيقو الأفق"، وفي كتابها "الأمريكي المُنهك" (١٩٩١م) تؤكد الاقتصادية بجامعة هارفارد جولييت سكور ***Juliet Schor*** أن الرأسمالية الحديثة خصوصًا منذ الحرب العالمية الثانية أجبرت الأمريكيين على أن يصبحوا مُدمني عمل ***workaholics*** (١).

---

(١) يعارض اقتصاديون آخرون قول سكور بأن الأمريكيين مُنهكين، ففي مقال بالوول ستريت جورنال: تقول إحصاءات مكتب العمل إن الأمريكيين فوق عمر الخامسة عشر ينامون بمتوسط

ويقول دينبي: إن "الرأسمالية خلقت الحسد والرغبة في تعريف الذات بالسلع، فالرأسمالية نفسها، في نسختها الأمريكية، تتحمل جزءًا من المسئولية عن الانحطاط الأخلاقي" (١٩٩٦، ٣٤٩)، ووفقًا لهذه الرؤية، تسحق الرأسمالية إمكانات الروح الإنسانية بإجبارنا على التفكير دومًا في العمل؛ ولذلك فحسب ماركس، يصبح مكان العمل وحشًا، إنه "العاهرة المطلقة" (ماركس ٢٠٠٠، ١١٨).

وتلك حجة شائعة، لكن تقابلها أطروحة آدم سميث ومونتسكيو وغيرهما القائلة بأن ثقافة الأعمال تقيّد تدريجيًا من الغش والجشع (انظر الفصل الأول)، فقد لاحظ سميث أن الإنسان ليس مجرد ماكينة عمل: "فهو يتحقق بأن يساعد كل إنسان على أن يعيش بقدر استطاعته" (سميث ١٩٦٥[١٧٧٦]، ٧١٨)، وهكذا نجد الرأسمالية تنتج أيضًا الأشخاص الأثرياء الذين ينفقون كثيرا من الوقت والجهد على مبادرات دينية وفنية ومعنوية زاهدة في المطامع؛ لتقديم كثير من المنافع للمجتمع؛ حتى إنها تمكّن الأفراد من التحرر من العالم المادي والانخراط في النزعات الروحية، وهكذا تذهب الثروات الخاصة الفائضة نحو كثير من الأغراض الطيبة، كالفن والأعمال الخيرية والمؤسسات وبرامج رعاية المحتاجين.

وطرح البروفيسور دينبي نقدًا ماركسيًا آخر يدور حول "أن في المجتمع البرجوازي تتدهور العلاقات بين البشر لتصبح كالعلاقات بين السلع... فإذا كانت النقود هي الشيء الوحيد الذي يصل بيننا، فما الذي يجمعنا معًا كمجتمع؟"، فالتوق للاجتماع المشترك في اقتصاد سوق مفرط الفردية هو موضوع قلق كبير، فهل نقيس الناس فقط بدخلهم وصافي ثروتهم؟ وهل سيؤدي السعي خلف إله الدولار لهدم المباني التاريخية لبناء عمارات سكنية شاهقة؟ وهل تضغط علينا الرأسمالية لنعمل وقتًا أطول وبكد أكبر لدرجة ألا نجد وقتًا لنطور علاقات إنسانية خارج

٨,٦ ساعات يوميًا، ويعملون بدوام كامل بمتوسط ٨,١ ساعات يوميًا، وأن هذا يزيد عن وقت العمل بالعديد من البلدان الأوروبية، لكنه مع ذلك يترك وقتًا للأنشطة الأخرى"، انظر:

- *New Study Suggests Americans Aren't Overworked After All،" Wall Street Journal، September 15، 2005، p. D2.*

المكتب؟، ويحذرنا دينبي من أننا "في أمريكا نبدو أبعد فأبعد عن بعضنا البعض" (١٩٩٦، ٣٤٤-٣٥١).

لا شك أن اقتصاد السوق سريع الوتيرة قد جعلنا أكثر استقلالية عن الجماعة المشتركة، كما أن تبادل السلع والخدمات أصبح عملية غفلاً مجهولة الأطراف وغير ودية، ولا شك في المقابل أن المجتمعات التشاركية نكون فيها أكثر معرفةً بالجيران والمنتجين المحليين، لكن هل نكون مستسلمين؟

رابطة المال

بعيدًا عن مسائل الحتمية الاقتصادية والوعي الطبقي والقضايا الاجتماعية المعاصرة، وجدت تعليق ماركس على الدور التطوري للرأسمالية تعليقًا قيّمًا بالنسبة لعملي كاقتصادي مالي، ففي الفصل الثالث من رأس المال، بدأ بمناقشة عملية المقايضة بين سلعتين، س و ص، فتكون عملية التبادل كما يلي:

س ـــــ ص

وعند دخول النقود في العملية؛ تصبح علاقات التبادل كما يلي:

س ـــــ ن ـــــ ص

هنا أصبحت النقود وسيط التبادل بين السلعتين.

المهم أن المعتاد في عملية تحويل المواد الخام والسلع الوسيطة إلى منتج نهائي، أن يتم تبادل النقود عدة مرات، وفي النظام الرأسمالي يكون التركيز في عملية الإنتاج منصبًا على السلع والخدمات النافعة، وتعمل النقود ببساطة كوسيط تبادل، أي وسيلة لتحقيق غاية.

ومع ذلك أشار ماركس إلى أنه من السهل جدًا للرأسمالي المالي أن يبدأ بالنظر للعالم بطريقة مختلفة وأضيق أفقًا، من منظور "جمع المال" بدلاً من "صنع السلع والخدمات النافعة"، وقد عبر ماركس عن منطق عمله كما يلي:

ن ـــــ س ـــــ نَ

أي أن رجل الأعمال يستخدم نقوده (رأس المال النقدي) لإنتاج السلعة (س)، ليبيعها كي يحصل على المزيد من النقود أو على نقود أكثر (نَ).

وبتركيز الرأسماليين على النقود كبداية ونهاية لأنشطتهم، يصبح من السهل جدًا أن يفقدوا الاهتمام بالهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، أي إنتاج وتبادل السلع، فلم يعد الهدف هو السلع (س)، بل النقود (نَ).

وأخيرًا يتقدم نظام السوق خطوةً أبعد، حيث لا تدخل البضائع (سلع وخدمات) الصورة على الإطلاق؛ فتصبح عملية التبادل كما يلي:

ن ـــــ نَ

وتمثل هذه المرحلة الأخيرة أسواق رأس المال أو الأسواق المالية، كأسواق المال والأوراق المالية (الأسهم والسندات)، حيث يسهل على رأسمالية السلع أن تصبح رأسمالية مالية خالصة، ذهبت بعيدًا عن جذورها مُتمثلةً في إنتاج السلع.

وفي هذه البيئة، غالبًا ما ينسى رجال الأعمال الهدف الكلي للنظام الاقتصادي – إنتاج السلع والخدمات النافعة – ويركزون فقط على "جمع المال" سواء بالمضاربة أو بتكنيكات التجارة قصيرة الأجل أو ببساطة بكسب المال من حساب مصرفي أو أذون الخزانة.

ورغم أن إنتاج السلع والخدمات المفيدة هو السبيل الأفضل لجمع المال، فإن هذا الدرس لابد وأن نتعلمه مرارًا وتكرارًا في العالم التجاري، ولذلك يمكننا أن نرى كيف قادتنا الثقافة الرأسمالية لخسارة كلٍ من الهدف النهائي والحس الاجتماعي، وهذا الميل للابتعاد عن الهدف الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتحدى باستمرار كبار رجال الأعمال والمستثمرين والمواطنين؛ كي يعودوا للأصول.

باختصار، لا يمكن نبذ ماركس بالكامل، فربما كانت نظريته الاقتصادية معيبة، وربما كانت اشتراكيته الثورية مدمرة، وربما كان ماركس نفسه انفعاليًا، إلا أن تحليله الفلسفي لرأسمالية السوق به عناصر مهمة تستحق اهتمامنا.

تحديث: الماركسيون يحتفظون ببطلهم حيًا يُرزق

لم تعط الماركسية كثيرًا من الاهتمام للشطط الاقتصادي الذي يؤكد على النظرية العالية وبناء نماذج الاقتصاد القياسي، وقد شملت قائمة الماركسيين القلائل الذين درسوا بالحرم الجامعي موريس دوب ***Maurice Dobb*** في كامبريدج، وبول باران ***Paul Baran*** في ستانفورد، وبول سويزي ***Paul Sweezy*** في هارفارد، وكان سويزي (١٩١٠-٢٠٠٤) أروعهم، والاقتصادي الوحيد- الذي أعرفه- الذي تحول من مذهب دعه يعمل إلى الماركسية (بينما تحرك وايتكر تشامبرز ***Whittaker Chambers***، ومارك بلاوج ***Mark Blaug***، وتوماس سويل ***Thomas Sowell*** في الاتجاه المضاد)، وقد وُلد في مدينة نيويورك عام ١٩١٠م، لأب يعمل مصرفيًا ببنك مورجان، وتخرج في أرقي المدارس الخاصة، إكستر وهارفارد، وكان لامعًا بارعًا وسيمًا، ترك هارفارد عام ١٩٣٢م كاقتصادي كلاسيكي، ليذهب إلى مدرسة لندن للاقتصاد لأجل دراساته العليا، ويصبح من أتباع هايك المتحمسين، وبعد فترة قصيرة وقع تحت تأثير هارولد لاسكي ***Harold Laski*** وجون ماينارد كينز، وتحول للماركسية في نهاية المطاف!

ومنذ ذلك الحين، بذل سويزي بكياسة كل ما بوسعه من جهد لجعل الماركسية فكرًا محترمًا بالجامعات، وبالعودة لهارفارد كمحاضر أثناء الفترة الذهبية للثورة الكينزية، تصادق مع جون كينيث جالبرث، ودرّس لروبرت هيلبرونر، وتعاون مع جوزيف شومبيتر في عمله المهم "الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية".

وقد كتب سويزي مقاله الأشهر عن منحني الطلب "المنكسر" [١] ***kinked demand curve***، والذي ساعد في تنظيم نقابة معلمي جامعة هارفارد، ونشر كتاب

---

(١) منحنى طلب ذو شكل شاذ قدمه بول سويزي لتفسير توازن المنشآت وتكوّن الأسعار في ظل أسواق احتكار القلة ***Oligopoly*** (المترجم).

نظرية التطور الرأسمالي (١٩٤٢م) الذي يعتبر عرضًا هو الأكثر قوةً وتماسكًا للماركسية (رغم التزام الكاتب المفرط بالاستشهاد بستالين). ومثل شومبيتر، توقع في نهاية كتابه أن الرأسمالية ستنهار لا محالة، وأن الاشتراكية "ستثبت تفوقها على نطاق واسع" (١٩٤٢، ٣٥٢-٦٣).

وقد توقف عن التدريس بهارفارد عند انضمامه لمكتب الخدمات الإستراتيجية (سلف المخابرات المركزية الأمريكية) عام ١٩٤٢م، وبعد الحرب تقدم للعمل بهارفارد ثانيةً، لكنه رُفض رغم الدعم القوي من شومبيتر، ولم يحصل بعدها قط على منصب أكاديمي دائم، وفي عام ١٩٤٩م شارك في تأسيس المانثلي ريفيو ***Monthly Review*** "مجلة اشتراكية مستقلة"، والتي أحدث عددها الأول ضجة كبيرة بنشر مقال "لماذا الاشتراكية؟" لألبرت أينشتين، (وقد كان مقالاً ذا لهجة ماركسية ملحوظة)، وقد ارتبط بها سويزي منذ ذلك الحين، بالإضافة لتعاونه مع بول باران في تأليف كتابهما "رأس المال الاحتكاري" (١٩٦٦م).

وقد عُرف سويزي طوال حياته المهنية باتخاذ مواقف "شاذة وغير واقعية" (بكلماته) كدفاعه الحاد عن فيدل كاسترو كوبا (أمة تُصنفها الأمم المتحدة اليوم باعتبارها الأكثر انتهاكًا لحقوق الإنسان في العالم) ولتوقعه المستمر بالانهيار الوشيك للرأسمالية (١٩٤٢، ٣٦٣).

وفي عام ١٩٥٤م، إبان الحملة المكارثية، تم سجنه لرفضه من حيث المبدأ الإجابة على الأسئلة بخصوص "أنشطة تخريبية" في نيو هامبشاير، ثم ألغت المحكمة العليا الحكم عام ١٩٥٧م.

اتجاهات راديكالية أخرى

ظهرت صحف ومنظمات راديكالية أخرى أثناء حرب فيتنام، منها: مجلة المعارضة ***Dissent***، ومجلة اليسار الجديد ***New Left Review***، واتحاد الاقتصاد

السياسي الراديكالي ***URPE***، وقد وصلت جميعها لقمة مجدها أيام الاحتجاجات في الستينيات وفترة السبعينيات المأزومة.

وفي عام ١٩٦٨م التقى كثير من الماركسيين في جامعة ميتشجان لتأسيس اتحاد الاقتصاد السياسي الراديكالي، واشتقوا من الحروف الأولى للاسم اختصارًا رنانًا مثيرًا هو ***URPE***، وحددوا الهدف من تأسيسه بتطوير "نقد النظام الرأسمالي وكل أشكال الاستغلال والاضطهاد، مع المساعدة في بناء سياسة اجتماعية تقدمية وخلق بدائل اشتراكية" (موقع الـ ***URPE***).

وبحلول عام ١٩٧٦م أفاد بول ساموِيلسون في تقرير له بأن ما لا يقل عن ١٠ % من العاملين بالمهنة هم اقتصاديون ماركسيو الهوى، ورغم أن الماركسية كان لها تأثير أعظم بكثير على علم الاجتماع والعلوم السياسية ونظرية الأدب وبعض أقسام الاقتصادي التي عُرفت براديكاليتها، ومنها جامعة ماساشوستس بأمهريست، والمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي بمدينة نيويورك، وجامعة كالفورنيا بريفرسايد، وجامعة ولاية يوتا، إلا أنه منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والنموذج الاشتراكي للتخطيط المركزي، تلاشي إغراء الماركسية، على الأقل في الاقتصاد، فعدد حضور جلسات اتحاد الاقتصاد الراديكالي التي تُجرى ضمن لقاءات الجمعية الاقتصادية الأمريكية في انخفاض، كما انخفضت عضويته نفسها إلى حوالي ٨٠٠ عضو.

تقليديًا كانت لماركس وأتباعه نظرة تشاؤمية لمستقبل الرأسمالية، وعبر القرن العشرين كتبوا مرارًا عن "أفول الرأسمالية" كعنوان كتاب مفضل (ويليام فورستر ***William Z. Foster*** عام ١٩٤٩م، ومايكل هارينغتون ***Michael Harrington*** عام ١٩٧٧م، وبوريس كاجارليتسكي ***Boris Kagarlitsky*** عام ٢٠٠٠م)، وتوقعوا جميعًا انهيارًا وشيكًا للنظام الرأسمالي.

ومع ذلك، فقد قدم البروفيسور اللورد ميغناند ديساي ***Meghnad Desai***، الاقتصادي بمدرسة لندن للاقتصاد، أطروحة مدهشة فحواها أن ماركس كان سيؤيد

فكرة انتعاش الرأسمالية حول العالم، فالبيان الشيوعي تحدث ببلاغة عن تقدم القوى الرأسمالية النشطة المفعمة بالحيوية "النامية أبدًا... مستمرة التوسع... السريعة" لتجاوز الحدود الطبيعية لسوق العالم (١٩٦٤ [١٨٤٨]، ٤).

لقد كان الماركسيون القدامى متعجلين في تنبؤاتهم، لكن ماذا يحدث بعد أن أخذت الرأسمالية العالمية مسارها؟، ويتساءل ديساي "هل ستكون هناك اشتراكية بعد الرأسمالية؟" (ديساي ٢٠٠٤، ٣١٥)، كذلك يقترح بعض الماركسيين كديفيد شفايكرت ***David Schweickart*** نوعًا من "الديموقراطية الاقتصادية" سوف يتطور بعد مرحلة "الانحطاط الأخير الحالي" التي وصلت الرأسمالية إليها (شفايكرت ٢٠٠٢).

صعود وسقوط لاهوت التحرير

في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، طُورت إيديولوجية بقلب ماركسي في أمريكا اللاتينية، خصوصًا بينَ الكهنة الكاثوليك الذين يعملون في الأحياء الفقيرة، عُرفت بـ "لاهوت التحرير" ***Liberation Theology***، وبينما رفضت تلك الإيديولوجية التطرف الماركسي في المادية والإلحاد، فإن ناشطيها السياسيين سعوا لتحرير الفقراء بدمج المذهب الماركسي في الاستغلال والصراع الطبقي والإمبريالية مع اللاهوت المسيحي بتعاطفه مع الفقراء والمحرومين، وحمل كتابان شعبيان عناوين الشيوعية والإنجيل ولاهوت التحرير، نُشرا بالإنجليزية عن دار أوروبس ***Orbis***، المدعومة من قبل منظمة آباء وراهبات مارينول الكهنوتية الكاثوليكية ***Catholic ministry Maryknoll Fathers and Sisters***، وأعلن الكاهن النيكاراجوي الكاردينال أرنست للبابا يوحنا الثاني عام ١٩٨٣م أن "المسيح يقود إلى ماركس"، و"أنا ماركسي يؤمن بالله، ويتبع المسيح، وثائر لأجل مملكته" (نوفاك ١٩٩١، ١٣).

وأبو لاهوت التحرير هو غوستاف غـوتيريز *Gustavo Gutiérrez*، وهـو بروفيسور لاهوت دمث الخلق كتب عن عمله مع الفقراء في مدينة ليما ببيرو، في كتابه لاهوت التحرير (١٩٧٣م)، وقد شـرح "لاهـوت تحريـره" بمـصطلحات ماركسية (ماكغفرن ١٩٨٠، ١٨١-٨٢):

"لقد اكتشفت ثلاثة أشياء، اكتشفت أن الفقر شيء مدمر، شيء يجب محاربته وتدميره، لا أن يكون مجرد هدف لأعمالنا الخيرية، وثانيًا اكتشفت أن الفقر لـيس شيئًا من قبيل الصدفة، فواقع أن هؤلاء الناس فقراء لا أغنياء ليست صدفة، بل هو أمر نتاج لبنية معينة، إنها مسألة بنيوية، كما اكتشفت ثالثًا أن الفقـر شـيء وُجـد لنحاربه... وأنه أصبح واضحًا جدًا أن العمل لخدمة الفقراء يقتضي الانخراط فـي العمل السياسي".

لقد حمّل اللاهوتيون الماركسيون الرأسمالية، وخصوصًا الولايات المتحـدة "الإمبريالية" وشركاتها متعددة الجنسيات، المسئولية عن المناخ القمعي الذي عاشوه في أمريكا اللاتينية، وأظهروا عداءً جذريًا للملكية الخاصة والأسـواق والأربـاح باعتبارها تمثل نهجًا "استغلاليًا" لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وإذا كان لابد من الاختيار بين الثورة والديموقراطية، فإن الثورة، حتى العنيفـة منهـا، تكـون أفضل.

وشملت سياساتهم المقترحة التأميم، والنفور من الاستثمار الأجنبي، وفرض الرقابة على الأسعار، ووضع حواجز تجارية، وقد تم انتقاد لاهوت التحرير بالتأكيد على أن هذه السياسات الدولية لم تفعل سوى جعل حالة الفقر والتفاوت أسـوأ فـي بلدان أمريكا اللاتينية، ويرى مايكل نوفاك *Michael Novak* أن النظام الأمريكـي اللاتيني يختلف عن الأنظمة الماركسية: "إن النظام الحالي ليس حرًا بل دولي، ليس متمركزًا حول السوق بل هو مُمركز للمزايا *privilege-centered*، لـيس مفتوحًـا للفقراء لكن محمي ضد الأغنياء. والغالبية العظمى من الفقراء لا يملكـون شـيئًا، ويُمنعون بحكم القانون من تأسيس وإنشاء أعمالهم الخاصـة، ومحرومـون مـن الوصول للائتمان، فهم مُقيدون بهياكل قانونية قديمة، صُممت لحماية المزايا القديمة للنخبة ما قبل الرأسمالية" (نوفاك ١٩٩١، ٥).

فما هو حل آدم سميث للفقر والتفاوت في أمريكا اللاتينية؟

إن التحدي بحسب نوفاك هو خلق وظائف قطاع خاص حقيقية، هذا هو الحل الحقيقي للفقر، وكما يقول "يبدو أن الثوريين يغلب عليهم الميل لخلق جيوش ضخمة، بينما تعمل الأنشطة الاقتصادية على خلق وظائف"، بينما تلك الوظائف هي ما تحقق التحرير الحقيقي لأمريكا اللاتينية، وهو يدعو مع سائر تلاميذ آدم سميث للأسواق الحرة والاستثمار الأجنبي والضرائب المنخفضة وفتح فرص خلق الأعمال والتملك لكل المواطنين، فضلاً عن الاستقرار السياسي في ظل حكم القانون، أي أمة "ليبرالية تعددية تشاركية ديناميكية مبادرة ومحبة للعمل"، أمة لا تختلف كثيرًا عن النمور الآسيوية التي تم الاعتراف بها في الماضي القريب (نوفاك ١٩٩١، ٣٢)[١].

وبالطبع منذ سقط الاتحاد السوفييتي ونموذج التخطيط المركزي الاشتراكي، ولاهوت التحرير يفقد زخمه، واتجهت أغلب بلدان أمريكا اللاتينية لمزيد من الانفتاح الاقتصادي؛ ولذلك نمت البلدان اللاتينية بشكل أسرع، وانخفضت نسبة الفقر، ولم تعد دار أوروبتس ومنظمة آباء وراهبات مارينول تنشر كتبًا عن لاهوت التحرير.

الثورة القادمة

لم تكد تمضي بضع سنوات على نشر رائعة ماركس، رأس المال، حتى ظهر جيل جديد من الاقتصاديين الأوروبيين على الساحة، وأصلح هؤلاء الاقتصاديون أخطاء ماركس والاقتصاديين الكلاسيك، وأحدثوا ثورة باقية آثارها.

---

(١) كتب الاقتصادي البيروفي هرناندو دي سوتو *Hernando de Soto* العديد من الكتب الشعبية عن الحاجة لإصلاح قانوني واقتصادي في أمريكا اللاتينية والدول النامية عمومًا، انظر سوتو (٢٠٠٢، ٢٠٠٣).

وكما لُوحظ سابقًا، كان مدخل تكلفة الإنتاج في نظرية الثمن قد وضع الاقتصاد في صندوق يحتوي قنبلة، يمكنها أن تقضي على النظام الكلاسيكي للحرية الطبيعية، وسيتطلب الأمر طفرة ثورية في النظرية الاقتصادية لتجديد شباب العلم الكئيب واستعادة أسس نموذج آدم سميث، وهذا موضوع الفصل الرابع.

(٤) من ماركس إلى كينز: بداية عصر الاقتصاد العلمي

يرتبط نجاح الثورة الحدية ارتباطًا وثيقًا بإضفاء الطابع المهني الاحترافي على البحث الاقتصادي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

مارك بلاوج (بلاك وكوتس وجودوين ١٩٧٣م)

شهدت الفترة الفاصلة بين كارل ماركس وثالث الكبار في الاقتصاد جون ماينارد كينز قفزة هائلة في علم الاقتصاد كأداة تحليل جديدة قوية حققت نجاحًا لا نظير له بين العلوم الاجتماعية، وقد انتهينا مع الفصل السابق بإدانة كارل ماركس المُهلكة لنموذج آدم سميث، فكيف عاد آدم سميث ونظامه للحرية الطبيعية بعد أن أوشك على الموت على أيدي النقاد الاشتراكيين؟

كانت الخطوة الأولى في التعافي نتيجة لقوى اقتصادية جبارة، فالجبروت الهائل للثورة الصناعية قذف بالعالم الغربي في رحاب عصر جديد من الرفاهية لم يشهده التاريخ من قبل، وانتشرت القوة التجارية للرأسمالية من بريطانيا إلى ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، ثم إلى العالم كله خلال القرن العشرين.

وبينما كان ماركس يتوقع نموًا توسعيا للرأسمالية، فإنه غفل عن واقعة مهمة، وهي أن كل الطبقات الاقتصادية، الرأسماليين وملاك الأرض والعمال، قد شهدت تحسنات في ظروف حياتها المادية، كما انخفضت بشكل حاد نسبة من يعيشون من السكان في الفقر المدقع. ومع موته عام ١٨٨٣م، تزايدت الأدلة على أن أطروحة "أجر الكفاف" لمالثوس وريكاردو وماركس كانت أبعد ما تكون عن

الصواب، وأخذ نظام آدم سميث المتفائل برخاء عالمي يكتسب مزيذا من المصداقية.

لكن رغم هذا التقدم الذي كان يحققه الاقتصاد الصناعي، كانت النظرية الاقتصادية مُحتجزة في طريق مسدود.

لقد قدّر آدم سميث أن الحرية الاقتصادية والحكومة المحدودة ستطلقان العنان للثروة والرخاء في كل مكان، لكنه لم يكن يمتلك سوى إطار نظرى محدود يفسر من خلاله كيف يعمل المستهلكون والمنتجون ضمن نظام الثمن لتحقيق مستويات معيشة أعلى، بينما طور ريكاردو وميل والمدرسة الكلاسيكية أساسًا تكاليفيًا ***cost-of-production rationale*** لنظرية القيمة في تقدير أسعار السلع والبضائع والعمل، لكنهم بعملهم هذا تجاهلوا دور طلب المستهلك، وأصبحوا رهينة للرطانة الماركسية، كما أن عدم فهم نظرية الثمن والتحليل الحدي أدى بالاقتصاد الكلاسيكي إلى الوقوع في انقسام وهمي بين "الإنتاج للربح" و"الإنتاج للمنفعة"، وبهذا التصور المعيب يمكن للرأسماليين أن يحققوا مكاسب دون أن يشبعوا بالضرورة حاجات المستهلك؛ حيث إن قيمة "التبادل" منفصلة عن قيمة "الاستعمال"، بالإضافة لما في النظام الريكاردي من طابع عدائي، فالربح والريع لا يتزايدان إلا على حساب أجور العمال؛ ما يجعل الصراع الطبقي حتميًا؛ ومن ثم يتفسخ العالم السميثي بما فيه من رخاء عالمي وتوافق مصالح؛ فكما لاحظنا، قدم فصل الاقتصاديين الكلاسيك مسألتي "الإنتاج" و"التوزيع" عن بعضهما البعض ذخيرة للاشتراكيين كي يدعو لإعادة التوزيع والتأميم وتخطيط الدولة المركزي.

وكعلم دخل الاقتصاد في حالة ركود في إنجلترا، وأعلن جون ستيورات ميل بغرور في مرجعه المدرسي الشهير "لحسن الحظ، لم يبق في قوانين القيمة شيء يقوم كاتب آخر بإيضاحه في الحاضر أو في المستقبل، فالنظرية اكتملت في هذا الموضوع" (بلاك وكوتس وجودوين ١٩٧٣، ١٨١)، وفي فرنسا أصبح الاقتصاد الكلاسيكي موضة قديمة، وتدهورت الأكاديمية الاقتصادية كمهنة لدرجة أن

الأساتذة في ألمانيا، بلد ماركس الأم، أصبحوا يرفضون فكرة وجود أي شيء اسمه نظرية اقتصادية، فيعترف هايك بأنه "تحت وطأة هجمات المدرسة التاريخيـــة،...، لم يتم فقط هجر المذهب الكلاسيكي كليًا، بل أصبحت أي محاولة تحليـل نظــري محل شك عميق" (هايك ١٩٧٦، ١٣).

وإذا كانت الرأسمالية قد بقيت وازدهرت، فإنها كانت بحاجة لنظرية معرفة جديدة، طفرة في النظرية الاقتصادية، فكان الاقتصاد بحاجة لزخم جديــد، نظريـــة عامة تفسر كيف تكسب كل الطبقات، ملاك الأرض والرأسماليين والعمال، وكيــف ينتفع كل المستهلكين ، لكن من أين يمكن أن تأتي؟

ثلاثة اقتصاديين يصلون لاكتشاف استثنائي

لقد لاحظنا كيف برزت سنوات معينة في تاريخ علم الاقتصاد، وكيف تحدث مجموعة من الأحداث في نفس الوقت، كما هو الحال بالنسبة لسنة ١٧٧٦م، ســنة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وصدور كتاب ثروة الأمم، وكمـــا هــو الحال بالنسبة لسنة ١٨٤٨م، سنة صدور البيان الشيوعي لماركس وإنجلز وصدور كتاب المبادئ المدرسي لجون ستيوارت ميل.

وهكذا كانت أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، وخصوصًا ســنة ١٨٧١م، وقتًا من هذا النوع، فهو وقت يشير لفترة وصل فيها ثلاثة اقتصاديين مستقلين عـــن بعضهم البعض لمبدأ المنفعة الذاتية الحدية ***marginal subjective utility***، مُبشرين بثورة حدية "نيوكلاسيكية".

ففكرة أن الأسعار والتكاليف تتحدد بطلب المستهلك النهائي ومنافعه الحديـــة النهائية كانت الحلقة المفقودة ضمن تطور الاقتصاد الحديث، وقــد حــلّ اكتــشافها مفارقة القيمة ***the paradox of value*** التي أحبطت الاقتصاديين الكلاسيك منـــذ آدم سميث حتى جون ستيوارت ميل، كما كانت تقضّ مضجع الاقتصاد الماركسي.

فمن كان هؤلاء الاقتصاديون؟

من النمسا جاء كارل مانجر *Carl Menger* (١٨٤٠–١٩٢١)، ومن فرنسا ليون فالراس *Léon Walras* (١٨٣٤–١٩١٠)، ومن بريطانيا ويليام ستانلي جيفونز *William Stanley Jevons* (١٨٣٥–١٨٨٢).

وإن كان هناك بعض الرواد السابقين كهيرمان جوسن *Hermann Gossen* وصموئيل لونجفيلد *Samuel Longfield* وأنطوان كورنو *Antoine Cournot* وجول ديبوي *Jules Dupuit*، سبقوا بتطبيق مبادئ المنفعة الحدية، فإنها لم تنتشر على نطاق واسع وتنال الاعتراف والاعتماد في الأكاديمية الاقتصادية حتى أتى هؤلاء الثلاثة معًا، مُشعلين تلك الثورة الحديثة التي وصفها الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل *Knut Wicksell* كشاهد عيان بأنها كانت "كالصاعقة" (فيكسل ١٩٥٨، ١٨٦).

معنى الثورة الحدية

نشر كلٌ من مانجر وجيفونز نظرياتهما الجديدة عام ١٨٧١م، وإن كان جيفونز قد ألقى محاضرة عن أفكاره الرئيسية عام ١٨٦٢م. وقد نشر مانجر كتابه *Grundsätze der Volkswirtschaftslehre* الذي تُرجم لاحقًا بعنوان مبادئ الاقتصاد (١٩٧٦ [١٨٧١])، وأصدر جيفونز كتابه نظرية الاقتصاد السياسي، وبعد بضع سنوات بين عامي ١٨٧٤ و ١٨٧٧م أصدر فالراس كتابه المُكون من جزءين بعنوان مبادئ الاقتصاد البحت.

ومعًا طور هؤلاء الاقتصاديون ما سيُعرف لاحقًا بمدرسة الاقتصاد "النيوكلاسيكي" *neoclassical*، والتي تجمع بين روح نموذج آدم سميث للمنافسة الحرة مع النظرية الحدية للمنفعة الذاتية، ومع الجيل التالي ستجتاح الثورة الحدية الأكاديمية الاقتصادية، وإلى حد كبير ستحل محل الإطار الريكاردي بعقيدة جديدة.

وهي إن لم تنتشر بنفس سرعة الثورة الكينزية أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، فإن الثورة الحدية لسبعينيات القرن التاسع غزت الأكاديمية الاقتصادية وأصبحت على قدم المساواة وبنفس القوة عبر الجيل اللاحق.

وقد رفض ثلاثي حكومة الثورة الحدّية – مانجر وجيفونز وفالراس – نظريات تكلفة الإنتاج الموضوعية في القيمة، وركّزوا بدلاً منها على مبدأ المنفعة الذاتية وطلب المستهلك كحجر زاوية لمدخل جديد في الاقتصاد، كما لاحظوا أن الأفراد يتخذون قراراتهم على أساس تفضيلاتهم والقيَم في العالم الواقعي، وكجان باتيست ساي أدركوا أن كمية العمل والإنتاج ليست ما يعطي قيمة للمنتج، فليس هناك شيء من قبيل "القيمة الجوهرية" التي زعمها ريكاردو؛ فالقيمة تتوقف على التقييمات الذاتية للمستهلكين الأفراد، وباختصار يجب أن يكون المستهلكون مستعدين لدفع مبلغ معين قبل أن يتحرك المنتجون لتوظيف الموارد الإنتاجية لإنتاج منتج ما، ويجب أن يكون هذا المبلغ كافيًا لضمان ربح معقول.

وكما أشرت سابقًا، كان آدم سميث قد ارتكب خطأً إستراتيجيًا بتمييزه بين القيمة "الاستعمالية" والقيمة "التبادلية"؛ بما أعطى السند للاشتراكيين والماركسيين ليتذمَّروا لوجود فارق بين "الإنتاج للربح" و"الإنتاج للاستعمال"، وأدانوا الرأسماليين لتركيزهم اهتمامهم على "الحصول على الربح" أكثر من "تقديم خدمات مفيدة"، كما لو كان التبادل المُربح منفصلاً عن منفعة المستهلك.

والآن حلّت الثورة الحدية مفارقة القيمة؛ ومن ثم أضعفت حجج الاشتراكيين، حيث أوضح الحديّون في سياق حلهم لمعضلة الماء والماس، أن الفارق بين الماء والماس إنما يرجع إلى الوفرة النسبية للماء والندرة النسبية للماس (بالنسبة للطلب على كلٍ منهما)، وحيث إن عرض الماء وفير؛ فإن الطلب على كل وحدة إضافية منه (المنفعة الحدية) يكون منخفضًا، بينما يكون الطلب على كل وحدة إضافية من الماس مرتفعًا؛ نتيجة لأن عرضه شديد المحدودية؛ وبناءً على ما سبق لا يكون هناك تناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (١)، فهما تتساويان هوامشيًا ***at the margin***.

---

(١) وهنا نجد انعطافًا غريبًا في تاريخ علم الاقتصاد: فآدم سميث كان يمتلك فعليًا الإجابة الصحيحة لمفارقة الماء والماس قبل عقد من كتابته ثروة الأمم، فمحاضراته في القانون عام

وفي ظل الاقتصاد الجزئي ***microeconomics*** الجديد، تتصل الأرباح بالمنفعة اتصالاً مباشرًا، فتتحدد أسعار السلع والعروض(١) (التكاليف) بالطلبات(٢) الشخصية وأفضل المنافع البديلة لها أو الحدية (المعروفة بـ "تكلفة الفرصة البديلة" ***opportunity cost***)، وتحدد هوامش (السعر – التكلفة) الربح والخسارة، اللذين يمثلان القوة الدافعة لما يُنتج وبأي سعر وكمية، وحيث يتحدد كل شيء في نهاية المطاف وفقًا لاستعداد المستهلكين للدفع والطلب.

فالأسعار تعكس طلب المستهلكين، بينما يعمل الإنتاج المدفوع بهدف الربح على إشباع ذلك الطلب، وإذا لم يقدم المنتجون خدماتٍ مفيدة؛ فإن أعمالهم تغدو خاسرة.

١٧٦٣م تكشف عن كونه كان يعترف بأن السعر يتحدد بالندرة، إذ قال: "إنها وفرة الماء السبب في رخصه، وندرة الماس السبب في كونه غاليا وعزيزا "، كما أضاف البروفيسور الإسكتلندي أنه عندما تتغير ظروف العرض؛ تتغير قيمة الإنتاج أيضًا، كما أشار إلى أن التاجر الغني الذي تاه في الصحراء العربية سيقدّر الماء بقيمة عالية جدًا، وأن كمية الماس إذا أمكن "مضاعفتها... بالصناعة"؛ فإن سعره سينخفض (سميث ١٩٨٢ [١٧٦٣]، ٣٣، ٣، ٣٥٨)، الغريب أن تفسيره المقنع لمفارقة الماء والماس اختفى عندما كتب الفصل الرابع من الكتاب الأول من ثروة الأمم. فهل كان سميث يعاني من السهو؟، لا يعتقد الاقتصادي روجر جاريسون ***Roger Garrison*** ذلك، ويرى أن السبب هو تغير خلفية سميث نحو الكالفينية، التي تؤكد على مناقب العمل الشاق والإنتاج المفيد والتدبير، حيث أصبح يرى الماس والمجوهرات سلعًا كمالية و"عديمة النفع" نسبيًا إذا ما قُورنت بالماء والسلع "النافعة" الأخرى، كما يشير جاريسون لتمييز سميث الغريب بين العمل "المنتج" و"غير المنتج" (انظر الفصل الثالث من الكتاب الثاني من ثروة الأمم)، حيث يشير سميث إلى مهن كالوزير والطبيب والموسيقي والواعظ والممثل وغيرهم من مقدمي الخدمات كمحترفي مهن "تافهة" (١٩٦٥ [١٧٧٦]، ٣١٥)، أما المزارعون والصناع من الجهة الأخرى فهم منتجون، فلماذا؟؛ لأن تبنّي سميث لوعي مشيخي ***Presbyterian*** ديني يدفعه لتفضيل العمل والادخار ضد الاستهلاك، وكما يقول جاريسون "إن أساس هذا التمييز ليس أوهامًا فيزوقراطية، بل هي قيم مشيخية، فالعمل المُنتج هو عمل متجه للمستقبل، بينما العمل غير المنتج هو عمل يدفعه الحاضر" (جاريسون ١٩٨٥، ٢٩٠; روثبارد ١٩٩٥*a*، ٤٤٤–٥٠).

(١) المقصود هنا ***supplies*** جمع عرض ***supply*** (المترجم).

(٢) المقصود هنا ***demands*** جمع طلب ***demand*** (المترجم).

وفي ظل هذا التقدم في الفكر الاقتصادي، وجد جيل جديد من الاقتصاديين أن الإنتاج والتوزيع يمكن أن يتصلا مرةً أخرى، فطلب المستهلكين يحدد في نهاية المطاف الأسعار النهائية للسلع الاستهلاكية، التي تحدد بدورها اتجاه النشاط الإنتاجي، ويحدد الطلب النهائي أسعار عوامل الإنتاج المتعاونة – الأجور والريوع والأرباح – وفقًا للقيم التي يضيفها كلٌ منهم لعملية الإنتاج.

باختصار، لا يُوزع الدخل هنا، بل يُكتسب وفقًا للقيمة المُضافة التي قدمها كل مشارك في تلك العملية الإنتاجية. وفي حالة العمل، تطورت فكرة أن الأجور تتحدد بالإنتاجية الحدية عن هذا المبدأ الحدي للقيمة وأخذت صورتها الكاملة على يد جون بيتس كلارك ***John Bates Clark***، الاقتصادي الأمريكي بجامعة كولومبيا مطلع القرن العشرين، حيث رأي أنه في ظل ظروف تنافسية، سيحصل كل عامل إنتاج – الأرض والعمل ورأس المال – على مقابل عادل للقيمة المُضافة التي قدمها.

بوهم بافريك يقدم حجتين ساحقتين ضد ماركس

وهو يوجين بوهم بافريك (١٨٥١–١٩١٤)، اقتصادي نمساوي آخر، كان أول اقتصادي مهم يواجه نقد ماركس للرأسمالية، ويشن هجومًا على نظريات ماركس كان من القوة لدرجة أن الماركسية لم تحظ باعتراف الأكاديمية الاقتصادية كما فعلت في أكاديميات علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ ونظرية الأدب وغيرها.

وقد قدم بوهم بافريك نقده لماركس في عمله الكلاسيكي "رأس المال والفائدة" (١٩٥٩ [١٨٨٤])، الذي بدأه بمراجعة تاريخ نظريات الفائدة منذ العصور القديمة، بينما تناول في النصف الثاني من هذا القسم نظريات الاستغلال لرودبرتس وبرودون وماركس وغيرهم من الاشتراكيين، لكنه لم يكن مجرد ناقد لاذع لماركس، فبوهم بافريك بنى على عمل مانجر وقدم مساهمات أصيلة في مسائل الادخار والاستثمار ورأس المال والفائدة والنمو الاقتصادي، وحتى اليوم، لا يكتمل عمل عن النمو الاقتصادي إلا بمناقشة مساهمات بوهم بافريك.

وباستعادة ما ذكرنا في الفصل الثالث، نذكر أن نظرية ماركس في فائض القيمة تقول: إن العمال يستحقون كامل قيمة المنتجات التي ينتجونها، فملاك الأرض الذين يتسلمون الريع والرأسماليون الذين يحصلون على الربح، إنما يستغلون العمال ويأخذون منهم ثمار عملهم، وردًا عليه، قدم بوهم بافريك نقطتيّ نقد.

الأولي هى حجة "الانتظار"، ويستند فيها على نظرية في الفائدة تقوم على فكرة الامتناع عن الاستهلاك، التي طورها ناسو سنيور، فالرأسماليون يمتنعون عن الاستهلاك العاجل ويستخدمون مدخراتهم لزيادة وتحسين السلع والخدمات، وتعكس الدخول من الفائدة عامل الانتظار هذا في كامل الحياة الاقتصادية؛ ولذلك فهو له ما يبرره كتعويض مشروع للرأسماليين والمستثمرين.

فمنتجو السلع الرأسمالية يجب أن ينتظروا حتى يتم صنع سلعهم وبيعها للمستهلكين (أي الانتظار حتى تأخذ طريقها للاستهلاك) قبل أن يحصلوا على مقابل، والمستثمرون في السندات والعقارات يجب أن ينتظروا قبل أن يحصلوا على كامل مكسبهم من استثماراتهم، وباختصار يجب على ملاك الأرض والرأسماليين والمستثمرين أن ينتظروا قبل أن يتم الدفع لهم، فهل هذا هو الحال بالنسبة للعمال المُستأجَرين؟، لا، فليس عليهم الانتظار، فهم يوافقون على أداء كمية محددة من العمل مقابل أجر أو راتب، ويتم الدفع لهم شهريًا أو نصف شهرى بغض النظر عما إذا بيعت المنتجات التي أنتجوها أم لا؛ فليس عليهم أن يحملوا همّ حسابات القبض والدفع ولا الديون الاستثمارية وتغيرات الأسواق، فهم يحصلون على أجورهم مُنتظمةً كالساعة، بفرض أن مُشغليهم أمناء ولديهم السيولة الكافية.

وفي الواقع، يقدم المالك الرأسمالي باستمرار الأموال لدفع أجور العمال قبل استلام إيرادات المنتجات التي يبيعها، ما يعني الانتظار لشهور وسنوات في بعض الأحيان، على حسب مدى سرعة بيع المنتجات واستلام الأموال، ويلخص بوهم بافريك الأمر قائلاً: "لا يستطيع العمال الانتظار... فهم يستمرون بالاعتماد على هؤلاء الذين يمتلكون بالفعل مخزونًا مما يسمى بالمنتجات الوسيطة، بعبارة أخرى، على الرأسماليين" (١٩٥٩ [١٨٨٤]، ٨٣).

الرأسماليون كمجازفين

وقدم بوهم بافريك نقطة مهمة أخرى، وهى أن رجال الأعمال يتحملون مخاطرة لا يتحملها العمال، فهم يجمعون الكميات الصحيحة من الأرض والعمال ورأس المال؛ ليخلقوا منتجات تتنافس في الأسواق، منتجات قد تحقق ربحًا وقد لا تحققه، وهكذا يتحمل المنظم الرأسمالي مخاطرة، بينما لا يفعل العمال المُستأجَرون.

فالعمال يحصلون على أجورهم بانتظام، وإذا تدهورت الأعمال، فأقصى ما يخسرونه هو قسيمة الأجر، ولا يتطلب الأمر منهم سوى البحث عن وظيفة أخرى، بينما قد يواجه رجل الأعمال خرابًا ماليًا وديونًا ثقيلة وإفلاسًا، باختصار، مستوى مخاطرة العمال أقل جوهريًا منه لمنظمي الأعمال، فكيف يكافئ السوق تلك المخاطرة الإضافية؟

إنه يعوّض المنظم الرأسمالي بنسبة معتبرة من قيمة المنتج، من خلال الأرباح والفائدة. وبالمُجمل، من المنطقي أن لا يحصل العمال المُستأجَرون على كامل نتاجهم من العمل، بل فقط على ما يتناسب مع إشباعهم العاجل من الأجور ومع درجة المخاطرة المنخفضة التي يتحملونها في الأعمال.

وبعد هذا الهجوم من بوهم بافريك على التعاليم الماركسية في فائض القيمة، لم يقبل سوى قلة من اقتصاديي الاتجاه العام نظرية العمل في القيمة ونظرية الاستغلال لماركس أو نظريته في فائض القيمة، وأصبح الماركسيون منذ ذلك الحين في موقف الدفاع عندما يتعلق الأمر بالصرامة النظرية.

بوهم بافريك يقدم نظرية رأسمالية غير ماركسية

بعد أن دحض الحجج الاشتراكية، قدم بوهم بافريك فصلاً كاملاً في النظرية الاقتصادية، بالتركيز على نظريته "الوضعية" في تطور رأس المال.

وفي الحقيقة، كان كتابه المنشور عام ١٨٨٤م جديرًا باسمه "النظرية الوضعية لرأس المال". وكماركس، ركز بوهم بافريك على رأس المال في جميع أشكاله، الادخار والاستثمار والتقنية والسلع الرأسمالية والإنتاجية والمعرفة والتعليم والبحث والتنمية، كمفتاح لتحقيق الرؤية العالمية لآدم سميث الهادفة للرخاء العالمي.

وقد كان بوهم بافريك كآدم سميث مدافعًا عنيدًا عن الادخار والاستثمار باعتبارهما عنصرين حاسمَين في النمو الاقتصادي؛ فالعمل البسيط وحتى الشاق ليس كافيًا لتحقيق مستويات معيشة أعلى، "ببساطة ليس صحيحًا أن الإنسان "مجرد كادح"، بل هو كادح ومقتصد معًا" (بوهم بافريك ١٩٥٩ [١٨٨٤]، ١١٦).

وتأكيدًا للحاجة للادخار والاستثمار؛ بدأ نظريته بمناقشة وظيفة رأس المال كأداة للإنتاج، وفي رأيه ينمو الاقتصاد من خلال اعتماد عمليات إنتاجية جديدة "أكثر تعقيدًا"؛ وهو ما يتطلب الوقت والمال لتبني تقنية أو اختراع جديد، الأمر الذي ما إن يتم حتى تظهر منتجات جديدة وتتوسع العمليات الإنتاجية بوتيرة أسرع.

إن الزيادة في الادخار ربما تعني انخفاضًا مؤقتًا في الإنتاج الحالي من سلع الاستهلاك، لكنه يعني من جهة أخرى زيادة سلع الاستثمار، بالطبع فقط "بالنسبة لأمة متقدمة اقتصاديًا لا تنخرط في الاكتناز، بل تستثمر مدخراتها، فتشتري الأوراق المالية، وتودع أموالها بفائدة في بنوك الادخار أو البنوك التجارية، أو تقدمها قروضًا... إلخ، وبعبارة أخرى، تكون هناك زيادة في رأس المال، ترتد في صورة منافع تعزز الاستمتاع بالسلع الاستهلاكية في المستقبل" (بوهم بافريك ١٩٥٩ [١٨٨٤]، ١١٣).

ألفريد مارشال ومدرسة كامبريدج يرتقيان بعلم الاقتصاد

كنتيجة للثورة الحدية، لم يعد علم الاقتصاد كما كان من قبل، فترك الماركسية خلف ظهره وأصبح بسرعة علمًا ناميًا بصندوق أدواته الخاص به

وقوانينه المنهجية وتحليله الكمي، وتملّك الاقتصاديين أمـل أن يـصبح الاقتـصاد السياسي، الذي كان يومًا ضمن نطاق اللاهوت والفلسفة والقانون، علمًا من النـوع الذي يضاهي منطق وانضباط الرياضيات والفيزياء، وساد الاعتقـاد بأنـه قـد آن الأوان ليتحرر العالم مما وصفه كارليل وصفًا لاذعًا بـ "العلم الكئيب"، ويستبدل به علمًا أكثر منهجية وانضباطًا.

وكان الاقتصادي الأساسي الذي قاد هذا التحول الثوري هو ألفريد مارشـال ***Alfred Marshall*** (١٨٤٢–١٩٢٤) الأستاذ الشهير بكامبريدج، والذي قام بتغييـر فريد عكس هذا التحول؛ فبتسميته مرجعه الدراسي "مبـادئ الاقتـصاد" (مارشـال ١٩٢٠ [١٨٩٠]) غيّر اسم التخصص من "الاقتصاد السياسي" إلى "الاقتصاد"، بمـا يشير إلى أن الاقتصاد هو علم منهجي كالفيزياء والرياضيات وأي تخصص علمي دقيق آخر، كما أن هـذا التغيير كـان إقرارًا بأن الاقتصاد محكوم بقانون طبيعي لا ممارسة سياسية.

وقد قدم مرجع مارشال الدراسي الرائد ١٨٩٠م رسـومًا بيانيـة للعـرض والطلب ومعادلات رياضية ومقاييس كمية لـ "مرونة" الطلب ومصطلحات أخرى مُستعارة من الفيزياء والهندسة والأحياء، واقترب زمـن تحـوّل الاقتـصاد لعلـم اجتماعي بلا نظير من فئته في الانضباط والمهنية (وهذا أهّل الاقتصاد لتكون لـه جائزة نوبل بما يؤكد بدرجة كافية أنه "ملكة العلوم الاجتماعية").

وكانت الفترة التي أحاطت بمرجع مارشال الدراسي حافلة ببدايات جديدة في علم الاقتصاد، فتم تأسيس جمعيات كالجمعية الاقتصادية الأمريكيـة عـام ١٨٨٥م والجمعية الاقتصادية البريطانية عام ١٨٩٠م (وأُعيد تسميتها عام ١٩٠٢م لتـصبح الجمعية الاقتصادية الملكية)، وصدرت مجلات كالمجلة الربع سنوية للاقتصاد ***the Quarterly Journal of Economics*** عن جامعة هارفارد عام ١٨٨٧م، والمجلـة الاقتصادية ***Economic Journal*** عن جامعة كامبريـدج عـام ١٨٩١م، ومجلـة الاقتصاد السياسي ***Journal of Political Economy*** عن جامعـة شـيكاغو عـام

١٨٩٢م (ومع ذلك فقد سبقتهم مجلة الاقتصاديين ***Journal des Economistes*** التي بدأت بالصدور في فرنسا منذ ديسمبر ١٨٤١م).

كما أنه بحلول نهاية القرن، أسس العديد من الجامعات الكبرى أخيرًا أقسامًا خاصة لعلم الاقتصاد، منفصلةً عن أقسام القانون والرياضيات والعلوم السياسية، وبدأت تمنح درجات علمية في المجال، وقد كان هذا أحد أهم طموحات مارشال، وفي عام ١٨٩٥م تأسست مدرسة لندن للاقتصاد ***LSE*** مُكرسة كل نشاطها تقريبًا للدراسات الاقتصادية.

وباختصار، سبق لآدم سميث أن تحدث عن طريقته "النيوتونية" في دراسته لثروة الأمم، لكن تطلّب الأمر مرور قرن آخر قبل أن يتأسس الاقتصاد كعلم حقًا ويصبح تخصصًا مستقلاً.

دور جيفونز

كان ألفريد مارشال في طليعة حركة تدشين الاقتصاد كعلم، لكن هذه القصة لا يمكن أن تُروى دون بيان التأثير الهائل لعديد من الأساتذة الآخرين على جانبيّ المحيط، ومنهم ويليام ستانلي جيفونز الأكبر سنًا من مارشال، والذي كان واحدًا من مؤسسي الثورة الحدية، وقد كان هدفه الإطاحة بـ "التأثير الضار لسلطة" ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، فكتب "إن اقتصاديينا الإنجليز يعيشون في جنة العبيط" (جيفونز ١٩٦٥ [١٨٧١]، ***xiv***)، وكان هدفه إسقاط "نظرية رصيد الأجور ومذهب تكلفة الإنتاج للقيمة ونظرية المعدل الطبيعي للأجور وغيرها من المذاهب الريكاردية الخاطئة والوهمية" (جيفونز ١٩٦٥ [١٨٧١]، ***xlv–xlvi***).

لقد تحدى جيفونز النموذج الكلاسيكي، الذي وفقًا له تحدّد التكلفةُ القيمةَ، ووصل مُستقلاً لنفس الخلاصة التي وصل لها مانجر: "لقد قادني البحث والتفكير المتكرر إلى رأي جديد نوعًا، مفاده أن القيمة تعتمد كليًا على المنفعة" (جيفونز ١٩٦٥ [١٨٧١]،٢)، كما أكد أن المذهب الريكاردي القائل بأن القيمة تتحدد بالعمل

أو بتكاليف الإنتاج "لا يمكن أن يصمد لحظة للنقد"، وأشار إلى أن العمل (أو رأس المال) متى أُنفق؛ فقد فقدَ تأثيره على القيمة المستقبلية للسلعة، وما مضى قد مضى للأبد (١٩٦٥ [١٨٧١]، ١٥٧، ١٥٩).

كما طوّر جيفونز نظرية في سلوك المستهلك وصمّم رسمًا بيانيًا يوضّح المنفعة الحدية المتناقصة، لكنه لم يصل قط لمنحنى الطلب سالب الانحدار ولا لرسم بياني كامل للعرض والطلب، فقد بقي هذا العمل لينجزه مارشال.

وقد لخص كينز الأمر جيدًا بقوله "في الحقيقة كان كتاب نظرية الاقتصاد السياسي لجيفونز عملاً عبقريًا، لكنه متسرع وغير دقيق وغير كامل؛ ما عجل باستبعاده بقدر الإمكان من مناهج مارشال الدقيقة الكاملة فائقة الضمير، كما أنه جليَ بصورة لا تُنسى مفاهيم المنفعة النهائية والتوازن بين عدم منفعة العمل ومنفعة المنتج، لكنه في النهاية كتاب يعيش فقط في عالم هش من الأفكار اللامعة إذا ما قارناه بآلة العمل العظيمة التي أنجزها صبر مارشال ودأبه المستمر وعبقريته العلمية (مارشال ١٩٦٣، ١٥).

فما الذي حققه مارشال؟

خلافًا لجيفونز، أسس مارشال مدرسته الخاصة، المعروفة بالمدرسة البريطانية أو مدرسة كامبريدج، مدرسة أنجبت تلاميذ عباقرة كآرثر سيسيل بيجو وجون ماينارد كينز، كما كان مؤلفًا، نجح في المزج بين الاقتصاد الكلاسيكي المُنشغل بالتكلفة (العرض) والاقتصاد الحدي المُنشغل بالمنفعة (الطلب)، وكثيرًا ما شبّه العرض والطلب بشفرتيّ المقص، فكلاهما ضروري في تحديد القيمة، وفوق ما سبق دفع تحليل العرض والطلب ليتجاوز التعبير الكتابي، فطور رسومات بيانية تمثلهما ورياضيات المرونة ومفاهيم جديدة كفائض المستهلك، ولا تزال معادلاته تعمل كأساس لأي مقرر دراسي في الاقتصاد الجزئي.

وباختصار، ارتقى مارشال بنموذج آدم سميث إلى مستوى علم كمي أكثر دقة، وإذا كان آدم سميث قد قدم الفلسفة الأساسية للنمو الاقتصادي، مُتمثلةً في الرخاء العالمي ونظام الحرية الطبيعية ورمز اليد الخفية، فإن ألفريد مارشال قدم القاطرة التي تنطلق بنظام سميث، فما هى هذه القاطرة؟، إنها مبادئ العرض والطلب والتحليل الحدي وتحديد السعر وتكاليف الإنتاج والتوازن في الأجل القصير والأجل الطويل، ونرى كل هذه الأدوات في الاقتصاد الجزئي اليوم، وفي نظرية المستهلكين الأفراد ونظرية المنتجين، إنها عدة عمل الاقتصاديين اليوم لتحليل وتقديم نظرية للمستهلك ولسلوك المنشأة.

عباقرة الاقتصاد الأوروبيين: فالراس وباريتو وإدجورث

تلت عمل مارشال أعمال آخرين في أوروبا وأمريكا، ساعدت في إضفاء الاحترافية على علم الاقتصاد، فقد قدم كلٌ من ليون فالراس ***Leon Walras*** (١٨٣٤–١٩١٠) من فرنسا، وفيلفريدو باريتو ***Vilfredo Pareto*** (١٨٤٨–١٩٢٣) من إيطاليا، وفرانسيس إدجورث ***Francis Edgeworth*** (١٨٤٥–١٩٢٦) من أيرلندا، طرائق رياضية متطورة ومحاولات للتحقق من صحة مذهب اليد الخفية لآدم سميث بصورة رياضية.

فقد أصبحت تُعرف فكرة اليد الخفية مع مذهب دعه يعمل باعتبارهما تؤديان للصالح العام، بالفرضية الأساسية الأولي لاقتصاديات الرفاهية ***Welfare economics*** (كما أشرنا في الفصل الأول)، وتتعامل اقتصاديات الرفاهية مع مسائل الكفاية والعدالة والإهدار الاقتصادي والغمليات السياسية للاقتصاد، ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين مع اتساع شعبيته بكتابات جون هيكس ***John Hicks*** وكينيث آرو ***Kenneth Arrow*** وبول ساموليلسون ***Paul Samuelson*** ورونالد كوز ***Ronald Coase*** (وقد حصلوا جميعًا على جائزة نوبل)، امتدت تقنياته لتناول مسائل الاحتكار والسياسات الحكومية.

وفي معظم الحالات، أظهرت اقتصاديات الرفاهية أن الاحتكار المفـــروض حكوميًا والإعانات تؤدي للإهدار وعدم الكفاءة، وكان فالراس وباريتو وإدجـــورث أول الاقتصاديين الذين يستخدمون المعادلات الرياضية المتقدمة والأدوات البيانيـــة لإثبات فرضيات معينة في اقتصاديات الرفاهية.

ففالراس، الذي اعتبره شومبيتر "أعظم الاقتــصاديين جميعًــا" مـــن حيـــث المساهمة النظرية البحتـــة، قـــدم مفهـــوم نظريـــة "التـــوازن العـــام" ١ ***general equilibrium theory***، وكواحد من مؤسسي الثورة الحدية سعى لأن يثبت رياضـــيًا مزايا مذهب دعه يعمل من زاويتي الكفاءة والعدالة، وباستخدام نظام مقايضة بـــين سلعتين بين طرفي تبادل، كان قادرًا على إظهار أن سوقًا "تنافسية حـــرة" ســـوف تعظم المنفعة الاجتماعية للطرفين، من خلال سلسلة من المبادلات.

وفي كتابه "مبادئ الاقتصاد البحت" (١٩٥٤ [١٨٧٤، ١٨٧٧]) مدّ فـــالراس تحليله ليشمل مبادلات متعددة السلع ومتعددة الأطراف، وفي ظل فروض المنافـــسة الحرة والسيولة الكاملة لانتقال عناصر الإنتاج ومرونة الأسعار، وبمحاكاة عمليـــة البيع بالمزاد في السوق؛ أظهر فالراس أن الأسعار تتغير وفقًا للعـــرض والطلـــب وتميل لتلمس نقطة التوازن؛ ومن ثم كان قادرًا على إظهـــار أنـــه بـــدون ســـلطة مركزية، يستطيع نظام السوق من خلال التجربة والخطأ أن يـــستمر فـــي تحقيـــق أعظم إشباع اجتماعي أو بعبارة أخرى التوازن العام ***GE***.

أما باريتو فمعروف جيدًا بمفهوم أمثلية باريتو ***Pareto optimality***، ومثـــل فالراس، حاول أن يُظهر أن اقتصاد المنافسة الكاملة يحقق مستوىً أمثل من العدالة الاقتصادية، عنده لا يمكن أن يتغير تخصيص الموارد لجعل أي فرد أفضل حـــالاً دون أن يضر ذلك بفرد آخر.

---

(١) هي نظرية أسسها الاقتصادي الفرنسي ليون فالراس، وتقـــوم بدراســـة العـــرض والطلـــب والأسعار في الاقتصاد في مجموعه باعتباره مُكونًا من عدة أسواق تتوازن معًا؛ مـــن خـــلال إثبات أن كل الأسعار تصل لحالة توازن عام، وتختلف عن نظرية التوازن الجزئي في كونها تحاول دراسة عدة أسواق معًا وليس سوقًا واحدة (المترجم).

بينما كان إدجورث صانع أدوات كمارشال، طور منحنيات السواء ومعادلات المنفعة وأسس صندوق إدجورث وطريقة التعبير عن علاقات التبادل المختلفة بين فردين أو بلدين (لقد سُميت باسم إدجورث، لكن فعليًا كان باريتو هو من رسمها أولاً!).

لقد دعمت أعمال فالراس وباريتو وإدجورث في البداية رؤية سميث للرأسمالية كنظام ناجح، لكن فروضهم غير الواقعية جعلت من الصعب عليهم الاستمرار في الدفاع عن السوق الحرة، ووجد فالراس وباريتو نفسيهما بعد سنوات من الاستناد لأسس اقتصاديات الرفاهية، يتحركان بعيدًا عن الرؤية السميثية.

فعلى سبيل المثال، تكمن مشكلة أمثلية باريتو في تجاهلها لكليّة وتشابك المبادلات في الحياة الاقتصادية؛ ما يجعل من النادر اتخاذ سياسة واحدة تحسّن من حيوات بعض الناس دون أن تضر بغيرهم في الأجل القصير، فالانفتاح للتجارة وإلغاء الإعانات وعدم تنظيم الصناعات يمكن أن تساعد بعض الجماعات بينما تضر بأخرى، ومثلا يؤدي إلغاء التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والمكسيك لخلق وظائف كثيرة جديدة، لكنه يؤدي في نفس الوقت لتدمير كثير من الوظائف التقليدية، فهذه سمة حتمية للاقتصاد المختلط، ولاشك أن الأثر الصافي إيجابي، لكن مرحلة التحوّل قد لا تطابق أمثلة باريتو.

الأمريكيون يحلون مشكلة التوزيع في علم الاقتصاد

لقد قامت مدارس الاقتصاد الأوروبية – أتباع مانجر ومارشال وفالراس وآخرين – بطفرة كبيرة باكتشاف مبدأ الحديّة الذاتي، والذي يفسر كيف تتحدد الأسعار وتتكون القيم في اقتصاد السوق لتحسين حيوات كل المشاركين في العملية الاقتصادية، لكن ماذا عن مشكلة التوزيع؟ ما الذي يحدد الريوع والأجور والأرباح والفائدة؟ وهل ينطبق المبدأ الحدي على الدخل المكتسب لملاك الأرض والرأسماليين والعمال؟

لقد أُشيد بالرأسمالية دائمًا كمنتج ناجح للسلع والخدمات، ومحرك لا مثيل له للنمو الاقتصادي، لكن انتقدها كارل ماركس وجون ستيوارت ميل بشدة لتفاوتها المزعج في الثروة والدخل، فهل هذا الانتقاد صحيح؟

وقعت مهمة معالجة مسألة توزيع الدخل الحيوية على عاتق الاقتصاديين الأمريكيين، خصوصًا جون بيتس كلارك، وكما أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية في العالم في مطلع القرن العشرين، كذا فعلت الأكاديمية الاقتصادية الأمريكية، حيث بدأت تكتسب الريادة، وكان أبرز علماء تلك الفترة هم جون بيتس كلارك ***John Bates Clark*** بجامعة كولومبيا، وريتشارد إلي ***Richard T. Ely*** بجامعة ويسكونسن، وثورشتين فبلن ***Thorstein Veblen*** الذي أسس المدرسة المؤسساتية في الاقتصاد.

وسيكون من الإنصاف القول بأن الاقتصاديين الأمريكيين كانوا مجددي مبانٍ قائمة أكثر منهم معماري مبانٍ جديدة، فباستخدام مبدأ الحديّة الذي طُور في أوروبا، استطاعوا حل اللغز الذي ظل عصيًا سنين كثيرة، والمُسمى بمشكلة التوزيع في الاقتصاد، وكان لجون بيتس كلارك مساهمة مهمة في هذا الاكتشاف.

فهو أول اقتصادي أمريكي ينال شهرة دولية كمنظر أصيل، وكان سبب شهرته الأساسي هو مساهمته في نظرية الأجور، والتي سُميت بـ "قانون التوزيع التنافسي"، وقد كانت لديه ميول المصلح الاجتماعي، لكنه تحول تدريجيًا بآرائه ليصبح مدافعا محافظا عن النظام الرأسمالي، فما الذي غيّر رأيه؟

إلى حد كبير كانت نظريته عن الإنتاجية الحدية للعمل والأرض ورأس المال هى السبب، وقد طور أطروحة الإنتاجية الحدية بينما كان يسعى لحل المشكلة المزعجة في الاقتصاد الجزئي: كيف يتم توزيع الناتج الكلي بين مدخلين أو أكثر ساهما في إنتاجه معًا، أي كيف يتم تعويض كلٍ منهما عن مساهمته في ذلك الإنتاج المشترك؟، وقد كان يُنظر إلى مشكلة المدخلات المتعاونة باعتبارها غير قابلة للحل، تمامًا كمحاولة تقرير ما إذا كان الأب أم الأم المسئول عن إنجاب طفل.

وفي الحقيقة، كان السير وليم بيتي ***William Petty*** يسمي العمل بأبي الإنتاج والأرض بأمه، وحل ماركس اللغز بادعاء أن العمل يستحق كامل النتاج، لكنه كان حلاً ساذجًا لم يرض باقي المجتمع الأكاديمي.

لكن كلارك، بالبناء على مفهوم الحديّة الخاص بالاقتصاديين النمساويين، أبرز المفهوم القائل بأن كل مدخل يساهم بإنتاجه الحدي. فقال: إنه في ظروف المنافسة، يحصل كل عامل إنتاج، الأرض والعمل ورأس المال، على ما يوافق ما قدمه من "قيمة مُضافة" للإيراد الإضافي للمنتج، أو إنتاجه الحدي. وفي عمله المهم "توزيع الثروة" أعلن كلارك نظريته في التوزيع التنافسي كـ "قانون طبيعي" ومن ثم "عادل" (كلارك ١٩٦٥ [١٨٩٩]، v)، "بعبارة أخرى، تميل المنافسة الحرة لإعطاء العمل قيمة ما أنتجه، وللرأسماليين قيمة ما أنتجه رأس المال، وللمنظمين قيمة ما قدمته مهمة التنسيق" (١٩٦٥ [١٨٩٩]، ٣).

وتقليدًا لجيفونز، رسم كلارك رسمًا بيانيًا يوضح منحنى طلب على العمل بانحدار سالب، مُبينًا كيف أن الأجور تتساوى مع الإنتاج الحدي للعامل الأخير الذي تمت إضافته للقوة العاملة؛ وعليه إذا أصبح العمال أكثر إنتاجية وأضافوا قيمة أكبر لربحية الشركة طويلة الأجل؛ فإن أجورهم ستميل للارتفاع. وإذا ارتفعت الأجور في صناعة ما؛ فإن المنافسة ستجبر أصحاب الأعمال الآخرين على زيادة الأجور التي يدفعونها؛ ولذلك "تميل الأجور لأن تساوي إنتاج العامل الحديّ" أو ما يُدفع للعامل الأخير (كلارك ١٩٦٥ [١٨٩٩]،١٠٦).

وقد اعتاد كلارك استخدام نظريته في الإنتاجية الحدية لتبرير معدلات الأجور في الولايات المتحدة، ولنقد نقابات العمال لمحاولاتها رفع معدلات الأجور فوق "قانونـ(ـه) الطبيعي" ، وعلى سبيل المثال، رغم دعمه منظمة فرسان العمل ***Knights of Labor***، دعا كلارك للتحكيم الإلزامي لإنهاء النزاعات العمالية، مؤيدًا لمبدأ أن يُدفع للعمال المضربين نفس الأجور السائدة في أسواق العمل الأخرى المشابهة (ديوي ١٩٨٧، ٤٣٠)، ومن جهة أخرى عارض كلارك قوة الاحتكارات والشركات الكبرى التي حاولت استغلال العمال بإجبارهم على قبول أجور أقل من

الإنتاج الحدي للعمل. وبحسب كلارك، تمثل البيئة التنافسية في كلٍ من سوق العمل والصناعة ضرورة لأجور عادلة وللعدالة الاجتماعية، وقد كتب كتابًا عن الموضوع بعنوان "عدالة اجتماعية بلا اشتراكية (١٩١٤م).

وقد انتُقِد اقتصاد كلارك التوجيهي ***prescriptive*** من قبل الاقتصاديين زملائه، الذين ادعوا أن "الاقتصاد النيوكلاسيكي هو أساسًا أداة تبرير للنظام الاقتصادي القائم" (ستيجلر ١٩٤١، ٢٩٧). وخصوصًا ثورشتين فبلن الذي اعتاد استهداف كلارك في سياق هجماته اللاذعة على النظام الاقتصادي السائد.

والحق أن تطبيق كلارك للمبدأ الحديّ على العمل لا يزال له أثره، لدرجة أن الماركسيين اضطروا لتغيير رؤاهم المتطرفة عن الاستغلال المستندة لنظرية العمل في القيمة؛ فلم يعد بمقدورهم الادعاء بحق العمال في أن يُدفع لهم "كامل نتاج عملهم"، وأصبح المُستخدَمون يُنظر لهم كمُستغَلين فقط إذا تسلموا أجورًا أقل من قيمة الإنتاج الحديّ للعمل الذي يقدموه (سويزي ١٩٤٢، ٦).

هنري جورج وضريبة الأرض

كان كلارك كذلك ناقدًا صاخبًا لهنري جورج ***Henry George*** (١٨٣٩–٩٧)، المصلح الاجتماعي الذي حمّل القوة الاحتكارية لملاك الأرض المسئولية عن الفقر وعدم العدالة في العالم، مُستندًا بقوة على نظرية الريع الريكاردية. فكان يرى أن حل الفقر والتفاوت يتحقق بفرض ضريبة وحيدة على الأرض غير المُحسنة. ورغم أن جورج كان عاميًا غير متخصص، إلا أن كلارك أدان فكرة الضريبة الموحدة خاصته في كتاب توزيع الثروة، وبدأ نقده برفض الرؤية الريكاردية التي ترى أن كمية الأرض ثابتة، فكتب "فكرة أن الأرض كم ثابت تقوم على خطأ يقابله المرء في النقاشات الاقتصادية بتكرار ممل" (١٩٦٥ [١٨٩٩]، ٣٣٨).

فبينما كمية الأرض الموجودة على الكوكب ثابتة في الواقع، فإن عرض الأرض المتاحة للبيع يتغير مع تغير السعر، كأي سلعة أخرى. وتتحدد أسعار

الأراضي، كالأجور والسلع الرأسمالية، بإنتاجيتها الحدية - "عند الحدّ" -، كما يتم تخصيصها وفقًا لأفضل استخداماتها "المنتجة" (٣٤٦-٤٨).

ووفقًا لكلارك، سيعمل فرض الضريبة على قيمة الأرض، حتى إذا كانت غير مُحسنة، إلى خروج رأس المال من الأرض إلى السكن، ويسيء تخصيص رأس المال لصالح الأخير.

فالريع وأسعار الأرض يساعدان المستثمرين على تخصيص الموارد النادرة (الأرض) على أقيم استخداماتها في المجتمع، ولن تؤدي ضرائب الأرض والتحكم بالريع سوى لتشويه استخدام الأرض(١).

وأخيرًا، طبق كلارك نظريته في الإنتاجية الحدية على رأس المال والفائدة، واختلف بشدة مع الاقتصاديين النمساويين حول هيكل أسواق رأس المال، مجادلاً بأن رأس المال الاستثماري كان "رصيدًا دائمًا" كخزان كبير، حيث يكون "الماء الذي يتدفق في هذه اللحظة إلى وجهة معينة من البركة، إنما يسبب فيضًا من الجهة المقابلة" (كلارك ١٩٦٥ [١٨٩٩]، ٣١٣). بينما يرى النمساويون من جهة أخرى هيكل رأس المال كمجموعة من السلع الرأسمالية، بدءً من المراحل الأولى حتى المراحل الأخيرة من الإنتاج، ويعتقدون أن هذا الهيكل يتأثر بمعدلات الفائدة، التي تتحدد بالتفضيل الزمني. والتقدم الذي يتحقق، وفقًا لبوهم بافريك في أوروبا وفرانك فيتر ***Frank Fetter*** في أمريكا، إنما تم بسبب رأسماليين استثمروا مدخراتهم في عمليات إنتاجية "غير مباشرة" ***roundabout*** بدرجة أكبر.

ورغم هذه الخلافات، يعترف كلارك بأن الاستثمار سيزيد إذا زاد المجتمع من ادخاره؛ حيث ستنخفض بالتبعية معدلات الفائدة، وسيزداد حجم مخزون رأس المال؛ بما يؤدي لأداء اقتصادي أعلى.

---

(١) من الغريب بما فيه الكفاية، أنه بينما كان هنري جورج مؤيدًا لمذهب دعه يعمل، فإن برنامج ضريبة الأرض الذي طالب به شجع كثيرًا من مستمعيه، بمن فيهم جورج برنارد شو وسيدني ويب، على أن يصبحوا اشتراكيين، انظر سكويسن (٢٠٠١، ٢٢٩-٣٠).

ناقدان يناقشان معنى النموذج النيوكلاسيكي

بحلول مطلع القرن العشرين، كان قد تشكل نموذج جديد كامل للاقتصاد الرأسمالي؛ بفضل الثورة الحدية في أوروبا والولايات المتحدة، فآدم سميث والاقتصاديون الكلاسيك قدموا الأسس، لكن تطلب الأمر جيلاً آخر من الاقتصاديين لإنهاء المهمة، وكان قد آن الأوان لأخذ مسافة من الواقع وإلقاء نظرة على النموذج الجديد للرأسمالية الحديثة.

وقد هاجم نقاد كتوماس كارليل وكارل ماركس البيت الذي بناه آدم سميث، لكن كان هذا قبل الثورة الحدية، فكان هذا هو وقت إلقاء نظرة ثانية، وهو ما وقع على عاتق اثنين من الاقتصاديين الاجتماعيين (ويُنظر لهم اليوم باعتبارهم علماء اجتماع) ليفحصا بالتفصيل معنى الهيكل الجديد، وقد كان الأمريكي ثورشتين فبلن *Thorstein Veblen* (١٨٥٧–١٩٢٩) والألماني ماكس فيبر *Max Weber* (١٨٦٤–١٩٢٠).

ثورشتين فبلن: صوت المعارضة

كان فبلن الناقد والمراقب الرئيسي للرأسمالية النظرية الجديدة، وبعد أن درس في عشر مؤسسات، منها جامعتا شيكاغو وستانفورد، لم يكن لديه ميل للمنهج الاستنباطي التجريدي العقلاني للنموذج النيوكلاسيكي، لكنه قبل أي شيء كان ناقدًا، وليس صانع رؤى عالمية.

وفي عمله الأكثر شهرة "نظرية الطبقة المترفة"، طبق فبلن الرؤية الداروينية على الاقتصاد المعاصر، فرأى الرأسمالية المعاصرة كشكل من التطور "الهمجي" المبكر، تمامًا كتطور القردة. ومحاكاةً لمقولة برودون الشهيرة "الملكية سرقة" قال فبلن إن الملكية الخاصة لا تختلف كثيرًا عن "غنيمة نتجت عن غارة ناجحة" (فبلن ١٩٩٤ [١٨٩٩]، ٢٧).

كما نظر لسعي الرأسماليين للثروة والرفاهية والحصول على السلع في خضم المنافسة مع أقرانهم كجزء من "غريزة الافتراس" (٢٩)، ولحياة الفراغ باعتبارها "تتقاسم الكثير مع غنائم البطولات" (٤٤)، وللمغامرة والمجازفة كانعكاس لـ "المزاج الهمجي" (٢٧٦، ٢٩٥-٩٦)، وفي رأيه كانت النساء تُعامل معاملة الملكية كالعبيد، فيحصل عليهن المالك بشجاعته (٥٣)، كما كان الحس الوطني والحرب شارات لـ "العمل الافتراسي، لا المنتج" (٤٠).

وفي رأيه يستلزم التقدم تجاوز الرأسمالية البدائية نحو مستوى اجتماعي أعلى، كذا رفض الحرب (كان فبلن من السلاميين ***pacifist***)، وهكذا يجب أن نستبدل بالرأسمالية شكلاً من اشتراكية العمال والتكنوقراط، "سوفييت من التكنوقراط"، لكنه رفض الماركسية كفلسفة، فالأفكار الماركسية في رأيه، فشلت في التحليل التطوري؛ كون العديد من الأمم انهارت دون صراع طبقي، كما قال: إن "الفكرة التي تقول: إن البؤس المتصاعد لابد أن يؤدي لثورة اشتراكية فكرة مشكوك فيها"، وأن "الوقائع لا تؤيد نظريات ماركس في بعض النقاط الحاسمة" (يورجنسين ويورجنسين ١٩٩٩، ٩٠).

وتصوُّر فبلن مختلف نوعًا ما عن تصور ماركس عن الصراع الطبقي، فبدلاً من تقسيم العالم إلى رأسماليين وبروليتاريين، ملاك ومُعدمين، يؤكد فبلن على تحالف التقنيين والمهندسين في مقابل رجال الأعمال والمحامين ورجال الدين والعسكريين والأرستقراطية العاطلة. لقد رأى الصراع بين الصناعة والمال، بين العمال اليدويين ذوي الياقات الزرقاء والعمال ذوي الياقات البيضاء، بين الطبقة المشتغلة والطبقة المترفة.

وفي الفصل الرابع من نظرية الطبقة المترفة، يصف فبلن ساخرًا بكثير من التفصيل "الاستهلاك المظهري" للطبقة الثرية، فكتب "لابد من سلوكيات وطرائق حياة رفيعة بما يتواءم مع نمط الفراغ المظهري والاستهلاك التفاخري" (١٩٩٤ [١٨٩٩]، ٧٥)، وأدان الأثرياء لانخراطهم عمدًا في الإنفاق "المتلاف" والسلوك

التفاخري، وانسحابهم من الطبقة الصناعية، فضلاً عن أن تلك "الطبقة المترفة تكون مولعة بالحرب وبالمواقف العدائية أكثر من الطبقات الصناعية" (٢٧١).

وفي سياق تسليطه الضوء على مبالغات الطبقة "المبتذلة"، عبر فبلن عن عدائه لثقافة الأعمال، التي وصفها بأنها "مفسدة وعبثية وشرسة" (١٩٩٤ [١٨٩٩]، ٣٥١)، وكما كتب روبرت لاكتشمان ***Robert Lakachman***، في مقدمته لكتاب نظرية الطبقة المترفة، رفض فبلن المجتمع التجاري باعتباره "حاجزًا معاديًا بشكل كبير للتطور نحو الإثمار الكامل لموهبة الإنسان الصناعية، التي تهبه الحياة"، في تناقض واضح مع رؤية آدم سميث للمجتمع التجاري الخيّر، حيث رأى سميث النظام والانسجام والإحسان والمصلحة الذاتية العقلانية، بينما رأى فبلن الفوضى والصراع والطمع، فقد "كان فبلن قادرًا على أن يرفض بشكل قاطع كل فرضية ومسلمة تقوم عليها عقيدة الرأسمالية" (ديجينز ١٩٩٩، ١٣). مُتجاهلاً مزاياها المُتمثلة في خلق الثروة وتوسع رأس المال والاستثمار في تقنيات جديدة وتمويل التعليم العالي والكرم الخيري لمجتمع الأعمال، بل إنه للدهشة، ادعى بشكل قاطع أنه لم ير في حياته أي تحسّن في مستوى معيشة الشخص العادي (دورفمان ١٩٣٤، ٤١٤)، فاقتبس، موافقًا تلك الرؤية التي عبر عنها لأول مرة جون ستيورات ميل، الذي كتب في مرجعه الدراسي مبادئ الاقتصاد السياسي: "حتى اليوم لا يزال من المشكوك فيه أن التجديدات الميكانيكية قد خففت من الكدح اليومي لأي كائن بشري" (ميل ١٨٨٤ [١٨٤٨]، ٥١٦)، ونفس هذا القول يمكن العثور عليه في رأسمال ماركس (١٩٧٦ [١٨٦٧]، ٤٩٢).

وإذا كنا يمكن أن نتسامح مع ما صدر عن ميل وماركس من تصريحات غير مطلعة في منتصف القرن التاسع عشر، فإن صدور مثلها عن فبلن إنما يدل على غفلته المذهلة عن إحصاءات المستهلك، فبحلول عام ١٩١٨م، عندما أصدر فبلن تصريحاته هذه، كان ملايين المستهلكين الأمريكيين قد بدؤوا يستمتعون بالثلاجات والكهرباء والتليفون والماء الجاري ودورات المياه الداخلية والسيارات،

لا عجب أن ترك فبلن الحياة مُحبطًا، فقد انتشرت رؤيته المتشائمة للرأسمالية أثناء العشرينيات الصاخبة، عندما كانت حياة المستهلكين الأمريكيين تتحسن بقفزات هائلة.

ماكس فيبر: دفاع حار عن رأسمالية "عقلانية"

لحسن الحظ، لم يكن فبلن المعلق الاجتماعي الوحيد على الرأسمالية عند مطلع القرن العشرين، فقد ظهر خصمه الرئيسي على الشاطئ الآخر للمحيط، وهو عالم الاجتماع والاقتصادي الألماني ماكس فيبر، مؤلف الكتاب الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، وتتشبع رؤى فيبر للرأسمالية بروح آدم سميث أكثر من فبلن.

وكما يقول جون ديجينز ***John Patrick Diggins***: "لا يمكن أن يوجد منظران اجتماعيان أكثر تضادًا فكريًا ومزاجيًا من ثورشتين فبلن وماكس فيبر" (١٩٩٩، ١١١)، فكلاً من فبلن وفيبر كان مهوسًا بفهم معنى المجتمع الصناعي المعاصر، خصوصًا من جهة مسائل القوة والإدارة وفائض الثروة، وكلاهما نشر أفضل أعماله مبيعًا قرب مطلع القرن العشرين، كما كان كلاهما ناقدًا بقوة للتفسير الماركسي للتاريخ.

ومع ذلك، وصل فيبر لنتائج مختلفة لحد كبير عن نتائج فبلن وماركس، فقد رفض كلاً من وصف فبلن للرأسمالية كشكل من التطور الهمجي ونظرية ماركس في الاستغلال وفائض القيمة، ورأي أن تطور المجتمع المعاصر (العصر البطولي للرأسمالية) قد تحقق بسبب انضباط أخلاقي حاد وتفان حاد في العمل الشاق؛ بما أدى إلى استثمارات طويلة الأجل وإدارة مؤسساتية متقدمة.

فماذا كان المصدر القوي للتطور الاقتصادي الغربي؟

خلافًا لفبلن وماركس، رأى فيبر أن المصدر كان الدين، خصوصًا الإصلاح البروتستانتي وتعاليمه الخاصة بالتدبير والنظر للعمل كالتزام أخلاقي، فضلاً عن مفهومه لـ "الدعوة"، وقد واجه عمل فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" الرؤى الفكرية الشائعة لكارل ماركس وفريدريك نيتشه ***Friedrich Nietzsche*** حول الدين باعتباره وهما وعكازا، أو ما هو أسوأ، عصابًا غير عقلاني. وقد أشاد فيبر بالمسيحية كـ "رباط اجتماعي لأخوة تشمل العالم" (ديجينز ١٩٩٦، ٩٥).

ولم يوافق فيبر ماركس، مؤكدًا على أن أصول الرأسمالية تكمن في المثل الدينية لا المادية التاريخية، وأنه لم يكن الطمع الجامح والسعي غير المقيد للكسب هو ما أتى بعصر الرأسمالية، فقد وُجدت هذه الدوافع في كل مجتمعات الماضي، وفكرة أن "الطمع" هو القوة الدافعة وراء الرأسمالية "فكرة ساذجة" يجب أن تُدرس فقط في روضة أطفال التاريخ الثقافي. ومتبعًا مونتسكيو وسميث، أعلن فيبر أن "الطمع غير المحدود للكسب على الأقل لا يطابق الرأسمالية، فلا يزال أقل من أن يستوعب روحها"، بل إن الرأسمالية قد تتطابق مع ضبط النفس أو على الأقل التخفف العقلاني من هذا الدافع غير العقلاني" (فيبر ١٩٣٠ [١٩٠٤/٥]، ١٧).

إذًا ما السبب وراء التطور التاريخي للرأسمالية المعاصرة، خصوصًا في الغرب، "تلك القوة الأكثر مصيرية في حياتنا المعاصرة" (فيبر ١٩٣٠ [١٩٠٤/٥]، ١٧)؟

يتلخص طرح فيبر في أن الدين، الذي كان يحكم قبضته على عقول الناس لقرون، هو ما كبح ظهور الرأسمالية حتى جاء الإصلاح البروتستانتي في القرن السابع عشر، فحتى ذلك الحين كان جمع المال لا يلقى تشجيعًا في معظم الديانات تقريبًا بما فيها المسيحية، ثم تغير هذا كله وفقًا لفيبر مع المذهب اللوثري في "الدعوة"، والمذهب الكالفني والبروتستانتي في العمل لأجل مجد الرب، والتحذير الميثودي ***Methodist***(١) من الكسل، ففقط بين البروتستانت يمكن للمسيحي الملتزم

(١) طائفة مسيحية بروتستانتية ضمن التيار الإنجيلي ظهرت في القرن الثامن عشر في المملكة المتحدة (المترجم).

أن يسمع خطبة جون ويسلي *John Wesley* عن الثروة: "اكسب بقدر ما تستطيع، وادخر بقدر طاقتك، وأعط كل ما يمكنك" (ويبر ١٩٣٠ [١٩٠٤/٥]، ١٧٥-٧٦).

والبروتستانتية لم تكتف بتشجيع الصناعة، لكنها أيضًا أكدت على عامل حاسم في النمو الاقتصادي، وهو فضيلة التوفير. وكما شرح فيبر، فإن المسيحية دعت لإنكار الذات والتقشف وحذرت من المادية والكبر، وبالتالي رفض دعاة البروتستانتية "الاستهلاك المظهري"؛ ولهذا ادخر الرأسماليون والعمال المزيد والمزيد.

وقد رأى فيبر في الأب الأمريكي المؤسس بنجامين فرانكلين مثال الأخلاق البروتستانتية، واقتبس في كتابه كثيرا من أقوال فرانكلين الحكيمة، مثل "تذكر، الوقت له ثمنه"، و"قرش ادخرته هو قرش كسبته".

ويختلف المؤرخون مع أطروحة فيبر، مُشيرين إلى أن الرأسمالية ازدهرت أولاً في الدول-المدن الإيطالية، والتي كانت كاثوليكية. فقد كان ميناء أنتويرب *Antwerp* الكاثوليكي في القرن السادس عشر مركزًا ماليًا وتجاريًا مزدهرًا. كما كان "المدرسيون" *scholastics* الإسبان، وخصوصًا اليسوعيين والدومينكان في منتصف القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، يدعون للحرية الاقتصادية.

ورغم كل هذه الانتقادات، فقد نجحت أطروحة فيبر في تبديد المفاهيم الثقافية السلبية التي تبناها فبلن عن الرأسمالية والإيمان الديني، وقد أكد فيبر على دور العوامل الروحية لا المادية في تطور الرأسمالية، وبينما نظر فبلن الأنثروبولوجي للرأسمالية الحديثة كمثال على الاستغلال الهمجي، فإن فيبر عالم الاجتماع رأى الأخلاق الرأسمالية والانضباط الأخلاقي كمانع حاسم للسلوك الافتراسي للبشر. وبينما صوّر فبلن الرأسمالي كمفترس وكطالب مكانة، فإن فيبر أكد على الضمير الفردي والتعاليم المسيحية النابذة للبطالة والتبذير.

إرفنيج فيشر ولغز النقود

واجه النموذج النيوكلاسيكي لعلم الاقتصاد الحديث، بعد أن أُعيد تشكيله وتمحيصه عدة مرات، تحديًا آخر مع دخوله القرن العشرين، فقد كان هناك عنصر

أساسي مفقود في النموذج الرأسمالي للرخاء: وهو فهم أولي للنقود. فقد أثارت الأزمات الاقتصادية في القرن التاسع عشر تساؤلات خطيرة عن دور النقود والائتمان: فما هو الأساس النقودي المثالي؟ وما الذي يشكل نظامًا نقوديًا مصرفيًا سليمًا؟ وهل كان نظام آدم سميث للحرية الطبيعية نظامًا غير مستقر بطبيعته؟

وهكذا كان فهم دور النقود والائتمان، شريان حياة الاقتصاد، مسألة غير محلولة في الاقتصاد الكلي للقرن العشرين، وقد فرضت هذه المسألة العالقة التحدي الأعظم على المدافعين عن النموذج النيوكلاسيكي، وأدت في نهاية المطاف للثورة الكينزية.

وكان الرجل الذي قضي كامل مسيرته المهنية يبحث عن إجابة للغز النقود هو إرفينج فيشر ***Irving Fisher*** (١٨٦٧-١٩٤٧) البروفيسور البارز بجامعة ييل، ومؤسس المدرسة "النقودية"، وقد أشاد به كبار الاقتصاديين من جيمس توبين إلى ميلتون فريدمان، معتبرينه الأب الأول للاقتصاد الكلي النقودي، وواحدًا من أعظم المنظرين في مجالهم، كما وصفه مارك بلاوج بأنه "واحد من أعظم الاقتصاديين الأمريكيين في التاريخ، وبالتأكيد من أكثرهم حيوية" (بلاوج ١٩٨٦، ٧٧).

وقد كرس فيشر كامل حياته المهنية والشخصية على السواء لموضوع النقود والائتمان، وابتكر النظرية الكمية في النقود واسعة الانتشار، وأول مؤشرات للأسعار، كما أصبح مُجندًا لعديد من القضايا، من الحياة الصحية إلى استقرار الأسعار. وكتب أكثر من ثلاثين كتابًا.

وكان مخترعًا ثريًا (لما يُعرف اليوم بالرولوديكس ***Rolodex*** أو نظام كتالوج الكروت ***card catalog system***) أصبح حكيم وول ستريت، لكنه تحطم ماليًا مع انهيار سوق الأوراق المالية خلال أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣م. ولابد أن فشله كنقودي في توقع الانهيار الاقتصادي العظيم في عشرينات القرن العشرين يرجع مباشرةً لأن نموذجه النقودي للاقتصاد غير مكتمل، وكان هذا النموذج المعيب هو ما أدى مباشرةً للثورة الكينزية، موضوع فصلنا القادم.

النظرية الكمية في النقود لفيشر

تكمن المشكلة في تفسير فيشر لنظريته الشهيرة في النقود.

كانت الفكرة الرئيسية في نظريته الكمية، المنشورة في كتابه "القوة الشرائية للنقود" (١٩٦٣ [١٩١١])، هى أن التضخم (الارتفاع العام في مستوى الأسعار) ينتج أساسًا عن التوسع في النقود والائتمان، وأن هناك ارتباطًا بين تغيرات المستوى العام للأسعار وتغيرات عرض النقود، فإذا تضاعف عرض النقود؛ تضاعفت الأسعار.

ولم يكن هذا المفهوم النقودي جديدًا، فعديد من الاقتصاديين تبنوا هذه النظرية قبل فيشر، بمن فيهم ديفيد هيوم وجون ستيوارت ميل، لكن فيشر خطى أبعد منهم بتطوير معادلة رياضية للنظرية الكمية.

فبدأ بـ "معادلة التبادل" بين النقود والسلع، التي صاغها سيمون نيوكومب *Simon Newcomb* عام ١٨٨٥م:

ن. ت = س. ك

حيث:

ن = كمية النقود المتداولة

ت = سرعة تداول النقود أو الدوران السنوي للنقود

س = المستوى العام للأسعار

ك = الكمية الإجمالية لصفقات السلع والخدمات

وفي الحقيقة لا تزيد معادلة التبادل هذه عن مجرد متطابقة حسابية، فالجانب الأيمن منها يمثل حركة النقود، والجانب الأيسر يمثل حركة البضائع، وقيم البضائع لابد وأن تساوي النقود المُحولة ضمن أي عملية تبادل. وبالمثل فكمية النقود المتداولة مضروبةً في متوسط عدد مرات انتقالها بين الأيدي عبر السنة، لابد أن تساوي القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة والمُباعة خلال السنة؛ وبالتالي فبالتعريف (ن. ت) لابد أن تساوي (س. ك).

ومع ذلك، حوّل فيشر معادلة التبادل لنظرية.

فقد افترض أن سرعة التداول (ت) و كمية الصفقات (ك) تظلان مستقرتين نسبيًا؛ وبالتالي لابد أن ترتبط تغيرات مستوى الأسعار ارتباطًا مباشـرًا بتغيـرات عرض النقود، وكما قال: "يتغير مستوى الأسعار بعلاقة طردية تناسبية مع كميـة النقود المتداولة، شريطة عدم تغير سرعة تداول النقود وكمية المبادلات المرتبطـة بها" (١٩٦٣ [١٩١١]، ١٤). وقد أسمى هذه النظرية بالنظرية الكمية في النقود.

وكان فيشر يؤمن بحيادية النقود في الأجل الطويل، أي أن أي زيـادة فـي عرض النقود ستتسبب في زيادة الأسعار دون أن تسبب أي آثار مرضـية طويلـة الأجل. وبينما أشار لــ "الانحرافـات" ***maladjustments*** و"إفـراط الاسـتثمار" ***overinvestments*** (مصطلحات يستخدمها النمساويون) اللذين قد يحدثان في خطوط إنتاجية معينة، فإنه اعتبرها اختلالات قصيرة الأجل ستعالج نفسها بنفسها في نهاية المطاف (فيشر ١٩٦٣ [١٩١١]، ١٨٤–٨٥).

ولهذا قال في منتصف عشرينيات القرن العشرين: إن دورة الأعمال لم يعد لها وجود، معتقدًا بمجيء "عصر جديد" من الازدهار الدائم في أداء كلٍ من الإنتاج الصناعي وسوق الأوراق المالية، وكانت هذه القناعة الساذجة هى ما أودت به.

وقد حبّذ فيشر توسع الاحتياطي الفيدرالي بشكل تـدريجي فـي الائتمـان، مادامت الأسعار مستقرة نسبيًا؛ تصورًا منه أنه لن تكون هناك أزمة، وقـد كـان اقتصادي العصر الجديد يولي قدرًا كبيرًا من الثقة لبنك أمريكا المركزي الجديـد، ويتوقع تدخل الاحتياطي الفيدرالي إذا حدثت أزمة.

فيشر ينخدع باستقرار الأسعار

وفقًا لفيشر، فإن المتغير الأساسي الذي تجب مراقبته في معادلة النقود هـو المستوى العام للأسعار (س)، فلو كانت الأسعار مستقرة نسبيًا؛ فغالبًا لـيس هنـاك أزمة كبيرة أو كساد، ولهذا كان ضمان استقرار الأسعار هـو الهـدف النقـودي الأساسي لفيشر في عشرينيات القرن العشرين.

وكان يرى أن قاعدة الذهب الدولية لا تستطيع أن تحقق استقرار الأسعار بمفردها، فهي بحاجة لمساعدة الاحتياطي الفيدرالي ***Federal Reserve***، الذي تأسس أواخر عام ١٩١٣م؛ لخلق السيولة ومنع الكساد والأزمات.

وهكذا يرى فيشر أنه إذا بقيت أسعار الجملة وأسعار التجزئة هادئة نسبيًا؛ فسيكون كل شيء على ما يرام. لكن إذا بدأت في الانخفاض مُهددةً بالانكماش؛ فسيتوجب على الاحتياطي الفيدرالي التدخل وتوسيع الائتمان.

وفي الواقع، كانت أسعار الجملة والتجزئة في الولايات المتحدة مستقرة بشكل كبير، ولم تنخفض خلال عشرينات القرن العشرين سوى بشكل طفيف؛ ولهذا اعتقد اقتصاديو العصر الجديد، وهم على أعتاب انهيار ١٩٢٩م، أن كل شيء على ما يرام، ففي أكتوبر ١٩٢٩م، قبل أسبوع واحد من انهيار سوق الأسهم، قدم فيشر بيانه سيئ السمعة "يبدو أن الأسهم قد وصلت لاستقرار دائم"، ويشير ميلتون فريدمان، الاقتصادي النقودي المعاصر، إلى تلك العشرينات باعتبارها "ذروة مجد الاحتياطي الفيدرالي"، قائلاً "كانت العشرينات بصفة عامة فترة رخاء كبير ونمو اقتصادي مستمر" (فريدمان وشوارتز ١٩٦٣، ٢٩٦).

كان الخلل الأساسي في منهج فيشر هو تركيزه المفرط على التوازن الاقتصادي الكلي طويل الأجل، وفي عالم فيشر كان الأثر الأساسي للتضخم هو الارتفاع العام في مستوى الأسعار، لا الاختلالات الهيكلية ولا فقاعات الأصول ولا دورة الأعمال؛ ولهذا ركز بشكل شبه حصري على مستوى الأسعار بدلاً من الكليات النقدية أو أسعار الفائدة، لكن طُور نوعٌ من سياسة "النقد الرخيص" أواسط العشرينات، عندما خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل مصطنع للمساعدة في تقوية موقف الجنيه الإسترليني، وقد خلقت سياسة أسعار الفائدة المنخفضة هذه، فقاعة في قطاعات التصنيع والعقارات وسوق الأوراق المالية، فقاعة لا يمكن أن تستمر.

الاقتصاديون النمساويون يحذرون من كارثة وشيكة

وُجدت مدرسة اقتصادية أثناء عشرينيات القرن العشرين توقعت أزمة نقدية قادمة: وتحديدًا الجيل الصاعد من الاقتصاديين النمساويين، لودفيج فون ميزيس

Ludwig von Mises (١٨٨١-١٩٧٣) وفردريـــك هايـــك *Friedrich Hayek* (١٨٩٩-١٩٩٢)، وقد عارض الاثنان فيشر، مؤكدين أن سياسات التضخم النقــدي والنقد الرخيص هى سياسات غير مستقرة بطبيعتها، تخلق اختلالات هيكليــة فــي الاقتصاد، لا يمكن أن تستمر.

وفي نظر ميزيس النقود ليست "محايدة"، خصوصًا فـــي الأجــل القــصير. وبالتالي فالقرارات المصيرية التي تتخذها البنوك المركزية برفع أو خفض أســعار الفائدة في العشرينيات ستعمل لا محالة على خلق فقاعة مصطنعة، وفي ظل قاعدة ذهب دولية، لا يمكن لهذه الفقاعة التضخمية أن تعيش طــويلاً، ولابــد أن تــؤدي لانهيار وكساد.

لا غرابة أن التفتت أنظار الأكاديمية الاقتصادية لهما، عندما تحققت تنبؤات ميزيس وهايك أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٢م. وتوجه الاقتصاديون من جميــع أنحــاء العالم إلى فيينا لحضور محاضرات ميزيس الشهيرة.

وقد تُرجمت أعمال ميزيس للإنجليزية، كما دُعي زميلــه الأصــغر هايــك للتدريس في مدرسة لندن للاقتصاد رفيعة الشأن، والذي نال بعد عقود عام ١٩٧٤م جائزة نوبل على أعماله الرائدة في الثلاثينيات.

ولم يكن عمل ميزيس الثوري عمل شخص واحد، فقد استخدم آليــة تــدفق المسكوكات لديفيد هيوم وديفيد ريكــاردو وفرضـــية "الــسعر الطبيعـــي للفائــدة" للاقتصادي السويدي كنوت فيكسل، ونموذج رأس المـــال لأســتاذه يــوجن بــوهم بافريك، وكفيشر كان أول أعمال الرئيسية عملاً في النقود.

وقد قدم في هذا العمل "نظرية النقد والائتمــان" (١٩٧١ [١٩١٢]) نموذجًــا نقديًا يتحدى نظرية فيشر الكمية في النقود، وكان الهدف الأول والأساســي الــذي حاول ميزيس تحقيقه هو إدماج النقود في الثورة الحدية والنظام الاقتــصادي، فقــد تعامل الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك مع النقود كصندوق منفــصل، ولــيس كموضوع يخضع لنفس التحليل الخاص ببقية النظام. فمثلاً كانــت معادلــة تبــادل

إرفنيج فيشر، لا المنفعة الحدية و نظرية الثمن، هى ما شكّل أساس التحليل النقودي، كما أن الاقتصاديين من نوع فيشر يتحدثون عن المتغيرات الكلية كمستوى الأسعار وعرض النقود وسرعة التداول والناتج القومي، علاوةً على أن العملات الوطنية كالدولار والفرنك والجنيه والمارك كان يُنظر لها كوحدات حسابية تحددها الحكومة تحكميًا، أي كما أعلنت المدرسة التاريخية الألمانية: النقود من خلق الدولة.

ولذلك انفصل الاقتصاد الجزئي ***microeconomics*** (نظرية العرض والطلب للمستهلكين الفرديين والمؤسسات) عن الاقتصاد الكلي ***macroeconomics*** (نظرية النقود والنشاط الاقتصادي الكلي)، فمن سيجد الحلقة المفقودة ويربط الاثنين؟

يربط كتاب نظرية النقود والائتمان لميزيس الجزئي والكلي معًا بأن يظهر أولاً أن النقود كانت في الأصل سلعة (ذهب، فضة، نحاس، خرز... إلخ)؛ ولذلك تخضع للتحليل الحدي ككل شيء آخر، كما أظهر ميزيس أن النقود لا تختلف عن أي سلعة أخرى عندما يتعلق الأمر بالقيمة الحدية، وفي الاقتصاد الجزئي يتحدد سعر أي سلعة بالكمية المتوافرة منها ومنفعتها الحدية، وينطبق نفس المبدأ على النقود، عدا أنه في حالة النقود يتحدد "السعر" بالقوة الشرائية العامة لوحدة النقود. ويتحدد الاستعداد للاحتفاظ بالنقود "الأرصدة النقدية" بالطلب الحدي على تلك الأرصدة، والتفاعل بين كمية النقود المتوافرة والطلب عليها يحدد سعر العملة (الدولار مثلاً)؛ ولذلك تؤدي أي زيادة في عرض العملة إلى انخفاض في قيمتها أو سعرها.

وبالطبع يمثل تطبيق ميزيس للتحليل الحدي على النقود تأكيدًا للتقريب الأول للنظرية الكمية لفيشر في النقود، فلو أنك زدت عرض النقود؛ فسينخفض سعرها، لكن يبقى السؤال، بأي قدر؟

كما ذكرنا افترض فيشر أن سرعة تداول النقود وكمية المبادلات مستقرتان نسبيًا؛ ولذلك يرتبط عرض النقود بمستوى الأسعار بعلاقة مباشرة وتناسبية، لكن

في عمله نظرية النقود والائتمان أخذ ميزيس خطوات أبعد من فيشر، فقد أكد أنه حتى مع استقرار مؤشر أسعار البلد، يمكن أن تحدث دورة الأعمال، كما أكد أن اقتراح فيشر باستقرار مؤشر الأسعار "لا يمكنه أن يخفف الآثار الاجتماعية المترتبة على التغير في قيمة النقود" (ميزيس ١٩٧١ [١٩١٢]، ٤٠٢).

فلِمَ لا؟

لأنه من الممكن أن ينتعش النشاط الاقتصادي دون زيادة في أسعار السلع أو أسعار المستهلك، وبالمثل يمكن أن ينهار الاقتصاد قبل أن يبدأ التدهور العام في الأسعار، والجاني في رأي ميزيس هو عرض النقود (ن)، فهو متغير مستقل يمكنه بث الخراب في الاقتصاد، ليس بمجرد زيادة الأسعار كما افترض فيشر، بل بخلق اختلالات هيكلية في الاقتصاد، فالنقود في نموذج ميزيس ليست محايدة قط؛ فهي تؤثر على كل المتغيرات الأخرى في معادلة تبادل فيشر، سرعة التداول (ت) والأسعار (س) وكمية المبادلات (ك)، كما أن العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار نادرًا ما كانت تناسبية.

فيكسل والسعر الطبيعي للفائدة

وعلاوةً على ذلك، إذا دفعت السياسة النقودية سعر الفائدة "السوقي" لأسفل السعر "الطبيعي"؛ فإن البنك المركزي بذلك يمكن أن يخلق دورة أعمال غير مستقرة يمكنها أن تؤدي لكارثة مالية.

وقد استعار ميزيس فكرة السعر "الطبيعي" هذه من الاقتصادي السويدي اللامع كنوت فيكسل (١٨٥١-١٩٢٦)، الذي عرّف سعر الفائدة "الطبيعي" بأنه السعر الذي يتساوى عنده العرض من الادخار مع الطلب عليه، استنادًا للمعدل الاجتماعي للتفضيل الزمني، وعلى سبيل المثال، إذا كان معدل الادخار الطبيعي للمواطن السويسري أعلى منه للمواطن السويدي؛ فإن سعر الفائدة الطبيعي سيميل

لأن يكون أقل في سويسرا منه في السويد، بافتراض اتباع الحكومة سياسة نقودية محايدة، ومن جانب آخر، عرّف فيكسل سعر الفائدة "السوقي" بأنه سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على المقترضين منها أفراد وشركات.

وأشار فيكسل إلى أنه في اقتصاد مستقر، يكون الأصل أن السعر الطبيعي (الذي يعكس التفضيل الزمني) هو نفسه سعر السوق (سوق القروض)؛ فحيث يكون السعران هما نفسهما يكون هناك استقرار اقتصادي كلي، بينما إذا ما افترقا فلابد أن تحدث مشاكل، فإذا خفض الاحتياطي الفيدرالي بشكل مصطنع سعر الفائدة السوقي من خلال سياسة "النقد الرخيص" لأسفل سعرها الطبيعي؛ فإنه بذلك يخلق عملية تراكمية من التضخم والانتعاش غير المستقر، خصوصًا في أسواق رأس المال، وهو ما يمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة، بحسب كيفية إنفاق الأموال، فقد يأخذ صورة سوق صاعدة في وول ستريت، أو انتعاش في قطاعات البناء والصناعة أو فقاعة عقارية.

ومع ذلك، يرى ميزيس وهايك أن الفقاعة التضخمية لا يمكن أن تستمر، ففي نهاية المطاف سترفع الضغوط التضخمية سعر الفائدة السوقي وتخنق الانتعاش؛ مؤديةً إلى كساد.

ويوسع هايك نظرية ميزيس عن دورة الأعمال، أثناء عمله تحت إدارته كمدير للمعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية، وفي كتابه "الأسعار والإنتاج" (١٩٣٥ [١٩٣١])، الذي يمثل تجميعًا لسلسلة محاضرات ألقاها في مدرسة لندن للاقتصاد، يخلق هايك "مثلثات هايكية" لشرح الهيكل الزمني للإنتاج، ويمثل المثلث الإنفاق على كل مرحلة من الإنتاج – من الموارد الطبيعية إلى الاستهلاك النهائي – مع ما تقدمه كل مرحلة من قيمة مضافة، ويتغير هيكل المثلث بتغيرات أسعار الفائدة، فإذا انخفض سعر الفائدة السوقي عن سعرها الطبيعي؛ فإن حجم المثلث يزيد ثم ينكمش(١).

---

(١) لشرح أكثر اكتمالاً لمثلثات هايك، انظر الفصل الثاني عشر من سكويسن (٢٠٠١، ٢٩٤-٩٥) وجاريسون (٢٠٠١).

كما طبق ميزيس نظرية بوهم بافريك في "تطاول" ***slowdown*** عملية الإنتاج وهيكل رأس المال، فعندما تحفز الحكومة انتعاشًا تضخميًا؛ فإنها تتسبب حتمًا في تعقّد واستدارة عملية الإنتاج نحو مزيد من الطول، خصوصًا في صناعات السلع الرأسمالية، وهي العملية التي قد يصعب التراجع عنها أثناء الركود؛ إذ إن الأموال متى استُثمرت في الآلات والأدوات والتجهيزات والمباني؛ يصبح رأس المال غير متجانس، ومن ثمَّ لا يكون سهلاً بيع الأصول والتجهيزات والمخزونات أثناء التباطؤ، وباختصار، متى ما تحول الانتعاش لركود؛ فإن الأمر يتطلب وقتًا قد يصل لسنوات حتى يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأخيرًا كان ميزيس يرى في قاعدة الذهب الدولية ضابطًا سيقطع الطريق بسرعة أمام أي انتعاش تضخمي، ومُستعيرًا آلية تدفق المسكوكات من هيوم وريكاردو، خلص ميزيس إلى حدوث سلسلة من الأحداث سترافق أي انتعاش تضخمي بحيث ينتهي سريعًا في ظل قاعدة الذهب:

(١) سترتفع الدخول والأسعار المحلية في ظل التضخم.

(٢) سيطلب المواطنون واردات أكثر؛ فتزيد عن الصادرات مُسببةً عجزًا تجاريًا.

(٣) سيدفع عجز ميزان المدفوعات بالذهب للخارج.

(٤) سينخفض عرض النقود المحلي؛ مُسببًا انقباضًا انكماشيًا.

النموذج النمساوي يفقد الشعبية في نهاية المطاف

لقد ساعد ميزيس وهايك وفيكسل على سد الفجوة في الاقتصاد النقودي النيوكلاسيكي، كما ساعدوا في إكمال بناء الهيكل الذي بدأ سميث بناءه، لكن لو كانت نظرياتهم النقودية في دورة الأعمال تحمل كل الإجابات، فلماذا لم تنتشر؟

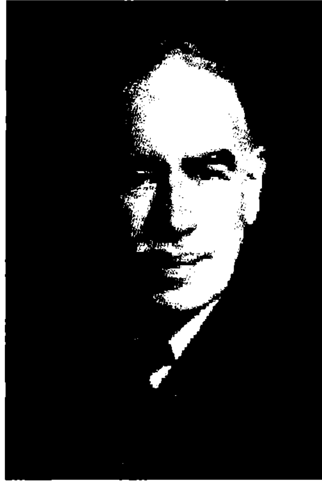
في المقام، لم يحظ نموذجهم بالتقدير بعد أن ترسخ وجود الكساد الكبير، فعندما لم ينته بسرعة كما توقع النمساويون؛ بدأ الاقتصاديون البحث عن نموذج جديد يستطيع شرح حالة الركود العالمي في النظام الرأسمالي، إذ بقى هايك وميزيس يدعوان للحلول النيوكلاسيكية النموذجية، كخفض الأجور والأسعار وخفض الضرائب وتقليل التدخل الحكومي في التجارة الداخلية والخارجية، وحذروا بعنف من السياسة التضخمية والإنفاق بالعجز، "فسيعني هذا بذر بذور اختلالات جديدة وأزمات جديدة" على حد قول هايك. فالحل الوحيد للكساد الكبير كان في رأيهم هو "تركه للزمن للوصول لشفاء دائم"، أو بعبارة أخرى الانتظار وترك السوق تأخذ مجراها الطبيعي (هايك ١٩٣٥، ٩٨-٩٩).

وربما كانت مثل هذه الروشتة تصلح للكساد العادي، لكنها كانت غير كافية، بشكل واضح، لمواجهة انهيار انكماشي واسع النطاق، ومع اكتفاء النمساويين بتقديم بعض التفسيرات دون تقديم روشتات علاج لما بدا كسادًا لا نهاية له؛ بدأ الاقتصاديون في النهاية يبحثون في أماكن أخرى عن حل.

فمن سيأتي للنجدة وينقذ الرأسمالية؟

إنه اقتصادي أخذ خطوة للأمام ليقدم نظرية جديدة مثيرة في الاقتصاد الكلي والسياسة النشطة لعلاج الكساد، نموذج جديد سيلهب عقول جيل جديد كامل من الاقتصاديين.

(٥) جون مينارد كينز.. الرأسمالية تواجه تحديها الأعظم



أتوقع أن سنوات كثيرة، خصوصًا بعد الفترة ١٩٢٠ – ١٩٧٠م ستكون وقتًا ذهبيًا لعمل المؤرخين، إن هذا ليصيبني بالغضب كلما فكرت به، إن مبادئي البسيطة وكثير من رفاقي البائسين، سيذهبون لسلة المهملات[١]

ألفريد مارشال (١٩١٥م)

لم يكن كينز اشتراكيًا، لقد جاء لإنقاذ الرأسمالية، لا لدفنها... ولا يوجد في تاريخ العلوم الاجتماعية إنجاز موازٍ للذي حققه كينز

بول كروجمان (٢٠٠٦م)

(١) ورد هذا التصريح النبوئي في خطاب من ألفريد مارشال إلى البروفيسور تشارلز فاي زميله بجامعة كامبريدج، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩١٥م، ولم يورد أي ذكر لكينز كمدبر لهذه الثورة، لكن بصفة عامة كان لمارشال رأي إيجابي في كينز، انظر بيجو (١٩٢٥، ٤٨٩–٩٠).

لقد غدا النظام الرأسمالي القائم على الحرية الطبيعية، الذي وضع أسسه آدم سميث، ونقّحته الثورة الحديّة، وصقله مارشال وفيشر والنمساويون، تحت الحصار، وقد أصبحت الفضائل الكلاسيكية كالتدبير والميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة وقاعدة الذهب وقانون ساي تتعرض للهجوم بشكل لم يسبق له مثيل، وغدا البناء الذي بناه آدم سميث مُهددًا بالانهيار.

فالكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين كان الحدث الاقتصادي الأخطر في القرن العشرين، وقد مثل صدمة جدية بالنظر للتحسن العظيم الذي تحقق في مستويات المعيشة الغربية أثناء العصر الجديد بالعشرينيات، فتدهورت مستويات المعيشة خلال الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٣م تحت الوطأة الهائلة للكساد، وانخفض الناتج الصناعي للولايات المتحدة بما يزيد على ٣٠ %، كما أفلس، أو ادمج، أكثر من ثلث البنوك التجارية، وارتفع معدل البطالة لأكثر من ٢٥ %، وفقدت الأسهم ٨٨% من قيمتها. وواجهت أوروبا وباقي العالم اضطرابًا مماثلاً.

وتوقع النمساويان ميزيس وهايك، جنبًا إلى جنب مع اقتصاديي النقود المُغطاة بالمعدن في الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الأزمة، لكنهم شعروا بالعجز في مواجهة الركود، الذي تصوروا أنه لن يطول.

وقد بدأ الانتعاش الوليد في ظل السياسة الجديدة[١] ***New Deal*** لروزفلت أواسط الثلاثينات، لكنه لم ينه البطالة بالولايات المتحدة، حيث ظلت فوق العشرة

---

(١) تشير لمجموعة القوانين والبرامج الاقتصادية التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٦م خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت، وكانت تمثل خروجًا على العرف السائد حينها القاضي بالحرية الاقتصادية.وعدم التدخل الحكومي، ويلخصها البعض في ثلاثة محاور هى "إغاثة العاطلين والفقراء وإنعاش الاقتصاد وإصلاح النظام المالي لتلافي تكرار الكساد، ويعتبر البعض السياسة الجديدة – وحتى بعض سياسات ألمانيا النازية – نوعًا من استباق الكينزية عمليًا قبل ظهور التأصيل النظري الذي قدمه كينز لتدخل الحكومة لمواجهة البطالة وإقالة الاقتصاد من عثرة الكساد في كتابه النظرية العامة عام ١٩٣٦م (المترجم).

بالمائة لعقد كامل، ولم تختف حتى الحرب العالمية الثانية. ولم تحقق أوروبا نتائج أفضل، وحدها ألمانيا هتلر العسكرية من حققت العمالة الكاملة مع اقتراب الحرب، بينما بقى العالم الحر تسيطر على آفاقه المخاوف من فقدان الوظائف والجوع والحرب.

لا غرابة أن دفع طول وشدة الكساد الكبير معظم الأكاديمية الاقتصادية الأنجلو-أمريكية للتشكك في اقتصاديات دعه يعمل الكلاسيكية وفي قدرة نظام رأسمالية السوق الحرة على تصحيح نفسه بنفسه؛ وتمحور الهجوم على مستويين، الطبيعة التنافسية للرأسمالية (مستوى جزئي) واستقرار الاقتصاد العام (مستوى كلي).

هل كان النظام الكلاسيكي للمنافسة معيبًا؟

على المستوى الجزئي، كتب اثنان من الاقتصاديين في نفس الوقت كتابين تحديا بشكل مستقل النموذج الكلاسيكي للمنافسة، ففي عام ١٩٣٣م أصدرت مطابع جامعة هارفارد كتاب نظرية المنافسة الاحتكارية لإدوارد تشامبرلين ***Edward H. Chamberlin*** (١٨٩٩-١٩٦٧)، وأصدرت مطابع جامعة كامبريدج كتاب اقتصاديات المنافسة غير الكاملة لجوان روبنسون ***Joan Robinson*** (١٩٠٣-٨٣).

وطرح الاثنان الفكرة القائلة بأن هناك مستويات متنوعة من المنافسة في السوق، بدءا من "المنافسة الكاملة" ووصولاً لـ "الاحتكار التام"، وأن معظم أحوال السوق تكون "غير تامة" وتتضمن درجات من القوة الاحتكارية، وقد أسرت نظرية تشامبرلين-روبنسون عن المنافسة غير الكاملة لباب الأكاديمية الاقتصادية، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الجزئي منذ ذلك الحين. فهى نظرية ذات تطبيقات قوية في ميدان السياسة الاقتصادية: فدعه يعمل معيبة ولا تستطيع أن تؤمن ظروفًا تنافسية للرأسمالية، ومن ثم يتوجب على الحكومة أن تتدخل بالضوابط وإجراءات مكافحة الاحتكار؛ للحد من الميول الاحتكارية لبيئة الأعمال.

التهديد الراديكالي للرأسمالية

لكن لم يكن هذا سوى تهديد بسيط بالمقارنة بالبدائل الراديكالية غير الرأسمالية المُقترحة في نطاق الاقتصاد الكلي؛ فالماركسية كانت قد غدت الموضة الرائجة في الجامعات وبين المثقفين أثناء الثلاثينيات، فبول سويزي، الاقتصادي الذي تلقى تعليمه في هارفارد، ذهب لمدرسة لندن للاقتصاد ***LSE*** أوائل الثلاثينات، فقط ليعود ماركسيًا قلبًا وقالبًا، جاهزًا لتدريس أفكاره الراديكالية في جامعته، كما عاد سيدني وبياتريس ويب من الاتحاد السوفييتي مفعمتين بالتفاؤل، وباعتقاد راسخ بأن ستالين قد دشن "حضارة جديدة" من العمالة الكاملة والتفوق الاقتصادي، فهل كانت اشتراكية كاملة هى البديل الوحيد لنظام رأسمالي غير مستقر؟

من استطاع إنقاذ الرأسمالية؟

سعى اقتصاديون أكثر اعتدالاً لبدائل عن الاشتراكية الكاملة والتأميم والتخطيط المركزي، ولحسن الحظ كان هناك صوت قوي ينادي بحل وسط، طريقة للحفاظ على الحرية الاقتصادية، بدلاً من أن تسيطر الحكومة على مُجمل الاقتصاد وتدمر أسس الحضارة الغربية. لقد كان جون ماينارد كينز ***John Maynard Keynes***، زعيم مدرسة كامبردج الجديدة.

ففي كتابه الثوري الصادر عام ١٩٣٦م، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، كتب كينز أن الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها وليس لديها ميل طبيعي للاتجاه للعمالة الكاملة، لكنه في نفس الوقت، رفض تأميم الاقتصاد ومحاولات التحكم في الأجور والأسعار والتوسل بقواعد الاقتصاد الجزئي للتأثير في العرض والطلب، فكل ما يتطلبه الأمر هو أن تأخذ الحكومة عجلة القيادة الرأسمالية الضالة والعودة بها إلى طريق الازدهار، فكيف؟

ليس بخفض الأسعار – المدخل الكلاسيكي – بل بزيادة العجز الفيدرالي عمدًا وإنفاق الأموال على الأشغال العامة التي تزيد "الطلب الكلي" وتعيد الثقة. ومتى ما عاد الاقتصاد للمسار الصحيح ووصل للعمالة الكاملة؛ فلن يكون على الحكومة الاستمرار في الإنفاق بالعجز، وسيعود النموذج الكلاسيكي للعمل بشكل سليم.

وكما كتب كينز نفسه "لكن فيما وراء هذا ليس هناك أي دعوة لنظام اشتراكية دولة تشمل معظم الحياة الاقتصادية للمجتمع" (كينز ١٩٧٣a [١٩٣٦]، ٣٧٨). وقد كانت رسالته بسيطة حقًا رغم ثوريتها: "للبطالة واسعة النطاق سبب واحد هو عدم كفاية الطلب، وحل بسيط هو سياسة مالية توسعية" (كروجمان ٢٠٠٦).

لقد غيّر نموذج كينز لإدارة الطلب الكلي العلم الكئيب؛ ليصبح ناديًا للمتفائلين: فالإنسان يستطيع أن يصبح سيد مصيره الاقتصادي في النهاية. كما أن دعواه بأن الحكومة تستطيع توسيع أو تقليص الطلب الكلي حسبما تتطلب الظروف، بدت قادرة على القضاء على الدورة الكامنة في الرأسمالية، دون أن تلغي الرأسمالية نفسها. بل مع إمكانية اتباع سياسة دعه يعمل بحرياتها الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الجزئي.

باختصار، نُظر لسياسات الحل الوسط لكينز لا كتهديد للمنشأة الحرة، بل كمنقذ لها. وفي الحقيقة أوقفت الكينزية تقدم غريمتها النظرية الأساسية، الماركسية، بشكل كامل في البلدان المتقدمة (جالبرث ١٩٧٥ [١٩٦٥]، ١٣٢).

"كبصيص ضوء في ظلمة الليل"

حدثت الثورة الكينزية تقريبًا بين عشية وضحاها، خصوصًا بين الاقتصاديين الأصغر والأذكى، ممن تحولوا بولائهم من النمساويين إلى كينز، وقد كتب جون كينيث جالبرث مرة "هنا كان علاجًا لليأس... وحفظ النظام بدلاً من إسقاطه، فبدا لغير الثوري أفضل من أن يكون حقيقيًا، وللثوري المزاجي مناسبًا له. وبينما ظل علم الاقتصاد القديم يُدرس نهارًا، كان الجميع تقريبًا منذ ١٩٣٦م يتناقش في كينز كل مساء تقريبًا" (جالبرث ١٩٧٥ [١٩٦٥]، ١٣٦).

ويقول ميلتون فريدمان، الذي سيصبح لاحقًا الخصم الأكثر صخبًا للنظرية الكينزية، "على النقيض من الصورة الكئيبة (وصفة دعه يعمل النمساوية)، كانت الأخبار تتسرب من كامبريدج (بإنجلترا) عن تفسير كينز للكساد والسياسة

الصحيحة لعلاجه، التي كان لابد أن تظهر كبصيص ضوء في ظلمة الليل. لقد قدم تشخيصًا للأزمة أقل إثارة لليأس بكثير، والأهم أنه قدم علاجًا أكثر سرعة وأقل إيلامًا وأكثر فاعلية، مُتمثلاً في عجز الميزانية. فمن السهل تصور أي عقول شابة ونشطة وحادة ستنجذب له" (١٩٧٤، ١٦٣).

لقد اجتاح النموذج الكينزي في إدارة الطلب الأكاديمية الاقتصادية بأسرع من الثورة الحدية نفسها، خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، ما ظهر في صورة دفاع عن مزايا الإنفاق بالعجز والإنفاق الحكومي الضخم. ولم يمض كثير من الوقت حتى بدأ أساتذة الكليات، تحت تأثير ألفين هانسن **Alvin Hansen** وبول ساموليسون **Paul Samuelson** ولورانس كلاين **Lawrence Klein** وغيرهم من أتباع كينز، في تدريس الطلبة عن دالة الاستهلاك والمضاعف والميل الحدي للاستهلاك ومفارقة الادخار والطلب الكلي و س + ث + ح (الإنفاق: الاستهلاكي + الاستثماري + الحكومي).

لقد كان مذهبًا جديدًا ومثيرًا وغريبًا، وبداية لمجال جديد كامل من البحث سُمي "الاقتصاد الكلي" ***macroeconomics***(١).

الجانب المظلم لكينز

ربما قدم كينز علاجًا معقولاً للكساد، إلا أن هرطقاته النظرية خلقت بعد الحرب العالمية الثانية مناخًا ميالاً لنموذج الدولة التدخلية كلية الوجود، ولنموذج

---

(١) مع كينز حدث الانقسام في علم الاقتصاد بين الاقتصاد الكلي الذي يدرس المجاميع الاقتصادية كمستوى الأسعار وعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، والاقتصاد الجزئي الذي يختص بنظرية المستهلك الفرد وسلوك المنشأة، ويقول بول ساموليسون الذي لم يستخدم هذا المصطلح في الطبعة الأولي من كتابه المدرسي، الاقتصاد ***Economics*** (١٩٤٨م)،: إن التمييز بين "الجزئي" و"الكلي" يعود للاقتصاديين القياسيين راجنار فريش ***Frisch Ragnar*** وجان تنبرجن ***Jan Tinbergen***، حائزي أول جائزة نوبل للاقتصاد، لكن روجر جريسون يشير لأن الاقتصادي النمساوي يوجن بوهم بافريك كتب هذه الجملة في يناير ١٨٩١م "لا يمكن أن يتجنب المرء دراسة الكائن الصغير ***microcosm*** إذا كان يرغب في الفهم الصحيح للكيان الكبير ***macrocosm*** في بلد متقدم" (بوهم بافريك ١٩٦٢: ١١٧).

دولة الرفاهة، فضلاً عن الإيمان بلا حدود بالحكومة الكبيرة، كما شجعت نظرياته الإفراط في الاستهلاك والتمويل بالديون والضرائب التصاعدية، على حساب الادخار والميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة.

وقد رأى النقاد في الاقتصاد الكينزي اعتداءً مباشرًا على القيم الاقتصادية التقليدية، واعتبروه التهديد الأكثر خطورة لمبادئ الحرية الاقتصادية منذ ظهرت الماركسية، فبالنسبة لهم كانت النظرية العامة لكينز "تشكّل الاعتداء الأكثر براعةً وخبثًا على الرأسمالية الأرثوذكسية والمنشأة الحرة في كل ما نُشر باللغة الإنجليزية" (هازليت ١٩٧٧ [١٩٦٠]، ٣٤٥). وكما يقول بول كروجمان "إذا كان مذهبك يقول إن الأسواق الحرة، متروكةً لشأنها، تنتج أفضل العوالم الممكنة، وأن التدخل الحكومي في الاقتصاد يؤدي دائمًا لنتائج سيئة؛ فكينز عدوك" (كروجمان ٢٠٠٦).

ورغم التصريحات العابرة بأن كينز مات، لا تزال طريقة التفكير الكينزية منتشرة في الأكاديمية وقاعات البرلمان و وول ستريت؛ حتى إن مجلة التايم أعلنته عن حق الاقتصادي الأكثر تأثيرًا في القرن العشرين، ويذكر كاتب السيرة تشارلز هيسيون ***Charles Hession***: "لقد كُتبت عنه كتب ومقالات أكثر مما كُتب عن أي اقتصادي آخر، ربما باستثناء كارل ماركس" (١٩٨٤، ***xiv***).

ولهذا كان من المنطقي أن تعطي موسوعة بلجراف الجديدة في الاقتصاد ***The New Palgrave Dictionary of Economics*** سيرتها الأكبر لكينز، بما وصل لمائتي صفحة مقابل خمسين صفحة فقط لماركس، وكما أجمل آخر كتبة سير كينز، روبرت سكيدلسكي ***Robert Skidelsky***، القول في كينز: "لقد كان كينز شخصية سحرية؛ فكان منطقيًا تمامًا أن يخلف وراءه عملاً سحريًا، فلم يوجد قط اقتصادي مثله" (١٩٩٢، ٥٣٧).

كينز يُولد وسط النخبة البريطانية الحاكمة

ترى أي نوع من الرجال كان كينز، ليستطيع إثارة كل هذا القدر من الحب والعداوة؟

كان جون ماينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) مفكرًا نخبويًا منذ طفولته البــاكرة، فعندما سُئل مرة عن اسمه أجاب: "كينز، كما هو في العقول" ***Keynes*، *as in brains*** ، وقد وُلد عام ١٨٨٣م (سنة وفاة ماركس) في مركز البيئــة العقليــة الأرقــى فــي بريطانيا، فقد كان ابن جون نيفيل كينز ***John Neville Keynes***، بروفيسور الاقتصاد بجامعة كامبريدج وصديق ألفريد مارشال، والذي سيعمّر لما بعد وفاة ابنــه بــثلاث سنوات، ليموت في التسعين من عمره عام ١٩٤٩م. أما أم كينز فكانت فلــورنس أدا كينز، التي اشتهرت بكونها أول عمدة امرأة لكامبريدج، وقد كان كينز دائمًــا قريبًــا من أمه، وبعيدًا بعض الشيء عن أبيه. فمثلاً كتب أبوه في مذكراته في عام ١٨٩١م، عندما كان كينز بالكاد يبلغ ثماني سنوات: "أمه هي الشخص الوحيد الــذي يــود أن يكون مثله، فهو يحب أن يشبهها في كل شيء" (في هيسيون ١٩٨٤، ١١).

وقد ذهب كينز إلى أفضل مدرسة خاصة في بريطانيــا، مدرســة إيتــون، وذهب بعدها كما هو متوقع إلى جامعة كامبريدج، حيث حصل على درجــة فــي الرياضيات عام ١٩٠٥م، وسيكتب لاحقًا كتابًا مثيرًا للجدل عن نظرية الاحتمالات.

وكان أصدقاؤه يعتبرونه سابقًا عمره وماهرًا، ووقحا أحيانًا. أمــا ملامحــه الأكثر تميزًا فكانت "عينيه المشاغبتين" و"عقله الوثاب" (سكيدلسكي ١٩٩٢، ***xxxi***). وقد نظر كينز لنفسه باعتباره "مُنفرًا جسديًا"، رغم اختياره كأحد أعــضاء جماعــة الرسل ***Apostles*** المُكونة من اثني عشر عضوًا فقط، وهي جماعــة ســرية فــي كامبريدج (لا تختلف عن جماعة الجمجمة والعظام ***Skull and Bones*** في جامعــة ييل)، وتمتد عضويتها مدى الحياة، وقد شملت أعضاء آخرين جديرين بالذكر، كان منهم الشاعر ألفريد لورد تينيسون ***Alfred Lord Tennyson***، وكاتب السير لايتــون ستراتشي ***Lytton Strachey***، والفلاسفة برتراند راسل ***Bertrand Russell*** وجورج إدوارد مور ***G.E. Moore*** وألفريد نورث هوايتهيد ***Alfred North Whitehead***، وقد كانت جماعة الرسل جماعة متماسكة، تلتقي ليلة كل سبت لمناقشة الأوراق.

عند مطلع القرن العشرين، كانت جماعة الرسل، تحت تأثير جورج إدوارد مور، قد طورت احتقارًا عميقًا للأخلاقيات الفيكتورية والقيم البرجوازية، حتى إنهم طرحوا فكرة هدامة مفادها أن المثلية الجنسية أعلى أخلاقيًا.

ولهذا كان كينز مثليا جنسيًا طوال الحقبة الأولي من بلوغه، وإن كان قد تغير على ما يبدو بعد زواجه من ليديا لوبوكوفا عام ١٩٢٥م، وقد تستّر كاتب سيرته الأساسي، روي هارود ***Roy Harrod***، على هذه الحقيقة خوفًا من تدمير سمعة كينز، مُوضحًا في مقدمته: "فيما يتعلق بأخطائه، فليس لدي علم بما إذا كان هناك أي نوع من التستّر على الحقيقة، فمعظم الانتقادات المطروحة تنطلق من سوء نية أو علة في المعرفة دون سند من الواقع" (هارود ١٩٥١، ***viii***).

لكن كان هناك تستّر في الحقيقة. فقد تجنب مؤرخون أحدث كروبرت سكيدلسكي (٢٠٠٣) وموغريدج (١٩٩٢) وتشارلز هيسيون ذكر أي تفاصيل عن مغامرات كينز الجنسية، بل إن موغريدج بلغ به الشطط أن أورد مذكرات كينز الجنسية فترة خطوبته في ملحق سيرته (١٩٩٢، ٨٣٨–٣٩).

ربما تكون ميول كينز الجنسية قد نتجت عن طبيعة حياته العائلية (الأمومة المفرطة وضعف الأب)، وعن مدرسة إيتون، تلك المدرسة غير المختلطة، التي تُدرس فيها الفلسفة الإغريقية التي تشمل أن الحب العذري بين الرجال أرقى من الحب الشهواني بين الرجل والمرأة، كذا عن أفكار زميله جورج مور الذي كان يدعو للتخلي عن الأخلاق والقيم العالمية للسلوك. كما أن عائلة كينز كانت مشغولة بـ "الحياة الطيبة" دون اهتمام بالصواب والخطأ، وكما كتب: "لقد فات الأوان، فلا زلت وسأبقى لا أخلاقي" (هيسيون ١٩٨٤، ٤٦).

ترى أكان كينز كارهًا للنساء؟

يبدو أن ميل كينز للرجال أثّر على مواقف كينز المبكرة تجاه النساء، وكمارشال لم يحب وجود الطالبات في فصوله، وفي عام ١٩٠٩م بينما يدرس في كامبريدج، كتب: "أعتقد أنه يجب علي أن أتخلى عن تدريس الإناث بعد هذه السنة،

فالإرهاق العصبي الناتج عن الاحتكاك بهن لساعتين شديد الوطأة، ويبدو أنني أكره كل نشاط لعقولهن، فعقول الرجال مهما كانت غبية ومزعجة، فإنها لا تبدو لي أبدًا بهذه الدرجة من الانحطاط" (موغريدج ١٩٩٢، ١٨٣-٣٤).

لكن كينز فاجأ أصدقاءه في جماعة بلومزبري ***Bloomsbury*** عندما أعلن خطبته وزواجه لاحقًا على ليديا لوبوكوفا، راقصة الباليه الروسية، عام ١٩٢٥م.

واعتمادًا على الخطابات الخاصة المتبادلة بين كينز وليديا، كان زواجهما أبعد ما يكون عن العذرية، فـ "العلاقات الجنسية نمت بالتأكيد" كما كتب سكيدلسكي (١٩٩٢، ١١٠-١١; ٢٠٠٣، ٣٠٠، ٣٥٦-٦٠).

كما طور كينز صداقات مع نساء خلال الثلاثينيات، ومنهن جوان روبنسون.

ونكتفي بهذا حتى لا نخرج عن موضوعنا الأساسي.

بعد تخرجه، أدى كينز خدمته المدنية البريطانية، قاضيًا سنتين في مكتب الهند (رغم أنه لم يزر الهند قط)، وفي عام ١٩٠٩م أصبح زميل تدريس في كامبريدج، ومنذ ١٩١١م إلى ١٩٤٤م شغل موقع رئيس تحرير مجلة كامبريدج الاقتصادية.

ورغم أنه لم يدرس الاقتصاد، ولم ينل سوى مقرر دراسي واحد مع ألفريد مارشال، فإنه اكتسب بسرعة المهارات اللازمة لتدريسه.

كينز يؤلف كتابًا ناجحًا

في عام ١٩١٩م بعد الحرب العالمية الأولي، شارك كينز كمسئول كبير بوزارة الخزانة في الوفد البريطاني المشارك بمؤتمر السلام في فرساي، وبعودته مُحبطًا من النتائج، استقال من منصبه ووضع كتابه "الآثار الاقتصادية للسلام" (١٩٢٠)، والذي أصبح واحدًا من أكثر الكتب مبيعًا؛ بما جلب له الشهرة والثروة،

وقد اعتبره العديد من النقاد أفضل كتب كينز، فبأسلوب حاد باتر، وصف السمات الشخصية المميِزة لقادة الحلفاء(١).

وقد أدان الحلفاء لفرضهم تعويضات غير واقعية وغير عملية على الألمان، فقد فرضوا على الأمم المهزومة سداد كل تكاليف الحلفاء في الحرب، بما فيها الأجور والمعاشات التقاعدية ومستحقات وفيات العسكريين، بما بلغ حوالي خمسة بلايين دولار "سواء في صورة ذهب أو سلع أو سفن أو أوراق مالية... إلخ"، تُسدد قبل ١ مايو ١٩٢١م، فحذر من أن "وجود ديون الحرب العظمى يمثل تهديدًا للاستقرار المالي في كل مكان" (١٩٢٠، ٢٧٩)، وتوقع متشائمًا نتائج سلبية في أوروبا، مُشيرًا لأن ألمانيا لن تجد مفرًا من اللجوء للتضخم، قائلاً في فقرة شهيرة: "لقد كان لينين على حق، لا يتطلب الأمر ذكاءً لإدراك أنه لا توجد وسائل أكثر قدرة على قلب الأسس التي يقوم عليها المجتمع من إفساد العملة، فهى عملية تشد كل القوى الخفية للقوانين الاقتصادية إلى جانب التدمير، وهى تفعل ذلك بطريقة لا يمكن معها لرجل واحد من مليون أن يشخّصها" (١٩٢٠، ٢٣٦)(٢).

---

(١) كان أحد مظاهر غرابة أطوار كينز هوسه بأيدي الناس، ويكاد يكون قد قام بدراسة مدى الحياة عن أحجام وأشكال الأيدي، التي اعتبرها ذات دلالة أساسية على الشخصية، فكان مُتيمًا بعلم الكف *chirognomy* – قراءة الشخصيات من خلال مظهر الأيدي – حتى إنه قام بصب قوالب ليديه ويدي زوجته، بل وتحدث لأصدقائه راغبًا في صنع مثلها لهم (هارود ٢٠:١٩٥١). وحيثما التقى كينز زميلاً أو سياسيًا أو غريبًا، فإنه يركز ناظريه فورًا على يديه، مُطلقًا غالبًا حكمًا سريعًا على شخصيته، وفي لقائه بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون *Woodrow Wilson* في معاهدة فرساي، لاحظ على يديه أنها "رغم قوتها وبراعتها النسبية، فإنها أنها تعكس حساسية ودقة" (كينز ٤٠:١٩٢٠). وفي نفس المؤتمر عبر عن خيبة أمله لارتداء الرئيس الفرنسي جورج كليمنصو *Georges Clemenceau* لقفازات (٢٠-٢١)، (لا عجب أن لم تثر يد آدم سميث الخفية شغف كينز!)، وفي لقائه بالرئيس فرانكلين روزفلت *Franklin D. Roosevelt* لأول مرة عام ١٩٣٤م، كان كينز شاردًا في فحص أيدي روزفلت، حتى إنه يقول: "بالكاد كنت أعرف ما أقول عن الفضة والميزانيات المتوازنة والأشغال العامة"؛ حتى إن روزفلت لم يشعر تجاهه بالراحة، تمامًا ككينز الذي شعر أيضًا بخيبة الأمل، وكان تحليل كينز ليد روزفلت "يد صارمة وقوية نوعًا، لكنها ليست بارعة ولا دقيقة، بأظفار مستديرة قصيرة قليلاً تشبه تلك التي لرجل أعمال" (هارود ٢٠:١٩٥١).

(٢) في استعراض مُضلل بعنوان السلام القرطاجي أو الآثار الاقتصادية للسيد كينز، يحمل الاقتصادي الفرنسي إيتيان دي مانتوا *Etienne de Mantoux* كينز مسئولية بداية الحرب

كينز وتنبؤ بارع آخر عام ١٩٢٥م

أتبع كينز نجاحه بتحليل آخر ثاقب عام ١٩٢٥م، وذلك عندما قامت بريطانيا، في ظل إدارة وزير الخزانة وينستون تشرشل، بالعودة لقاعدة الذهب على أساس سعر صرف ثابت مبالغًا فيه، يوازي سعر صرف ما قبل الحرب بمستوى ٤,٨٦ دولار للجنيه الإسترليني، فشن كينز حملة على هذا الإجراء الانكماشي، مُصدرًا كتيبًا بعنوان "الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل" ، مُحذرًا فيه من أن الانكماش سيجبر بريطانيا على خفض الأجور الحقيقية وتقليل النمو الاقتصادي (كينز ١٩٥١ [١٩٣١]، ٢٤٤-٧٠).

ومرةً أخرى أثبت كينز نظريته، فقد عانت بريطانيا من ضيق اقتصادي، تعزز بمجرد اقتراب الكساد الكبير. وإن كان، للأسف، فقد موهبته التنبؤية في أواخر العشرينيات، ففي دراسته عن الإصلاح النقدي (والتي اعتبرها ميلتون فريدمان أعظم أعمال كينز) انضم للاقتصادي النقودي إرفنيج فيشر في رفض قاعدة الذهب، وأشاد لاحقًا بأثر استقرار الدولار الأمريكي بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٨م، باعتباره "انتصار" للاحتياطي الفيدرالي.

"لن نرى انهيارات أخرى في عصرنا"

كان كينز، مثل فيشر، من دعاة العصر الجديد، حيث كانت أسعار الأسهم والسلع في الأسواق في صعود أثناء العشرينيات، وفي عام ١٩٢٦م التقى المصرفي السويسري فليكس سوماري، متلهفًا لشراء أسهم، وعندما أعرب له

العالمية الثانية، حيث يرى أن تقدير كينز شديد الانخفاض لقدرة ألمانيا على دفع تعويضات الحرب، ومحاولته إقناع العالم أن اتفاقية فرساي ستسحق ألمانيا؛ قد دفع للاعتقاد بأن خطر النازي كان منخفضًا على أي حال، ومن الصعب تصور تفسير أكثر غرابة لكتاب كينز (١٩٥٢).

الأخير عن قلقه من مستقبل سوق الأسهم، قال له كينز مؤكدًا: "إننا لن نرى انهيارات أخرى في عصرنا" (سوماري ١٩٨٦ [١٩٦٠]،١٤٦-٤٧).

كان سوماري قد تلقى تعليمه في الاقتصاد النمساوي في جامعة فيينا، وقد أدرك أن ازدهار العصر الجديد غير قابل للاستمرار، لكن كينز مثل فيشر، تجاهل النمساويين وعلق آماله على الاحتياطي الفيدرالي واستقرار الأسعار. وكتب أواخر ١٩٢٨م ورقتين شكك فيهما في أن "تضخم خطير" يحدث في وول ستريت، ومنتهيًا إلى أنه "ليس هناك أي بوادر للتضخم في الأفق"، مُشيرًا في حديثه إلى كلٍ من قيم الأسهم والعقارات في الولايات المتحدة، وأضاف "أخلص إلى أنه من السابق لأوانه التأكيد على أن هناك إفراطًا في الاستثمار... ولهذا أميل لتوقع أن الأسهم لن تهبط بقوة (أي أقل من المستوى المنخفض الحالي) إلا إذا كان السوق قد حسم أمره باتجاه كساد الأعمال"، مُضيفًا أنه غير محتَمل منذ عقد الاحتياطي الفيدرالي العزم على تجنب الكساد" (كينز ١٩٧٣*b*، ٥٢-٥٩; هيسيون ١٩٨٤، ٢٣٨-٣٩).

يربح الأموال من سريره

ما كان يصح لكينز أن يكون بهذه الثقة، فبحلول أواخر العشرينيات كان قد نمّى سمعة طيبة كساحر في تجارة العملات والسلع والأسهم، وقد كان رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين التكافلي على الحياة وأمين صندوق كلية الملك ***King's College*** بجامعة كامبريدج. وقد احتوى حسابه الشخصي وديعة ضخمة من السلع والأسهم، إذ احتفظ بعقود مستقبليات طويلة الأجل في سلع المطاط والذرة والقطن والقصدير، بالإضافة إلى أسهم العديد من شركات السيارات البريطانية.

وكان معروفًا باتخاذه قرارات التداول بينما هو لا يزال في الفراش، فيذكر هيسيون: "بعض من هذه القرارات المالية اتخذها بينما كان لا يزال في الفراش صباحًا، فالتقارير كانت ترده تليفونيًا من سماسرته، فيقرأ الصحف ويتخذ قراراته" (هيسيون ١٩٨٤، ١٧٥).

للمأساة، لم يقرأ كينز الفترة جيدًا وفشل في توقع الانهيار، فتبخرت محفظته تقريبًا: حيث خسر ثلاثة أرباع ثروته، أساسًا بسبب خسائر عقود السلع (موغريدج ١٩٨٣، ١٥-١٧; سكيدلسكي ١٩٩٢، ٣٣٨-٤٣).

وفي كتابه "رسالة في النقود" الذي نشره عام ١٩٣٠م، اعترف بأنه انخـدع بمؤشرات الأسعار المستقرة في العشرينيات، ولم ينتبه إلى أن هناك "تضخم ربـح" يحدث (١٩٣٠، ١٩٠-٩٨). ومع ذلك، فكمستثمر عنيد احـتفظ كينـز بأسـهمه، وأضاف لمحفظته الكثير بدءا من عام ١٩٣٢م. فرغم عدم قدرته على الخروج من القمة (السعرية)، فإنه كانت لديه قدرة مذهلة على الحصول على أسهم عنـد قـاع السوق (سكويسون ١٩٩٢، ١٦١-٦٩)، فكان يـشتري الأوراق الماليـة المنبـوذة بشكل واضح، كأسهم قطاع الخدمات وأرصدة الذهب، وكان واثقًا من إستراتيجيته؛ فكان يشتري بالهامش[1] بكثافة.

وفي عام ١٩٤٤م، كتب لأحد زملائه من مديري الحسابات المالية: "مبـدئي المركزي في الاستثمار هو الذهاب في الاتجاه المضاد للرأي العام، وعلـى هـذا الأساس إذا اتفق الجميع على مزايا استثمار ما؛ فإنه يكون مكلفًا جـدًا لا محالـة؛ ومن ثم غير جذاب" (موغريدج ١٩٨٣، ١١١).

كينز يستمر في الاستثمار حتى يموت ثريًا جدًا

كان كينز ناجحًا بشكل مذهل في اختيار الأسهم؛ ولذا بلغ صافي ثروته ٤١١ ألف جنيه إسترليني وقت وفاته عام ١٩٤٦م، وبالنظر إلى أن محفظته كانت تبلـغ فقط ١٦٣١٥ جنيها إسترلينيا عام ١٩٢٠م، فإن هذا يعني أنه تم تحقيق ١٣% عائدا

---

(١) الشراء بالهامش في الأسواق المالية يعني الشراء بعقود مدينة جزئيًا للسماسرة؛ ولهذا تحمـل درجة مخاطرة أعلى (المترجم).

سنويا مركبا، وهو معدل أعلى بكثير مما يحققه معظم مديري الأموال المحترفين، ويعتبر إنجازًا مدهشًا بالنسبة لفترة كان بها القليل من التضخم، بل في الحقيقة الكثير من الانكماش. وقد تحقق هذا العائد غير العادي رغم الارتداد الهائل أعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٢م وأعوام ١٩٣٧– ١٩٣٨م، ولم يتفوق عليه كاقتصادي مالي سوى ديفيد ريكاردو.

ويصدر كتاب ثوري

كان لفشل كينز في توقع الانهيار والكساد الكبير تأثير عميق على تفكيره، فقد شعر باستياء ومرارة من المضاربين الذين قادوا الأسعار لمستويات منخفضة، وكادوا يرسلونه لأحد ملاجئ الفقراء.

وعمومًا هو كان رافضًا من قبل لمبدأ دعه يعمل كمبدأ عام منظم للمجتمع، وقد عززت أزمة أعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٣م من رفضه للاقتصاد الكلاسيكي التقليدي، وفي خطاباته في راديو البي بي سي ***BBC***، هاجم المكتنزين والمضاربين والمهوسين بالذهب (***gold bugs***[1])، بينما كان يدعو للإنفاق بالعجز وللتضخم وللتخلي عن قاعدة الذهب، كحلول للركود. كما نقد فريدريك هايك ومدرسة لندن للاقتصاد لاعتقادهم أن الاقتصاد قادر على التوازن ذاتيًا، ولدعاواهم بتخفيض الأجور والميزانيات المتوازنة كحلول للكساد.

وفي نفس الفترة، كان يعمل في بيته في كامبريدج على كتاب، سيخلق نموذجًا جديدًا من الاقتصاد، بمساعدة ريتشارد كان ***Richard Kahn*** وجوان روبنسون ***Joan Robinson***، ودائرة كامبريدج التي تكونت حوله، وفي أحد أيام عام ١٩٣٥م كتب خطابًا للكاتب المسرحي جورج برنارد شو، قال فيه: "أظن أنني أؤلف كتابًا في النظرية الاقتصادية، سيحدث ثورة كبيرة في الطريقة التي يفكر بها

---

(١) يشير المصطلح لمن يعتقدون أن الذهب يظل هو الملاذ الآمن للثروة، وللمضاربين الذين يؤمنون بشرائه باستمرار (المترجم).

العالم في مشكلاته الاقتصادية، ليس فورًا على ما أعتقد، بل خلال عشر سنوات" (سكيدلسكي ٢٠٠٣، ٥١٨). لقد كان تنبؤًا متعجرفًا، لكن ثبت أنه على حق، وكما ذكرت سابقًا، ظهر كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" لأول مرة عام ١٩٣٦م(١).

ومثل اقتصاديين آخرين، حاكي كينز العلماء العظام في الماضي، وكما شبه آدم سميث وروجر بابسون ***Roger Babson*** أنظمتهما التحليلية بالخاصة بالسير إسحاق نيوتن ***Isaac Newton***، حاكى كينز ألبرت أينشتين، فيشير عنوان كتاب كينز لعنوان كتاب النظرية العامة للنسبية الخاص بأينشتين، وقد قال عن كتابه إنه خلق نظرية "عامة" للسلوك الاقتصادي، بينما خفض النموذج الكلاسيكي إلى مستوى حالة "خاصة"، وعامل الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل "أخصائيي الهندسة الإقليدية في عالم غير إقليدي" (سكيدلسكي ١٩٩٢، ٤٨٧).

ومثل كارل ماركس، كان كينز يحمل آمالاً كبيرة في أن يقرأ رائعته الطلاب والجمهور العام، وأقنع دار ماكميلان ***Macmillan*** بأن تبيع كتابًا من ٤٠٠ صفحة بخمسة شلنات فقط.

لكن تبين أن هذا كان تفكيرًا رغبويًا، فالنظرية العامة غدا كتاب كينز غير القابل للقراءة، المليء بالرطانة الاصطلاحية الفنية واللغة غير المفهومة. وكما كان لريكاردو وماركس كتبهما المثيرة للصداع، أصبح لكينز كتابه. وفيما يلي نموذجًا في صورة سؤال وجواب، سيظهر بعض الصعوبات الموجودة في النظرية العامة.

(أوجه شكري للبروفيسور روجر جاريسون، أستاذ الاقتصاد بجامعة أوبورن ***Auburn*** لمشاركته في هذه القطعة الهجائية).

---

(١) يصر بعض الكينزيين كتشارلز هيسيون وجون كينيث جالبرث بشكل غريب على أن العنوان الصحيح للكتاب هو "*The General Theory of Employment Interest and Money*" بدون فاصلة العطف ***comma*** بعد كلمة ***Employment***، ورغم أنها فعلاً غير موجودة على غلاف الأصل، فإن كينز أضافها في المقدمة بعد كلمة ***Employment***.

س: من فضلك بروفيسور كينز، ماذا تعني بتعبير البطالة الإجبارية *involuntary unemployment*؟

ج: يتلخص تعريفي لها فيما يلي: الرجال عاطلون إجباريًا إذا، في حالة حدوث ارتفاع صغير في أسعار سلع الأجور بالنسبة للأجور النقدية، كان كلُ من العرض الكلي من العمل المستعد للعمل بالأجر النقدي السائد والطلب الكلي عليه عند ذلك الأجر، أكبر من حجم التشغيل المتاح" (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ١٥).

س: مممممم... يبدو واضحًا جدًا، بروفيسور كينز، والآن أخبرنا من فضلك، ما الذي يحكم الاستثمار الخاص في اقتصاد السوق؟

ج: يمكن تلخيص استنتاجاتي في أكثر أشكالها عمومية كما يلي: "لا يمكن أن يزيد معدل الاستثمار عندما تتساوى أعلى العوائد من الفوائد الخاصة بتكلفة كل الأصول المتاحة مع أعلى الكفاءات الحدية لكل الأصول، مقيسةً بالأصل الذي تتحقق أعلى عوائد من فوائد تكلفته" (٢٣٦).

س: نعم، فهمت... سؤال أخير بروفيسور كينز، ألا يؤدي التوسع النقدي إلى ازدهار زائف؟

ج: في هذه النقطة نحن في موقف صعب، فقد غطست البطة البرية إلى القاع – بقدر استطاعتها – فتعرضت للعض وعلقت بالنباتات وبكل القمامة الموجودة هناك، وسيتطلب الأمر كلبًا ماهرًا بشكل غير عادي ليستطيع الغوص واصطيادها مرةً أخرى" (١٨٣).

حتى بول ساموىلسون، الكينزي المخلص، قال: "إنه كتاب مكتوب بطريقة سيئة، وسيئ التنظيم، وأي شخص عادي قام بشراء الكتاب، اعتمادًا على سمعة مؤلفه السابقة، تم غشه في الخمسة شلنات التي دفعها، كما أنه كتاب غير مناسب للاستخدام في الفصول الدراسية، فضلاً عن كونه كتابا يعكس غطرسة وسوء مزاج وانفعالية وبخلا في الاعتراف بأفضال السابقين، وهو يزخر وسط التعقيدات

والالتباسات... بومضات من البصيرة ونثر حدسي وجبر ممل، إنه كتعريف صعب ينجلي فجأة عن كادنزا *cadenza*(1) لا تُنسى، لكن عندما يُتقن أخيرًا، يبدو تحليله واضحًا كما هو جديد في نفس الوقت، باختصار إنه عمل عبقري" (ساموليسون ١٩٤٧ [١٩٤٦]،١٤٨-٨٩)(٢).

كما كتب بول كروجمان "رغم أن النظرية العامة لا يزال يستحق القراءة وإعادة القراءة"، فإنه يعترف أنه "جاهد" مع بعض أجزائه، ووجد من المفيد أن يصف الكتاب بأنه يشبه "وجبة تبدأ بمقبلات لذيذة وتنتهي بحلوى جميلة، لكن الطبق الرئيسي فيها عبارة عن لحم صعب المضغ نوعًا" (كروجمان ٢٠٠٦).

ولا يزال النظرية العامة يُطبع، لكن فقط بسبب شرح تلاميذ كينز لأعماله، خصوصًا ألفين هانسن وبول ساموليسون، اللذين فكا شفرة كينز، وترجماه لإنجليزية سهلة، ومن ثم غيّرا الأكاديمية الاقتصادية.

كينز في الحرب

كان كينز في الثانية والخمسين من عمره عندما أكمل كتاب النظرية العامة، أي كان في أوج قوته، وهو لم يكن يومًا باحثا منعزلا ودودة كتب مثل زملائه في كامبريدج كآرثر بيجو ***Arthur Pigou*** أو دينيس روبرتسون ***Dennis Robertson***. بل كان رجلاً مهتمًا بشئون العالم يحب الأضواء والحياة الاجتماعية، ويستمتع بصحبة الكتاب والفنانين، ويحب لعب الورق والروليت والمضاربة في شوارع

---

(١) كادنزا هى جزء صعب من مقطوعة موسيقية كلاسيكية يؤديه شخص واحد فقط قرب نهاية المقطوعة (المترجم).

(٢) قدم كاتب السيرة تشارلز هيسيون نظرية غريبة عن أفكار كينز الثورية وعبقريته الخلاقة باعتباره نتاجًا لخلفية مخنثة *androgynous*، جمعت بين "الحقيقة المذكرة للعقل والحقيقة المؤنثة للخيال" (هيسيون ١٩٨٤: ١٠٧، ١٧-١٨)، ويوافقه سكيدلسكي قائلاً: "حتى تناقضه الجنسي لعب دورًا في شحذ رؤيته" (١٩٩٢: ٥٣٧)، والسؤال هنا هو لماذا يكون الحدس والإبداع مُؤنثًا فقط والعقل والمنطق مذكرًا فقط؟

لومبارد وول ستريت، كما كان شخصية مغناطيسية جذبت أعلى قادة الحكومات، الذين سعوا لاستشارته. وأيضًا كان سيدًا للكلمة المكتوبة ومتحدثًا مُسليًا ظهر بانتظام في راديو البي بي سي.

وبعد تعرضه لأزمة قلبية عام ١٩٣٧م كان عليه أن يخفف وتيرة نشاطه، فنشط هو زوجته في تشجيع الفنون وتأسيس مسرح الفنون في جامعة كامبريدج.

وفي عام ١٩٤٥م عندما اندلعت الحرب مع ألمانيا عاد كينز إلى وزارة الخزانة كمستشار، كما كتب كراسًا مؤثرًا بعنوان "كيف ندفع فاتورة الحرب"، أوصى فيه بوضع قيود على الاستهلاك والاستثمار، وفرض برنامج ادخار إجباري كطريقة لتقليل الطلب والتضخم.

وفي مايو ١٩٤٢م، قُدم اسم كينز للملك لتسميته بارونًا لتيلتون ***Tilton***، وفي يوليو نال مقعده في مجلس اللوردات، كما نال في عيد ميلاده الستين منصبًا شرفيًا، هو المفوض العام ***High Steward*** لجامعة كامبريدج، وقد أسعده التملق ووضعه النخبوي.

وقرب نهاية الحرب، سافر كينز وزوجته للولايات المتحدة للمساعدة في مفاوضات اتفاق مالي دولي جديد، وكان كينز واحدًا من معماريي اتفاقية بريتون وودز ***Bretton Woods***، التي أسست نظام سعر الصرف الثابت القائم على الذهب والدولار الأمريكي، وخلقت صندوق النقد الدولي ***IMF*** والبنك الدولي ***World Bank***.

وبعد سنتين مات كينز بنوبة قلبية عن عمر اثنين وستين عامًا.

استخفاف كينز بكارل ماركس وبالماركسية

لننتقل الآن لمناقشة منهج كينز في الاقتصاد، وبدايةً يجب أن نذكر أنه كانت لكينز تحفظات قوية على اقتصادات آدم سميث وكارل ماركس، فالاقتصادي الأكثر

تأثيرًا في القرن العشرين، كان تدخليًا ***interventionist*** ومؤيـدًا لحـزب العمـال البريطاني، ومثل ماركس لم يكن مؤيدًا لمبدأ دعه يعمل، مُجادلاً بـأن الرأسـمالية غير مستقرة بطبيعتها وتتطلب حكومة تدخلية. ولكن هذا فقط بقدر الحاجة.

فلم يتقبل كينز كارل ماركس والتجربة الشيوعية التي اعتبرها "إهانة لذكائنا" (موغريدج ١٩٩٢، ٤٧٠; سكيدلسكي ١٩٩٢، ٥١٩; ٢٠٠٣، ٥١٤–١٨). وبعـد رحلة إلى روسيا عام ١٩٢٥م، كتب ثلاثة مقالات لمجلة الأمـة ***Nation***، مُعريًـا "العقيدة" السوفييتية باعتبارها "قاسية" و"مجردة من الضمير" و"متعارضة مع الطبيعة البشرية"، فلم يكن لديه هذا النوع من سذاجة تفاؤل "لقد رأيت المستقبل"، كما عنـت له الحرية الفردية والمجتمع الليبرالي المفتوح الكثير، "بالنسبة لي، نشأت في جـو حر غير ملوث بالمخاوف الدينية ولا بأي شيء تخاف منها، بينما تحمـل روسـيا الحمراء الكثير جدًا من الأشياء الكريهة"، وأضاف: "كيف يمكنني أن أتبنى عقيـدة تفضل الطين على السمك، تمجد البروليتاريا الجلفة وتضعها في مرتبة أعلى مـن البرجوازية والمثقفين، الذين مهما كانت عيوبهم، فإنهم خلاصة الحيـاة ويحملـون بالتأكيد بذور كل المنجز البشري؟، إن لدينا كل شيء لنخـسره بأسـاليب التغييـر العنيفة، ففي الظروف الصناعية الغربية، ستلقي تكتيكات الثورة الحمـراء بكامـل السكان في هوة من الفقر والموت" (١٩٥١ [١٩٣١]، ٣٠٦).

وقد انتقد كينز تحفة ماركس، رأس المال، باعتباره "مرجعا اقتصاديا عفا عليـه الزمن" و"خاطئا علميًا" و"ليس له تطبيق أو فائدة للعالم الحديث" (٢٩٨–٣٠٠).

وفي منتصف الكساد العالمي الكبير، اعتنق أفضل وألمع المثقفين الماركسية، لكن ليس كينز. ويُذكر قوله في حفل عشاء مع أصدقاء عام ١٩٣٤م أنه من بـين كل "المذاهب" فإن الماركسية هي "الأسوأ بينها جميعًـا والمؤسـسة علـى خطـأ ريكاردو القديم (نظرية العمل في القيمـة)" (سكيدليـسكي ٢٠٠٣، ٥١٥). وفـي خطاب منه للكاتب المسرحي جورج برنارد شو، وصف رأس المال بأنـه "كئيـب

وعتيق وجدلي أكاديميًا" مُشبهًا إياه بالقرآن. ومتسائلاً: "كيف يمكن لأي من هذه الكتب أن تشعل النار وتحمل السيف محيطة نصف الكرة الأرضية؟ هذا يقهرني"، وفي خطاب ثان لشو بتاريخ ١ يناير ١٩٣٥م اشتكى من "طريقة ماركس المنحطة في الكتابة" (سكيدلسكي ١٩٩٢، ٥٢٠؛ ٢٠٠٣، ٥١٧)[1].

نقد كينز لآدم سميث ومذهبه في اليد الخفية

لقد مُجد كينز باعتباره منقذ الرأسمالية، رغم أن نموذجه والسياسات التي أوصى بها كانت من وجوه عديدة تمثل اعتداءً على نظام دعه يعمل لآدم سميث، فقد كتب في عشرينيات العصر الجديد أنه "ليس حقيقيًا أن الأفراد يحوزون (حرية طبيعية) توجههم في أنشطتهم الاقتصادية... ولا صحيح أن المصلحة الذاتية عمومًا مستنيرة... فالخبرة لا تظهر أن الأفراد حينما يشكلون وحدة اجتماعية يكونون دائمًا أقل وضوحًا في الرؤية منهم عندما يعملون بمفردهم" (كينز ١٩٥١ [١٩٣١]، ٣١٢).

قيل هذا الكلام، الذي حمل عنوانًا مناسبًا هو "نهاية دعه يعمل"، عام ١٩٢٦م، قبل عقد كامل من كتابة النظرية العامة، وحمل هجومًا واضحًا على نظام آدم سميث للحرية الطبيعية، وفي أوائل الثلاثينيات أصبح كينز أكثر تحررًا من الأوهام بخصوص الرأسمالية أخلاقيًا وجماليًا.

وكانت أفكار سيجموند فرويد ***Sigmund Freud*** رائجة في ذلك الوقت، وتبنى كينز منها الأطروحة الفرويدية القائلة بأن جمع المال نوع من العصاب، "إنه

---

(١) في المقابل احتقر الماركسيون كينز البرجوازي والاقتصاد الكينزي، فكتب الماركسي جون إيتون في كتابه الصغير ماركس ضد كينز: "مثل هذه النظرية هى خطر حقيقي على الطبقة العاملة" (١٩٥١:١٢)، ويرى أن الكينزية تدافع عن "العبودية المأجورة" و "سياسات الإمبريالية" (٧٥)، كما اتهم كينز بأنه "لم يقرأ ويفهم أبدًا التحليل العلمي العميق لماركس" في= =رأس المال (٣٣)، والخلاصة أن الاقتصاد الكينزي هو "اقتصاد مبتذل للرأسمالية الاحتكارية في أزمتها وانحطاطها" (٨٥)؛ ومن ثمَّ فهى محكوم عليها بالفشل.

شيء يشبه الحالة المرضية، نوع من الميول شبه الإجرامية شبه المرضية، التي يعرضها المرء على المختصين بالأمراض العقلية بينما تكتنفه القشعريرة" (١٩٥١ [١٩٣١]، ٣٦٩).

ولاحقًا، في عام ١٩٣٣م، اتهم كينز النظام الرأسمالي قائلاً: "الرأسمالية العالمية، لكن الفردية في نفس الوقت، تلك الرأسمالية المنحطة التي وجدنا أنفسنا في قبضتها بعد الحرب، ليست ناجحة ولا ذكية ولا جميلة ولا عادلة ولا فاضلة، كما أنها لا توفر السلع، باختصار هى لا تروقنا، وقد بدأنا نحتقرها. لكننا عندما نتساءل عن البديل؛ نقع في حيرة" (هيسيون ١٩٨٤، ٢٥٨).

فكم يبعد هذا الخطاب عن آدم سميث!

كينز المهرطق يقلب الاقتصاد الكلاسيكي رأسًا على عقب

لم يكن هدف النظرية العامة إعادة بناء النموذج الكلاسيكي، بل أن يحل محله مفاهيم دقيقة غير تقليدية ورؤية جديدة للعالم ***Weltanschauung***، فحتى الثلاثينيات كانت الأكاديمية تقبل بدرجة كبيرة المسلمات الأساسية للنموذج الكلاسيكي لآدم سميث، فضيلة الادخار، والميزانيات المتوازنة، والتجارة الحرة، والضرائب المنخفضة، وقاعدة الذهب، وقانون ساي.

لكن كينز قلب النموذج الكلاسيكي رأسًا على عقب، وبدلاً من أن يعتبر نظام سميث الكلاسيكي نموذجًا عامًا أو عالميًا، اعتبره كينز "حالة خاصة" تنطبق فقط في حالات العمالة الكاملة، أما نظريته العامة في "الطلب الكلي الفعال" فستنطبق أثناء فترات بطالة العمالة والموارد، والتي وفقًا للكينزية يمكن أن تستمر إلى أجل غير مُسمى. ويعرض كينز في مثل هذه الظروف المبادئ التالية:

(١) تؤدي زيادة المدخرات لانخفاض الدخل والنمو الاقتصادي، ولهذا فالاستهلاك أكثر أهمية من الإنتاج في تشجيع الاستثمار، عاكسًا قانون ساي: فـ "الطلب يخلق عرضه الخاص" (١٩٧٣a [١٩٣٦]، ١٨-٢١، ١١١).

(٢) يجب أن تكون ميزانية الحكومة الفيدرالية في حالة عدم توازن أثناء الكساد، وبشكل عمدي. فالسياسة المالية والنقودية يجب أن تكونا توسعيتين بشكل كبير حتى تتم استعادة الرخاء، كما يجب إبقاء أسعار الفائدة منخفضة بشكل دائم (١٢٨–٣١، ٣٢٢).

(٣) يجب أن تتخلى الحكومة عن سياسة دعه يعمل وتتدخل في السوق كلما كان ذلك ضروريًا. فوفقًا لكينز، ربما تتطلب الأوقات العصيبة استعادة السياسات الميركنتالية، بما فيها التدابير الحمائية (٣٣٣–٧١).

(٤) نظام قاعدة الذهب نظام معيب؛ لأن عدم مرونته يجعله غير قادر على الاستجابة للحاجات المتزايدة للأعمال. فالنقود الإلزامية المُدارة أفضل (٢٣٥–٥٦; ١٩٧١، ١٤٠). فقد كان كينز يكن احتقارًا عميق الجذور لقاعدة الذهب، كما كان ناجحًا جدًا في خلعه عن عرشه كمرجعية نقدية عالمية.

ما الذي كان يعنيه كينز حقًا بقوله: "في الأجل الطويل سنكون جميعًا أمواتا"؟

كان تصريح كينز الفروسي "في الأجل الطويل سنكون جميعًا أمواتا" يمثل من وجوه عديدة رمزًا لتحوله عن الاقتصاد الكلاسيكي، وقد اعتبر كثير من الاقتصاديين ملاحظته هذه إهانة للرؤية الكلاسيكية لفريدريك باستيا (ما نراه وما لا نراه)، والتي تعني أنه على الاقتصادي أن يأخذ بالاعتبار الأجل الطويل، ولا يكتفي بالانتباه للآثار قصيرة الأجل لسياسات الحكومة. فمثلاً، سيحفز الإنفاق بالعجز قطاعات معينة من الاقتصاد في الأجل القصير، لكن ماذا سيكون الأثر في الأجل الطويل؟، كما أن التعريفات الجمركية ربما تحافظ على بعض الوظائف الصناعية، لكن ماذا سيكون أثرها على المستهلكين؟

وكما يقول هنري هازليت ***Henry Hazlitt*** "إن الفن الاقتصادي يتجلى في النظر ليس فقط للنتائج المباشرة، بل أيضًا للآثار البعيدة لأي سياسة، إنه يتشكل

كذلك من تعقب النتائج التي تتركها تلك السياسة، ليس فقط على فئة واحدة، بل على كل الفئات" (١٩٧٩ [١٩٤٦]، ١٧). كذا يخلص لودفيج فون ميزيس، ناقد آخر لكينز، إلى أننا "ها قد عشنا لما بعد الأجل القصير، ونعاني الآن من النتائج طويلة الأجل للسياسات (الكينزية)" (١٩٨٠ [١٩٥٢]، ٧).

وربما يكون كينز قد استخدم قوله العابر هذا لدعم سياسات أجل قصير كالإنفاق بالعجز، لكنه استخدمه كذلك في سياقات أخرى.

كينز يهاجم المدرسة النقودية *Monetarism*

كانت أول مرة يطلق فيها كينز تصريحه الشهير السابق في سياق سخريته من نقودية إرفينج فيشر المتطرفة، التي زعمت أن التضخم النقدي ليس له آثار ضارة في الأجل الطويل، بل مجرد رفع لمستوى الأسعار (انظر الفصل الرابع).

وكان رد كينز الحاسم هو أنه "ربما كان ذلك حقيقيًا الآن.(في الأجل الطويل)... لكن هذا الأجل الطويل ليس سوى دليل مضلل للمسائل الحالية، ففي الأجل الطويل سنكون جميعًا أمواتًا، وهكذا يضع الاقتصاديون لأنفسهم مهمة بسيطة جدًا، وغير مفيدة، فعندما تدهمنا المواسم العاصفة؛ سيكتفون بإخبارنا أنه عندما تنتهي العاصفة سيعود المحيط مُنبسطًا ثانيةً" (١٩٧١، ٦٥).

ولا شك أن هازليت وميزيس كانا سيجدان الكثير ليوافقا عليه في هذا القول.

بريطانيا أولاً!

استخدم كينز عبارته الشهيرة السابقة أيضًا في سياق السياسة الخارجية البريطانية فترة الحرب، ففي عام ١٩٣٧م، عندما دعا تشرشل لإعادة التسلح وحذر من استرضاء هتلر، بدا كينز أيضًا جانحًا لمبادرات السلام قصيرة الأجل: "من واجبنا أن نطيل أمد السلام، ساعة بساعة، ويوما بيوم، طالما كنا نستطيع... لقد

قلت في سياق آخر: إن عيب (الأجل الطويل) إن فيه سنكون جميعًا أمواتا، ولهذا أستطيع أن أقول بنفس الدرجة إن الميزة العظمى لـ (الأجل القصير) أن فيه سنكون لا نزال أحياءً؛ فأفضل ما نستطيع فعله هو أن نؤجل الكارثة" (موغريدج ١٩٩٢، ٦١١).

فهل كان كينز يدعو للسلام بأي ثمن؟

بعد الهجوم على بيرل هاربر ***Pearl Harbor*** في ديسمبر ١٩٤١م، انتفض كينز فزعًا ضد أطروحة وزارة الخارجية البريطانية القائلة بأن التجارة الحرة مع أمريكا ستكون مفيدة لبريطانيا "في الأجل الطويل"، هادرًا بالقول "تلك النظرية التي ترى (أن ما يجب علينا فعله في الأجل الطويل) هو بالضرورة دائمًا ما يجب علينا فعله في الأجل القصير، تذكرني بالقنبلة التي ألقيتها على النظرية الاقتصادية، بالتذكير بأننا (في الأجل الطويل سنكون جميعًا أمواتا)، فإذا لم يبق أحد لمنع هذا؛ فستخرج وزارة الخارجية قريبًا عن مهمتها" (موغريدج ١٩٩٢، ٦٦٦).

لقد كان هذا هو كينز الميركنتالي.

الأجل الطويل عند كينز

لقد كان كينز أليفًا ***millennialist*** اجتماعيًا حقيقيًا يتصور أنه يومًا ما سيكون هناك عالم متطور لدرجة تراكم لا نهائي لرأس المال، ويعبر عن رؤيته الطوباوية بأفضل صورة ممكنة مقالة "الإمكانات الاقتصادية المُتاحة لأحفادنا" (١٩٥١ [١٩٣١]، ٣٥٨-٧٣).

كان كينز يعتقد أنه بالتوسع المتصاعد في الائتمان لتعزيز الائتمان؛ سيمكن أخيرًا التغلب على المشكلة الاقتصادية العالمية المتمثلة في الندرة؛ إذا ستهبط أسعار الفائدة إلى الصفر؛ وسيدخل الجنس البشري مرةً أخرى جنات عدن، ففي رأي كينز، تقيّد قاعدة الذهب بشدة توسع الائتمان وتبقي على وضع الندرة القائم؛ ولهذا

فعدم مرونة الذهب – التي كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتبرونها ميزته الأساسية – تقف في طريق تحقق فردوس كينز، ويجب التخلي عنها لصالح تضخم النقود الإلزامية (١٩٥١ [١٩٣١]، ٣٦٠-٧٣).

وقد كانت اتفاقية بريتون وودز الخطوة الأولى نحو إقالة الذهب من النظام النقودي العالمي، ولا شك أن كينز كان سيكون سعيدًا برؤية الذهب يلعب هذا الدور الخافت في الشئون النقدية العالمية في القرن الحادي والعشرين.

وباختصار، لم يكن هدف كينز إنقاذ بيت آدم سميث، كما يدعي أتباعه، بل بناء بيت جديد كليًا، بيت يبنيه كينز. وقد كان اعتقاده أن الاقتصاديين سيعيشون ويعملون كثيرًا من الوقت في بيته، بينما يستخدمون بيت سميث أحيانًا، ربما كاستراحة للعطلات.

هل الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها؟

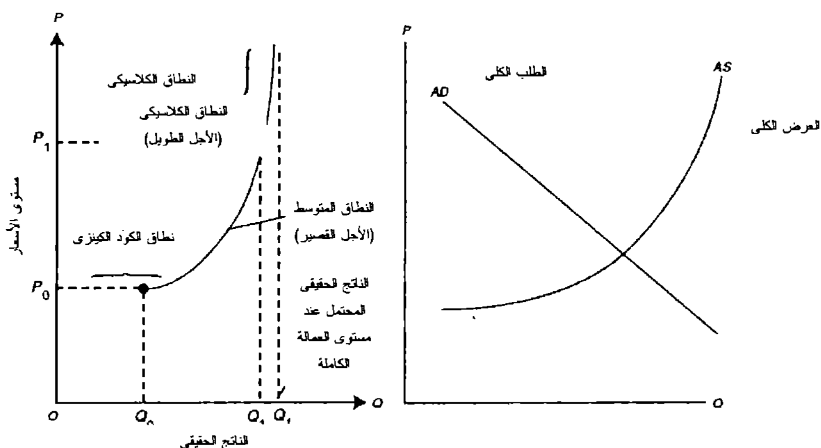
رفض كينز المفهوم الكلاسيكي القائل بأن نظام الرأسمالية يمتلك آلية للتوازن الذاتي في الأجل الطويل، وقد كتب النظرية العامة خصيصًا لخلق نموذج يقوم على رؤية نظام السوق باعتباره معيبا بطبيعته وبشكل لا مفر منه، فقد كان يرى أن الرأسمالية غير مستقرة؛ ومن ثم يمكن أن تبقى عالقة لأجل غير مُسمى في درجات متفاوتة من "توازن البطالة" بحسب مستوى عدم التأكد في نظام مالي هش. لقد أراد كينز أن يظهر أن الاقتصاد يمكن أن يبقى "في حالة مستمرة من انخفاض النشاط عن مستواه الطبيعي لفترة طويلة، دون أي اتجاه واضح إما للتعافي أو للانهيار الكامل" (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ٢٤٩، ٣٠).

وقد فهم بول ساموليسون المعنى الصحيح عن كينز "فيما يتعلق بمستوى القوة الشرائية الكلية ومستوى التشغيل، يرفض كينز فكرة وجود يد خفية توجه الفعل الذاتي الأناني لكل فرد نحو الأمثل اجتماعيًا" (ساموليسون ١٩٤٧، ١٥١). وشرح كينز مقصده بتعبير "توازن البطالة"، لكنه لم يقدم رسمًا بيانيًا لتوضيحه.

وفي مقاله المحكم "السيد كينز والكلاسيك" طور الاقتصادي البريطاني جون هيكس ***John Hicks*** إطارًا بيانيًا (معروف بنموذج ***IS-LM***) لتوضيح رؤية كينز لتوازن العمالة الكاملة (النظرية الكلاسيكية الخاصة) في مقابل توازن البطالة (النظرية العامة) (هيكس ١٩٣٧). وتستخدم الكتب الدراسية اليوم رسمًا بيانيًا مشابهًا لتوضيح الطلب الكلي (***AD***) والعرض الكلي (***AS***)، ويظهر الشكل (٥ – ١) كيف يهبط الاقتصاد راكدًا تحت مستوى العمالة الكاملة.

ووفقًا لنموذج كينز، ينطبق النموذج الكلاسيكي فقط عندما يصل الاقتصاد للعمالة الكاملة (***Qf***)، بينما تنطبق النظرية العامة الكينزية عند أي نقطة على طول منحنى العرض الكلي ***AS*** يتقاطع عندها مع منحنى الطلب الكلي ***AD***.

الشكل (٥ – ١): نموذج العرض الكلي والطلب الكلي بالمنظور الكينزي



المصدر: بيرنز وستون (١٩٨٧: ٣١١)، أُعيد طباعته بإذن من سكوت فوريسمان وشركاه

من المسئول؟ المستثمرون غير العقلانيين!

حمّل كينز السلوك السيئ للمستثمرين مسئولية عدم استقرار الرأسمالية، إذ تخلق النظرية العامة نموذج اقتصاد كلي يقوم أساسًا على فرضية عدم الاستقرار المالي، وكما يقول الاقتصادي الكينزي هيمان مَينسكي ***Hyman P. Minsky*** "المظهر الأساسي للنظرية العامة لكينز هو تركيزها العميق على كيف تتفاعل القوى المالية – التي يمكننا أن نشخّصها في وول ستريت مثلاً – مع الإنتاج والاستهلاك؛ لتحدد الناتج والتوظيف والأسعار (١٩٨٦، ١٠٠).

ويقدم آلان ميلتزر ***Allan H. Meltzer*** من جامعة كارنيجي ميلون تفسيرًا مشابهًا، قوامه أن نظرية كينز في التشغيل والناتج لم تكن تتصل بقوة بجمود الأجور والأسعار، بقدر ما تتصل بالتوقعات وعدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وأسواق رأس المال (ميلتزر ١٩٨٨ [١٩٦٨])[1].

وتؤكد فقرات كثيرة في النظرية العامة هذه الرؤية، إذ كان كينز يشكو من "أرواح الحيوانات" قصيرة النظر غير العقلانية للمضاربين، الذين يغرقون الأسهم في سبيل السيولة أثناء الأزمات، وربما تسبّب تلك "الموجات من السيكولوجيا غير العقلانية" ضررًا كبيرًا للتوقعات طويلة الأجل. كما قال: إن "من أهم ثوابت المالية الأرثوذكسية، والأكثر عداءً للمجتمع بالتأكيد من صنم السيولة، هو ذلك المذهب الذي يرى أنها مزية تحسب للمؤسسات الاستثمارية أن تركز الموارد في الأوراق المالية "السائلة" (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ١٥٥).

وفي رأي كينز، لا تمثّل سوق الأوراق المالية ببساطة وسيلةً فعالة لزيادة رأس المال ورفع مستويات المعيشة، بل يمكن تشبيهها بصالة قمار أو لعبة حظ، "إنها – إذا جاز التعبير – لعبة صيد، أو لعبة كوتشينة ***Old Maid***، أو لعبة كراسٍ موسيقية، تسلية يقول فيها المنتصر عاجلاً أو آجلاً "بصرة!" ***Snap***، ومن يمرر

---

(١) انظر أيضًا نسختي من هذه الأطروحة في: "***Keynes as a Speculator: A Critique of Keynesian Investment Theory***"، في سكويسون ١٩٩٢: ١٦١–٦٩.

كارت الشايب لجاره في اللعبة قبل أن تنتهي؛ يضمن لنفسه كرسيًا عندما تتوقف الموسيقى" (*a*١٩٧٣ [١٩٣٦]، ١٥٥–٥٦).

لقد كان كينز يتحدث من واقع خبرته، وقد أثبت على أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣٣م أنها دمرت محفظته دون أي سبب اقتصادي منطقي، فالفزع المالي كان بسبب طلب وول ستريت غير العقلاني على السيولة، والذي سماه "تفضيل السيولة" ***liquidity preference*** و "صنمية السيولة" "***fetish of liquidity***" (*a*١٩٧٣ [١٩٣٦]، ١٥٥).

المذنب: المدخرات غير المُستثمرة

لو شبهنا كينز بشيرلوك هولمز، فهو المحقق الاقتصادي الذي يشير بأصبع الاتهام للآنسة ادخار في لغز جريمة القتل بـ "قضية المدخرات المفقودة"، ففي نموذج كينز يتمثل العامل الرئيسي المتسبب في الركود لأجل غير مُسمى في الانفصال بين الادخار والاستثمار، فلو لم يتم استثمار المدخرات؛ فإن الإنفاق الكلي في الاقتصاد سينخفض لنقطة أسفل مستوى العمالة الكاملة، ولو تم اكتناز المدخرات أو جُمدت في احتياطيات زائدة لدى البنوك، كما كان الحال في الثلاثينيات؛ فإن صنمية السيولة ستعمل على هبوط الاستثمار القومي والناتج القومي؛ وعليه فالادخار لم يعد يُعتمد عليه في أداء وظيفته الاجتماعية.

وفي كتابه النظرية العامة، جادل كينز بأنه بينما يتراكم الدخل والثروة في ظل الرأسمالية، يتزايد التهديد بألا تُستثمر المدخرات، وقدم "قانونه النفسي" القاضي بأن "الميل الحدي للادخار" يزيد مع زيادة الدخل ((*a*١٩٧٣ [١٩٣٦]، ٣١، ٩٧)، حيث إنه كلما كسب الأفراد دخلاً أكبر وأصبحوا أكثر ثراءً؛ مالوا لأن يدخروا نسبة أكبر من دخولهم؛ ولذلك فهناك ميل قوي لزيادة المدخرات بشكل غير متناسب مع زيادة الدخل القومي.

لكن ألن يكون اقتصادا رأسماليا ناميا تحت ضغط دائم لاستثمار تلك المدخرات المتزايدة؟، يرد كينز: "ربما نعم، وربما لا"، فلو أن المدخرات لم تُستثمر؛ فإن الازدهار سيتحول لتدهور.

وفي الواقع يمثل هذا النقد رأيًا قديمًا لكينز، فقد اعترف بضرورة الادخار وإنكار الذات أثناء القرن التاسع عشر في فقرة مبهجة في كتاب النتائج الاقتصادية للسلام (١٩٢٠، ١٨–٢٢)، ذكر فيها أن الادخار "هو ما جعل ممكنًا تلك التراكمات الهائلة من الثروة الثابتة والتطور الرأسمالي اللذين ميّزا ذلك العصر عن غيره" (١٩). لكن اقتصادي جامعة كامبريدج في كتابه رسالة في النقود (١٩٣٠) أثار الإمكانية القوية لأن يفترق الادخار عن الاستثمار؛ مُسببين دورة أعمال، ومعروف أن في المجتمع الحديث، تقوم بالادخار والاستثمار مجموعتان مختلفتان، فالادخار هو "فعل سلبي قوامه الامتناع عن الإنفاق"، بينما الاستثمار "فعل إيجابي قوامه البدء في أو الحفاظ على بعض عمليات الإنتاج" (١٩٣٠، ١٥٥).

وهكذا فسعر الفائدة ليس "آلية أوتوماتيكية" تضمن جمع الاثنين، إذ يمكنهما أن "يخرجا عن مسارهما" (١٩٥١ [١٩٣١]، ٣٩٣)، كما يمكن أن تكون المدخرات "عقيمة"، فلو تجاوز الاستثمار الادخار يحدث ازدهار، ولو تجاوز الادخار الاستثمار يحدث هبوط[١].

---

(١) اشتطّ المؤرخان إليزابيث وهاري جونسون بالقول بأن موقف كينز السلبي من الادخار مرتبط بميوله المعادية للنساء، فيشير آل جونسون إلى أن كينز وأتباعه غالبًا ما أشاروا للادخار كأنثى وللاستثمار كذكر، وهكذا فغالبًا ما نظروا للادخار الأنثى بشكل سلبي وللاستثمار الذكر بطريقة إيجابية، "تتأكد ذكورة الاستثمار من بين أمور أخرى بالإشارات المتكررة من جوان روبنسون وغيرها من كتاب كامبريدج لـ "أرواح الحيوانات" التي لدى رجال الأعمال، كما تتأكد أنوثة الادخار بالدور السلبي المُسند للادخار في تحليل كيفية تحدد توازن البطالة" (جونسون ١٢١:١٩٧٨)، بل إن كينز نفسه كتب في كتابه رسالة في النقود: "ولذلك فربما كان الادخار خادمة وممرضة المشروع، لكنها بنفس الدرجة يمكن ألا تكون كذلك" (١٩٣٠، ١٣٢:٢)، ومع ذلك أحيانًا كان كينز غامضًا فيما يخص الهوية الجنسية للادخار، ففي نفس الكتاب علق كينز على ضعف التقدم الاقتصادي في أوروبا العشرينيات قائلاً: "مرت عشر

وأثناء كساد الثلاثينات، انتقد كينز المدخرين المقتصدين والمكتنزين الذين هبطوا بـ "الطلب الفعال"، كذا الحكمة التقليدية في الأوقات الصعبة التي كانت تتمثل دائمًا في خفض التكاليف وسداد الديون وتعزيز المركز المالي وانتظار الانتعاش. فعارض كينز هذا النهج "البالي"، مُنضمًا لاقتصاديين آخرين، منهم مسئول الخزانة البريطانية رالف هاوتري ***Ralph Hawtrey*** وفرانك تاوسينج ***Frank Taussig*** بجامعة هارفارد، في تشجيعهم المستهلكين على الإنفاق.

وفي بث إذاعي في يناير ١٩٣١م، أكد كينز أن الحرص المالي يمكن أن يسبب "حلقة خبيثة" من الفقر، فإذا "قمت بادخار خمسة شلنات؛ فأنت تعطل شخصًا آخر لمدة يوم عمل"، كما شجع ربات البيوت البريطانيات على الانغماس في الشراء، والحكومة على الاستمرار في فورة بناء. وقال مُشجعًا: "لماذا لا نهدم كامل جنوب لندن من وستمنستر ***Westminster*** إلى غرينيتش ***Greenwich***، واستخلاص مهمة جيدة من ذلك... ألن يُوظف هذا رجالاً؟ نعم بالطبع سيفعل!!" (١٩٥١ [١٩٣١]، ١٥١-٥٤).

ووصل انحياز كينز ضد الادخار لقمته في كتاب النظرية العامة، حيث وصف الرؤى التقليدية في الادخار بأنها "سخيفة"، كما كتب بجرأة "كلما كنا أكثر أخلاقية؛ كنا أكثر ميلاً للادخار؛ كلما كنا أكثر أرثوذكسية في ماليتنا الشخصية والوطنية؛ انخفض دخلنا" (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ١١١، ٢١١).

كما أشاد بالمفاهيم المهرطقة لشخصيات هامشية، وبمهاويس النقود ***monetary cranks*** كبرنارد دي ماندفيل ***Bernard de Mandeville***، وجون هوبسون ***J.A. Hobson***، وسيلفيو جيزيل ***Silvio Gessell***، الذين كانوا يتبنون رؤى قصور الاستهلاك ***underconsumptionist*** (٣٣٣-٧١). ولاشك أنه كان متأثرًا بشعبية الميجور كليفورد دوجلاس ***C.H. Douglas*** قائد حركة الائتمان الاجتماعي،

سنوات منذ انتهت الحرب، تحققت فيها مدخرات بحجم غير مسبوق، لكن نسبة منها أُهدرت، أُهرقت على الأرض" (١٩٣٠، ٢:١٨٥)، وكانت هذه إشارة لقصة "أونان" الإنجيلية، ذلك الذي بذر نسله في الأرض (سفر التكوين ٣٨: ٨-٩).

كذا شعبية أنصار نظرية قصور الاستهلاك ويليام فوستر ***William Foster*** ووادل كاتشينجز ***Waddill Catchings*** أثناء العشرينيات.

التقليد المُعادي للادخار

لم يكن كينز أول من يشكك في فضيلة الادخار، فعلى مر السنين كانت هناك مجموعة صغيرة من المفكرين الراديكاليين، المعروفين عمومًا بمنظري قصور الاستهلاك، عارضت المباركة التقليدية للادخار. وكان منهم سيمون دي سيسموندي ***Simonde de Sismondi***، وكارل رودبرتس ***Karl Rodbertus***، وجون هوبسون ***J.A. Hobson***، وكارل ماركس ***Karl Marx***.

وقد عبر كينز عن تعاطفه مع الرؤى "المهرطقة" للميجور كليفورد دوجلاس، المهندس الذي بدأ حركة الائتمان الاجتماعي في كندا في العشرينيات، وألف عدة كتب تدعو لـ "الديموقراطية الاقتصادية" (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ٣٧٠–٧١). واعتقادًا منه أن الادخار يتسبب بنقص دائم في القوة الشرائية للأمة؛ دعا الميجور دوجلاس لفرض تسعيرة جبرية أدنى من سعر السوق؛ ليستطيع المستهلكون شراء المنتجات التي أنتجوها.

أما ويليام فوستر، وهو رئيس سابق لكلية ريد ***Reed College***، وواديل كاتشينجز، رجل صناعة الحديد والشريك في مؤسسة جولدمان ساكس الاستثمارية ***Goldman Sachs***، فقد اقترحا نظامًا مختلفًا، وقد ألفا سلسلة من الكتب تتضمن ذات العداء للادخار: "إن كل دولار يتم ادخاره واستثماره بدلاً من إنفاقه على الاستهلاك، يتسبب في نقص دولار من شراء المستهلك، ما لم يُعوض هذا النقص بطريقة ما" (فوستر وكاتشينجز ١٩٢٧، ٤٨). فما الحل؟

يدعو فوستر وكاتشينجز الحكومة لإصدار ائتمان نقدي جديد للمستهلكين؛ ليعوضوا النقص في شراء المستهلكين، ولجذب الانتباه العام لنظريتهم ومقترحهم؛ أعلنوا عن جائزة عام ١٩٢٧م بقيمة خمسة آلاف دولار لأي شخص يستطيع دحض فكرتهم، وقد نشروا أفضل المقالات المُرسلة في نقدهم بعد بضعة شهور،

لكن أفضل نقد لهم كتبه الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك عام ١٩٢٩م. وذلك في مقاله "مفارقة الادخار"، الذي ترجم ونشر بمجلة ***Economica*** في مايو ١٩٣١م.

ووفقًا لهايك، تستند معضلة فوستر وكاتشينجز لافتراض واحد خاطئ، فقد افترضا نموذج "بمرحلة واحدة"، يعتمد فيه الاستثمار كليًا ومباشرةً على طلب المستهلك، وفي ظل هذا الافتراض المحدد "لن يكون هناك حافز (للمستهلكين).... لادخار النقود... أو.... لاستثمار مدخراتهم" (هايك ١٩٣٩ [١٩٢٩]، ٢٢٤، ٢٤٧). أما مع دورة الإنتاج المحكومة بالزمن والمعتمدة على رأس المال، فإن زيادات الادخار كما يوضح هايك تطيل العملية الإنتاجية وتزيد الإنتاجية؛ وبالتالي تزيد الأرباح والأجور، وتجعل الدخل أكثر كفاية لشراء المستهلكين للإنتاج النهائي[١].

كينز يركز على الإنفاق باعتباره المكون الرئيسي

كان كينز مقتنعًا بأن الادخار لا يمكن الاعتماد عليه بدون إنفاق، فهو "فعّال" فقط إذا ما استثمرت الشركات المدخرات؛ ولذلك فالمدخرات المُكتنزة تحت المرتبة والمتراكمة في أقبية البنوك تمثل استنزافًا للاقتصاد وللطلب الكلي، فقط "الطلب الفعّال" – مصطلح جديد قوي ظهر في الفصل الثالث من النظرية العامة – هو ما يُعتمد عليه.

فما ينفقه المستهلكون ورجال الأعمال يحدد الناتج القومي، وقد عرّف كينز الطلب الفعال باعتباره الناتج الكلي (ن)، الذي يتكون من مجموع الاستهلاك (س) والاستثمار (ث)، وعليه:

ن = س + ث

---

(١) رفض فوستر وكاتشينجز كل الحجج ولم يدفعا مبلغ الجائزة قط.

ونحن اليوم نشير للناتج (ن) أو "الطلب الكلي الفعال" باعتباره الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*)، والذي يُعرف بأنه قيمة الناتج النهائي للسلع والخدمات المُنتجة خلال سنة. وقد طور سيمون كوزنتس ***Simon Kuznets***، الإحصائي الكينزي، حسابات الدخل القومي أوائل أربعينيات القرن العشرين كطريقة لحساب الطلب الكلي الفعال لكينز.

وقد أوضح كينز بنجاح أنه إذا لم تُستثمر المدخرات في الأعمال؛ فإن الناتج المحلي الإجمالي لن يصل لقيمته المحتملة، وسيشير الركود أو الكساد لنقص الطلب الفعال.

الطلب يخلق عرضه الخاص

فماذا كان حل كينز للركود؟، ببساطة زيادة الطلب الفعال!

فلو تم تحفيز الطلب بإنفاق إضافي؛ فإن المزيد من السلع سيتم إنتاجه وسيتعافى الاقتصاد، وبهذا المعني يكون كينز قد عكس قانون ساي، فالطلب هو ما يخلق العرض، لا العكس.

وهكذا فالخيارات المتاحة لزيادة الناتج القومي (ن) في ظل الكساد محدودة، إذ يكون مجتمع الأعمال أثناء الركود خائفًا من المخاطرة برأسماله في الاستثمار (ث)، وبنفس الدرجة يكون المستهلكون غير مستعدين لزيادة استهلاكهم (س) لعدم ثقتهم في تجدد دخولهم؛ وهكذا سيكون المستهلكون والمستثمرون أكثر ميلاً لقبض أيديهم إذا ما تُركوا وشأنهم.

إضافة الحكومة (ح) للمعادلة

ولهذا فهناك وسيلة وحيدة في رأي كينز، وهي دفع الحكومة لأن تبدأ الإنفاق، ولهذا أضاف كينز الحكومة (ح) لمعادلة الدخل القومي، بحيث أصبحت:

ن = س + ث + ح

فقد نظر كينز للحكومة (ح) باعتبارها عنصرا مستقلا يستطيع إنعاش الاقتصاد من خلال الإعلام والأشغال العامة؛ فسياسة حكومية توسعية يمكن أن ترفع "الطلب الفعال" إذا كانت الموارد غير مُستغلة بالكامل، كما أنها تستطيع أن تفعل ذلك دون الإضرار بالاستهلاك أو الاستثمار، وفي الواقع، سيؤدي الارتفاع في الإنفاق الحكومي أثناء الكساد لتشجيع كلٍ من الاستهلاك والاستثمار؛ ومن ثم زيادة الناتج.

حفر الأرض: كينز يدعو لسياسة مالية نشطة

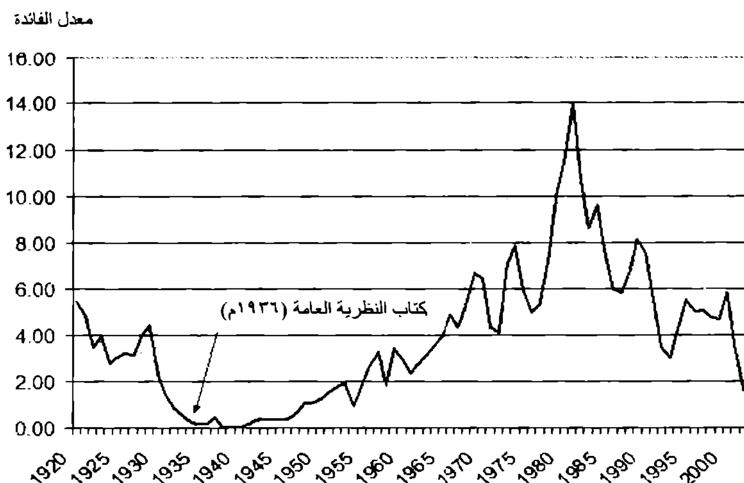
عكس كينز الحل الكلاسيكي للركود، الذي كان يقوم على "شد الأحزمة" بخفض الأسعار والأجور والإنفاق غير الضروري انتظارًا للخروج من الركود. وأوصى بدلاً من ذلك بأن تقوم الحكومة الفيدرالية بالإنفاق بالعجز عمدًا لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد، كما أيّد حتى المدخل الأكثر راديكالية أثناء الكساد الشديد، كالذي حدث في الثلاثينيات، حينما يكون حتى إنفاق الحكومة التبديدي كليًا مفيدًا، معلنًا أن حتى "بناء الأهرام والزلازل وحتى الحروب يمكن أن تعمل على زيادة الثروة" (١٩٧٣a [١٩٣٦]، ١٢٩). وبالطبع "سيكون أكثر عقلانية أن نبني بيوتًا وما شابه"، لكن ضرورية البناء ذاته ليست جوهرية في هذا السياق، فحسب كينز الإنفاق هو الإنفاق، بغض النظر عن موضوعه؛ فسيكون له نفس الأثر المفيد، وهو زيادة الطلب الكلي.

كينز يفضّل الأشغال العامة على التضخم النقدي

كان كينز يرى أن الترقيع بالسياسة المالية (التغيرات في الإنفاق والضرائب) أكثر فاعلية من السياسة النقدية (التغيرات في عرض النقود وأسعار الفائدة)؛ فقد فقدَ ثقته بالسياسة النقدية والاحتياطي الفيدرالي في الثلاثينيات، عندما كانت أسعار

الفائدة منخفضة لدرجة أن مزيدا من خفضها لن يحدث أي فارق (انظر الشكل ٥ – ٢). ولم يكن دفع الاحتياطي الفيدرالي لزيادة عرض النقود ليكون فعالاً؛ لأن البنوك كانت ترفض إقراض الاحتياطيات الفائضة بأي شكل، وهو ما أسماه كينز "مصيدة السيولة"، وسيكون مصير الأموال الجديدة أن تتكوم غير مُنفقةً ولا مُستثمرة؛ بسبب "تفضيل السيولة"، أي الرغبة بالاحتفاظ بالنقود السائلة أثناء فترات الكساد الشديد (١٩٧٣a [١٩٣٦]، ٢٠٧).

شكل (٥ – ٢): كُتب النظرية العامة في وقت بلغت فيه أسعار الفائدة أدنى مستوياتها في التاريخ



كيف يولّد المضاعف العمالة الكاملة

ستحقق الأشغال العامة عدة فوائد، أولها أن الأشغال العامة هي إنفاق إيجابي، يشغّل الناس ويدفع بالنقود لجيوب الشركات، علاوةً على كونه ذا تأثير مضاعف؛ بسبب مفهوم الميل الحدي للاستهلاك.

والمضاعف هو مفهوم قدمه ريتشارد كان ***Richard Kahn***، وهو أداة قوية جديدة ضمن العدة الكينزية، ويشير إلى أن "زيادة صغيرة في الاستثمار ستؤدي لتحقق العمالة الكاملة" (كينز ١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ١١٨).

فلنفترض أنه في حالة ركود، قامت الحكومة باستئجار عمال بناء وموردين لتشييد مبنى فيدرالي جديد بتكلفة ١٠٠ مليون دولار، فإن هؤلاء العمال الذين تم تشغيلهم عندما يحصلون على أجور؛ فإن المائة مليون دولار الأولى تكون قد أُضيفت للاقتصاد. وبفرض أن الميل الحدي العام للاستهلاك هو ٩٠ %؛ فإن العمال سينفقون ٩٠ % من كل دولار جديد يكسبونه على الاستهلاك (ويمكن أن نقولها بطريقة أخرى، فنقول: إن الميل الحدي للادخار ١٠ %)؛ ومن ثم فإن الدورة الثانية من الإنفاق سيكون قوامها ٩٠ مليون دولار تُضاف للاقتصاد. ثم ستكون هناك دورة ثالثة، بعد أن ينفق العمال دخولهم الجديدة؛ ستصبح تلك الـ ٩٠ مليون دولار عوائد لشركات أخرى؛ بالتسوق في المولات التجارية ومحطات الوقود ومحلات السوبر ماركت ووكلاء شركات السيارات ودور السينما. والتي ستقوم بدورها بتشغيل عمال جُدد لمواجهة الطلب الجديد، وستدفع لهم أجورًا أيضًا، وسينفقون أيضًا ٩٠ % منها، فيتسلمون منها ٨١ مليون دولار (أي ٩٠ % من الـ ٩٠ مليون دولار السابقة) كقوة شرائية.

وهكذا سيكون للاستثمار العام أثر مضاعف يولد دورة إثر أخرى من الإنفاق المتناقص تدريجيًا، وبمرور الوقت سيكون الإنفاق الجديد قد استنفد دورته، لكن مع زيادة الإنفاق الكلي بعشرة أضعاف، وقد صاغ كينز معادلة المضاعف (م) كما يلي:

م = ١ ÷ (١ – م ح س)

حيث (م ح س): هو الميل الحدي للاستهلاك

وحيث إن (م ح س) = ٠,٩٠ في المثال السابق؛ فإن المضاعف (م) = ١٠، وكما ذكر كينز فإنه "مادام المضاعف (م) يساوي ١٠، فإن العمالة الكلية الناتجة عن.... تزايد الأشغال العامة ستكون عشرة أضعاف العمالة الأولية الناتجة عن

الأشغال العامة نفسها، بافتراض عدم انخفاض الاستثمار في جهات أخرى" (a١٩٧٣ [١٩٣٦]، ١١٦-١٧).

كينز يضع افتراضًا ضارًا

لاحظ أنه في النموذج الكينزي، فقط الإنفاق الاستهلاكي يولد عمالةً ودخولاً إضافية في الاقتصاد، فكينز افترض أن الادخار عقيم، فهو يُبتسر متحولاً لاكتناز نقدي أو احتياطيات بنكية فائضة؛ ولذلك فالنموذج الكينزي كما قُدم في صورته الأصلية يمكن اعتباره نموذج "كساد"، وكما سنرى في الفصل التالي، سيكون هذا خطأً حاسمًا سيؤدي لكثير من الضرر وسوء الفهم في علم الاقتصاد فترة ما بعد الحرب.

كينز يقترح إجراءً متطرفًا لتحقيق استقرار الرأسمالية

لم يكن زعيم كامبريدج راضيًا عن الإجراءات المؤقتة كالأشغال العامة والإنفاق بالعجز لإعادة العمالة الكاملة، إذ بمجرد الوصول لأقصى ناتج، لا يوجد سبب للاعتقاد بأنه سيستقر عند ذلك المستوى؛ فالاستثمار غير قابل للتنبؤ وسريع الزوال، كما يقول كينز. ولا يمكن أبدًا ضمان تحقق توقعات الأجل الطويل، واستمرار مناخ أعمال مستقر، وتساوي الادخار والاستثمار، مادامت "أرواح الحيوانات" غير العقلانية تعمل في سوق مالي مبدأه دعه يعمل.

فماذا كان حل كينز؟

لقد حبذ عملية تدريجية، لكن شاملة، لـ "تشريك الاستثمار" ***socialisation of investment*** باعتباره "الوسيلة الوحيدة لضمان عمالة كاملة تقريبية" (a١٩٧٣، ٣٧٨). وهو ما لا يمثل بأي حال من الأحوال "اشتراكية دولة" ***state socialism***، لكنه قد يعني ملكية الحكومة لكامل سوق رأس المال.

كما اقترح كينز فرض "ضريبة نقل ملكية" ***transfer tax*** على كافة مبيعات الأوراق المالية؛ كوسيلة لإخماد حمى المضاربة[١].

---

(١) اقترح الاقتصادي جيمس توبين ***James Tobin*** الحاصل على جائزة نوبل إجراءً مشابهًا، يُعرف بضريبة توبين على معاملات الأسهم والعملات الأجنبية، وهي خطوة قانونية ستقلل بالتأكيد من السيولة وستزيد من هوامش العرض والطلب أو البيع والشراء للأسهم والعملات الأجنبية.

(٦) نقطة تحـوّل في علم اقتصاد القـرن العشرين

كان الاقتصاد الكينزي... اللطمة الأكثر خطورة التي تلقتهـا سلطة الاقتصاد التقليدي حتى الآن

ويليام هارولد هوت (١٩٧٩، ١٢)

خلق عاملان الجو المناسب لاكتساح الثورة الكينزية للأكاديمية الاقتـصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

الأول هو طول وعمق الكساد الكبير الذي بدا كتبرير للـرؤى الكينزيـة – الماركسية، التي ترى أن الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها؛ بما قد يجعلها تعلق في حالة توازن البطالة لأجل غير مُسمى. وقد أشار المؤرخون الاقتصاديون إلـى أن الحكومات التي بدت ناجحة في تحقيق تقدم في القضاء على البطالة أثناء ثلاثينيات القرن العشرين، كانت حكومات الأنظمة الشمولية في ألمانيـا وإيطاليـا والاتحـاد السوفييتي، ومن اللافت للنظر أن كينز نفسه اعترف في مقدمة الطبعة الألمانية من النظرية العامة أن نظريته "يسهل تطبيقها أكثر في ظل أوضاع الدولـة الـشمولية، بأكثر مما هو ممكن لنظرية إنتاج وتوزيع الناتج المُعطى في ظل ظروف المنافسة الحرة والجرعة الكبيرة من مبدأ دعه يعمل" (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، *xxvi*).

الثاني أن الحرب العالمية الثانية جاءت بالدعم مباشـرةً بعـد نـشر كتـاب النظرية العامة؛ حيث أعطت شهادة عملية قوية لوصـفات كينـز فـي الـسياسة الاقتصادية، فقد ازداد الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز بصورة دراماتيكية خـلال الحرب، بينما اختفت البطالة وارتفع النـاتج الاقتـصادي؛ إذن الحـرب "مفيـدة" للاقتصاد، تمامًا كما اقترح كينز (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ١٢٩). وكما كتـب المـؤرخ

روبرت كولينز ***Robert M. Collins*** "مهدت الحرب العالمية الثانية الطريق لمرحلة انتصار الكينزية ؛ بتقديمها الدليل على فاعلية الإنفاق الحكومي على نطاق واسع" (١٩٨١، ١٢). ويكرر الاقتباس التالي من أحد الكتب المدرسية الشهيرة ما كانت تقوله الكتب المدرسية الأخرى فترة ما بعد الحرب "بمجرد أن بدأ الإنفاق الهائل المدفوع بالحرب فترة الأربعينيات؛ حتى استجاب الدخل مُرتفعًا بشكل حاد وتبخرت البطالة، فقد قفز الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات من أقل من ١٥ % من الناتج القومي الإجمالي ***GNP*** أثناء الثلاثينيات، إلى ٤٦ % بحلول عام ١٩٤٤م، بينما انخفضت البطالة لمستوى مدهش يبلغ ١,٢ % من القوة العاملة المدنية" (ليبسي وشتاينز وبورفيس ١٩٨٧، ٥٧٣).

بول ساموليسون يرفع الصليب الكينزي

كما ذُكر سابقًا، مات كينز عام ١٩٤٦م بعد الحرب مباشرةً، تاركًا الراية لأتباعه ليتحملوا المسئولية ويخلقوا "الاقتصاد الجديد". ولحسن حظ كينز، كان العبقري الشاب جاهزًا ليحل محله.

اسمه بول ساموليسون ***Paul Samuelson***، وسيكتب مرجعًا دارسيًا سيهيمن على الأكاديمية لما يزيد عن حياة جيل كامل، فكانت سنة ١٩٤٨م واحدة من نقاط التحول التي تثمر من وقت لآخر في علم الاقتصاد، ومنها سنوات ١٧٧٦ و١٨٤٨ و ١٨٧١م.

وفي أوائل سنة ١٩٤٨م، كان الاقتصادي النمساوي فون ميزيس المعزول في شقته بنيويورك يكتب مقالة صغيرة بعنوان "أحجار تصبح خبزًا، المعجزة الكينزية" للمجلة المحافظة ***Plain Talk***، مُعلنًا أن "ما يجري اليوم في الولايات المتحدة هو الفشل النهائي للكينزية، فلا شك أن الرأي العالم الأمريكي ينفر اليوم من المفاهيم والشعارات الكينزية، فهيبتها تتضاءل" (ميزيس ١٩٨٠ [١٩٥٢]، ٦٢). ربما كان هذا تفكيرًا رغبويًا، لكن ميزيس لم يخطئ القراءة قط بأكثر مما

فعل عام ١٩٤٨م. فقد كانت تحديدًا السنة التي أمطرت كينز بالتكريم، بالعدد المتزايد من الأتباع، باعتباره موجه المستقبل ومنقذ الرأسمالية. وحرفيًا نُشرت مئات المقالات وعشرات الكتب عن كينز ونموذجه الجديد، منذ كتب كينز النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود.

كامبريدج الأخرى

أيضًا في عام ١٩٤٨م، أصدر سيمور هاريس ***Seymour E. Harris***، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة هارفارد، مُجلدًا مُحررًا بعنوان إنقاذ الرأسمالية الأمريكية، والذي كان تكملة لعمله المُحرر الصادر عام ١٩٤٧م بعنوان علم الاقتصاد الجديد؛ وهما الكتابان اللذان كانا من أكثر الكتب مبيعًا، وكُتب عنهما كثير من مقالات المدح بأقلام اقتصاديين رواد من المبشرين بالاقتصاد الكينزي الجديد.

وهكذا إذا كان لداروين مروّج واحد لنظريته الثورية، فإن كينز كان له ثلاثة في الولايات المتحدة، سيمور هاريس وألفين هانسن وبول ساموليسون، وقد جاؤوا جميعًا من "كامبريدج الأخرى"، كامبريدج، ماساشوستس.

وكان كلُ من هاريس وهانسن أستاذين محافظين بهارفارد تحولا للكينزية وكرّسا طاقتهما لإقناع الطلبة والزملاء بفعالية مذهبهما الجديد الغريب، وقد مثل النهوض الأمريكي للاقتصاد الكينزي تحولاً دقيقًا، لكنه واضح، من أوروبا إلى العالم الجديد. فقبل الحرب، شكّلت لندن وكامبريدج في المملكة المتحدة العالم الاقتصادي، أما بعدها كانت مراكز جذب الطلاب الأفضل والألمع هي بوسطن وشيكاغو وبيركلي؛ فأتى طلاب من جميع أنحاء العالم ليستكملوا دراساتهم في الولايات المتحدة، ليس في الاقتصاد فقط.

سنة المرجع الدراسي

وأخيرًا، كانت سنة ١٩٤٨م هى سنة ظهور مرجع دراسي جديد مثير ورائد، صدر من الجامعة المجاورة لهارفارد، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا

MIT، كتبه "الشاب الصاعد المغرور المتهور" بول ساموِيلسون (بكلماته هو نفسه!)، وهو كتاب "الاقتصاد" ***Economics*** الذي قُدّر له أن يصبح المرجع الدراسي الأكثر نجاحًا بين كل ما نُشر من مراجع أكاديمية في كل المجالات، فقد صدرت منه ست عشرة طبعة، باعت أربع ملايين نسخة، كما تُرجم لأكثر من أربعين لغة، ولا يُقارن به أي مرجع دراسي آخر، بما في ذلك المراجع الخاصة بجان باتيست ساي وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال.

وقد صمد "اقتصاد" ساموِيلسون لنصف قرن حافل بتغيرات دراماتيكية في الاقتصاد العالمي والأكاديمية الاقتصادية: سلام وحرب، ازدهار وركود، تضخم وانكماش، جمهوريون وديموقراطيون، وطابور من النظريات الاقتصادية الجديدة.

ولا ترجع شعبية اقتصاد ساموِيلسون كثيرًا لجودة كتابته، بل لأنه وضح وشرح أسس الاقتصاد الكلي الكينزي من خلال الاستخدام البارع للجبر البسيط والرسوم البيانية الواضحة، فاجتاح الأكاديمية كالعاصفة، بائعًا مئات آلاف النسخ كل سنة، كما قام ساموِيلسون بتحديث كتابه كل ثلاث سنوات تقريبًا، وهى السُنة التي يتبعها الآن أي ناشر لمرجع دراسي.

وقد باع كتاب الاقتصاد ***Economics*** أكثر من ٤٤٠ ألف نسخة في ذروة شعبيته عام ١٩٦٤م، لدرجة أن حتى مؤسسة محافظة كجامعة بريغهام يونج ***Brigham Young University***، مدرستي الأم، كانت تدرّسه.

قمة النجاح المهني

لكن ساموِيلسون معروف بما هو أكثر من مجرد نشر الاقتصاد الكينزي، فهو يُعتبر أبا تنظير الاقتصاد الكلي الحديث، فقد قدم مساهمات لا تُحصى للاقتصاد الرياضي البحت، والتي تم تكريمه لأجلها وتقريعه عليها في نفس الوقت، فكُرم لجعله الاقتصاد علمًا منطقيًا خالصًا، وقُرع لاستبطانه الرذيلة الريكاردية وتحليل التوازن الفالراسي لأقصى حدودها، مُجردةً من أي عمل تجريبي (انظر الفصلين الثاني والرابع).

وقد كافأه المجتمع الأكاديمي على أعماله العلمية والشعبية بكل تكريم ممكن، فكان أول أمريكي يفوز بجائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٠م، كما كان أول من فاز بميدالية جون بيتس كلارك لألمع اقتصادي تحت الأربعين، وخارج نطاق الاقتصاد حصل على ميدالية ألبرت أينشتين عام ١٩٧١م، بل إن هناك جائزة باسمه "جائزة بول ساموبلسون" تُمنح للأعمال المنشورة في التمويل.

وقد ظهرت مقالاته في كل المجلات الرئيسية (وكثير من المجلات الثانوية)، كما انتخب رئيسًا للجمعية الاقتصادية الأمريكية ***AEA***، وحصل على درجات فخرية لا تُحصى من جامعات عديدة، كما كان موضوعًا لكثير من الكتب التكريمية ***Festschrifts***، التي جمعت علماء يكرّمون زميلهم بمقالات عن أعماله.

الشاب الصاعد المغرور المتهور

وُلد ساموبلسون في مدينة جاري ***Gary***، بولاية إنديانا، عام ١٩١٥م لأبوين يهوديين، وانتقل لشيكاغو حيث حصل على درجة البكالوريوس عام ١٩٣٥م – في أوائل العشرينيات من عمره – من جامعة شيكاغو، وقد كانت جامعة شيكاغو في الثلاثينيات، كما هي اليوم، قلعة الفكر الاقتصادي لدعه يعمل. وحيث كان يديرها مع آخرين كلٌ من فرانك نايت ***Frank Knight***، وجاكوب فينر ***Jacob Viner***، وهنري سيمونز ***Henry Simons***.

وقد درس ساموبلسون دروسه الأولى في الاقتصاد على آرون ديركتور ***Aaron Director***، الذي ربما كان الأستاذ الأكثر ليبرتارية ***libertarian*** بين زملائه، والذي أصبح لاحقًا نسيب ميلتون فريدمان ***brother-in-law***. وقد تخرج فريدمان وجورج ستيجلر في ذلك الوقت.

وفشلت فلسفة دعه يعمل لديركتور في الأخذ بعقل ساموبلسون الإصلاحي الشاب، والذي كان يستمتع بكونه مُهرطقًا فكريًا في مؤسسة محافظة، متأثرًا بأب

معروف بأنه "اشتراكي معتدل". فضلاً عن أنه أثناء الكساد، دعا قادة مدرسة شيكاغو للإنفاق بالعجز وغيرها من سياسات حكومية نشطة كإجراءات مؤقتة.

وقد ورث ساموليسون مفهومًا واحدًا من شيكاغو، تبناه حتى صادف كينز، وهو النقودية ***monetarism***، ولاحقًا وصف نفسه بـ "الغبي" لتبنيه (ساموليسون ١٩٦٨، ١).

ألفين هانسن ينتقل من ضفة لأخرى ليصبح "كينزيًا أمريكيًا"

وما لبث ساموليسون أن شهد تحولاً مدهشًا بعد شيكاغو، إذ تحول أستاذه ألفين هانسن ***Alvin Hansen*** (١٨٨٧–١٩٧٥)، الاقتصادي الكلاسيكي العتيق، إلى المذهب الكينزي، ففي البداية رفض معظم الاقتصاديين الأكبر سنًا أفكار كينز المهرطقة، بمن فيهم هانسن الذين كان يدرّس بجامعة مينيسوتا ***Minnesota***، فقط مارينر إيكليس ***Marriner Eccles***، مصرفي ولاية يوتا ***Utah*** الاستثنائي الذي أصبح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، ولواتشليت كوري ***Lauchlin Currie***، أحد المساعدين الاقتصاديين لروزفلت، كانا المدافعين البارزين عن الكينزية.

ثم في خريف ١٩٣٧م، انتقل هانسن لجامعة هارفارد –في عمر الخمسين– واعترف بالجوهر الثوري لكينز؛ وليصبح داعيته الصريح، أي "كينز الأمريكي"، وقد جذبت حلقته الدراسية عن السياسة المالية الكثير من الطلاب المتحمسين، بمن فيهم ساموليسون، كما أقنعت العديد من زملائه، بمن فيهم سايمور هاريس.

وكان لابد من ترجمة كينز لإنجليزية بسيطة ولرياضيات ورسوم بيانية سهلة الفهم، وقد كان هانسن هو المفسر الرئيسي، بدءا من "السياسة المالية ودورات الأعمال" (١٩٤١) ووصولاً إلى "دليل إلى كينز" (١٩٥٣). كما قام بحملة لتأييد قانون التشغيل ***Employment Act*** الصادر عام ١٩٤٦م، وعلى حد قول مارك بلاوغ "لقد قدم ألفين هانسن أكثر مما قدم أي اقتصادي آخر لاستيراد الثورة الكينزية لأمريكا" (بلاوغ ١٩٨٥، ٧٩).

"نظرية الركود" تكذّب هانسن وتكاد تحطم سمعة ساموليسون

ومع ذلك، وقع هانسن في ورطة، فقد طوّر نظرية توازن بطالة كينز لمداها المنطقي؛ لينتهي إلى "أطروحة الركود عابر الأجيال" (فكينز نفسه اعتقد أن أوضاع الثلاثينيات يمكن أن تبقى لأجل غير محـــدد)، ففـــي خطـــاب رئاســـته للجمعيـــة الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٣٧م، أعلن بجرأة أن الولايات المتحدة ستعلق في فخ "اقتصاد شائخ" لن تستطيع الإفلات منه؛ لضعف التجديد التقني وللحدود الأمريكيـــة ومعدل نمو السكان.

وقد هاجم جورج تريبورج ***George Terborgh*** نظرة هانسن تلك بشدة فـــي كتابه "شبح الشيخوخة الاقتصادية" (١٩٤٥)، كما ثبت خطؤها بوضـــوح بالتعـــافي النشط بعد الحرب العالمية الثانية، وقد طارد عار هذا التنبؤ الخاطئ هانـــسن بقيـــة حياته، كما عانى ساموليسون تقريبًا، بخضوعه لسحر ركـــود هانـــسن، مـــصيرًا مماثلاً.

فقد كتب عام ١٩٤٣م مقالاً يحذر فيه من أنه إذا لم تتصرف الحكومة بقـــوة بعد نهاية الحرب؛ فـــ "سندخل في أعظم حقب البطالة والتحلل الـــصناعي، التـــي يمكن أن يواجهها أي اقتصاد"، وفي مقاله المنـــشور علـــى جـــزءين فـــي مجلـــة الجمهورية الجديدة ***The New Republic*** في خريف عام ١٩٤٤م، توقع ساموليسون عودة كساد الثلاثينيات (سوبل ١٩٨٠، ١٠١–٠٢).

ومع تبيّن عدم دقة توقع ساموليسون ومعظم الكينزيين بخصوص فترة مـــا بعد الحرب، تحوّل ساموليسون تدريجيًا للتعبير عن تفاؤل قوي بخصوص الاقتصاد الأمريكي في الطبعات المتعاقبة من مرجعه الدراسي قائلاً: "اقتصادنا المخـــتلط – بدون حروب – ينتظره مستقبل عظيم" (١٩٦٤، ٨٠٩).

لقد وجد ساموليسون أنه كان وقتًا رائعًا لأن يكون اقتصاديًا فيـــه: "أن تولـــد اقتصاديًا قبل عام ١٩٣٦م كان نعمة بالتأكيد، لكن ليس قبل ذلـــك بكثيـــر!" (فـــي هاريس ١٩٤٧، ١٤٥). وأشار للبيتين الـــشهيرين التـــاليين مـــن مقدمـــة ويليـــام

ووردذورث ***William Wordsworth*** (الكتاب ١١، الأبيات ١٠٨، ١٠٩، أُقتبست سابقًا في الفصل الثاني):

كان النعيم في طريقه لأن يكون حقيقةً حيّة

لكنه على يفاعته، كان فردوسيًا حقًا!

كان ساموبلسون قد أنهى أطروحته للدكتوراه عام ١٩٤١م، والتي فازت بجائز ديفيد ويلز ***David A. Wells Award*** لتلك السنة، (تم نشرها عام ١٩٤٧م بعنوان أسس التحليل الاقتصادي)، وفي هذا العمل قام ساموبلسون بقطيعة مع ألفريد مارشال، بالتأكيد على أن الرياضيات، لا التعبير الأدبي، هى ما يجب أن تكون لغة العرض الأساسي للاقتصاد.

لكن بعد تخرجه، اكتشف ساموبلسون أن السماء ليست بهذا الصفاء، فقد أعلن تفضيله التدريس في هارفارد، لكن عنفوان شبابه وشخصيته المتغطرسة وخلفيته اليهودية لعبت كلها ضده، وقد أغضب سلوكه المغرور رئيسه هارولد هيتشينجز بوبارك ***Harold Hitchings Burbank*** بشكل كبير، فلم يعرض عليه القسم سوى منصب محاضر، فأصرّ على البقاء بكامبريدج، ثم قبل العمل بقسم الاقتصاد المغمور نسبيًا – وقتها – بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

لكن هارفارد ما لبثت أن ندمت على خطئها ها، فبحلول عام ١٩٤٧م فاز ساموبلسون بميدالية جون بيتس كلارك، التي تُمنح لألمع اقتصادي شباب، ومنحته جامعته درجة أستاذية كاملة، وأصبح معهد ماساشوستس يُصنف كواحد من أفضل أقسام الاقتصاد بأمريكا.

وكل هذا بينما كان ساموبلسون فقط في الحادية والثلاثين! والذي بعد سنة واحدة سيلقي بقنبلة ستثير حسد كل أقسام الاقتصاد: الطبعة الأولى من كتاب "الاقتصاد"، إنجيل ساموبلسون الجديد في الاقتصاد الكلي. لا غرابة أن قال في حقه البروفيسور بهارفارد أوتو إيكستين ***Otto Eckstein*** "لقد خسرت هارفارد الاقتصادي الأبرز في جيله" (سوبل ١٩٨٠، ١٠١).

كيف تكوّنت الرغبة لدى ساموليسون لكتابة مرجعه الشهير: "فرصة فريدة":

في أوائل فترة ما بعد الحرب، كان طلبة هارفارد يدرسون الاقتصاد من مراجع عتيقة لا تقول شيئًا عن الحرب، وأقل القليل عن الاقتصاد الجديد لكينز، فكانت "لطلاب هارفارد ومعهد ماساشوستس تلك النظرة الزجاجية" على قول ساموليسون، ولهذا طلب منه رئيس قسمه كتابة مرجع دراسي جديد، وبعد ثلاث سنوات، من كدح الليالي وإجازات الصيف ("على حساب لعب التنس") كان كتاب "الاقتصاد" قد وُلد.

هجوم من الجانبين

بيع من الطبعة الأولى، التي نشرتها دار نشر ماكجروهيل ***McGraw-Hill***، أكثر من ١٢٠ ألف نسخة خلال عام ١٩٥٠م، وظلت تُباع، لكنها عاجلاً ما تعرضت لهجوم من مجتمع الأعمال من ناحية، الذي تذمّر من ميوله الاشتراكية، ومن الماركسيين من ناحية أخرى، الذين أدانوا ميوله الرأسمالية.

فويليام بوكلي الابن ***William F. Buckley*، *Jr*** . أكد في كتابه "الله والإنسان في ييل" (١٩٥١) أن مرجع ساموليسون الدراسي كان ضد مجتمع الأعمال ومع الحكومة، كما نشرت مؤسسة تُدعى مؤسسة فيريتاس ***Veritas*** كتابًا بعنوان "كينز في هارفارد"، مُشبهةً الكينزية بالاشتراكية الفابية والماركسية والفاشية.

وعلى الجانب الآخر، استاء الماركسيون من تأكيد ساموليسون أن تنبؤات ماركس بخصوص النظام الرأسمالي كانت "خاطئة كليًا"، كما نشر نقدًا ضخمًا في مجلدين، بعنوان ضد ساموليسون ***Anti-Samuelson*** (١٩٧٧) لمواجهة ساموليسون وتقديم الماركسية للطلبة.

كما شعر ساموليسون بالغبطة بسماعه أنه أيام ستالين، كان كتابه يُوضع في رف خاص في المكتبة، مع كتب الجنس، ممنوعًا عن الجميع باستثناء قراء يحوزون رخصة خاصة، ويقول ساموليسون "في الحقيقة أنه عندما يُلطم خدك الأيمن، فإنه قد يخفف الألم جزئيًا أن تُصفع على الأيسر" (١٩٩٨، ***xxvi***).

وفي هذا الوقت قدم ساموِيلسون ما بدا كصنف متوازن من الاقتصاد، وجد دعمًا من التيار السائد، فبينما فضّل التدخل الكبير في "تحقيق استقرار" الاقتصاد ككل، فإنه بدا أميل لمبدأ دعه يعمل في المجال الجزئي، داعمًا لحرية التجارة والمنافسة والأسواق الحرة في الزراعة.

المدّ العالي للاقتصاد الكينزي

وصل نجاح الاقتصاد الكينزي ومرجع ساموِيلسون الدراسي لقمته أوائل الستينيات، وأصبح بروفيسور معهد ماساشوستس رئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٦١م، في نفس سنة تولّيّ جون كيندي رئاسة الجمهورية، وكان ساموِيلسون، مع والتر هيلير ***Walter Heller*** وكينزيين كبار آخرين، مستشارًا مُقربًا من كيندي، وساعد من خلال الكونجرس في فرض تخفيضات كيندي الضريبية عام ١٩٦٤م، وهو البرنامج الكينزي الذي كان مُصممًا لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تمويل متعمد بالعجز. وهو ما بدا ناجحًا؛ إذ ازدهر الاقتصاد أواسط الستينيات.

وفي هذا الوقت، تسنم مرجع ساموِيلسون الدراسي قمة الأكاديمية، بائعًا أكثر من ربع مليون نسخة سنويًا، وبعد سنة واحدة من تدشين بنك السويد لجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٦٩م، ذهبت الجائزة لبول ساموِيلسون.

وبدأ مرجع ساموِيلسون في الأفول منذ السبعينيات المضطربة والتضخمية، ولم يعد اليوم – بعد نصف قرن من أول طبعة – يتصدر قائمة الكتب الأكثر شعبية، ومع ذلك، فالمتسابقون الأوائل الجدد (خصوصًا مرجع كامبيل ماكونيل ***Campbell McConnell*** الذي ظل ضمن الأفضل مبيعًا لسنوات) يعتبرون في الغالب نسخًا من ساموِيلسون.

ومنذ عام ١٩٨٥م، صدرت الطبعات الجديدة من كتاب الاقتصاد بتأليف مشترك مع بروفيسور جامعة ييل ويليام نوردهاوس ***William D. Nordhaus***،

وتحول شعر ساموليسون من اللون الأشقر إلى البني إلى الرمـــادي فـــي ســنوات غروبه، ولا تزال "ذكراه تلمع حتى وهى تذوي" كما كتب أحد معجبيـــه (إلزينجـــا ١٩٩٢، ٨٧٨).

هدف ساموليسون: رفع الصليب الكينزي على بيت جديد لعلم الاقتصاد

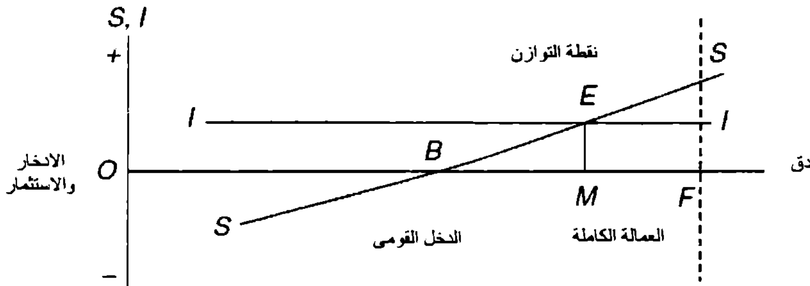
ترى ما الذي كان ساموليسون يحاول إنجازه؟

لا توجد في الواقع مدرسة ساموليسونية في الاقتصاد، لقـد اعتبـر نفسه "الموسوعي *generalist* الأخير في علم الاقتـصاد" (مــاذا عـن كينيـث بولـدنج *Kenneth Boulding*؟). لقد كانت نية بروفيـسور ماساشوسـتس، أولاً وقبـل أي شيء، تقديم المذهب الكينزي لقاعـات الـدروس: المـضاعف، الميـل الحـدي للاستهلاك، مفارقة الادخار، السياسة المالية المُـضادة للـدورة *countercyclical*، حسابات الدخل القومي، و(س + ث + ح)، فهذه الموضوعات كلها كانـت جديـدة كليًا عندما قُدمت في الطبعة الأولى من كتاب الاقتصاد عام ١٩٤٨م. ووحده جون مايناردكينز من كرمه ساموليسون بمخطط لسيرته الذاتية في الطبعـات الأولـى، ووحده أيضًا – لا آدم سميث ولا كارل ماركس – من اعتبـره "عبقريـا متعـدد الجوانب" (ساموليسون ١٩٤٨، ٢٥٣).

وقد ابتكر ساموليسون "الصليب الكينزي"، مُمثلاً في منحنى الدخل-الإنفاق، وأعاد تقديمه في الشكل (٦ – ١)، الذي طُبع على أغلفة الطبعات الثلاثة الأولى.

شكل (٦ – ١): الصليب الكينزي لتحديد الدخل القومي

كيف يحدد الادخار والاستثمار الدخل؟



المصدر: ساموبلسون (١٩٤٨: ٢٥٩)، أُعيد طبعه بإذن من ماكجروهيل.

ويشمل الصليب الكينزي كل عناصر النظرية "العامة" الجديدة، ويُلاحظ أنه في الشكل (٦ – ١) يزداد الادخار (خ) مع الدخل القومي (دق)، فكلما كسب الناس أكثر؛ ادخروا أكثر، ومع ذلك فالاستثمار (ث) مستقل ذاتيًا عن الادخار؛ ولهذا حُدد بمقدار ثابت، فهو وفقًا لنظرية كينز متقلب ومتغير بسبب "أرواح الحيوانات" وتوقعات رجال الأعمال والمستثمرين؛ ولهذا يستقر عند أي مستوى دونما ارتباط بالدخل. ويتحقق التوازن عند النقطة التي يتساوى عندها الادخار (خ) بالاستثمار (ث)، والتي كما نلاحظ لا تصل لمستوى دخل العمالة الكاملة (ع ك).

ولذلك، يعكس الصليب الكينزي توازن بطالة، ويمثل نموذج التوازن الساكن هذا رؤية ساموبلسون (وكينز) للرأسمالية باعتبارها غير مستقرة بطبيعتها، وبأنها قد تعلق عند مستوى أقل من العمالة الكاملة (النقطة *M*). فلا توجد "آلية أوتوماتيكية" تضمن العمالة الكاملة في الاقتصاد الرأسمالي (ساموبلسون ونوردهاوس ١٩٨٥، ١٣٩). ويشبّه ساموبلسون الرأسمالية بسيارة بدون عجلة قيادة، كثيرًا ما تخرج عن الطريق وتصطدم، إذ "لا يختلف الاقتصاد الخاص كثيرًا عن آلة بدون جهاز توجيه أو إدارة" وبالتالي "تحاول السياسة المالية توفير هذه الإدارة أو جهاز التنظيم الحراري" (ساموبلسون ١٩٤٨، ٤١٢). كذلك يشبّه كروجمان اقتصاد السوق بنظام يحتاج لـ "مولّد جديد" (كروجمان ٢٠٠٦).

كيف يصنع المضاعف الأعاجيب؟

كيف تعمل السياسة المالية المُعوِضة *compensatory*؟

هناك طريقان كي ينمو الاقتصاد ويصل للعمالة الكاملة بحسب النظرية الكينزية: ارتفاع منحنى الاستثمار (ث) لأعلى، أو انزياح منحنى الادخار (خ) يمينًا.

فلننظر أولاً للاستثمار، يمكن أن يرتفع منحناه (ث) لأعلى باستعادة ثقة مجتمع الأعمال؛ أساسًا بالإنفاق الحكومي المتزايد والتخفيضات الضريبية، ولكلا التقنيتين أثر مضاعف، فتغيير بقيمة ١٠٠ بليون دولار في أيّ منهما يمكن أن يخلق دخلاً جديدًا بقيمة ٤٠٠ بليون دولار. لكن يشير ساموِيلسون لأن الإنفاق الحكومي له مضاعف أعلى من الخفض الضريبي في ظل النظام الكينزي، لماذا؟ لأن برنامج الإنفاق الفيدرالي يُنفق بنسبة ١٠٠ بالمائة، بينما لا تُنفق سوى نسبة من الخفض الضريبي، وتُدخر النسبة المتبقية.

وقد سمّى ساموِيلسون اكتشافه "مضاعف الميزانية المتوازنة" *balanced budget multiplier*؛ ولذلك يفضّل الكينزيون برنامج إنفاق فيدرالي جديدا على الخفض الضريبي؛ لأنهم يعتبرون جانب الإنفاق سلاحًا أكثر فعالية ضد الكساد من الخفض الضريبي.

مفارقة الادخار تناقض آدم سميث

الطريقة الأخرى للخروج من الكساد هي زيادة الميل الحدي العام للاستهلاك، الذي سيزيح منحنى الادخار (خ) لليمين.

معروف أنه في النظام الكينزي، إذا قرر الجمهور زيادة ادخارهم أثناء هبوط اقتصادي؛ فإنهم لا يفعلون سوى زيادة الأمور سوءًا. إذ يشترى المستهلكون أقل؛ فيفصل المنتجون العمال؛ وينتهي الأمر بأن يدخر القطاع العائلي قدرًا أقل.

ولا يمكن لعرض مدخرات متزايد أن يخفض أسعار الفائدة ويشجع الاستثمار في ظل النموذج الكينزي البسيط؛ لأنه يفترض ثباتها.

وفي الرسم البياني بالشكل (٦ – ٢)، تشير زيادة المدخرات إلى أن منحنى الادخار (خ) قد انزاح للخلف يسارًا، دون أن يؤدي لرفع منحنى الاستثمار (ث).

شكل (٦ – ٢): "مفارقة الادخار" لساموليسون

يظهر رسم الادخار والاستثمار كيف يدمر التقشف *Thriftiness* الدخل

المصدر: ساموليسون ونوردهاوس (١٩٨٩: ١٨٤)، أعيد طبعه بإذن من ماكجروهيل

وقد اسمى ساموليسون هذه الظاهرة "مفارقة الادخار" (انظر الشكل ٦ – ٢): تؤدي الزيادة في الادخار إلى كمية أقل من المدخرات الكلية!، فـ"في ظل ظروف البطالة، تؤدي محاولة الادخار لخفض – لا زيادة – الادخار" (١٩٤٨، ٢٧١).

وقد قال كينز بالطبع نفس الشيء عمليًا، فقط بشكل أكثر بلاغة ""كلما كنا أكثر أخلاقية؛ كنا أكثر ميلاً للادخار؛ كلما كنا أكثر أرثوذكسية في ماليتنا الشخصية والوطنية؛ انخفض دخلنا" (كينز ١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ١١١). وبالطبع شعر ساموليسون بالبهجة بهذا الهجوم على أرثوذكسية آدم سميث وبنجامين فرانكلين.

لقد رأى سميث في الادخار فضيلة عالمية، فكتب أن "ما هو حكيم في سلوك كل عائلة عادية، من النادر أن يكون أحمق بالنسبة لسلوك مملكة عظيمة" (١٩٦٥[١٧٧٦]، ٤٢٤). كما نصح فرانكلين كل طفل قائلاً: "إن قرشًا ادخرته هو قرش كسبته".

لكن ساموليسون وصف هذا التفكير بانضوائه على "مغالطة تجميع"، مُحتجًا بأن "ما هو جيد لكل شخص على حدة؛ ليس من الضروري أن يكون كذلك للمجموع"، كما أن "فضائل فرانكلين القديمة (الخاصة بالادخار) قد تكون رذائل اليوم" (١٩٤٨، ٢٧٠). وكما شرح أحد المراجع الدراسية المعاصرة المسألة "بينما قد تمهد المدخرات الطريق للثروات بالنسبة للأفراد، فإنه إذا قررت أمة بكاملها أن تدخر أكثر؛ فقد تكون النتيجة كسادًا وفقرًا للجميع" (باومول وبليندر ١٩٨٨، ١٩٢).

والكينزيون مستعدون بسهولة للموافقة على أن الادخار فضيلة أثناء فترات العمالة الكاملة، لكن ساموليسون كان مقتنعًا بأن هذا نادرًا ما يحدث، فـ "العمالة الكاملة والظروف التضخمية لم تحدث سوى قليلاً في تاريخنا الحديث"، فـ "معظم الوقت هناك بعض الإهدار في الموارد وبعض البطالة وبعض القصور في الطلب والاستثمار والقوة الشرائية" (١٩٤٨، ٢٧١)، وقد بقيت هذه الفقرة على حالها عبر الإحدى عشرة طبعة الأولى من مرجعه الدراسي(١).

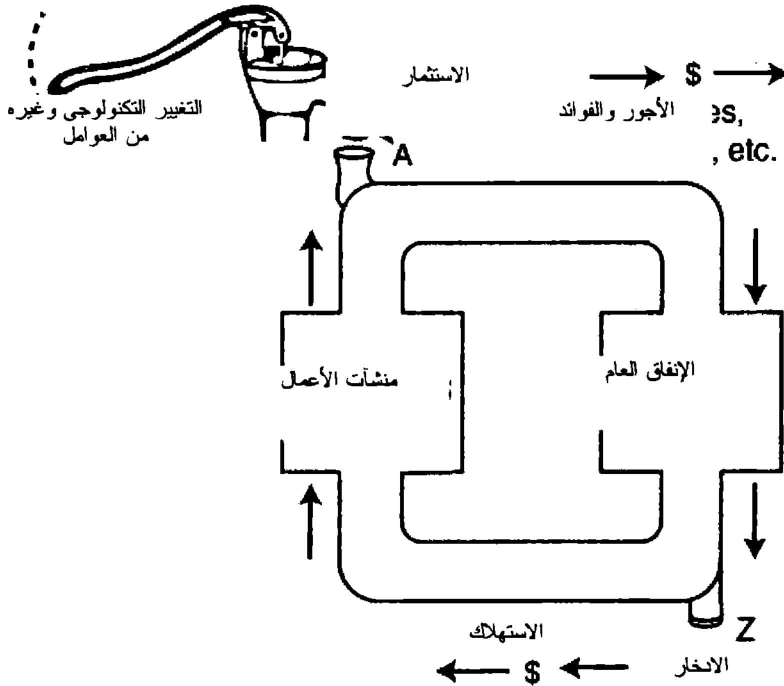
---

(١) من المثير للدهشة اعتراض ساموليسون حديثًا على وصفه بأنه "كينزي معاد للادخار" (ساموليسون ١٩٩٧)، وبعد ملاحظته شكوى مارتن فيلدشتاين ***Martin Feldstein*** العلنية من أن الاقتصاديين في هارفارد أيضًا هاجموا الادخار أيام دراسته، قال ساموليسون أنه ظهر بانتظام أمام الكونجرس مُشجعًا على ادخار واستثمار أكثر واستهلاك أقل، وردي هو: لماذا لم يقل هذا إذن في مرجعه الدراسي؟

المدخرات كتسرب

وعلى خطى كينز، شنّ ساموِيلسون حربًا على الادخار، الذي قد يصبح "تسربًا" من النظام و"يصبح رذيلة اجتماعية"، وابتكر رسمًا بيانيًا (انظر الشكل ٦ – ٣) يفصل الادخار عن الاستثمار، فيظهر الرسم المدخرات تتسرب من النظام، ولا تصل لمقبض الاستثمار الهيدروليكي بالأعلى، (وقد دفع هذا الرسم بعض الخبراء لتسمية النموذج بـ "الكينزية الهيدروليكية"، مع التأكيد على ملء المضخة بالإنفاق الحكومي).

شكل (٦ – ٣): المدخرات تتسرب من النظام بينما يضخ مكبس الاستثمار الهيدروليكي في الاقتصاد



المصدر: ساموِيلسون (١٩٤٨: ٢٦٤)، أُعيد طبعه بإذن من ماكجروهيل.

هل الاستهلاك أهم من الادخار؟

يقود النموذج الكينزي لنتيجة غريبة، هى أن الاستهلاك أكثر إنتاجية من الادخار. فكما أشرت سابقًا في نموذج الصليب الكينزي، تؤدي الزيادة في "الميل للاستهلاك" (أي معدل ادخار أقل) للعمالة الكاملة. فقد أيّد كينز "كل السياسات التي ترفع الميل للاستهلاك" بما فيها ضرائب مصادرة التركات ***confiscatory*** وإعادة توزيع الثروة لصالح الفئات منخفضة الدخل، التي تستهلك نسبا أعلى من دخولها بالمقارنة بالفئات الغنية (١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ٣٢٥).

وقد حذّر الاقتصادي الكندي لوري تراشيس ***Lorie Tarshis***، أول من كتب مرجعًا دراسيًا كينزيًا، من أن معدلاً عاليًا للادخار هو "أحد المصادر الرئيسية لما نواجهه من صعوبات"، وأنه لابد أن يكون أحد أهداف الحكومة الفيدرالية "خفض حوافز الادخار" (تراشيس ١٩٤٧، ٥٢١-١٢). كما أكد الاقتصادي الكينزي هيمان مينسكي ***Hyman Minsky*** هذا المدخل غير التقليدي بقوله "يجب أن يتحول اهتمام السياسة الاقتصادية من تشجيع النمو من خلال الاستثمار، إلى تحقيق العمالة الكاملة من خلال توليد الاستهلاك" (مينسكي ١٩٨٢، ١١٣).

وبالطبع تتناقض كل هذه النظرية الكينزية مع نظرية النمو الكلاسيكية التقليدية، التي ترى أن مستوى عاليا من الادخار هو مقوّم ضروري للنمو الاقتصادي.

هل الكينزية محايدة سياسيًا؟

لقد أكد ساموبلسون أن "نظرية تحديد الدخل" الكينزية محايدة سياسيًا، فمثلاً "يمكن استخدامها جيدًا للدفاع عن النشاط الخاص كما تُستخدم لتقييده، وبنفس الدرجة يمكن أن تستخدم جيدًا في الهجوم على / كما الدفاع عن التدخلات المالية الحكومية" (١٩٤٨، ٢٥٣). لكن الأدلة تنفي هذا الادعاء، فمثلاً مضاعف الميزانية

المتوازنة (الذي اعتبره ساموِيلسون واحدة من مفاخر "اكتشافاته العلميـــة") يفـــضل برامج الإنفاق الحكومي على التخفيضات الـــضريبية كـــسياسة لمواجهـــة الـــدورة الاقتصادية. ففي رأيه، تتميز الضرائب التصاعدية (أي فرض معـــدلات ضـــرائب أعلى على الأغنياء) بأثر إعادة توزيع "مُستحسن" على الاقتصاد: "بقدر مـــا تُؤخـــذ الدولارات من الأغنياء المُقتصدين بدلاً من الفقراء المُستعدين للإنفاق؛ بقـــدر مـــا تميل الضرائب التصاعدية لرفع القوة الشرائية والوظـــائف إلـــى مـــستوى عـــال" (١٩٤٨، ١٧٤).

كما أيّد ساموِيلسون ضرائب الضمان الاجتمـــاعي والإعانـــات الزراعيـــة وإعانات البطالة... إلخ من سمات دولة الرفاهة كـــ "عوامل استقرار مُدمجة" فـــي الاقتصاد.

ويحتوي فهرس مرجع ساموِيلسون الدراسي باستمرار موضوع "قـــصورات السوق" (بما فيها المنافسة غير الكاملة والآثار الخارجيـــة ***externalities*** وتفـــاوت الثروة والقوة الاحتكارية والسلع العامة)، بينما لا يحتوى "قصورات الحكومة"، مـــا يشي بانحيازه الواضح جدًا.

مُدافع عن الدين الوطني

في الطبعات الأولى من كتاب الاقتصاد، رفض ساموِيلسون اعتبـــار الـــدين الوطني عبئًا، فأيد حجة "نحن ندين أنفسنا": "فائدة الدين الوطني يدفعها أمريكيـــون لأمريكيين؛ فليست هناك خسارة واضحة في الـــسلع والخـــدمات" (١٩٤٨، ٤٢٧). وفي الطبعة السابعة (١٩٦٧*a*) بعد بروز شبح "مزاحمة" الاستثمار الخاص، استمر ساموِيلسون بالقول: "من جهة أخرى، يمثل تحمّل الدين، عنـــدما لا يكـــون هنـــاك طريق عملي آخر لتحريك نقطة تـــوازن (س + ث + ح) لأعلـــى نحـــو العمالـــة الكاملة، أقول يمثّل في الواقع عبئًا سلبيًا في المدى المتوسط، بالدرجة التـــي يحفّـــز بها مزيدًا من تكوين رأس المال في الحاضر، ما كان ليحـــدث دونـــه" (١٩٦٧*a* ،

٣٤٦). وفي نهاية ملحق عن الدين الوطني، يشبّه ساموبلسون تمويل الدين الفيدرالي بتمويل الدين الخاص، تمامًا كدين *AT&T* "لا نهائي" النمو (١٩٦٧a، ٣٥٨). ما يعني ضمنيًا أنه لا يمانع أن في ينمو دين الحكومة أيضًا باستمرار، بدلاً من موازنته بالضرورة مع دورة الأعمال[١].

جملة القول أن الاقتصاد الكينزي كما قدمه ساموبلسون أصبح بمثابة دفاع عن رأسمالية الحكومة الكبيرة فترة ما بعد الحرب، فـ "اقتصاد دعه يعمل لا يستطيع ضمان أن تكون هناك الكمية المطلوبة بالضبط من الاستثمار التي تحقق العمالة الكاملة" (١٩٦٧a، ١٩٧–٧٨). فقط دولة قوية تستطيع ذلك.

بعض النقاد يبدون معركة طويلة مع الاقتصاد الكينزي

ادعى ساموبلسون في الطبعة الأولى من كتابه أن النظام الكينزي كان "مقبولاً بشكل متزايد لدى الاقتصاديين من كل مدارس الفكر" (١٩٤٨، ٢٥٣).

وبأخذ شعبية مرجع ساموبلسون الدراسي كدليل للحكم؛ فقد كان على حق. ففي الخمسينيات والستينيات، قضى باحثون في أقسام الاقتصاد الرئيسية كامل حياتهم المهنية يقومون بدراسات تجريبية على دالة الاستهلاك والمضاعف وإحصاءات الدخل القومي وباقي الكلّيات الاقتصادية الكينزية. كما أن الاقتصاد الكلي الكينزي كان قد غدا واسع الانتشار بين الصحفيين؛ لسهولة فهمه (الإنفاق الاستهلاكي المتزايد "مفيد" للاقتصاد)، وبين السياسيين؛ لأن الإنفاق بالعجز يكسب أصواتا.

وقد لخّص روبرت سولو *Robert Solow*، زميل ساموبلسون في معهد ماساشوستس وحامل جائزة نوبل، الأرثوذكسية الجديدة، عندما أعلن بفخر واضح أن "النظرية الاقتصادية الكلية للأجل القصير بين أيدينا بشكل جيد جدًا....

---

(١) تزامن عمل شهير مع دعم ساموبلسون للإنفاق بالعجز بعنوان "مبادئ في الإنفاق الحكومي" لروبرت هيلبرونر وبيتر بيرنشتين، وورد فيه "تشير الخبرات الحديثة إلى أن الاقتصاد ينمو أسرع عندما تنفق الحكومة بالعجز، وأبطأ عندما تتجاوز الإيرادات النفقات" (١٩٦٣، ١١٩).

ولا تتجاوز أهمية أي شيء آخر مجرد كونه العمل البسيط المتمثل في ملء الفراغات" (١٩٦٥، ١٤٦).

أثر بيجو: الهجوم الأول

لكن بمرور الوقت حطم النقاد التركيب الكينزي.

وكان الهدف الأول لسهامهم هو فكرة "مصيدة السيولة" ***liquidity-trap***، والتي تجسّد ما كان كينز يخشاه من سقوط الاقتصاد لأجل غير مُسمى في هوة كساد عميق، تنخفض فيه أسعار الفائدة لمستوى منخفض جدًا، مع ارتفاع "تفضيل السيولة" لدرجة تجعل خفض أسعار الفائدة لمستوى أقل غير ذي نفع (كينز ١٩٧٣*a* [١٩٣٦]، ٢٠٧).

وكان أول من تصدى لفكرة مصيدة السيولة هو آرثر بيجو ***Arthur C. Pigou***، الذي كان لسخرية القدر رجل القش الذي سخر منه كينز في كتابه النظرية العامة. المهم أنه في سلسلة مقالات في الأربعينيات، قال بيجو: إن كينز تجاهل الأثر الإيجابي للانكماش في الأسعار والأجور: فالانكماش يزيد القيمة الحقيقية للنقود والسندات الحكومية ووثائق تأمين قيمة النقود وغيرها من الأصول السائلة لدى الأفراد ومنشآت الأعمال. وتؤدي تلك القيمة المتزايدة لهذه الأصول السائلة لرفع الطلب الكلي، كما توفر أرصدة لتوليد قوة شرائية جديدة واستئجار عمال جدد عندما يصل الاقتصاد للقاع (بيجو ١٩٤٣، ١٩٤٧). وأثر الثروة الإيجابي هذا، أو ما أسماه لاحقًا الاقتصادي الإسرائيلي دون باتنكين ***Don Patinkin*** "أثر الميزانية الحقيقية" ***real balance effect*** في عمله المهم "النقود والفائدة والأسعار" (١٩٥٦)، أقول إن لهذا الأثر دور كبير في تقويض الأفكار الكينزية الخاصة بمصيدة السيولة وتوازن البطالة.

كما أن أثر "ثروة" بيجو أو أثر "الميزانية الحقيقية" يمكن أيضًا الاستفادة منه في مناقشة مسألة تخفيضات الأجور أثناء الكساد، فقد رفض كينز الحجة الكلاسيكية القائلة: إن تخفيضات الأجور ضرورية لتعديل مسار الاقتصاد نحو ظروف توازن

جديد، يمكن منها أن يتحقق انتعاش قوي. وفي سياق رفضه للحجة المحافظة القائلة: إن البطالة المتطاولة تحدث بسبب إفراط معدلات الأجور، زعم كينز أن تخفيضات الأجور ستؤدي ببساطة لمزيد من انخفاض الطلب، دون أن تخفض البطالة بأي شكل.

لكن كينز وأتباعه خلطوا بين معدلات الأجور وجدول الأجور الكلي ***total payroll***، ففي مواجهة الكساد والبطالة واسعة الانتشار، يقرّ كبار رجال الأعمال أن خفض معدلات الأجور يساعد فعليًا في زيادة التشغيل الصافي وجدول الأجور. أي أن خفض الأجور يسمح للمنشآت باستئجار مزيد من العمال عند قاع الكساد، فعندما يصل الاقتصاد للقاع، تبدأ الشركات جيدة الإدارة في استئجار مزيد من العمال بأجور منخفضة، تلك الأجور التي رغم انخفاضها فإنها تزيد قيمة جدول الأجور؛ ومن ثم تضع الاقتصاد مرةً أخرى على طريق التعافي (هازليت ١٩٥٩، ٢٦٧-٦٩; روثبارد ١٩٨٣ [١٩٦٣]، ٤٦-٤٨).

بيانات النمو تناقض مذهب العداء للادخار

كانت للمؤرخين الاقتصاديين شكوك جادة، تكاد تكون فورية، تجاه كراهية كينز للادخار، ذلك الذي اعتُبر دائمًا مُقومًا ضروريًا من مقومات النمو الاقتصادي طويل الأجل، فأشاروا خصوصًا للبلدان الأوروبية والآسيوية، خصوصًا ألمانيا وسويسرا واليابان وجنوب شرق آسيا، تلك التي قامت معدلات نموها بشكل هائل على معدلات ادخار عالية أثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أقرّ حامل نوبل فرانسوا موديلياني ***Franco Modigliani***، ومعه كامبيل ماكونيل مؤلف المرجع الدراسي البارز، وكلاهما كينزيان، بالعلاقة المباشرة بين معدلات الادخار والنمو الاقتصادي. فمثلاً ورد الرسم البياني بالشكل (٦ – ٤) بورقة جائزة نوبل الخاصة بفرانسوا موديلياني عام ١٩٨٦م.

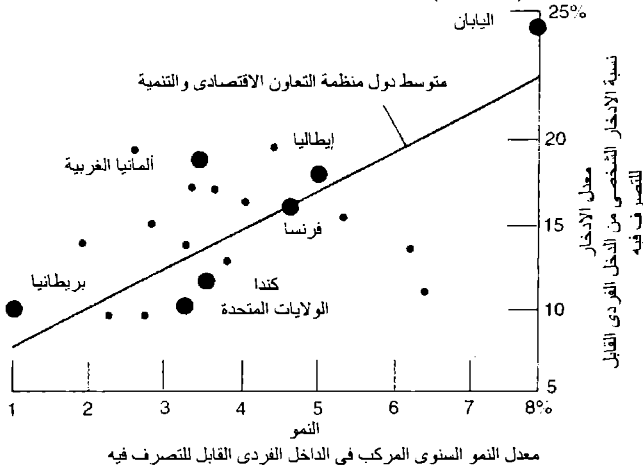
فتاريخيًا الأدلة ساحقة: معدلات ادخار أعلى تؤدي لمعدلات نمو أعلى، على النقيض بالضبط من التنبؤ الكينزي النموذجي.

وكما أعلن مرجع دراسي كينزي حديث، بعد أن درّس للطلبة مفارقة الادخار، أن "حقيقة أن الحكومات لا تعمل على عدم تشجيع الادخار؛ إنما تشير لأن مفارقة الادخار عمومًا ليست مشكلة واقعية" (بوياس وميلفين ١٩٩٩، ٢٦٥). فإذا كان ذلك كذلك، فلماذا يتم تدريس مفارقة الادخار أساسًا؟، إنها لم يثبت خطؤها تاريخيًا فقط، بل وعلميًا أيضًا.

المشكلة هى أن الكينزيين يتعاملون مع المدخرات كما لو كانت تختفي من الاقتصاد. فهى ببساطة تُكتنز أو تتراكم في أقبية البنوك بعيدًا عن الاستثمار. لكن في الحقيقة المدخرات ببساطة هى شكل آخر من الإنفاق، لكن ليس على الاستهلاك الحالي، بل على الاستهلاك المستقبلي. فيركز الكينزيون فقط على الجانب السلبي، المتمثل في التضحية بالاستهلاك الحالي، ويتجاهلون الجانب الإيجابي، المتمثل في الاستثمار في الأعمال المنتجة.

وكما أشرت في الفصل الرابع، شدّد الاقتصادي النمساوي يوجن بوهم بافريك على الجانب الإيجابي للادخار "بالنسبة لأمة متقدمة اقتصاديًا لا تنخرط في الاكتناز، بل تستثمر مدخراتها، فتشتري الأوراق المالية، وتودع أموالها بفائدة في بنوك الادخار أو البنوك التجارية، أو تقدمها قروضًا... إلخ" (١٩٥٩ [١٨٨٤]، ١١٣).

شكل (٦ – ٤): الارتباط بين النمو ومعدلات الادخار



المصدر: فرانسوا موديلياني (١٩٨٦: ٣٠٣)، أُعيدت طباعته بإذن من مؤسسة نوبل

للادخار مضاعف أيضًا!

في الواقع يمثل الادخار شكلاً أفضل من الإنفاق؛ لأنه يوفر ربحًا لانهائيًا محتملاً في الإنتاجية المستقبلية (ولذلك يحجم فرانكلين عن الاستهلاك، فـ "قرش ادخرته هو قرش كسبته")، فإذا ادخر الجمهور أكثر عمومًا؛ فإن مجموع المدخرات يزداد؛ فتنخفض أسعار الفائدة؛ فتُجدد التجهيزات القديمة، وتُجرى المزيد من الأبحاث وعمليات التطوير وتُستخدم تقنيات وعمليات إنتاجية جديدة. فالمنافع المستقبلية لا يمكن حصرها. وفي المقابل، تُستهلك الأرصدة المُنفقة على السلع الاستهلاكية البحتة خلال فترة مُحددة أو تتلاشى عبر الزمن.

وهناك افتراض أن قيمة المضاعف الكينزي (*k*) أكبر كلما كان الاستهلاك العام أكبر. وهو ما يقوم على افتراض أنصاره بأن المدخرات تبقى غير مُستثمرة،

وهو الافتراض الخاطئ في ظل الظروف الاعتيادية. ففي الحقيقة، يتم إنفاق شـــقيّ الدخل، الاستهلاك والادخار؛ ولذلك فالمضاعف الكينزي (*k*) لا نـهائي القيمـــة!؛ إذ إن شق الادخار له أيضًا أثر مضاعف في الاقتصاد، حيثما تم استثماره في مراحل الإنتاج الوسيطة. وعلاوةً على ذلك، فإن مدخرات المضاعف *k* نظريًا أكثر إنتاجية من استهلاكه؛ لأنها لا تُستهلك بنفس السرعة.

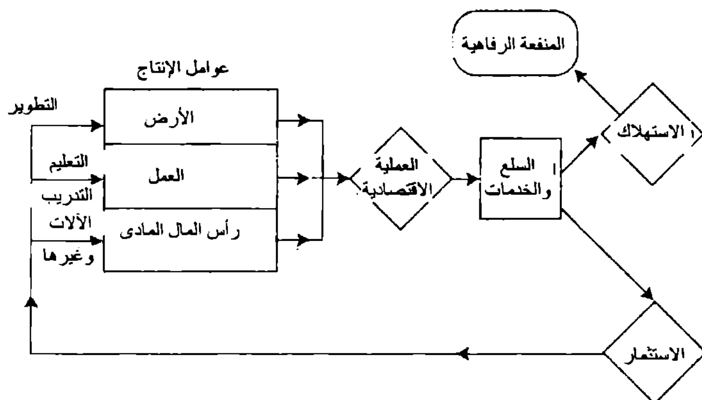
وبالعودة لنموذج ساموبلسون الهيـــدروليكي (شـــكل ٦ – ٢)، لا تتـــسرب المدخرات من النظام، لكنها تعود إليه لتحسّن عوامـــل الإنتـــاج (الأرض والعمـــل ورأس المال) من خلال تقنيات جديدة وتعليم وتدريب جديد. ويظهر الـــشكل (٦ – ٥) كيف يعمل الاستهلاك والادخار والاقتصاد في الواقع.

ويمثّل مخطط إيكنز ***Ekins*** بالشكل (٦ – ٥) ما كان يجب على ساموبلسون نشره على مر السنين بمرجعه الدراسي، بدلاً من نموذجه الهيدروليكي.

وفي هذا المخطط البياني، يتمثّل الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي في توفير منفعة متزايدة. ويمكنك ملاحظة كيف يتم استنفاد الاستهلاك في الرسم، فالاستهلاك وليس الادخار، هو ما "يتسرب" من النظام ويُستهلك كمنفعة. بينما الادخـــار مـــن الجهة الأخرى، يتم استثماره ليعود مرةً أخرى للعملية الاقتصادية مرارًا وتكـــرارًا؛ مُيسرًا سبل الاستثمار الجديد وتحسين مستوى معيشتنا (المنفعة / الرفاهية).

فيا لها من مقارنة مدهشة!

شكل (٦ – ٥): نموذج النمو المدفوع بالادخار / الاستثمار (بـــول إيكنـــز *Paul Ekins*



المصدر: إيكنز وماكس–نيف (١٩٩٢: ١٤٨)، أُعيد طبعه بإذن من روتليدج ***Routledge***.

ثغرة حاسمة في النموذج الكينزي

تكمن المشكلة المركزية للنموذج الكينزي فـــي فـــشله فـــي إدراك الطبيعـــة الحقيقية لعملية الإنتاج – الاستهلاك. فالنظام الكينزي يفترض أن الـــشيء الوحيـــد المهم هو الطلب الحالي على السلع الاستهلاكية النهائية، فكلما كان طلب المـــستهلك أعلى؛ كان أفضل.

ورغم أن كينز مات، فإن هذا الانشغال الكينزي بطلب المـــستهلك لا يـــزال مقبولاً عالميًا في وسائل الإعلام الراسخة اليوم، فمثلاً تفصّل شاشات وول ســـتريت أرقام المبيعات لتحدد اتجاه الاقتصاد والأسواق. وتبدو علي تلك الوسائل الإعلاميـــة خيبة الأمل إذا لم ينفق المستهلكون بما فيه الكفاية، كما لو كانـــت تأمـــل أن يـــدوم موسم الكريسماس طوال العام!

ومع ذلك فهل إنفاق المستهلك هو ما يسبّب أو ما يصنع الرفاهية؟، فلو أن الجميع انخرطوا في فورة شراء من السوق المحلي الكبير أو من مخزن البقالة، فهل سيتوسع الاستثمار في منتجات وتقنيات جديدة؟

بالتأكيد سيتوسع الاستثمار في السلع الاستهلاكية، لكن النفقات المتزايدة على السلع الاستهلاكية لن تقدم الكثير لبناء كوبري أو مستشفى، أو للإنفاق على برنامج أبحاث لمعالجة السرطان، أو لتمويل اختراع جديد أو عملية إنتاج جديدة. وطبقًا لمحللي دورات الأعمال تمثل مبيعات التجزئة وغيرها من مقاييس إنفاق الاستهلاك الحالي مؤشرات متأخرة عن حالة النشاط الاقتصادي.

كما أن تقريبًا كل مكونات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بدليل وزارة التجارة الأمريكية هى مكونات محكومة بالإنتاج والاستثمار، ومنها مثلاً: عقود وطلبات تجهيز المصانع، والتغيرات في المخزونات التجارية والصناعية، والتغيرات في أسعار المواد الخام، وسوق الأسهم، والتي تمثل جميعها استثمارات رأس المال طويل الأجل (سكويسين ١٩٩٠، ٣٠٧-١٢).

وما يحدث نموذجيًا في دورة الأعمال، هو أن الاستهلاك يبدأ في الهبوط بعد أن يكون الركود قد بدأ فعلاً، وبالمثل يعود إنفاق المستهلك للارتفاع بعد أن يبدأ الاقتصاد مرحلة تعافيه.

وتستمر أسطورة الاقتصاد المدفوع بالمستهلك هذه جزئيًا بسبب سوء فهم حسابات الدخل القومي، فأجهزة الإعلام تذكر كثيرًا أن إنفاق المستهلك يمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وباستعادة المعادلة (ن م ج = س + ث + ح)، ومن الولايات المتحدة كمثال، نجد أن:

س = ٧٠ %

ث = ١٢ %

ح = ١٨ %

وهكذا تستنتج وسائل الإعلام أن الاقتصاد يحركه المستهلك؛ ما دامت حسابات الاستهلاك تمثل تقريبًا ثلثي الناتج المحلي الإجمالي.

لكن الأمر ليس كذلك، فالناتج المحلي الإجمالي بتعريفه باعتباره قيمة كل السلع والخدمات النهائية المُنتجة خلال سنة، فإنه يتجاهل كل الإنتاج الوسيط في الاقتصاد في مراحل البيع بالجملة والتصنيع والموارد الطبيعية. ولو قام المرء بحساب الإنفاق على جميع مستويات الإنتاج؛ فإن النتائج ستكون مختلفة بشكل مدهش.

وقد ابتكرت إحصائية دخل وطني سميتها النفقات المحلية الإجمالية (*GDE*) ***gross domestic expenditures***، تُحسب فيها المبيعات الإجمالية لكل مراحل الإنتاج[١].

وباستخدام هذا التعريف الأوسع الجديد للإنفاق الإجمالي في الاقتصاد؛ سيكون واضحًا أن الاستهلاك لا يمثل سوى حوالي ثُلث النشاط الاقتصادي، وأن إنفاق مؤسسات الأعمال (الإنفاق الاستثماري والإنفاق على السلع تحت التشغيل) يمثل أكثر من نصف الاقتصاد؛ وبالتالي فاستثمار مؤسسات الأعمال أكثر أهمية بكثير من إنفاق المستهلك في الولايات المتحدة (وفي معظم الدول الأخرى).

إن نموذج الاقتصاد الكلي الكينزي يعاني من عيب التبسيط الزائد، فهو يفترض مرحلتين فقط، الاستهلاك والاستثمار، وهو ما يؤدي لافتراض أن الاستثمار هو دالة مباشرة للاستهلاك الحالي فقط. فإذا زاد الاستهلاك الحالي؛ فسيزيد الاستثمار، والعكس بالعكس.

---

(١) لتفاصيل هذه الإحصائية الجديدة انظر سكويسين (١٩٩٠، ١٨٥-٩٢)، وقد طورت وزارة التجارة الأمريكية مؤخرًا إحصاءً جديدًا أسمته "الناتج الإجمالي" قريب من إحصاء النفقات المحلية الإجمالية الخاص بي (رغم أنه يحذف أرقام مبيعات الجملة والتجزئة)، انظر الجدول (٨) في:

- ***U.S. Department of Commerce، "Gross Output by Industry، 1987–98،" Survey of Current Business (2000)، p. 48.***

وقد ارتكب ويليام فوستر وواديل كاتشينجز نفس هذا الخطأ، فكما أشار هايك في نقده لهما، الاستثمار متعدد المراحل واقعيًا ويتغير شكلاً وهيكلاً مع تغير أسعار الفائدة بالارتفاع والانخفاض. فالاستثمار ليس ببساطة دالة للطلب الحالي، بل للطلب المستقبلي؛ وهكذا تؤثر أسعار الفائدة في الأجلين القصير والطويل على الاستثمار وتكوين رأس المال (هايك ١٩٣٩[١٩٢٩]).

فمثلا، لنفترض أن الجمهور قرر ادخار المزيد من دخله لأجل مستقبل أفضل؛ فربما يهبط الإنفاق على السيارات والتسلية والأشكال الأخرى من الإنفاق الحالي، أو حتى قد يسقط. لكن هذا التباطؤ المؤقت في الاستهلاك لا يسبّب كسادًا عميق الجذور، بل إن المدخرات المتزايدة ستؤدي لخفض أسعار الفائدة؛ ما يشجّع مؤسسات الأعمال، خصوصًا العاملة بصناعات السلع الرأسمالية والبحث والتطوير على توسيع عملياتها؛ فأسعار فائدة أقل تعني تكاليف أقل. وتستطيع مؤسسات الأعمال تحمّل تحديث حاسباتها وتجهيزات مكاتبها وإنشاء مصانع جديدة وزيادة أصولها.

بل إن أسعار فائدة أقل قد تعكس اتجاه التباطؤ في مبيعات السيارات؛ بتوفير تمويل أرخص لمستهلكي السيارات المتوقعين. وعلى عكس التوقعات المخيفة للكينزيين، تتكفل الزيادة في الميل للادخار بسداد تكلفتها الاقتصادية، فهى لا تؤدي إلى "كساد وفقر الجميع" (باومول وبليندر ١٩٨٨، ١٩٢). فقط يتغير هيكل الإنتاج والاستهلاك، وليس الحجم الإجمالي للنشاط الاقتصادي.

مثال: بناء كوبري

ربما يكون مفيدًا تقديم مثال افتراضي لبيان المنافع المترتبة على المدخرات المتزايدة، فلنفترض أن مدينتي سان بول ***St. Paul*** ومينيابوليس ***Minneapolis*** يفصل بينهما نهر، ووسيلة النقل الوحيدة بينهما هى المركب، والسفر بين المدينتين

بالتالي مكلف ومضيع للوقت، فاجتمع مسئولو المدينتين وقرروا بناء كوبري. ووافق الجميع على التقليل من إنفاقهم الحالي ووضع مدخراتهم في خدمة العمل لبناء الكوبري.

في الأجل القصير، ستهبط مبيعات التجزئة والتشغيل وأرباح الأسواق المحلية الكبرى.

ومع توجيه العمالة وأرصدة الاستثمار الجديدة لبناء الكوبري، فإنه لا يوجد انخفاض في الناتج والتشغيل على المستوى الإجمالي، علاوةً على أنه متى ما اكتمل الكوبري؛ فإن المدينتين ستستفيدان كثيرًا من تكاليف السفر الأقل ومن المنافسة المتزايدة بينهما، وفي النهاية تحولت تضحية المدينتين لمستوى معيشة أعلى.

عودة قانون ساي: الإنتاج أكثر أهمية من الاستهلاك

جوهريًا، فشلت الرؤية الكينزية المدفوعة بالطلب في الوعي بأن هناك قوة أخرى ربما كانت أقوى من الطلب الحالي، وهى الطلب على الاستهلاك المستقبلي. فإنفاق المال على السلع والخدمات الاستهلاكية الحالية لن يغيّر شيئًا فيما يتعلق بنوعية وتشكيلة السلع والخدمات في المستقبل. فهذا التغيير يتطلب مدخرات واستثمارات جديدة؛ ولذلك ها نحن نعود لبديهية قانون ساي: العرض (الإنتاج) أكثر أهمية من الطلب (الاستهلاك)؛ أي إن الاستهلاك هو ناتج للازدهار وليس سببًا له. فالإنتاج والاستثمار وتكوين رأس المال هى الأسباب الحقيقية للازدهار.

لقد خلق كينز رجل قش آخر في كتابه النظرية العامة، وقد كان ذلك الرجل هو جان باتيست ساي وقانونه الشهير في الأسواق، حتى إن ستيفن كاتز ***Steven Kates*** قال عن النظرية العامة: إنه "محاولة بطول كتاب لدحض قانون ساي"، لكنه لينجز هذا شوّه قانون ساي والاقتصاد الكلاسيكي بمجمله بصورة خطيرة.

كما كشف كاتز في عمله البارز قانون ساي والثورة الكينزية أن "كينز كان مخطئًا في تأويله لقانون ساي، والأكثر أهمية إنه كان مخطئًا في نتائجه الاقتصادية" (كاتز ١٩٩٨، ٢١٢).

وفي مقدمة الطبعة الفرنسية من النظرية العامة، المنشورة عام ١٩٣٩م، ركز كينز على قانون ساي باعتباره المسألة المركزية للاقتصاد الكلي: "أعتقد أن الاقتصاد في كل مكان، منذ زمن وحتى في الآونة الأخيرة، قد سيطرت عليه الأفكار المرتبطة باسم جان باتيست ساي، ورغم حقيقة أن معظم الاقتصاديين قد تخلوا عن (قانون الأسواق) خاصته منذ زمن طويل، فإنهم لم يتخلصوا من افتراضاته الأساسية وخصوصًا مغالطته بأن العرض هو ما يخلق الطلب... لا غرابة أن تكون نظرية، قائمة على هذا الأساس، عاجزة عن معالجة مشاكل البطالة ومشاكل الدورة التجارية" (١٩٧٣a [١٩٣٦]، *xxxv*).

لسوء الحظ، لم يفهم كينز قانون ساي، فقد أعاد صياغته بصورة غير صحيحة باعتبار أن "العرض يخلق طلبه الخاص" (١٩٧٣a [١٩٣٦]، ٢٥)، ما مثّل تشويهًا للمعنى الأصلي، وفي الواقع عدّل كينز قانون ساي ليعني أن كل شيء يُنتج يُشترى أوتوماتيكيًا؛ ومن ثم لا يستطيع قانون ساي وفقًا لكينز أن يفسر دورة الأعمال؛ ليخلص كينز لنتيجة خاطئة مفادها أن "قانون ساي... يكافئ افتراض أنه ليست هناك عقبات في طريق العمالة الكاملة" (٢٦).

ومن اللافت للنظر أن كينز لم يقتبس قط بشكل مباشر من ساي؛ ما دفع بعض المؤرخين للاعتقاد أن كينز لم يقرأ أطروحة ساي الحقيقية، مُكتفيًا بتعليقات ريكاردو ومارشال على قانون ساي للأسواق (لمناقشة تفصيلية لقانون ساي انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب).

واستمر كينز بالقول: إن النموذج الكلاسيكي في ظل قانون ساي "يفترض العمالة الكاملة" (١٥، ١٩١). وقد استمر الكينزيون الآخرون في إثارة هذه الفكرة، رغم خطئها كليًا. فظروف البطالة لا تمنع استمرار الإنتاج والمبيعات، والتي تشكّل أساس الدخل الجديد والطلب الجديد.

وقد استخدم ساي قانونه الخاص فعليًا في تفسير فترات الكساد، وبهذا شكّل قانون ساي تحديدًا أساس النظرية الكلاسيكية في دورة الأعمال والبطالة، وكما

يقول كاتز "كان الموقف الكلاسيكي هو أن البطالة الإجبارية ليست فقط ممكنة، بل إنها تحدث غالبًا، مع عواقب وخيمة على المُتعطلين" (كاتز ١٩٩٨، ١٨).

وخلص قانون ساي لأن فترات الكساد لا تحدث بسبب قصور في مستوى الطلب (أطروحة كينز)، بل بسبب اختلال في هيكل العرض والطلب. ووفقًا لهذا القانون يحدث الركود عندما يخطئ المنتجون تقدير ما يرغب المستهلكون بشرائه؛ ما يؤدي لتكدس البضائع في المخازن، وخفض الإنتاج، وفصل العمال، وهبوط الدخل، وأخيرًا هبوط الإنفاق الاستهلاكي.

وكما يوضح كاتز "تفسر النظرية الكلاسيكية فترات الكساد بإظهار احتمالية حدوث أخطاء في الإنتاج أثناء الانقلابات الدورية؛ بما قد يسبّب بقاء بعض السلع غير مُباعة عند أسعار تغطية تكلفتها" (١٩٩٨، ١٩). فالنموذج الكلاسيكي كان "نظرية عالية التطور في الكساد والبطالة"، لكن تم "تحطيمها" بهجوم عنيف واحد من كينز العبقري (كاتز ١٩٩٨، ٢٠، ١٨)[1].

عدو كينز

كان كينز محقًا في نقطة واحدة: أن قانون ساي هو عدوه. فهو تحديدًا يدحض الأطروحة الأساسية لكينز بأن قصور الطلب الكلي يسبب الكساد، وأن التحفيز الاصطناعي لإنفاق المستهلك - من خلال العجز الحكومي - يمثّل علاجًا للكساد. فكما يقول كاتز: "لقد فهم ساي بوضوح أن الاقتصادات يمكن أن تدخل في فترات متطاولة من الكساد الاقتصادي، لكن ما اجتهد لإثباته هو أن مستويات متزايدة من الاستهلاك غير الإنتاجي لا تمثل علاجًا لمستويات متهابطة من النشاط

(١) في كتابه المتعمق، يبرز كاتز اقتصاديين كلاسيكيين آخرين ثمنوا هذا النموذج الكلاسيكي لقانون ساي، بمن فيهم ديفيد ريكاردو وجيمس ميل وروبرت تورينز وهنري كلاي وفريدريك لافينجتون وويلهلم روبك، كما ركز كثير من الاقتصاديين الكلاسيكيين على كيفية مفاقمة التضخم النقدي لدورة الأعمال.

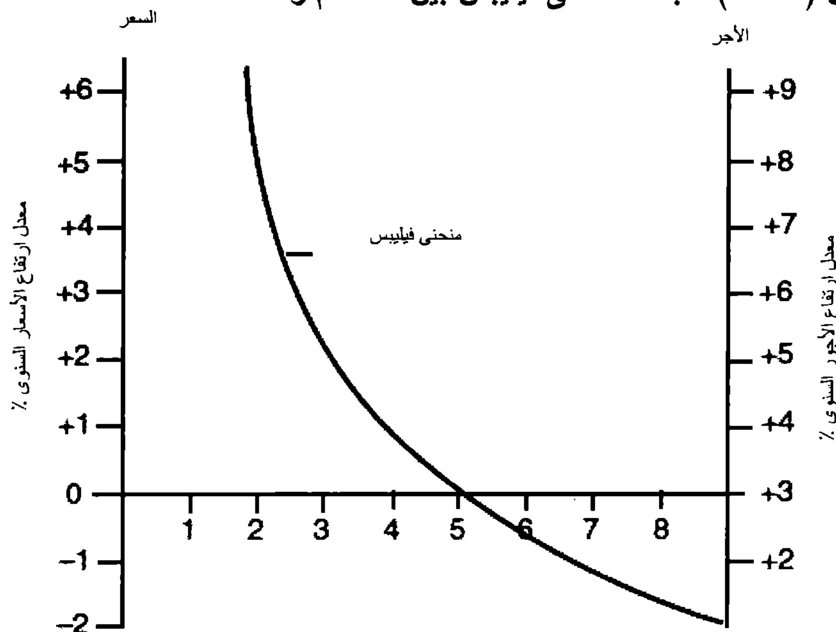
الاقتصادي، وأنها لا تسهم بشيء في عملية خلق الثروة. فالاستهلاك، سواء كان منتجًا أو غير منتج، يستنفد الموارد، بينما الاستهلاك الإنتاجي (أي الإنتاج – المترجم) وحده هو القادر على ترك شيء بقيمة مكافئة لـ / أو حتى أعلى من قيمته الأصلية" (١٩٩٨، ٣٤).

وبالعودة لنموذج ساموليسون لتحديد الدخل، سنجد أن الصليب الكينزي تم اختراعه ليمثل توازن البطالة (انظر الشكل ٦ – ١)، ويمكننا أن نرى الآن أن الادخار والاستثمار لا يمثلهما منحنيان منفصلان، ففيما عدا الأوضاع المتطرفة، كل ما يُدخر يُستثمر. وكلما زاد الدخل؛ زاد الادخار والاستثمار معًا. ولذلك ليس هناك تقاطع بين الادخار (خ) والاستثمار (ث) في نقطة واحدة؛ وبالتالي لا يمكن تحديد توازن على المستوى الاقتصادي الكلي. وهكذا ينهار الصليب الكينزي تحت وطأة ثقله.

السبعينيات التضخمية: الاقتصاد الكينزي في موقف الدفاع

غالبًا ما تكون التجربة مُعلمًا أعظم بكثير من النظرية عالية التجريد. فبينما نشبت المعركة النظرية على الاقتصاد الكينزي طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم يثر حدث الشكوك بشأن نموذج كينز – ساموليسون كما فعلت الأزمات التضخمية في السبعينيات، عندما قفزت أسعار النفط والسلع، بينما عثرت البلدان الصناعية في الكساد. فحسب التحليل الكينزي النموذجي للطلب الكلي، لم يكن من المفترض أن يحدث ركود تضخمي.

شكل (٦ – ٦): مبادلة منحنى فيليبس بين التضخم والعمالة الكاملة



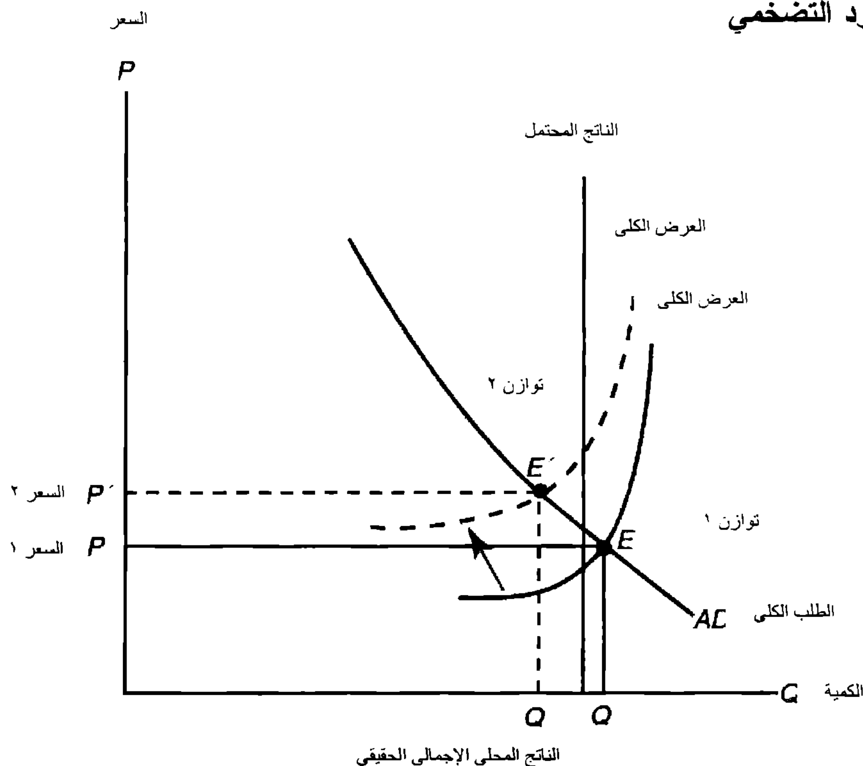
المصدر: سامويلسون (١٩٧٠: ٨١٠)، أُعيد طبعه بإذن من ماكجروهيل

فقد استند الكينزيون بشدة لمنحنى فيليبس ***Phillips curve***، الذي انتشر كمفهوم في الستينيات على أساس دراسات تجريبية على معدلات الأجور والبطالة في بريطانيا العظمى، أجراها الاقتصادي ويليام فيليبس (١٩٥٨) ***A.W. Phillips***. فكان الكثير من الاقتصاديين مقتنعين بوجود تبادل بين التضخم والبطالة.

وقد وصف ساموِيلسون، مُستخدمًا منحنى تبادل فيليبس مثالي (انظر الشكل ٦ – ٦)، "معضلة السياسة الاقتصادية الكلية" قائلاً: "إذا كان المجتمع يرغب بمستويات بطالة أقل؛ فيجب أن يكون مستعدًا لقبول تضخم أعلى، وإذا كان يأمل في خفض التكاليف العالية للمعيشة؛ فيجب أن يكون مستعدًا لقبول بطالة أعلى. وبين هذين الاختيارين المرّين اعتبر الكينزيون البطالة أكثر شرًا من التضخم" (ساموِيلسون ١٩٧٠، ٨١٠–١٢).

لكن في السبعينيات والثمانينيات، تفككت مبادلة فيليبس المثالية، فوجدت الأمم الغربية أن التضخم الأعلى لا يقلل البطالة، بل يجعلها أسوأ. ودفع ظهور الركود التضخمي وانهيار منحنى فيليبس الاقتصاديين لأول مرة للتشكك بنماذج مراجعهم الدراسية. وفي سياق بحثهم عن تفسيرات بديلة، حدثت نهضة مفاجئة لنظريات اقتصادية جديدة من كافة الأطياف، من الماركسية إلى النمساوية.

شكل (٦ – ٧): تفسير نموذج العرض الإجمالي (AS) والطلب الإجمالي (AD) للركود التضخمي



المصدر: ساموليسون (١٩٩٨: ٣٨٥)، أُعيد طباعته بإذن من ماكجروهيل.

عودة الاقتصاد الكينزي: ابتكار أداة العرض الكلي والطلب الكلي

ومع ذلك، كان الاقتصاد الكينزي لا يزال قادرًا على التعافي بشكل مدهش باكتشاف أداة جديدة تستطيع تفسير أزمات السبعينيات، وهى: الطلب الكلي والعرض الكلي، أو ***AS-AD***.

فعندما وقع ويليام نوردهاوس باسمه كمؤلف مشارك لساموילسون في الطبعة الثانية عشرة من كتاب الاقتصاد (١٩٨٥)، أُضيفت رسومات الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد استخدم ساموילسون وكينزيون آخرون أداة ***AS-AD*** لتفسير الركود التضخمي في السبعينيات (انظر شكل ٦ – ٧). وكما ذكر ساموילسون: "تؤدي صدمات العرض لرفع الأسعار، متبوعًا بانخفاض في الناتج وزيادة في البطالة؛ ولذلك تؤدي تلك الصدمات لإفساد كل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية" (ساموילسون ونوردهاوس ١٩٩٨، ٣٨٥).

كذا استخدم الاقتصادي الكينزي الرائد آلان بليندر ***Alan Blinder*** نموذج ***AS-AD*** لتفسير الالتواءات في منحنى فيليبس التقليدي، إذ قبل السبعينيات سيطرت التقلبات في الطلب الكلي على البيانات المستخدمة، أما في السبعينيات فسيطر العرض الكلي؛ وكان الركود التضخمي ***stagflation*** هو النتيجة، "فهذا التضخم وتلك البطالة ظهرا معًا بعد صدمات الأوبك ***OPEC*** أعوام ١٩٧٣ – ١٩٧٤م وأعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٠م، بطرائق لا تتناقض مع مبادلة منحنى فيليبس" (بليندر ١٩٨٧، ٤٢).

وبهذا تعافى الاقتصاد الكينزي من أزمات السبعينيات، وملأت رسومات الطلب الكلي والعرض الكلي ***ASAD*** صفحات المراجع الدراسية الحديثة. وبكلمات كييث شاو ***G.K. Shaw***، فالنظرية الكينزية الحديثة "لم تتجاوز التحدي فقط، لكنها أيضًا مرت بتحولات جوهرية جعلتها تبزغ أكثر إقناعًا ومرونة" (شاو ١٩٨٨، ٥).

لقد حققت وصفات كينز الباقية نوعًا مؤكدًا من "الثورة الدائمة".

فماذا بقي من النظرية الكينزية الحديثة؟

هل الثورة الكينزية "الدائمة" كما وصفها كييث شاو، أو "الفاصل المؤسف" كما دعاها ليلاند إيجر ***Leland Yeager***، هى مجرد "انحراف" مؤقت عن النموذج النيوكلاسيكي؟

فكينز وأتباعه، لا يزالون متمسكين بقوة باعتقادهم المركزي بأن نظام آدم سميث مشكوك فيه من أساسه، خصوصًا في ظل النظام المالي العالمي القائم على دعه يعمل، وهو من ثمَّ بحاجة لتدخل حكومي (سياسة مالية ونقدية مُعوِضَة) للحفاظ على مستوى عالٍ من "الطلب الكلي الفعّال" والعمالة الكاملة.

ويحدّد بول كروجمان (٢٠٠٦) أربع أفكار كينزية أساسية تتخلل علم الاقتصاد اليوم:

(١) غالبًا ما يعاني الاقتصاد من قصور الطلب الكلي؛ ما يؤدي لبطالة إجبارية.

(٢) تتسم استجابة السوق للقصور في الطلب بعملها ببطء وبشكل مؤلم.

(٣) يمكن أن تعمل سياسات الحكومة على تعويض هذا القصور في الطلب؛ لتقلل البطالة.

(٤) قد لا تكفي السياسة النقدية دائمًا لتحفيز إنفاق القطاع الخاص؛ ومن ثمَّ لابد أن يسد الإنفاق الحكومي الفجوة أحيانًا.

فلا تزال الكينزية تتخلل طريقة تفكيرنا الاقتصادي، كما يتضح مثلاً في تحذير وسائل الإعلام من تهديد انخفاض ثقة المستهلك للاقتصاد، أو في وعود السياسيين بأن تخفيضاتهم الضريبية ستخلق الوظائف بتركها النقود المفترض تحصيلها في جيوب الناس، أو عندما يحذرون المستهلكين من أن ادخار وفوراتهم الضريبية لن يحفز الاقتصاد.

وفي فصلنا الأخير، سنرى كيف قدم الاقتصاديون المؤيدون للسوق اعتراضات جدية على الكينزية، على كلٍ من المستويين النظري والتجريبي؛ ما جعل الأكاديمية الاقتصادية كنتيجة تشهد عودة تدريجية للموقف "النيوكلاسيكي". وإن كان من الواضح أن بيت سميث لن يبقى أبدًا على حاله بعد كينز.

(٧) الخلاصة: هل انتصر آدم سميث على ماركس وكينز؟

كانت نتيجة الثورة الكينزية أن نسى كثيرٌ جدًا من الاقتصاديين أن الاقتصاد الكلاسيكي يقدم أجوبة صحيحة لعديد من الأسئلة الأساسية

جريجوري مانكيو (١٩٩٤)

بالنظر للمناخ الفكري السائد، فقد كسبنا حرب الأفكار، فالجميع – يسارًا ويمينًا – يتحدث عن مزايا الأسواق والملكية الخاصة والمنافسة والحكومة المحدودة

ميلتون فريدمان (١٩٩٨)

في نهاية القرن العشرين، اجتمع محررو مجلة التايم *Time* لاختيار اقتصادي القرن، واختاروا جون ماينارد كينز الذي قدم أكثر من أي اقتصادي آخر سندًا نظريًا للدور الفعال لدولة رفاهة مُوسعة أثناء فترة ما بعد الكساد الكبير.

ومع ذلك، فقد ترك كينز علم الاقتصاد في حالة عدم توازن عندما مات بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أخذ أتباعه الأكاديمية الاقتصادية بعيدًا جدًا عن التقليد الكلاسيكي. وفي ذروة عنفوان الكينزية التي دامت حتى أواخر الستينيات، كان كثير جدًا من الاقتصاديين خائفين من أن يدمر المستهلكون المقتصدون الاقتصاد، ومؤمنين بأن الضرائب التصاعدية والعجز الفيدرالي لا يضيران، ومقتنعين بأن السياسة النقدية ليست مهمة، كذا أن الاقتصادات المخططة كاقتصاد الاتحاد السوفييتي تستطيع النمو أسرع من الاقتصادات الغربية.

فقد سيطرت روح كينز، وحتى ماركس، على المناخين السياسي والفكري.

ميلتون فريدمان يقود ثورة نقودية مضادة

ومع ذلك، فمنذ أوائل الستينيات بدأت ثورة مضادة طريقًا طويلاً باتجاه إعادة التأكيد على مزايا الأسواق الحرة والاقتصاد الكلاسيكي، وكانت القوة الرئيسية وراء هذه الثورة على الكينزية مدرسة شيكاغو في الاقتصاد، بقيادة ميلتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦).

فقد أهّله أسلوبه القتالي العنيف وجذوره الإيديولوجية لأن يكون الرجل الأنسب لمهمة مواجهة الكينزيين، فضلاً عن امتلاكه مؤهلات راسخة في الاقتصاد من الوجهة الفنية بشكل ضمن له الاحترام من الأكاديمية الاقتصادية. فقد نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا، وفاز بميدالية جون بيتس كلارك رفيعة المستوى بعد سنتين فقط من فوز بول ساموِيلسون بها، كما درّس الاقتصاد في واحدة من أرقى المؤسسات العلمية في البلاد، وهي جامعة شيكاغو. وفي عام ١٩٦٧م، تم انتخابه رئيسًا للجمعية الاقتصادية الأمريكية.

وقد كان تركيزه على السياسة النقودية والنظرية الكمية في النقود جذابًا بشكل خاص في عصر يسوده التضخم. وفي عام ١٩٧٦م، في الذكرى المائتين لإعلان الاستقلال الأمريكي ولصدور كتاب ثروة الأمم، كان من الملائم تمامًا حصوله على جائزة نوبل.

كان آدم سميث مُلهمه، فكتب في كتابه الناجح الرأسمالية والحرية: "لقد كانت اليد الخفية أكثر فاعلية في تحقيق التقدم من اليد الظاهرة للتخلف" (١٩٨٢ [١٩٦٢]،٢٠٠). ومن الجدير بالذكر أن مجلة التايم كانت على وشك أن تعلن فريدمان اقتصادي القرن؛ لقدرته الفريدة على "التأكيد على أهمية الأسواق الحرة ومخاطر التدخل الحكومي الذي لا داعي له" (بيرلستين ١٩٩٨، ٧٣).

وفيما عدا فريدمان، كانت استجابة أنصار السوق الحرة للنظرية الكينزية غير مؤثرة بشكل شبه كامل، فلودفيج فون ميزيس عميد الاقتصاد النمساوي كتب

القليل عن كينز، فلم تتضمنه رائعته "الفعل الإنساني" (١٩٦٦) سوى حفنة إشارات. وفريدريك هايك عدو الكينزية الرائد في الثلاثينيات ارتكب خطأ إستراتيجيًا بتجاهل كتاب النظرية العامة وقت صدوره عام ١٩٣٦م، القرار الذي ندم عليه لاحقًا، كما أنه فقد اهتمامه بالاقتصاد أثناء الحرب العالمية الثانية واتجه للكتابة في الفلسفة السياسية في أعمال من نوع "الطريق للعبودية" (١٩٤٤) و"دستور الحرية" (١٩٦٠). وكتب اقتصاديون آخرون من مناصري السوق الحرة كهنري هازليت وموراي روثبارد الكثير من خارج الأكاديمية بتأثير هامشي.

فكيف تمكن فريدمان وحده تقريبًا من تغيير المناخ الفكري، بالعودة من النموذج الكينزي إلى النموذج الكلاسيكي لآدم سميث؟

لقد ركز فريدمان، بعد حصوله على اعتماده الأكاديمي، على العمل العلمي التقني، وخصوصًا العمل على أدلة تجريبية يختبر بها النموذج الكينزي. فقد تعلم أهمية التحليل الكمي المتطور من سيمون كوزنتس ***Simon Kuznets*** وويسلي ميتشيل ***Wesley Mitchell*** وغيرهما من نجوم المكتب القومي للبحوث الاقتصادية ***NBER.***

وقد بدأ فريدمان التدريس بجامعة شيكاغو عام ١٩٤٦م وبقي بها حتى تقاعده الرسمي عام ١٩٧٧م. وبعد تقاعد فرانك نايت ***Frank Knight*** عام ١٩٥٥م استمر فريدمان فى تقليد شيكاغو، بل وعمقه بتحديث نسخة إرفينج فيشر من النظرية الكمية في النقود، والتي طبقها على السياسة النقودية. فكتب في كثير من الموضوعات المرتبطة بالاقتصاد النقودي، وتوجها بالبحث والكتابة في عمله التجريبي الأشهر "تاريخ نقدي للولايات المتحدة ١٨٦٧ – ١٩٦٠م"، الذي نشره من خلال المكتب القومي للبحوث الاقتصادية رفيع المستوى وجامعة برنستون، بتأليف مشترك مع آنا شوارتز ***Anna J. Schwartz*** (١٩٦٣). وقد تناقض عمله الكبير جوهريًا مع الرؤية الكينزية القائلة بأن السياسة النقودية غير فعالة، فوفقًا لفريدمان العكس هو الصحيح بالضبط.

وقد أظهرت رائعته الدور الهائل للنقود والسياسة النقودية في تقلبات الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك الكساد الكبير وفترة ما بعد الحرب، حتى إن الناقد الودود جيمس توبين اعترف بعظمة العمل قائلاً: "هذا واحد من تلك الكتب النادرة التي تترك أثرها على كل البحث المستقبلي في مجالها" (١٩٦٥، ٤٨٥).

وكانت لفريدمان مهمة مزدوجة في بحثه وكتابته في التاريخ النقودي، الأولى هي رغبته في تحطيم المفهوم الكينزي السائد القائل بأن "النقود غير مؤثرة" ***money doesn't matter***، الذي يعني بشكل ما أن توسعًا هائلاً في عرض النقود أثناء الركود أو الكساد لا يمكن أن يكون فعالاً، كـ "دفع حبل"، فأظهر فريدمان وشوارتز مرة بعد مرة أن السياسة النقدية كانت فعالة في الواقع في كلٍ من حالتي التوسع والانكماش.

وأصبح عمل فريدمان في الاقتصاد النقودي متزايد الأهمية والصلاحية مع تصاعد التضخم في الستينيات والسبعينيات، وكان أشهر سطوره قول فريدمان "التضخم هو دائمًا وفي كل مكان ظاهرة نقودية" (فريدمان ١٩٦٨، ١٠٥).

فريدمان يكتشف السبب الحقيقي للكساد الكبير

كان إثبات أن النقود مؤثرة إثباتًا مهمًا، لكن بحث فريدمان وشوارتز كشف عن نتيجة أعمق. فجملة صادمة واحدة في كامل الكتاب المُكون من ٨٦٠ صفحة غيّرت للأبد طريقة نظر الاقتصاديين والمؤرخين للسبب وراء الحدث الاقتصادي الأكثر كارثية في القرن العشرين: "من نقطة القمة الدورية في أغسطس ١٩٢٩م إلى نقطة القاع الدورية في مارس ١٩٣٣م، انخفض رصيد النقود بأكثر من الثلث" (فريدمان وشوارتز ١٩٦٣، ٢٩٩). فعلى مدى ثلاثين عامًا، لم يكن جيل كامل من الاقتصاديين يعرف حقًا مدى الضرر الذي سببه بنك الاحتياطي الفيدرالي للاقتصاد الأمريكي في الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٣م. فقد كانوا خاضعين لفكرة أن الاحتياطي الفيدرالي قد قام بكل ما في طاقة البشر لمنع الكساد من أن يصبح أسوأ، لكن كمن

يقوم بـ "دفع الحبل" كان عاجزًا في مواجهة القوة الانكماشية الساحقة. ووفقًا للتبرير الرسمي لنظام الاحتياطي الفيدرالي، فقد بذل أفضل ما في وسعه، لكنه كان لا حول له ولا قوة تمكنه من وقف الانهيار.

وقد غيّر فريدمان هذه الرؤية التقليدية جذريًا، فـ "الانكماش الكبير" كما سماه فريدمان وشوارتز كان "في الحقيقة دليلاً تراجيديًا على أهمية القوى النقودية" (فريدمان وشوارتز ١٩٦٣، ٣٠٠).

فالحكومة تصرفت "بحماقة"، مُحولةً كسادًا معتادًا للكساد الأسوأ في القرن؛ برفعها أسعار الفائدة وبالفشل في مواجهة القوة الانكماشية والانهيارات المصرفية.

وكما شرح فريدمان في مناسبة أخرى، "بالإضافة لكونها أبعد من أن تكون دليلاً على عدم أهمية العوامل النقودية في منع الكساد، فإن أوائل الثلاثينيات هي دليل تراجيدي على أهمية تلك العوامل في إنتاجه" (١٩٦٨، ٧٨-٧٩). وأحد أسباب هذا الجهل بخصوص السياسة النقودية هو أن الحكومة لم تكن تنشر بيانات العرض الكلي للنقود حتى طوّر فريدمان وشوارتز المفاهيم الإحصائية المتعلقة بـ **M1** و **M2** (١) في كتابهما (١٩٦٣).

وقد علق فريدمان على هذا قائلاً: "لو أن نظام الاحتياطي الفيدرالي أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣م قام بنشر إحصاءات كمية النقود، فلا أعتقد أن الكساد الكبير كان يمكن أن يأخذ مساره ذاك" (فريدمان وهيلر ١٩٦٩، ٨٠).

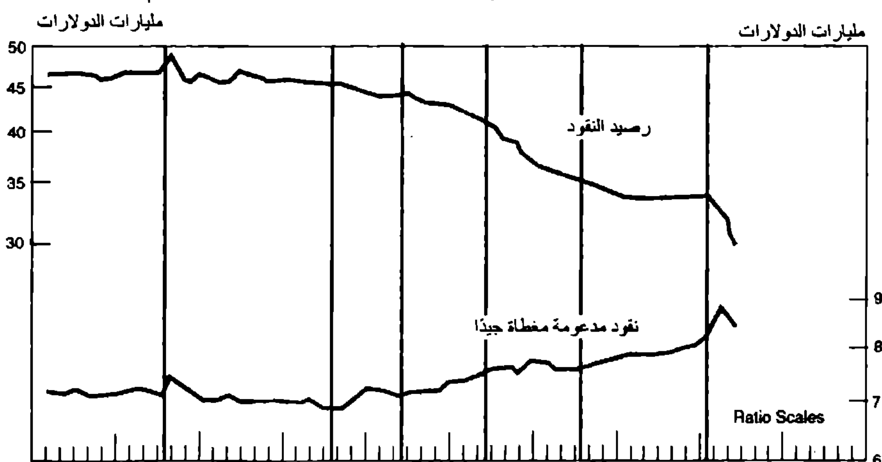
انظر الشكل (٧ - ١) الذي يبين أرقام عرض النقود خلال انهيار ١٩٢٩ - ١٩٣٢م.

---

(١) من جُملة المفاهيم المُستخدمة في تصنيف الكتلة النقدية في الدولة بحسب درجات سيولتها وشمولها، وتستخدمها السلطات النقدية كأدوات إحصائية ضمن تخطيطها وسياساتها النقدية (المترجم).

شكل (٧ – ١): الانهيار الدرامي في رصيد النقود أعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٣م
الانكماش العظيم

رصيد النقود ومحدداته التقريبية، شهريًا، ١٩٢٩ – مارس ١٩٣٣م



المصدر: فريدمان وشوارتز (١٩٦٣: ٣٣٣)، أُعيد طبعه بإذن مطابع جامعة برنستون

هل تسببت قاعدة الذهب بالكساد الكبير؟

كان الكينزيون يحمّلون قاعدة الذهب الدولية مسئولية تعميق الكساد الكبير، فيؤكد باري إيتشينجرين ***Barry Eichengreen*** أن "قاعدة الذهب أبعد من أن تكون مرادفًا للاستقرار، فقد كانت نفسها الخطر الرئيسي على الاستقرار المالي والازدهار الاقتصادي بين الحربين العالميتين" (١٩٩٢، ٤). كما أشار نقاد قاعدة الذهب إلى أنه في الوقت الحرج ١٩٣١ – ١٩٣٢م رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الخصم خوفًا من استنفاد أرصدته من الذهب؛ فلو لم تكن الولايات المتحدة مُقيدة بقاعدة ذهب؛ لاستطاع الاحتياطي الفيدرالي أن يتجنب ضغط الائتمان المتهور الذي دفع البلد للكساد والأزمة المصرفية.

لكن فريدمان وشوارتز يعارضان هذا الاعتقاد واسع الانتشار، ويشيران إلى أن أرصدة الذهب الأمريكية ارتفعت أثناء أول سنتين من الانكماش، لكن الاحتياطي هو من تصرف مرةً أخرى بحماقة. فـ "نحن لم نكتف بمنع تدفق الذهب من أن يوسع رصيد النقود الأمريكي، نحن لم نكتف بإخصائه، بل ذهبنا لما هو أبعد، فتحرك رصيدنا النقودي بشكل منحرف، فانخفض مع تزايد رصيد الذهب" (فريدمان وشوارتز ١٩٦٣، ٣٦٠–٦١). ووصل رصيد الذهب الأمريكي لقمته التاريخية أواخر الثلاثينيات.

باختصار، حتى في ظل قاعدة تبادل الذهب المعيبة، كانت هناك إمكانيةٍ لتجنب الكساد العالمي المدمر والأزمة النقودية.

هل رأسمالية السوق الحرة غير مستقرة؟

على مستوى أكثر فلسفية، واجه بحث فريدمان النقودي افتراضًا أساسيًا خلف الاقتصاد الكينزي، وهو أن رأسمالية المؤسسات الحرة غير مستقرة بطبيعتها ويمكن أن تعلق عند مستوى أقل من العمالة الكاملة لأجل غير محدود ما لم تتدخل الحكومة لزيادة "الطلب الفعال" وتعيد له حيويته. فالأمر كما يوضحه جيمس توبين هو أن اليد "الخفية" لآدم سميث تحتاج اليد "الظاهرة" لكينز (برييت وسبنسر ١٩٨٦، ١١٨).

ويصل فريدمان لنتيجة مختلفة قائلاً: "الحقيقة أن الكساد الكبير كغيره من فترات البطالة الحادة، كان نتاجًا لسوء إدارة الحكومة بأكثر مما هو نتيجة لأي عدم استقرار متأصل في الاقتصاد الخاص" (١٩٨٢ [١٩٦٢]، ٣٨). فضلاً عن أن "الكساد الكبير إذا كان إخفاقًا لنظام المنشآت الحرة، فهو إخفاق تراجيدي للحكومة" (١٩٩٨، ٢٣٣). ومنذ ذلك الوقت، وبفضل عمل فريدمان وشوارتز العميق، استبدلت معظم المراجع الدراسية تدريجيًا مقولة "قصور الحكومة" بمقولة "قصور السوق" عند حديثها عن الكساد الكبير.

وقد وصل فريدمان لخلاصة مفادها أنه متى ما كان النظام النقودي مستقرًا والأسعار والأجور مرنة؛ فإن نظام آدم سميث للحرية الطبيعية يمكن أن يزدهر. وعلى نقيض كينز، أصر فريدمان بإخلاص على أن النموذج الكلاسيكي هو الذي يمثل النظرية "العامة"، وأنه فقط الاضطراب النقودي الذي يسببه البنك المركزي الخاص بالحكومة هو ما يخرج اقتصاد السوق الحر عن مساره.

وباختصار، وفقًا لفريدمان، الحكومة لا السوق، هي ما يتسبب بدورة الأعمال، والاستقرار النقودي شرط جوهري للاستقرار الاقتصادي.

النظرية الكمية في النقود: فريدمان ضد كينز

اصطدم فريدمان أيضًا بكينز وأتباعه أيضًا في موضوع النظرية الكمية في النقود، مُستدعيًا معادلة التبادل لفيشر:

ن. ت = س. ك

حيث (ن) هي كمية النقود

و(ت) هي سرعة تداول النقود

و(س) هي المستوى العام للأسعار

و(ك) هي كمية المبادلات أو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات

وقد جادل كينز في النظرية العامة بأن السياسة النقدية كانت عاجزة بشكل كبير؛ لأنه لو قمت بزيادة كمية النقود (ن)؛ فإن سرعة تداول النقود (ت) ستنخفض؛ حيث إن الأرصدة النقدية الجديدة ستذهب ببساطة لاحتياطيات البنوك ولن يتم إقراضها؛ وبالتالي لن تكون السياسة النقدية قادرة على تحفيز الاقتصاد.

وعلى العكس، اكتشف فريدمان في عمله التجريبي أن سرعة تداول النقود تتحرك دائمًا في نفس اتجاه كمية النقود، فعندما تزيد كمية النقود تزيد سرعة

التداول، والعكس بالعكس. وخلص فريدمان إلى أنه رغم أن "نظرية كينز من النوع الذي تكمن صحته في بساطته... فإنني وصلت لرفضها لأني أعتقد أن التجربة كذّبتها" (فريدمان ١٩٨٦، ٤٨).

فريدمان يطرح شكوكاً بشأن المضاعف

بدأ اقتصادي جامعة شيكاغو هجومه على الكينزية في كتابه الرأسمالية والحرية الصادر عام ١٩٦٢م، حيث شكك في فاعلية واستقرار المالية الكينزية المواجهة للدورات. كما فضح مفهوم المضاعف، واصفاً إياه بـ "المُزور"، إذ "يفترض التحليل الكينزي البسيط ضمنيًا أن اقتراض النقود ليس له أي أثر على أي إنفاق آخر" (فريدمان ١٩٨٢ [١٩٦٢]، ٨٢). بينما يمثل التضخم ومزاحمة الاستثمار الخاص نتيجتين محتملتين للإنفاق بالعجز الكينزي.

وقد بيّنت دراسات لاحقة أن مضاعف الإنفاق لم يصل تاريخيًا لمستويات ٥ و ٧ المرتفعة التي افترضها الكينزيون كأصل، بينما أثبت مضاعف النقود مستوىً أعلى باستمرار.

وفيما يتعلق بدور السياسة المالية، أشار فريدمان إلى أن الميزانية الفيدرالية هي "المكون الأقل استقرارًا في الدخل القومي فترة ما بعد الحرب"، وبالتالي فعجلة الموازنة ***balance wheel*** الكينزية هي عادةً "غير متوازنة"، وقد "عززت باستمرار توسعًا في نطاق نشاطات الحكومة على المستوى الفيدرالي ومنعت خفض عبء الضرائب الفيدرالية" (١٩٨٢ [١٩٦٢]، ٧٦-٧٧).

فريدمان يواجه منحنى فيليبس

في خطاب تنصيبه رئيسًا للجمعية الاقتصادية الأمريكية (***AEA***)، المنشور عام ١٩٦٨م، قدم فريدمان مفهوم "المعدل الطبيعي للبطالة" لمواجهة منحنى فيليبس. وكما

أُشير في الفصل السادس، أدمج الكينزيون منحنى فيليبس بسرعة في نظامهم لتبرير سياسة مالية متحررة، حيث التضخم في رأيهم يمكن التسامح معه إذا كان يعني بطالة أقل، فـ "تضخم بسيط" لن يضر ويمكن أن يكون مفيدًا بدرجة كبيرة.

لكن فريدمان اعترض، مُجادلاً بأن "هناك دائمًا تبادلاً مؤقتًا بين التضخم والبطالة، لكنه ليس تبادلاً دائمًا"؛ وبالتالي فأي جهد لخفض البطالة تحت مستوى "المعدل الطبيعي للبطالة" سيؤدي حتمًا لانطلاق التضخم. علاوةً على أن "الطريق الوحيد الذي يمكنك أن تخفض به البطالة لا يتحقق سوى بتضخم غير متوقع" الأمر غير المحتمل حدوثه. وينتهي فريدمان إلى أن أي تسريع للتضخم سيؤدي في النهاية لمزيد من البطالة لا لتقليلها؛ وهكذا فجهود تقليل البطالة بالسياسات الحكومية التوسعية لن تؤدي سوى لأثر عكسي في الأجل الطويل، ما دام الجمهور قد توقع أثرها (فريدمان ١٩٦٩، ٩٥-١١٠).

وفي أواخر الستينيات، توقع فريدمان أن البطالة والتضخم يمكن أن يرتفعا معًا، وهى الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي. وبنهاية السبعينيات ثبت أنه كان على حق. وأصبح من المستحيل تحديد ***unrecognizable*** منحنى فيليبس(*) بعد أن أصبحت البطالة والتضخم يرتفعان معًا على عكس ما كان قد حدث في بريطانيا في الخمسينيات.

وفي بيان شهير، اعترف رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهان ***James Callaghan*** عام ١٩٧٧م "لقد اعتدنا تصور أنه يمكنك إيجاد طريقك للخروج من الكساد... فدعوني أقول لكم بكل صدق، أن هذا الخيار لم يعد متاحًا، وأنه إلى حد ما لم يكن موجودًا أبدًا. فقد كان يعمل فقط من خلال جرعات أكبر من التضخم في الاقتصاد تعقبها مستويات أعلى من البطالة في الخطوة التالية. هذا هو تاريخ العشرين عامًا الماضية" (سكويسين ١٩٩٢، ١٢).

(*) أي رسمه (المترجم)

وفي محاضرة حصوله على جائزة نوبل، حذّر فريدمان من أن منحى فيليبس أصبح إيجابي الانحدار، بما يجعل البطالة والتضخم يرتفعان على التوازي.

ومن هذا الجدل حول منحنى فيليبس خرجت مدرسة كاملة جديدة هي مدرسة "التوقعات الرشيدة" ***rational expectations***، بقيادة روبرت لوكاس الابن ***Robert Lucas، Jr*** ، الذي حصل على نوبل عام ١٩٩٥م. وقد قوّضت تلك التوقعات الرشيدة النظرية القائلة بأن صانعي السياسات يستطيعون خداع الجمهور بترويج توقعات خاطئة عن التضخم؛ وبالتالي فسياسات الحكومة غير فعالة غالبًا في تحقيق أهدافها.

القواعد مقابل السلطة

تعلم فريدمان مبدأ واحدا من هنري سيمونز ***Henry Simons***، مُلهمه النقودي في جامعة شيكاغو، هو أن القواعد النقودية الصارمة أفضل من القرارات التقديرية التي تتخذها سلطات الحكومة. فـ "أي نظام يعطي كثيرًا من السلطة وكثيرًا من صلاحية التقدير لبضعة رجال، يمكن أن تكون لأخطا (ئهم) – المقبولة أو غير المقبولة – مثل هذه الآثار البعيدة، هو نظام سيئ" (فريدمان ١٩٨٢ [١٩٦٢]، ٥٠).

ومن بين اختيارات عديدة، بما فيها قاعدة الذهب، فضّل فريدمان "قاعدة نقودية" وفقًا لها يزيد عرض النقود (عادةً ***M2***) بمعدل ثابت يساوي معدل النمو طويل الأجل للاقتصاد. وواحدة من مشكلات قاعدة فريدمان النقودية هذه هي كيفية تعريفنا لعرض النقود، فهل هو ***M1*** أم ***M2*** أم ***M3*** أم ماذا؟، إنه لمن الصعب قياس عمر أرصدة سوق النقد، وعقود مبادلة مخاطر الائتمان قِصيرة الأجل ***CDS***، والقروض الليلية، واليورودولار ***Eurodollars***.

ورغم التأييد النظري لفكرة القاعدة النقودية، فقد ركّز مصرفيو البنوك المركزية بشكل كبير على "استهداف التضخم" ***inflation targeting***، حيث يتم تثبيت الأسعار والتلاعب بأسعار الفائدة كطريقة مفضلة.

ظل ماركس والتدمير الخلاّق للاشتراكية

لم تكن الجهود الهرقلية لميلتون فريدمان وفريدريك هايك وغيرهما من الاقتصاديين الليبرتاريين ***libertarian*** السبب الوحيد للعودة العظيمة للاقتصاد النيوكلاسيكي. فالسبب الآخر كان هو انهيار الشيوعية السوفييتية ونموذج التخطيط المركزي اللذين يستلهمان الماركسية في أوائل التسعينيات.

ومنذ ذلك الحين، فتحت العولمة الأبواب أمام تحرير السياسات الاقتصادية، خصوصًا في البلدان النامية. وتحولت بلدان انخرطت لسنوات في سياسات منظمة للتأميم والحماية وإحلال الواردات والتحكم بأسعار الصرف ومحسوبية الشركات، أقول تحولت لفتح حدودها أمام الاستثمار الأجنبي وقامت بإلغاء التأميم والخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية وغيرها من سياسات السوق.

وحتى البنك الدولي، الذي كان يومًا ما ناقدًا حادًا للنموذج الرأسمالي، تحوّل بشكل درامي لتأييد حلول السوق لمشاكل التخلف (مع بعض الاستثناءات المهمة).

كان النموذج الراديكالي لماركس والاشتراكيين يفقد أرضيته بوضوح.

لكن الأمر لم يكن دائمًا بهذه الطريقة. ففي الحقيقة، ساد اعتقاد طوال معظم القرن العشرين بأن التخطيط المركزي ثقيل الوطأة أكثر فاعلية وإنتاجية من رأسمالية دعه يعمل. وفي أعماق الكساد الكبير سيطر التفكير الراديكالي على الدوائر الفكرية والسياسية؛ فانجذب الكثيرون تحت وطأة شكهم في رأسمالية السوق الحرة للتخطيط المركزي والنموذج السوفييتي.

أما لودفيج فون ميزيس وفريدريك هايك فكانا ضمن الأقلية التي تشككت في روح العصر ***zeitgeist*** الجماعية، وقدما نقدًا للاشتراكية على أرضية اقتصادية بحتة. فنشر هايك مقال ميزيس المكتوب عام ١٩٢٠م بعنوان "الحساب الاقتصادي في الكومنولث الاشتراكي" مع مقالات أخرى في مجلد بعنوان "التخطيط الاقتصادي الجماعي" (هايك ١٩٣٥).

وفي هذه المقالات، أكد ميزيس وهايك، مع آخرين، أن الأسعار التنافسية تقدم معلومات حاسمة ضرورية لاقتصاد جيد التنسيق بين المنتجين والمستهلكين. فيشير هايك لأن هناك معلومات موضوعية بطبيعتها بشكل لا مفر منه، فإذا ما تم حصرها بواسطة لجنة تخطيط مركزي معزولة؛ فإن الممارسات التي تقوم بها الدولة ستتشوّه الإشارات الضرورية لإدارة الاقتصاد بكفاءة. فبالنسبة لسلطة مركزية فإن "افتراض معرفة كلية... يعني... تجاهل كل شيء مهم وجوهري في العالم الحقيقي" (هايك ١٩٨٤، ٢٢٣).

أي بالمُجمل، يجب ألا تكون عملية اتخاذ القرارات عملية مركزية، ومن الضروري ترسيخ حوافز الربح وحقوق الملكية.

لكن حجج ميزيس وهايك تم تجاهلها بشكل كبير؛ كنتيجة للحجج المضادة والاتجاهات التاريخية. ففي الثلاثينيات والأربعينيات قُدمت ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي كقصص نجاح اقتصادي بارزة. وعاد الصحفيون من جولات في روسيا يصرخون "لقد ذهبت للمستقبل، إنه ناجح" (ماليا ١٩٩٩،٣٤٠). ففي عام ١٩٣٦م، عاد سيدني وبياتريس ويب ***Sidney and Beatrice Webb*** بتقارير متوهجة عن "حضارة جديدة" و"إعادة صناعة الإنسان"، وعن أمة نشطة تعيش عمالة كاملة وظروف عمل جيدة وتعليم حر وخدمات طبية مجانية ورعاية للطفولة وخدمات للأمومة، وانتشار واسع للمتاحف والمسارح والقاعات الموسيقية.

وأكد أوسكار لانجه ***Oskar Lange*** الاشتراكي البولندي، وفريد تايلور ***Fred M. Taylor*** رئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية ***AEA***، أن لجان التخطيط المركزي تستطيع محاكاة نجاح السوق.

كما وبّخ الاقتصادي النمساوي وبروفيسور جامعة هارفارد جوزيف شومبيتر ***Joseph Schumpeter*** أطروحات ميزيس وهايك، مُنتهيًا إلى: "هل يمكن للاشتراكية أن تنجح؟ بالطبع يمكنها ذلك"، مُضيفًا خلاصة أكثر ضررًا "يميل النظام الرأسمالي لتدمير نفسه، وتبدو الاشتراكية المركزية وريثه المحتمل" (شومبيتر ١٩٥٠ [١٩٤٢]، ١٦٧).

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان في أوروبا وأمريكا اللاتينية تجـرب الاشتراكية على نطاق عملاق، فأممت صناعة تلو أخـرى، ورفعـت الـضرائب، وفرضت قيودا على الأجور والأسعار، وضخمت العرض النقدي، وأسست بـرامج رفاه وطني، متورطةً أيضًا في كل أنواع المشاكل الجماعية.

وأظهرت خطة مارشال لما بعد الحرب كفاءة المعونـة الحكوميـة، ولاءم المدخل الكينزي الجديد لتنمية العالم الثالث إطار النمو الذي تقـوده الدولـة ***state-driven growth***. وتأسست منظمات تنمية دوليـة كالبنـك الـدولي ***World Bank*** والتحالف لأجل التقدم ***Alliance for Progress***، لمساعدة البلدان النامية التي تعـاني من المرض والمجاعة ومعدلات الأمية المرتفعة والبطالة العالية والنمـو الـسكاني السريع، وتعيش اقتصادات قائمة على الزراعة.

وكتب والت ويتمان روستو ***W.W. Rostow*** من معهد ماساشوسـتس عملـه "بيان غير شيوعي.. مراحل النمو الاقتصادي" (١٩٦٠)، الذي روّج مـع نمـوذج هارود – دومار ***Harrod-Domar model***، للدولة الوطنية المركزية وللمـستويات العالية من التوجيه الحكومي لتكوين رأس المال، مـن خـلال المعونـة الأجنبيـة والاستثمار الحكومي كمفتاح للنمو المستمر.

واقتنع الاقتصاديون، من خلال بيانات قدمتها وكالـة المخـابرات المركزيـة الأمريكية ***CIA***، أن التخطيط الاشتراكي سوفييتي الطراز حقق مستويات عالية مـن النمو الاقتصادي، تتجاوز حتى تلك التي حققتها اقتصادات السوق في الغرب. وكـان بول ساموليسون واحدًا ممن أصبحوا مقتنعين بالتفوق الاقتصادي الـسوفييتي. وفـي الطبعة الخامسة من مرجعه الدراسي، بدأ ساموليسون يضع رسمًا بيانيًـا يظهـر أن الفجوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تضيق ومن المحتمل حتى أن تختفي (١٩٦١، ٨٣٠). وهو الرسم الذي تم استبداله في الطبعة الثانية عشرة، ليحل محلـه جدول يظهر أنه خلال الفترة ١٩٢٨ – ١٩٨٣م، حقق الاتحاد السوفييتي معدل نمـو سنوي رائعا يبلغ ٤,٩ %، بما يتجاوز معدلات نمـو الولايـات المتحـدة والمملكـة المتحدة وحتى ألمانيا واليابان (ساموليسون ونوردهاوس ١٩٨٥، ٧٧٦).

ومن سخرية القدر، أنه قبل انهيار جدار برلين مباشرةً، أعلن ساموِيلسون ونوردهاوس بثقة أن "الاقتصاد السوفييتي أثبت، على عكس ما تصور العديد من المشككين سابقًا (إشارة لميزيس وهايك)، أن اقتصاد الأوامر الاشتراكي يمكن أن ينجح وحتى أن يزدهر" (١٩٨٩، ٨٣٧).

ووصل الأمر لدرجة أن اقتصادي جامعة ييل المحافظ هنري واليتش ***Henry C. Wallich***، العضو السابق بمجلس الاحتياطي الفيدرالي، قد دفعه اقتناعه الشديد بإحصاءات المخابرات المركزية الأمريكية لتأليف كتاب كامل يؤيد فيه أن الحرية تؤدي لنمو اقتصادي أقل وتفاوت أعظم ومنافسة أقل؛ مُنتهيًا فيما يتعلق بتكلفة الحرية إلى أن "القيمة الجوهرية للاقتصاد الحر ليست الإنتاج، بل الحرية، فالحرية لا تأتي هنا كربح، بل بتكلفة" (واليتش ١٩٦٠، ١٤٦).

كما قام بيتر بايور ***P.T.Bauer*** من مدرسة لندن للاقتصاد، وأحد النقاد المتحمسين لنموذج التنمية الكينزي، في فترة ما بعد الحرب بشن الحرب منفردًا على المعونة الأجنبية والتخطيط المركزي الشامل والتأميم. فقد كان يرى أن تخطيط الدولة لا هو خيّر ولا مُستدام، بل سيؤدي لتركيز القوة بين أيدي النخبة السياسية بشكل سيؤدي لا محالة لنظام فاسد وسيئ. وفي واحدة من مقالاته الكلاسيكية، كتب عن كيف ازدهرت مستعمرة هونج كونج الصغيرة جدًا رغم عدم التخطيط المركزي، وقلة الموارد الطبيعية بما فيها الماء، ورغم كونها المكان الأعلى كثافة سكانية في العالم (بايور ١٩٨١،١٨٥–٩٠).

لكن رؤى بايور تم تجاهلها بشكل كبير حتى الثمانينيات.

"ميزيس كان مُحقًا"

أنهى انهيار شيوعية الاتحاد السوفييتي والكتلة الأوروبية عمليًا حوارًا بعمر قرن حول النظم الاقتصادية المقارنة، وغيّر عقول كثير من الاقتصاديين فيما يخص مزايا الاشتراكية. ويمثل روبرت هيلبرونر أحد الأمثلة البارزة في هذا

المجال، فهو الاشتراكي الذي لعبت الماركسية بعقله في سنواته الأولى، والذي كتب لاحقًا عمله الشهير في تاريخ علم الاقتصاد بعنوان "قادة الفكر الاقتصادي" (١٩٩٩ [١٩٥٣]). وتحت تأثير شـومبيتر وأدولـف لـوو ***Adolph Lowe*** التحـق ببقيـة الأكاديمية، واستنتج أن ميزيس كان مخطئًا وأن الاشتراكية يمكن أن تنجح، وبقـي على ذلك الموقف لعقود، قبل أن يبدأ بإعادة النظر برؤاه أواخر الثمانينيـات قبـل انهيار جدار برلين بفترة قصيرة.

ففي مقالة مدهشة بالنيويوركر ***New Yorker*** بعنوان "انتـصار الرأسـمالية" كتب هيلبرونر أن النقاش الطويل بين الرأسمالية والاشـتراكية قـد انتهـى بفـوز الرأسمالية، وتابع قائلاً: "لقد أعطانا الاتحاد السوفييتي والصين وأوروبـا الـشرقية أوضح دليل ممكن على أن الرأسمالية تنظم الشئون المادية للجنس البشري بـشكل مرضٍ أكثر من الاشتراكية: ذلك أنه مهما كان التفاوت وعدم المسئولية المحتملان في توزيع السوق للبضائع، فإنه يفعلها أفضل من الاقتصاد المخطط. ومهما كـان طيش الثقافة التجارية، فإنها أكثر جاذبية من أخلاقية وفضيلة الدولة. ومهما كـان خداع إيديولوجية حضارة الأعمال، فإنها أكثر قبولاً من الإيديولوجية الاشـتراكية" (هيلبرونر ١٩٨٩، ٩٨).

وفي مقال لاحق لانتهاء الكتلة الشرقية، كان هيلبرونر أكثر وضـوحًا "لقـد كانت الاشتراكية مأساة عظيمة بهذا القرن... ولا شك أن الانهيار قد أوضح نهايتها كنموذج للطموح الاقتصادي"، علاوةً على أنه لابد من إعادة النظر بالنقـاش بـين الاشتراكيين وميزيس في ضوء الأحداث المعاصرة، إذ "يظهر بالطبع أن ميـزيس كان على حق" كما أعلن هيلبرونر (١٩٩٠، ٩١–٩٢).

جهد تجريبي جديد يؤكد أطروحة ميزيس

دفع انهيار الاتحاد السوفييتي لمراجعة كبيرة للتاريخ الاقتصادي فـي ظـل الشيوعية، واستنادًا لبحوث مُستخرجة من الملفات السرية للكي جي بي ***KGB*** فـي

موسكو، أكد المؤرخون الرؤى السلبية لميزيس وهايك وبـايور حـول التخطـيط المركزي الاجتماعي.

وفي عملها عن روسيا السوفييتية في الثلاثينيات المعنون بعنوان "سـتالينية كل يوم"، عارضت شيلا فيتزباتريك ***Sheila Fitzpatrick*** الرؤية التقليدية القديمـة لسيدني وبياتريس ويب وجورج برنارد شو القائلـة: إن النظـام الـسوفييتي فـي الثلاثينيات كان "حضارة جديدة" مجيدة، وكتبت أنه على العكس "مع إلغاء الـسوق أصبح نقص الغذاء والملبس وكل أنواع السلع الاستهلاكية مرضًا مُستوطنًا، كما أنه مع هروب الفلاحين من القرى الجماعية؛ فإن مدنًا رئيسية كانت على حافة أزمـة إسكان حادة، حيث انحشرت عائلات كاملة لعقود في غرف وحيدة صـغيرة جـدًا ضمن شقق مشتركة... لقد كان عالمًا من الحرمان والازدحام والطوابير اللانهائية والعائلات المُحطمة، عالم تطّن فيه وعود النظام برخاء اشتراكي مـستقبلي طنينًـا فارغًا... وحيث غالبًا ما حوّلت البيروقراطية الحكومية الحياة اليوميـة لكـابوس" (فيتزباتريك ١٩٩٩، القميص الخارجي للكتاب).

دول تنمو أسرع في ظل الحرية الاقتصادية

بالإضافة لما سبق، أكدت دراسات حديثة أطروحة ميزيس بالمقارنـة بـين معدلات النمو الاقتصادي للأمم ودرجات الحرية الاقتصادية الخاصة بها، فحـسب عمل جيمس جوارتني ***James Gwartney*** وروبـرت لاوسـون ***Robert Lawson***، تتمتع البلدان ذات أعلى مستويات الحرية الاقتصادية بـأعلى مـستويات المعيـشة (انظر الشكل ١ – ٢ في الفصل الأول).

وبهذا انتهى فصل حرج من تاريخ علم الاقتصاد، ورُد اعتبار ميزيس الذي قضى منذ وقت طويل، وتنطبق هنا كلمات الفيزيائي ماكس بلانـك ***Max Planck*** "يتقدم العلم بجنازة وراء جنازة" ***Science progresses funeral by funeral***.

وبينما نبدأ القرن الحادي والعشرين، هبت رياح التغيير في كل مكان، وكما أعلن فرانسيس فوكوياما ***Francis Fukuyama*** في مجلة التايم أنه "إذا كانت الاشتراكية تعني نظامًا سياسيًا واقتصاديًا تتحكم بموجبه الحكومة في جزء كبير من الاقتصاد وتعيد توزيع الثروة لتحقق المساواة الاجتماعية؛ فإنني أظن أنه يمكن القول بثقة :إن إمكانية عودتها في أي وقت في الجيل القادم تقترب من الصفر" (٢٠٠٠، ١١١).

رياح التغيير في اقتصاد التنمية

مع سقوط شيوعية الكتلة الشرقية، أصبح السؤال الأساسي هو كيف نفكّك الدولة الاشتراكية ونعيد تأسيس الرأسمالية والثقافة التي تتسق معها. وأصبحت الشعارات الرائجة هى إلغاء التأميم والخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية ومعدلات الضريبية المنخفضة. وتحولت البلدان النامية التي اعتمدت في الماضي على المعونة الأجنبية والبرامج الحكومية لتحفيز الاقتصاد، إلى فتح اقتصاداتها على التجارة والاستثمار الأجنبي.

ومع سقوط نموذج التخطيط المركزي السوفييتي؛ كُذبت أطروحة روستو بدرجة كبيرة، وانتصرت رؤى بايور الأقل أرثوذكسية، لدرجة أن روستو نفسه اعترف بأن "من الواضح أن هناك تصورات صحيحة وجديرة بالاهتمام في نظرية بايور" (روستو ١٩٩٠، ٣٨٦).

ومؤخرًا، انتقل البنك الدولي لجانب بايور، ففي دراسة أجراها عام ١٩٩٣م عن النمور الأربعة والمعجزة الاقتصادية الآسيوية، انتهى إلى نتيجة مفادها "يرجع النمو السريع في كل بلد منها أساسًا لتطبيق حزمة مشتركة من السياسات الاقتصادية الصديقة للسوق؛ سياسات تؤدي لتراكم أعلى وتخصيص أفضل للموارد" (البنك الدولي ١٩٩٣، *vi*).

وربما تجسد أفضل مثل على التغير في اقتصاد التنمية في عمل محمد يونس ***Muhammad Yunus***، رئيس بنك جرامين ***Grameen Bank*** في بنجلاديش، ومبدع ثورة الإقراض متناهي الصغر ***micro-credit***. وفي كتابه "مصرفي الفقراء" ***Banker to the Poor***، يحكي يونس كيف ترعرع تحت تأثير الاقتصاد الماركسي. لكنه بعد حصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فندربيلت ***Vanderbilt*** رأى الرأسمالية في منبتها "كيف تحرر السوق (في الولايات المتحدة) الفرد... فآمنت بقوة اقتصاد السوق الحر العالمي وباستخدام الأدوات الرأسمالية... وآمنت أيضًا بأن تقديم إعانات بطالة ليس أفضل طريقة لمعالجة الفقر". كما عارض بقوة المعونة الأجنبية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وانطلاقًا من قناعته بأن "كل البشر هم رجال أعمال محتملون" اقتنع يونس بأنه يمكن استئصال الفقر بإقراض الفقراء رأس المال الذي يحتاجونه لينخرطوا في مشاريع مربحة، لا بإعطائهم منحًا حكومية ولا بإجبارهم على برامج الحد من السكان (يونس ١٩٩٩، ٢٠٣-٠٧).

وفي عام ٢٠٠٦م، حصل يونس على جائزة نوبل للسلام، ما اعتبره زملاؤه السابقون الماركسيون مؤامرة رأسمالية، فـ "ما تفعله حقًا" كما أخبره بروفيسور شيوعي "هو إعطاء الفقراء قطعًا صغيرة من الأفيون... لتبريد حماسهم الثوري؛ ولذلك فبنك جرامين هو عدو الثورة (الشيوعية)" (يونس ١٩٩٩، ٢٠٤).

الاقتصاد النيوكلاسيكي اليوم

فأين يقف التفكير الاقتصادي اليوم؟

لقد رأينا عبر تاريخ الثلاثة الكبار أن كل اقتصادي منهم كان في وقت ما أعلى قامةً من الاثنين الآخرين. فأثناء فترات الأداء الاقتصادي القوي يقف آدم سميث على القمة، بينما أثناء الأزمات والكساد يعلوه كينز وماركس.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، رأينا تزايدًا تدريجيًا في احترام مؤسس علم الاقتصاد الحديث آدم سميث، وذلك رغم الأزمات النقدية العرضية وفترات الركود والكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية والشكاوى بشأن التفاوت والعجز التجاري المزمن والبرامج الحكومية المُبذرة.

كما أن عددًا متزايدًا من الاقتصاديين يقرّ بأن النموذج النيوكلاسيكي هو حجر الأساس في التحليل الاقتصادي.

وهو ما يعني في نطاق الاقتصاد الجزئي ***microeconomics*** إدماج مبادئ العرض والطلب والربح والخسارة، التي تؤدي في ظل منافسة واسعة النطاق إلى توزيع كفء للموارد ونمو اقتصادي واقتصاد ذاتي التنظيم ***selfregulating***. وفي ظل المنافسة ونظام معقول للعدالة، فإن ميل الإنسان الطبيعي لتأكيد ذاته يؤدي للرفاهية الاجتماعية. وكما كتب آدم سميث منذ أكثر من مائتي سنة: "قليلة هي المتطلبات الأخرى، لنقل دولة من أدنى حالات البربرية إلى أعلى درجات الثراء، إذا ما توفر سلام وضرائب معقولة وإدارة تقاضي مقبولة" (دانهيرت ١٩٧٤، ٢١٨).

كما يعني في نطاق الاقتصاد الكلي ***macroeconomics*** تدريس النموذج الكلاسيكي في الادخار والسياسة المالية المستقرة والمسئولية المالية والتجارة الحرة والحرية الاقتصادية والسياسية الواسعة وحكم القانون الراسخ في النظام القضائي. وكما يشير جيمس جوارتني "من الواضح أن النظام القانوني – حكم القانون وحماية حقوق الملكية واستقلال السلطة القضائية ونزاهة نظام المحاكمات – هو الوظيفة الأكثر أهمية للحكومة، والمكون الأساسي في كلٍ من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، والمتغير الأكثر معنوية إحصائيًا من المتغيرات الأخرى" بما في ذلك حجم الحكومة والنظام النقودي والتجارة والتنظيمات (سكويسين ٢٠٠٥، ٣٢).

ويشير جوارتني ولاوسون إلى عدد من البلدان تفتقر لنظام قانوني محترم؛ وتعاني كنتيجة من الفساد وعدم حماية حقوق الملكية وضعف تنفيذ العقود والبيئات التنظيمية المتناقضة، خصوصًا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويؤكدان أن "المنافع الهائلة من شبكة السوق – من مكاسب من التجارة والتخصص وتوسع السوق وتقنيات الإنتاج الكبير – لا يمكن أن تتحقق بدون نظام قانوني سليم" (جوارتني ولاوسون ٢٠٠٥، ٣٥). وقد أكد آدم سميث على كل هذه المبادئ الأساسية منذ أكثر من مائتي سنة في كتابه ثروة الأمم.

ثورة مضادة مفاجئة في هارفارد

يتجلى التحول بالعودة لمبادئ السوق والنموذج الكلاسيكي لآدم سميث بأفضل صورة في العمل الحديث لجريجوري مانكيو ***Gregory Mankiw*** بجامعة هارفارد. ففي مرجعه الدراسي، الاقتصاد الكلي ***Macroeconomics***، المكتوب أوائل التسعينيات، فاجأ مانكيو الأكاديمية الاقتصادية بالبدء بالنموذج الكلاسيكي والانتهاء بالنموذج الكينزي قصير الأجل، على عكس منهجية التعليم ***pedagogy*** الساموِيلسونية النموذجية.

ولنتذكر أن كينز حاول عام ١٩٣٦م أن يُحل "نظريته العامة" للاقتصاد محل نموذج آدم سميث، ذلك النموذج الكلاسيكي الذي أصرّ كينز على أنه "حالة خاصة" من النظرية العامة، حالة تنطبق فقط في أحوال العمالة الكاملة. بينما اليوم نرى مانكيو الذي يعتبر نفسه "كينزيًا جديدًا" ***neo-Keynesian*** أعاد مرةً أخرى النموذج الكلاسيكي لآدم سميث لمكانته باعتباره النظرية العامة الحقيقية، جاعلاً النموذج الكينزي للعرض والطلب الكُليَّين هو الحالة "الخاصة"، التي تُرجَأ لآخر الكتاب.

لقد كانت نقلة عبقرية وثورية – وبالأحرى ثورة مضادة كاملة – تمثل انعكاسًا لتغير فلسفي أساسي. فباعتبار النموذج الكلاسيكي يمثل "الاقتصاد الحقيقي في الأجل الطويل" يكون مانكيو قد شخّص الآثار الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، باعتبارها بدلاً من أن تعمل كمضاعف، فإنها "تزاحم" رأس المال الخاص، "يقابل زيادة المشتريات الحكومية بالضرورة نقص مساوٍ في الاستثمار (الخاص)... فاقتراض الحكومة يقلل الادخار الوطني" (مانكيو ***Mankiw 1994***، ***62***).

وفي مراجع دراسية سابقة، أكّد ساموليسون وزملاؤه الطبيعة الدورية للرأسمالية، وكيف يمكن للاقتصاد أن يستقر من خلال السياسات الكينزية، وعلى العكس ناقش مانكيو في كتابه "الاقتصاد الكلي" النمو الاقتصادي أولاً، قبل الفصول التي تتناول دورة الأعمال. وباستخدام نموذج سولو للنمو، تبنى مانكيو مدخلاً قويًا داعمًا للادخار ***prosaving***، يكون وفقًا له "معدل الادخار هو المحدد الرئيسي لاطراد رصيد رأس المال ومستوى عالٍ للناتج، فلو أن معدل الادخار منخفض؛ فإن الاقتصاد لن يملك سوى رصيد رأسمال صغير وحجم ناتج منخفض" (١٩٩٤، ٦٢).

فما هو أثر المدخرات العالية؟

"ترفع زيادة معدل الادخار معدل النمو حتى يصل الاقتصاد لحالة استقرار جديدة"، ومُبتعدًا عن قبول مفارقة الادخار، كتب مانكيو باستحسان عن تلك الأمم التي تحقق معدلات ادخار عالية، وضمّن حتى حالات دراسة عن معجزات نمو ما بعد الحرب العالمية الثانية في اليابان وألمانيا (وهى أمثلة تم تجاهلها عمليًا في مرجع ساموليسون الدراسي).

ولذلك أيّد مانكيو السياسات الهادفة لزيادة معدلات الادخار وتكوين رأس المال في الولايات المتحدة، بما فيها إمكانية تعديل نظام الضمان الاجتماعي من نظام الدفع الضريبي المستمر من المنبع ***pay-as-you-go*** إلى خطة مُمولة بالكامل، رغم أنه لم يناقش خصخصته بالكامل (١٩٩٤، ١٠٣-٣٤).

كذلك كانت البطالة مسألة أخرى قاربها مانكيو بطريقة غير كينزية. فما الذي يسبب البطالة في رأيه؟

استنادًا لمعدل فريدمان "الطبيعي" للبطالة، تقلل إعانة البطالة وتشريعات العمل المشابهة حوافز المُعطلين للبحث عن عمل، كما قدم دليلاً على أن العمل المُنظم نقابيًا واعتماد حد أدنى للأجر وقوانين أجور المعيشة ***living-wage laws*** تعمل فعليًا على زيادة معدل البطالة، كما قدم أخيرًا دراسة حالة عن يوم عمل هنري فورد ***Henry Ford*** الشهير ذي الخمس دولارات كمثال على الإنتاجية الأعلى والأجور المتزايدة.

واقتبس مؤيدًا من ميلتون فريدمان قوله عن السياسة النقدية "التضخم هو دائمًا وفي كل مكان ظاهرة نقودية"، مُستخدمًا عديدا من الأمثلة، بما فيها التضخم الجامح *hyperinflation* في ألمانيا فترة ما بين الحربين، لتأكيد التكاليف الاجتماعية للتضخم (١٩٩٤، ١٦١-٦٩).

وأتبع مانكيو كتابه السابق بمرجع دراسي جديد في مبادئ الاقتصاد، نشره عام ١٩٩٧م. ومثل نصه السابق المُوجه للمستوى المتوسط، كان مرجعه الدراسي الجديد مُكرسًا بالكامل تقريبًا للاقتصاد الكلاسيكي، مُرجئًا النموذج الكينزي للفصول الأخيرة. والمثير للدهشة، أنه لم يذكر به معظم التحليل الكينزي التقليدي: فلا دالة استهلاك ولا صليب كينزي ولا ميل للادخار ولا مفارقة ادخار، فقط مجرد إشارة مختصرة للمضاعف.

ولذلك ها نحن نرى تغيرًا في علم الاقتصاد، وهو تغير يأتي من كامبريدج وماساشوستس، أي نفس الأماكن التي بدأت منها الثورة الكينزية في أمريكا.

ساموبلسون: السياسة المالية تُخلع عن عرشها!

حتى بول ساموبلسون أصبح مُجبرًا على تغيير محور تركيزه في الطبعات الحديثة من مرجعه الدراسي؛ جزئيًا بفعل التاريخ، وجزئيًا بسبب تأثير شريكه في الكتاب ويليام نوردهاوس. هذا ما توحي به طبعة الذكرى الخمسين لصدور اقتصاد ساموبلسون (١٩٩٨).

فبالإضافة لاستبدال قسم في تأييد الادخار بدلاً من قسم مفارقة الادخار، كذا ذكر أن "الدين العام الكبير يمكن أن يقلل النمو الاقتصادي طويل الأجل" (ساموبلسون ونوردهاوس ١٩٩٨، ٦٥٢)، فإن الصدمة الكبرى كانت تخلي ساموبلسون عن السياسة المالية. فقد أبرزت الطبعة السادسة عشرة هذا التصريح بالألوان "لم تعد السياسة المالية أداة رئيسية للاستقرار في الولايات المتحدة،

وستظل سياسة الاستقرار في المستقبل المنظور تُعالج أساسًا بسياسة الاحتياطي الفيدرالي النقودية" (١٩٩٨، ٦٥٥).

باختصار، ربما خسر ميلتون فريدمان وفريدريك هايك وأنصار السوق الحر النقاش في البداية، لكنهم ربحوا الحرب، وكما خلص ساموبلسون "ترافق الاتجاه المتنامي نحو السوق مع رغبة واسعة الانتشار في حكومة أصغر وتنظيمات أقل وضرائب أكثر انخفاضًا" (١٩٩٨، ٧٣٥). وقد عبر عن فزعه من هذه النتيجة بإنهاء طبعة الذكرى الخمسين بملاحظة فاسدة، حيث وصف الاقتصاد العالمي الجديد بأنه "عديم الرحمة" يتميز بتفاوت "متنامي" وبيئة تنافسية "قاسية".

لكن الإنجاز - انتصار السوق والاقتصاد الكلاسيكي - يبدو غير قابل للنقض، فقد وحد فريدمان وهايك، اللذان يمثلان مدرستين مختلفتين من اقتصاد السوق الحر (شيكاغو وفيينا)، القوات في ضربة مزدوجة واحدة عكست اتجاه الأفكار (يرجين وستانسلاو ١٩٩٨، ٩٨).

من العلم الكئيب إلى العلم الإمبريالي: لعل ألف زهرة تتفتح

أدت إعادة تأسيس اقتصاد السوق الحر الكلاسيكي، بزعامة اقتصاديين من جامعة شيكاغو، في الفصول الدراسية وقاعات الحكومة إلى طفرة مدهشة في تطبيقاته في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

لقد اعتقد كينيث بولدينج ***Kenneth E. Boulding*** (١٩١٩-٩٣)، البروفيسور لوقت طويل بجامعة كولورادو والرئيس السابق للجمعية الاقتصادية الأمريكية، دائمًا أن علم الاقتصاد يجب أن يكون علمًا انتقائيًا، وأن يتقارب ويتشارك الاهتمامات مع المجالات الأخرى. والآن يتحقق حلمه، فكغزو عسكري، يجتاح علم آدم سميث كل العلوم الاجتماعية - القانون والعدالة الجنائية والمالية والإدارة والسياسة والتاريخ وعلم الاجتماع والحركات البيئية ***environmentalism*** والدين وحتى الرياضة.

لقد اعتاد الاقتصاد أن يكون "العلم الكئيب" كما وصفه ساخرًا الناقد الإنجليزي توماس كارليل في خمسينيات القرن التاسع عشر، لكن المواقف تتغير بسرعة في القرن الحادي والعشرين، بتطبيق مبادئه الجزئية الخاصة بالمنافسة والحوافز وتكلفة الفرصة البديلة لحل مجموعة كبيرة من المشاكل العامة والخاصة.

باختصار، أصبح علم اقتصاد القرن الحادي والعشرين "علمًا إمبرياليًا" (سكويسين ٢٠٠١، ٧-١٠). وفيما يلي مجرد بضعة أمثلة للدور المتزايد للاقتصاد في المجالات الأخرى:

لعب جاري بيكر ***Gary Becker*** دورًا فعالاً في تطبيق مبادئ العرض والطلب على علوم السلوك الإنساني، في مجالات من نوع التمييز العنصري والجريمة والزواج. كما أسهم رونالد كوز ***Ronald Coase***، وريتشارد بوزنر ***Richard Posner***، وريتشارد إيبشتاين ***Richard Epstein*** في تطور المجال المتعلق بتطور القانون والاقتصاد. وخلق هاري ماركوويتز ***Harry Markowitz***، وميرتون ميللر ***Merton Miller***، وويليام شارب ***William Sharpe***، وبورتون مالكييل ***Burton Malkiel***، وفيشر بلاك ***Fischer Black***، مع آخرين، مجال الاقتصاد المالي، خصوصًا تطبيقات كفاءة الأسواق ***efficiency markets*** على وول ستريت. وطبّق روبرت فوجل ***Robert Fogel*** ودوجلاس نورث ***Douglass C. North*** التحليل الإحصائي التطبيقي على أحداث واتجاهات تاريخية متنوعة، والذي يُعرف بالكليوميتريكس ***cliometrics***.

كذا قدم روبرت موندل ***Robert Mundell*** وآرت لافر ***Art Laffer*** وبول كريج روبرتس ***Paul Craig Roberts*** أثر "جانب العرض" في الاقتصاد في مسائل الضرائب والتنظيمات والتجارة، وكانوا قوة رئيسية في الحركة الدافعة نحو الضرائب المتساوية ***flat taxes*** كبديل للضرائب التصاعدية ***progressive taxes***.

كما طبّق الاقتصاديون المتأثرون بالسوق أدواتهم على مسائل المالية العامة، فأثناء الخمسينيات والستينيات كان الكينزيون يسيطرون على المجال، بقيادة

ريتشارد ماسجريف ***Richard Musgrave*** بمرجعه الدراسي "المالية العامة بين النظرية والتطبيق" (١٩٥٨)، وقد كان يرى أن هناك حاجة لسياسة حكومية بثلاثة رؤوس:

(١) التخصيص: لتقديم السلع العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها.

(٢) التوزيع: لإعادة توزيع الثروة وفرض العدالة الاجتماعية .

(٣) الاستقرار: لضمان استقرار اقتصاد رأسمالي متقلب بطبيعته .

وناقش ماسجريف جيمس بوكانان ***James Buchanan***، البروفيسور بجامعة جورج ماسون، وأحد مؤسسي مدرسة الاختيار العام ***public-choice school***. فدافع ماسجريف في نقاشهما المنشور عام ١٩٩٨م عن التأمين الاجتماعي والضرائب التصاعدية ونمو القطاع العام باعتباره "ثمنًا ندفعه مقابل الحضارة" (بوكانان وماسجريف ١٩٩٩، ٧٥). وفي سياق معالجته مخاوف اليوم من الحكومة المتضخمة، كتب ماسجريف "هل حالة حضارتنا بهذا السوء؟... أرى أن هناك الكثير الذي يجب أن نحسبه بجانب الدائن في سجل الحسابات، إن ترويض الرأسمالية مطلقة العنان وحقنها بالمسئولية الاجتماعية اللذين بدآ مع السياسة الجديدة ***New Deal***.... وإضفاء الصبغة الاجتماعية على النظام الرأسمالية... كانت كلها ضرورات لبقائه هو نفسه ولبناء مجتمع جيد" (١٩٩٩، ٢٢٨). كما ذكر أيضًا "المكاسب الهائلة" للنساء والسود في القرن العشرين.

على الجانب الآخر، حمّل بوكانان السياسات الديموقراطية المسئولية عن القطاع العام "المتضخم"، "مع حكومات واجهت ادعاءات بحقوق بلا نهاية"، انتهت بـ "فساد أخلاقي" (بوكانان ١٩٩٩، ٢٢٢). كما أيّد تقييد الحكومة من خلال قواعد وقيود دستورية. منتهيًا لوصف الخلاف بينهما باختصار مفيد بأن "ماسجريف يثق بالسياسيين، أما نحن (بوكانان) فلا نثق بهم" (بوكانان وماسجريف ١٩٩٩، ٨٨).

فمن كسب النقاش؟

لا تزال رؤى ماسجريف سائدة في المراجع الدراسية الكينزية، لكن كتبه نادرًا ما يُستشهد بها، ولم تتم إعادة طباعتها منذ وقت طويل، بينما على الجانب الآخر فاز جيمس بوكانان بجائزة نوبل عام ١٩٨٦م، وأُضيفت نظرية الاختيار العام خاصته لمعظم المناهج الدراسية، حتى بول ساموبلسون أشار لعمل بوكانان وجوردون تولوك *Gordon Tullock* عن الاختيار العام في آخر طبعة من مرجعه الدراسي.

وبحسب نظرية الاختيار العام، فإن الحوافز والانضباط اللذين يحكمان السوق غالبًا ما يغيبان عن الحكومة، فالمصوتون لا يملكون حافزًا كبيرًا للسيطرة على تجاوزات المشرعين، الذين يميلون بدورهم لأن يكونوا أكثر تجاوبًا مع مجموعات المصالح القوية؛ وكنتيجة تدعم الحكومة المصالح الخاصة للمجموعات التجارية وغيرها، بينما تحمّل الجمهور العام بالضرائب والتنظيمات المكلفة والمسرفة.

وقد أوصى بوكانان وغيره من منظري الاختيار العام بسلسلة من القواعد والقيود الدستورية لتعديل مسار القطاع العام الضال وجعله يعمل بشكل أكثر مسئولية (بوكانان وتولوك ١٩٦٢).

مؤرخ اقتصادي يحل ألغاز الكساد الكبير

مثل آخر لمراجعة التاريخ هو ما قدمه المؤرخ روبرت هيجز *Robert Higgs* من جامعة سياتل من تفسير جديد للكساد الكبير، حيث يرى أنه جوهريًا هناك ثلاث فترات انتقالية في هذا الحدث المهم: الانكماش العظيم (١٩٢٩-٣٢)، الامتداد العظيم (١٩٣٣-٣٩)، الهروب العظيم (١٩٤٠-٤٦).

فما الذي سبّب الكساد العظيم؟ ولماذا طال بهذه الدرجة؟ وهل أعادت الحرب العالمية الثانية حقًا الرخاء؟

كما أشرنا في بداية هذا الفصل، لعب فريدمان دورًا مهمًا في تحديد سبب الكساد الكبير، فلم يكن السبب القطاع الخاص، بل الاحتياطي الفيدرالي الذي تسيطر عليه الحكومة، هو من دفع الاقتصاد عن الحافة أعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٢م.

ما الذي سبب ركودًا بطول عقد من الزمان في الاقتصاد العالمي، والذي تسبب بدوره في تحول المرجعية المعرفية ***paradigm*** من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الكينزية؟

يقدم هيجز إجابة لم ينتبه لها الاقتصاديون سوى بشكل مبهم، ففي دراسة مُعمقة لفترة الثلاثينيات، ركز هيجز على نقص الاستثمار الخاص أثناء الفترة، ومع إقرار معظم الاقتصاديين بأن الاستثمار هو مفتاح التعافي من الركود، أظهر هيجز كيف أعاقت مبادرات السياسة الجديدة الاستثمار الخاص مرارًا وتكرارًا؛ مُدمرةً المستثمر وثقة مجتمع الأعمال المطلوبين بشدة. وقد تضمنت هذه البرامج برنامج تعافٍ وطني وتشريعات مُحابية للعمالة وتنظيمات حكومية وزيادات ضريبية عنيفة (هيجز ٢٠٠٦، ٣–٢٩).

وفي تحليل لامع آخر، هاجم هيجز الرؤية الأرثوذكسية القائلة بأن الحرب العالمية الثانية أنقذتنا من الكساد وأعادت الاقتصاد للعمالة الكاملة. بينما الحقيقة أن الحرب أعطت فقط مظهر التعافي؛ كون الجميع تم توظيفه، لكن الواقع مع ذلك أن الاستهلاك والاستثمار الخاصين انخفضا بينما يقاتل الأمريكيون ويموتون لأجل بلدهم. ولم تتحقق العودة لازدهار حقيقي – الهروب العظيم الحقيقي – سوى بعد انتهاء الحرب، عندما انتهت قيود فترة الحرب، وعادت معظم الموارد المُستخدمة في الإنتاج العسكري للإنتاج المدني. ففقط بعد أن ذهبت الحرب، عاد الاستثمار الخاص وثقة مجتمع الأعمال وإنفاق المستهلك للمقدمة (هيجز ٢٠٠٦، ٦١–٨٠).

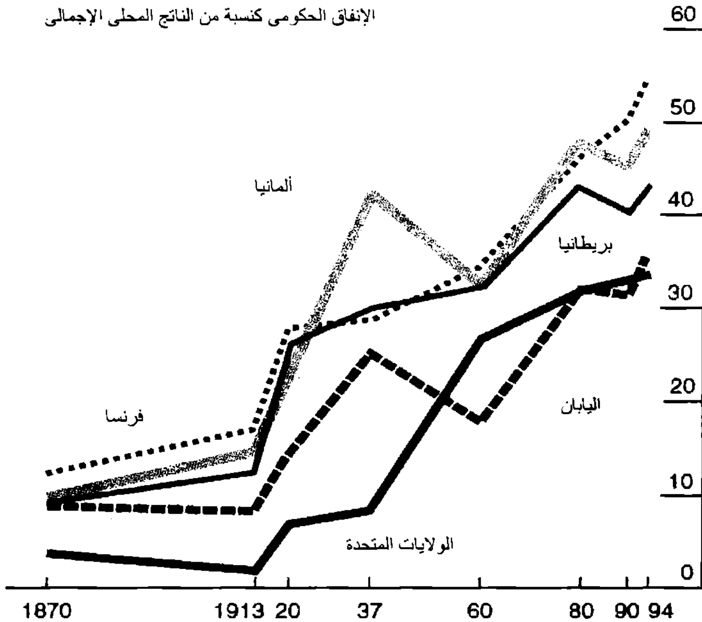
ويقود تجاهل نصيب الحكومة (ح) في أرقام الناتج المحلي الإجمالي لفهم أفضل لما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، فالاستهلاك (س) والاستثمار (ث) تباطأ وحتى هبطا بعض الشيء أثناء أعوام ١٩٤٠ – ١٩٤٥م، ثم ارتفعا بحدة بعد الحرب أعوام ١٩٤٦ – ١٩٤٨م.

ولم يقبل الجميع هذه النتائج الجديدة نسبيًا، لكن هناك وعيًا متناميًا يؤكد على أنه يجب تحميل "قصور الحكومة" قدرًا كبيرًا من المسئولية عن فترة ١٩٣٠ – ١٩٤٥م الصعبة في تاريخ الاقتصاد الأمريكي.

نقاشات اليوم: التحدي الجديد من كينز وماركس

امتد تطبيق مبادئ السوق في كل الاتجاهات في الماضي القريب، لكن انتصار اقتصاد السوق الحر لا يزال أبعد من أن يكون مكتملاً، فإن كانت كثير من الانتصارات قد تحقق على الورق، فإن الأمر ليس كذلك في ميدان السياسة المُطبقة، فرغم تصريح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ***Bill Clinton*** بأن "زمن الحكومة الكبيرة انتهى"، وصل حجم الحكومة في البلدان الصناعية لمستويات هائلة (انظر الشكل ٧ – ٢).

شكل (٧ – ٢): نمو الحكومة في خمس بلدان صناعية



المصدر: مجلة الإيكونوميست ***Economist*** (أبريل ٦، ١٩٩٦)، أُعيد طبعه بإذن من المجلة.

الإيجابي في الأمر، أنه يبدو أن أحجام الحكومات قد وصلت لحدودها القصوى، ففي معظم البلدان ينمو القطاع الخاص الآن أسرع من القطاع العام، وهو ما يصدق خصوصًا على البلدان النامية (فقد انخفض نصيب الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٠ % إلى ٢٠ % في الصين على سبيل المثال)، لكن هذا الاتجاه يمكن أن يعكس نفسه سريعًا إذا تغيرت الظروف الاقتصادية وعانت بلد أو منطقة ما من ركود أو أزمة أخرى، فهذا ما يشهد به نمو الحكومة بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة وحول العالم عام ٢٠٠١م.

ورغم الخصخصة وتخفيف التنظيمات وتخفيضات الضرائب لدعم جانب العرض، لا تزال الحكومات تدخلية وبيروقراطية ومتعطشة للإيرادات. وذلك رغم الكثير الذي يستطيع اقتصاديو السوق الحر تقديمه للمشرعين ورجال الأعمال لمساعدتهم على رفع كفاءتهم.

وسيكون من الخطأ والمضلل جدًا القول: إن كينز أو حتى ماركس قد ماتا، فالعكس هو الصحيح بالضبط، فلا يزال للتفكير الكينزي والماركسي صوت قوي حتى اليوم.

فلو دخل بلد ما في نزاع عسكري أو ركود عميق أو أي أزمة أخرى؛ يتصدر النموذج الكينزي الواجهة فورًا: داعيًا للإنفاق بأي تكلفة، حتى لو كان يعني تمويلاً كبيرًا بالعجز. فالمفهوم الكينزي المضلل بأن إنفاق المستهلك، وليس الادخار وتكوين رأس المال والتقنية، هو ما يقود الاقتصاد، لا يزال مفهومًا شديد الرواج في مكاتب الحكومة والدوائر المالية. كما أن بلدانًا كالصين واليابان يتم انتقادها لأنها تدخر كثيرًا؛ إذ يصرّ الكينزيون على أنها بحاجة لتحفيز "الطلب المحلي" إذا كانت تريد التقدم.

وتشيع بين الكينزيين والماركسيين التوقعات بأن يتعرض المجتمع المالي العالمي القائم على دعه يعمل لأزمة مُنهكة وغير متوقعة، كما يعبرون عن قلق عميق من أن رجال الأعمال والمضاربين والطبقة الغنية عمومًا يستفيدون من

الاقتصاد العالمي الجديد والعملية السياسية بأكثر مما تفعل الطبقات الوسطى والدنيا. وتمثل مقولة "التخفيضات الضريبية تفيد الأغنياء أكثر من الفقراء" لازمة متكررة.

كما يشكو ناقدو السوق باستمرار من التفاوت المتنامي في الدخل والثروة والفرص، رغم الدعاوى العكسية لاقتصاديي السوق الحر. كذا فإن هؤلاء النقاد شديدو الاعتراض على اتفاقات التجارة الحرة والخسائر المحتملة في الوظائف لدى المنتجين في الصين والمكسيك والبلدان النامية الأخرى.

ويحظى الدور المركزي للسياسة النقودية الحكومية باهتمام عالمي. ورغم أن السياسة المالية قد تكون قد خُلعت عن عرشها كأداة استقرار، فإن سياسة البنك المركزي تبدو قد أخفقت في أن تقوم بوظيفتها في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما أن السلطات النقدية أصبحت معروفة بكونها تخطئ وتتجاوز ***overshoot*** مُستهدفاتها من أسعار فائدة ومعدلات تضخم. وتميل استجاباتها لكل أزمة، سواء كانت أزمة عملة أو ركودا اقتصاديا، لاعتماد سياسة "النقود السهلة"، بضخ سيولة في النظام الاقتصادي وخفض معدلات الضريبة لما دون المعدل الطبيعي. فكانت النتيجة اختلالاً هيكليًا متزايدًا وفقاعات أصول ***asset bubbles*** في الأسهم والعقارات والقطاعات الأخرى. فإلى أي مدى يمكن أن تستمر تلك السلطات بسياسات عدم الاستقرار هذه، دون أن يظل حدوث أزمة مالية عالمية كبيرة لائحًا في الأفق. ويمثل سعر الذهب مؤشرًا قيّمًا لعدم الاستقرار العالمي، فهو في ارتفاع مستمر في الفترة الأخيرة.

وتمثل المسألة البيئية موضوعًا آخر للجدل. فكيف تستطيع الأمم النمو ورفع مستويات معيشتها دون إفساد الهواء وتلويث الماء وتدمير الغابات والتسبب في الدفيئة العالمية؟

ويتجاوز الجدل توماس مالثوس (الفصل الثاني)، ليرتبط بالمخاوف الحالية والتاريخية بشأن النمو غير المحدود والموارد المحدودة. وفي هذا الجدل الإيكولوجي قدم الاقتصاديون غير المتشائمين مساهمات عديدة لخفض التلوث والمشاكل البيئية الأخرى.

فلحل مشكلة "مأساة المشاعات" *tragedy of the commons* مثلاً، أكد اقتصاديو السوق على الحاجة لترسيخ حقوق الدفاع عن الماء وصيد السمك وأراضي الغابات؛ كي يكون لدى المالكين حافز مناسب للحفاظ على مواردهم بشكل متوازن.

وفي مسألة تلوث الهواء، أوصى اقتصاديون بفرض رسوم تلوث *pollution fees* ورخص سوقية للتلويث *marketable permits to pollute*، فتُفرض رسوم تلوث عقابية على المُتسببين بالتلوث، تتناسب كميًا مع ما تسببوا به من تلوث، وهي ممارسة شائعة في أوروبا. كذا تسمح الرخص السوقية للمتسببين بالتلوث ببيع مسموحاتهم منه للمنشآت الأخرى، الأمر الذي نجح في خفض معدل التلوث في الولايات المتحدة (أندرسون وليال ٢٠٠١).

تحدي ستيجلتز: هل قصور السوق هو قصور عام؟

هو جوزيف ستيجلتز *Joseph Stiglitz* البروفيسور بجامعة كولومبيا والفائز بجائزة نوبل عام ٢٠٠١م عن عمله في اقتصاديات المعلومات، وهو كينزي ذو موقف عنيد من آدم وسميث ونموذج التوازن التنافسي، واليد الخفية بالنسبة له إما أنها "ببساطة غير موجودة أو على الأقل... مشلولة إن وُجدت" (ستيجلتز ٢٠٠١،٤٧٣).

وهو يقول :إن قصورات ونقائص السوق شديدة العمومية والخطورة لدرجة تجعل السوق دائمًا غير كفء وبحاجة لتصحيح الحكومة له، فالمعلومات غير كاملة في أسواق العمل والمنتجات والنقود والتجارة ورأس المال ١. ويؤكد أنه يمكن أن

---

(١) ساهم الكينزيون الجدد *Neo-Keynesians* على نطاق واسع في الحقل الجديد المعروف بـ "الاقتصاد السلوكي" *behavioral economics*، الذي يشكك في نموذج الكفاءة والتوقعات الرشيدة الخاص بمدرسة شيكاغو، كما يقترح طرائق لمواجهة ميل الأفراد لارتكاب أخطاء مالية، كقلة الادخار وإفراط الاستهلاك وسوء استخدام روافع الأسواق المالية، انظر على سبيل المثال:

تحدث بطالة بمعدلات خطرة حتى مع عدم وجود قوانين حد أدنى للأجور ونقابات عمال. ويذكر أنه أثناء الكساد الكبير "لو كانت الأجور والأسعار أكثر مرونة؛ فلربما أصبحت الأمور أسوأ" (٢٠٠١، ٤٧٧).

ويرى ستيجلتز أن البطالة الإجبارية لا تزال مشكلة! وربما زعم جاري بيكر وميلتون فريدمان وغيرهم من اقتصاديي شيكاغو أن السوق التنافسية تمنع التمييز والبطالة والفقر، لكن مدينة ستيجلتز الأصلية، مدينة جاري ***Gary*** بولاية إنديانا ***Indiana***، كانت "حتى في ذروة مجدها... موبوءة بالفقر والبطالة الدورية والتمييز العنصري الشديد" (٢٠٠١، ٤٧٣).

كذا أنجز ستيجلتز تحولاً آخر في المرجعية الفكرية ***paradigm*** بالعودة للنموذج الكينزي في نقص المعلومات، والذي "يقوّض" أسس التحليل التنافسي، بما يشمل رفض "قانون" العرض والطلب، وقانون السعر الواحد(*) (في السوق الواحد - المترجم) وفرضية السوق الكفؤة (٢٠٠١ : ٤٨٥)، فلماذا؟

لأن المعلومات في اقتصاد سوق لا مركزي هي معلومات "غير متناظرة" ***asymmetric***، أي إن "الناس لا يعرفون نفس الأشياء" ***different people know different things***؛ ما قد يؤدي إلى "أسواق مُفككة أو غير موجودة" (٢٠٠١، ٤٨٨–٨٩). فما يراه هايك شيئًا إيجابيًا يراه ستيجلتز شيئًا سلبيًا.

وردّ اقتصاديو السوق على حجة ستيجلتز بالقول: إنه بينما كان نقص المعلومات واسع الانتشار فعلاً، فإن نظام السوق غير كاملة التنافسية تعمل "كما لو" كانت كاملة التنافسية. ويبدو الاقتصاد التجريبي ***experimental economics*** مثلاً مُصدقًا لمدخل "كما لو" هذا.

ريتشارد تالار ***Richard Thaler*** (٢٠٠٤) وروبرت شيلر ***Robert Shiller*** (٢٠٠٥)، ومع ذلك فليس كل الاقتصاديين السلوكيين كينزيين، انظر جيريمي سييجل ***Jeremy Siegel*** (٢٠٠٥).

(*) فى السوق الواحد. (المترجم)

فقد قام فيرنون سميث ***Vernon L. Smith***، حائز نوبل من جامعة جورج ماسون ومؤسس الاقتصاد التجريبي، بإجراء تجربة لاختبار نموذج "المنافسة غير الكاملة" الخاص بتشامبرلين – روبنسون ***Chamberlin-Robinson***، السابق ذكره في الفصل الخامس، والذي يرى أن وجود عدد صغير من البائعين (أو المشترين) يخلق شكلا غير كامل من المنافسة؛ ما يؤدي لرفع الأسعار وخفض الناتج. وهو ما يجعل النموذج الاحتكاري غير الكامل غير كفء؛ ويدعم بالتالي ممارسات مقاومة الاحتكار الحكومية، بتفكيك الشركات الضخمة وفرض مزيد من المنافسة في الصناعة.

ومع ذلك قدم سميث ملاحظة مثيرة. إذ عندما خفض عدد المشترين والبائعين لبضعة منهم في تجاربه؛ كانت النتائج نفسها، فالسعر النهائي اقترب من السعر التنافسي الذي تحقق في ظل وجود عدد كبير من المشترين والبائعين؛ ما يعني ضمناً أن المنافسة داخل صناعة ما لا تقل بالضرورة إذا انحصرت بين عدد قليل من الشركات الضخمة (سميث ١٩٨٧، ٢٤١-٤٦).

وقد أكدت ملاحظة سميث هذه نتائج العمل السابق لجورج ستيجلر ***George Stigler*** وهاري جونسون ***Harry Johnson*** وآخرين من مدرسة شيكاغو، القائلة: إن المنافسة تكون قوية حتى بين عدد محدود من الشركات الكبيرة، فالشركات الاحتكارية تميل لإبقاء الأسعار تنافسية بسبب التهديد الدائم بدخول شركات كبيرة أخرى. وهكذا فالعالم يبدو "كما لو" كان تنافسيًا بالكامل (باجاوتي ١٩٩٨، ٤١١-١٢).

عودة رؤية آدم سميث

تخبرنا التجربة الطويلة التي عايشناها منذ آدم سميث أن الطريق للنمو الاقتصادي والرخاء والعدالة الاجتماعية يتحقق بضمان الأمة لمواطنيها أقصى حرية ممكنة ليسعوا خلف مصالحهم الخاصة والعامة في ظل نظام عدالة مقبول.

لكن نظام آدم سميث للحرية الطبيعة واجه التحديات في كل جيل تقريبًا منذ نشر كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦م، ولا يشكّل الوقت الحالي استثناءً.

لقد ازدهرت رؤية آدم سميث في الأسواق غير المُقيدة، وانتشرت عبر القناة الإنجليزية بين جان باتيست ساي وفريدريك باتيست والفلاسفة الفرنسيين، لكن لم يمض وقت طويل قبل أن يتعرض سميث الثوري للهجوم من آخر مكان ممكن تصوره، وهو مدرسته البريطانية نفسها. فقد قلب روبرت مالثوس وديفيد ريكاردو العالم المتفائل لآدم سميث رأسًا على عقب، وألقياه في هوّة القانون الحديدي لأجور الكفاف. والتحق جون ستيوارت ميل بالمصلحين الاجتماعيين الباحثين عن بديل طوباوي لما يُسمى بالعلم الكئيب. وعندما لم تكن المبادرات الطوعية تلوح في الأفق، جاء الراديكالي الخارج عن السيطرة كارل ماركس ليدفع علم الاقتصاد لعصر جديد من الاغتراب والصراع الطبقي والاستغلال والأزمة.

وبينما نحن على وشك التخلي عن أبينا الروحي الميت تقريبًا، جاء ثلاثة سامريّين *Samaritans* ١ ليبعثوا في آدم سميث الحياة، ستانلي جيفونز وكارل مانجر وليون فالراس. لقد أحيت الثورة الحدية الروح السميثية، وبمساعدة ألفريد مارشال في بريطانيا وجون بيتس كلارك في الولايات المتحدة، مع آخرين، بعثت سميث وحولته بالكامل لرجل كلاسيكي جديد كليًا.

ورغم جهود ثورشتين فبلن والمؤسسين الآخرين في شجب النموذج الرأسمالي الجديد، تمت مواجهة الانتقادات بفاعلية، خصوصًا بجهود ماكس فيبر.

وانتصب النموذج النيوكلاسيكي ***neoclassical paradigm*** قائمًا، وجاهزًا لتقديم المساهمات في العصر العلمي الجديد. وظل العصر الذهبي للاقتصاد الكلاسيكي يواجه الصعوبات، بينما يبحث إرفينج فيشر وكنوت فيكسل ولودفيج فون

---

(١) أصل اللفظ الطائفة السامرية التي ترى نفسها صاحبة التوراة الصحيحة وأنهم بنو إسرائيل الحقيقيون، والمؤلف استعار اللفظ ليشير للعلماء الثلاثة باعتبارهم حفظة الكتاب القابضين على الجمر الذين أتوا ليعيدوا الاقتصاد لجادة صوابه وأصول دينه السميثي!! (المترجم).

ميزيس عن القاعدة النقودية المُثلى لبيت آدم سميث، دون أن يتحقق إجماع حتى حدث انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩م، مُغرقًا العالم في أسوأ كساد في العصر الحديث.

ومرةً أخرى واجه آدم سميث موتًا وشيكًا. فالماركسيون كانوا متأهبين على الأطراف بانتظار الهجوم، حتى أتى طبيب جديد، هو جون ماينارد كينز، ليقدم للعالم دواءً جديدًا، اعتزم به إنقاذ آدم سميث واستعادته كأب للرأسمالية.

لكن ظهر أن كينز لا يصلح سوى كمنقذ مؤقت؛ لأن الآثار طويلة الأجل لعلاجه أدت لتورم المريض. وسيتطلب الأمر الطاقة الإبداعية لميلتون فريدمان وفريدريك هايك، الأحفاد الفكريين لآدم سميث، كي يشخصوا بشكل صحيح سبب المحنة، ويستعيدوا النموذج الذي يؤكد على اقتصاد قوي تنافسي.

ولا شك أن التحديات الجدية من قبل ماركس وكينز وأتباعهما كانت لها آثار إيجابية. فقد دفعت اقتصاديي السوق للرد على انتقاداتهما وانتقادات أتباعهما البارعة، وتحسين النموذج الكلاسيكي الذي أبدعه آدم سميث. والنتيجة أن إطار السوق النيوكلاسيكي اليوم أقوى من أي وقت مضى، وتطبيقاته منتشرة في كل مكان.

وفي الثلاثينيات، مع بداية الكساد الكبير، كتب جون ماينارد كينز مقالاً متفائلاً بعنوان "الإمكانات الاقتصادية لأحفادنا"، وبعد أن انتقد أتباعه الذين توقعوا كسادًا بلا نهاية وركودًا دائمًا، تنبأ بمستقبل مشرق، حيث ستصبح السلع والخدمات وفيرة جدًا ورخيصة لدرجة أن الرفاهية ستكون هي التحدي الأعظم، وحيث سيكون السؤال هو ما هي الأشياء المثمرة التي يمكن أن ينشغل بها المرء في وقت فراغه؟

وحسب كينز، سيصبح رأس المال رخيصًا جدًا لدرجة أن أسعار الفائدة قد تهبط لمستوى الصفر. وفي الواقع لم تهبط أسعار الفائدة للصفر، لكن مستويات معيشتنا ارتفعت بشكل ملحوظ، على الأقل في معظم مناطق العالم. وخلص كينز إلى أنها "لن تكون حماقة أن نأمل في إمكانية استمرار حدوث تقدم أعظم" (كينز ١٩٦٣ [١٩٣٠]، ٣٦٥).

إن قوى السوق تسير قُدمًا، وقد حوّل انهيار النمــوذج ***paradigm*** الكينــزي والشيوعية الماركسية "الاشتراكية الزاحفة" إلى "اشتراكية منهارة".

لكن من المستحيل تحديد إلى أي مدى يمكن أن يرتفع مستوى معيشة العـــالم إذا تحققت تجارة أوسع وتعريفات جمركية أقل ونظام ضريبي أبسط وحرية اختيار دراسية وخصخصة للضمان الاجتماعي ونظام عدالة نزيه ونظام نقودي مـــستقر، خاصةً مادامت السياسات السيئة وإهدار الموارد والكراهية الطبقية باقية ولا تموت سوى ببطء.

وكما كتب ميلتون فريدمان مرةً: "إن الحرية زهرة نادرة وحساسة" (١٩٩٨، ٦٠٥)؛ فإذا لم يبق اقتصاديو السوق يقظين؛ فإن الحرية الطبيعية والرخاء العـــالمي سيكونان في موقف الدفاع مرةً أخرى.

المراجع

Anderson, Terry L., and Donald R. Leal. 2001. *Free Market Environmentalism.* 2d ed. New York: Palgrave.

Arrow, Kenneth J., and F.H. Hahn. 1971. *General Competitive Analysis.* San Francisco: Holden-Day.

Barzun, Jacques. 1958 [1941]. *Darwin, Marx, Wagner.* 2d ed. New York: Doubleday.

Bastiat, Frédéric. 1998 [1850]. *The Law.* New York: Foundation for Economic Education.

Bauer, P.T. 1981. *Equality, the Third World and Economic Delusion.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Baumol, William J., and Alan S. Blinder. 1988. *Economics: Principles and Policy.* 4th ed. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

______. 2001. *Economics: Principles and Policies.* 8th ed. Ft. Worth, TX: Harcourt College Publishers.

Bean, Charles R. 1994. "European Unemployment: A Survey." *Journal of Economic Literature* 32, 2 (June): 573–619.

Berman, Marshall. 1999. *Adventures in Marxism.* New York: Verso.

Bhagwati, Jagdish. 1998. *A Stream of Windows.* Cambridge: MIT Press.

Black, R.D. Collison, A.W. Coats, and Craufurd D.W. Goodwin, eds. 1973. *The Marginal Revolution in Economics.* Durham, NC: Duke University Press.

Blaug, Mark. 1978. *Economic Theory in Retrospect.* 3d ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

______. 1985. *Great Economists Since Keynes.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

______. 1986. *Great Economists Before Keynes.* Atlantic Heights, NJ: Humanities Press International.

______. 1999. *Who's Who in Economics.* 3d ed. Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Blinder, Alan S. 1987. *Hard Heads, Soft Hearts.* Reading, MA: Addison-Wesley.

Blumenberg, Werner. 1998 [1962]. *Karl Marx: An Illustrated Biography.* London: Verso.

Boaz, David. 1997. *Libertarianism: A Primer.* New York: The Free Press.

Böhm-Bawerk, Eugen. 1959 [1884]. *Capital and Interest.* South Holland, IL: Libertarian Press.

———. 1962. "The Austrian Economists." In *Shorter Classics of Böhm-Bawerk.* South Holland, IL: Libertarian Press. Originally appeared in *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* (January 1891).

Boswell, James. 1933. *Life of Johnson.* 2 vols. New York: Oxford University Press.

Bottomore, Tom, ed. 1991. *A Dictionary of Marxist Thought.* 2d ed. Oxford: Blackwell.

Boyes, William, and Michael Melvin. 1999. *Macroeconomics*. 4th ed. Boston: Houghton Mifflin.

Breit, William, and Roger W. Spencer, eds. 1986. *Lives of the Laureates*. Cambridge, MA: MIT Press.

Brennan, Geoffrey, and Philip Pettit. 1993. "Hands Invisible and Intangible." *Synthese* 94: 191–225.

Bronfenbrenner, Martin. 1967. "Marxian Influences in 'Bourgeois' Economics." *American Economic Review* 57, 2 (May): 624–35.

Brown, William Montgomery. 1935. *Teachings of Marx for Girls and Boys*. Galion, Ohio: Bradford-Brown Educational Co.

Buchanan, James M., and Gordon Tullock. 1962. *The Calculus of Consent*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Buchanan, James M., and Richard A. Musgrave. 1999. *Public Choice and Public Finance: Two Contrasting Views of the State*. Cambridge, MA: MIT Press.

Buchholz, Todd G. 1999. *New Ideas from Dead Economists*. 2d ed. New York: Penguin.

Buckley, William F., Jr. 1951. *God and Man at Yale*. Chicago: Regnery.

Bush, George W. 2002. "President Honors Milton Friedman for Lifetime Achievements." www.whitehouse.gov/news/releases/2002/05/20020509-1.html.

Byrns, Ralph T., and Gerald W. Stone. 1989. *Economics*. 4th ed. Glenville, IL: Scott, Foresman.

Carlyle, Thomas. 1904. *Critical and Miscellaneous Essays*. London: Charles Scribner's Sons.

Chamberlin, Edward H. 1933. *The Theory of Monopolistic Competition*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Clark, John Bates. 1914. *Social Justice Without Socialism*. Boston: Houghton Mifflin.

______. 1965 [1899]. *The Distribution of Wealth*. New York: Augustus M. Kelley.

Coase, Ronald H. 1976. "Adam Smith's View of Man." *Journal of Law and Economics* 19: 529–46.

Colb, Ralph, Jr. 1982. "The Myth of the Marx-Darwin Letter." *History of Political Economy* 14, 4: 461–82.

Collins, Robert M. 1981. *The Business Response to Keynes, 1929–1964*. New York: Columbia University Press.

Cox, Michael, and Richard Alm. 1999. *The Myths of Rich and Poor*. New York: Free Press.

Danhert, Clyde E., ed. 1974. *Adam Smith, Man of Letters and Economist*. New York: Exposition.

D'Aulaire, Ingrid, and Edgar D'Aulaire. 1962. *D'Aulaire's Book of Greek Myths*. New York: Doubleday.

Denby, David. 1996. *Great Books*. New York: Simon and Schuster.

Desai, Maghnad. 2004. *Marx's Revenge*. New York: Verso.

Dewey, Donald. 1987. "John Bates Clark." In *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*. Vol. 1, 428–31. London: Macmillan.

Diggins, John Patrick. 1996. Max Weber: *Politics and the Spirit of Tragedy*. New York: Basic Books.

______. 1999. *Thorstein Veblen, Theorist of the Leisure Class*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Dorfman, Joseph. 1934. *Thorstein Veblen and His America.* New York: Augustus M. Kelley.

Downs, Robert B. 1983. *Books That Changed the World.* 2d ed. New York: Penguin.

D'Souza, Dinesh. 2005. "How Capitalism Civilizes Greed." www.dineshdsouza.com/articles/civilizinggreed.html.

Dobbs, Zygmund. 1962. *Keynes at Harvard.* New York: Probe.

Eaton, John. 1951. *Marx Against Keynes.* London: Lawrence and Wishart.

Eichengreen, Barry. 1992. *Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression.* New York: Oxford University Press.

Ekins, Paul, and Manfred Max-Neef. 1992. *Real-Life Economics: Understanding Wealth Creation.* London: Routledge.

Elzinga, Kenneth G. 1992. "The Eleven Principles of Economics." *Southern Economic Journal* 58, 4 (April): 861–79.

Engels, Friedrich. 2000 [1844]. *The Condition of the Working Class in England.* New York: Pathfinder.

Feuerbach, Ludwig. 1957 [1841]. *The Essence of Christianity.* New York: Harper Torchbooks.

Fisher, Irving. 1963 [1911]. *The Purchasing Power of Money.* 2d ed. New York: Augustus M. Kelley.

Fitzgibbons, Athol. 1995. *Adam Smith's System of Liberty, Wealth, and Virtue.* New York: Clarendon.

Fitzpatrick, Sheila. 1999. *Everyday Stalinism.* New York: Oxford University Press.

Foster, William T., and Waddill Catchings. 1927. *Business Without a Buyer.* Boston: Houghton Mifflin.

Friedman, Milton. 1968. *Dollars and Deficits.* New York: Prentice-Hall.

______. 1969. *The Optimum Quantity of Money and Other Essays.* London: Macmillan.

______. 1974. "Comment on the Critics." In *Milton Friedman's Monetary Framework,* ed. Robert J. Gordon, 132–37. Chicago: University of Chicago Press.

______. 1978. "Adam Smith's Relevance for 1976." In *Adam Smith and the Wealth of Nations: 1776–1976 Bicentennial Essays,* ed. Fred R. Glahe. Boulder: Colorado Associated University Press, 7–20.

______. 1981. *The Invisible Hand in Economics and Politics.* Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.

______. 1982 [1962]. *Capitalism and Freedom.* Chicago: University of Chicago Press.

______. 1986. "Keynes's Political Legacy." In *Keynes's General Theory: Fifty Years On,* ed. John Burton. London: Institute of Economic Affairs.

Friedman, Milton, and Rose Friedman. 1980. *Free to Choose: A Personal Statement.* New York: Harcourt Brace Jovanovich.

______. 1998. *Two Lucky People.* Chicago: University of Chicago Press.

Friedman, Milton, and Walter W. Heller. 1969. *Monetary vs. Fiscal Policy.* New York: W.W. Norton.

Friedman, Milton, and David Meiselman. 1963. "The Relative Stability of Monetary Velocity and the Investment Multiplier in the United States, 1897–1958." In *Stabilization Policies.* Report from the Commission on Money and Credit. Englewood Cliff, NJ: Prentice-Hall, 165–268.

Friedman, Milton, and Anna J. Schwartz. 1963. *A Monetary History of the United States, 1867–1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Fromm, Eric. 1966. *Marx's Concept of Man*. New York: Continuum.
Fukuyama, Francis. 2000. "Will Socialism Make a Comeback?" *Time*, May 22, 110–12.
Galbraith, John Kenneth. 1975 [1965]. "How Keynes Came to America." In *Essays on John Maynard Keynes*, ed. Milo Keynes, 132–41. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Garrison, Roger B. 1985. "West's 'Cantillon and Adam Smith': A Comment." *Journal of Libertarian Studies* 7, 2 (Fall): 287–94.
______. 2001. *Time and Money*. London: Routledge.
Glahe, Fred R., ed. 1978. *Adam Smith and the Wealth of Nations: 1776–1976 Bicentennial Essays*. Boulder: Colorado Associated University Press.
———. 1993. *Adam Smith's An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations: A Concordance*. Landam, MD: Rowman and Littlefield.
Gordon, H. Scott. 1967. "Discussion on *Das Kapital:* A Centenary Appreciation." *American Economic Review* 52, 2 (May): 640–41.
Gutiérrez, Gustavo. 1973. *A Theology of Liberation: History, Politics, and Salvation*, trans. Caridad Inda and John Eagleson. Maryknoll, NY: Orbis Books.
Gwartney, James D., and Robert A. Lawson. 2004. *Economic Freedom of the World*. Vancouver: Fraser Institute.
Gwartney, James D., Robert A. Lawson, and Walter E. Block. 1996. *Economic Freedom of the World: 1975–1995*. Vancouver: Fraser Institute.
Hahn, Frank. 1982. "Reflections on the Invisible Hand." *Lloyds Bank Review*, April, 1–21.
Hansen, Alvin. 1941. *Fiscal Policy and Business Cycles*. New York: W.W. Norton.
———. 1953. *A Guide to Keynes*. New York: McGraw-Hill.
Harrington, Michael. 1976. *The Twilight of Capitalism*. New York: Macmillan.
Harris, Sharon. 1998. "The Invisible Hand Is a Gentle Hand." HarryBrowne.org/articles/InvisibleHand.htm (September 14).
Harris, Seymour E., ed. 1947. *The New Economics: Keynes' Influence on Theory and Public Policy*. New York: Alfred A. Knopf.
———. 1948. *Saving American Capitalism*. New York: Alfred A. Knopf.
Harrod, Roy. 1951. *The Life of John Maynard Keynes*. New York: Harcourt, Brace.
Hart, Michael H. 1978. *The 100: A Ranking of the Most Influential Persons in History*. New York: Hart.
———. 1992. *The 100: A Ranking of the Most Influential Persons in History*. 2d ed. New York: Citadel.
Hayek, Friedrich. 1935 [1931]. *Prices and Production*. 2d ed. London: George Routledge and Sons.
______, ed. 1935. *Collectivist Economic Planning*. London: George Routledge and Sons.
______. 1939 [1929]. "The 'Paradox' of Thrift." In *Profits, Interest and Investment*. London: Routledge, 199–263.
______. 1944. *The Road to Serfdom*. Chicago: University of Chicago Press.
______. 1960. *The Constitution of Liberty*. Chicago: University of Chicago Press.

______. 1976. "Introduction: Carl Menger." In *Principles of Economics*, ed. Carl Menger. New York: New York University Press.
______. 1984. *The Essence of Hayek*, ed. Chiaki Nishiyama and Kurt R. Leube. Stanford, CA: Stanford University Press.
Hazlitt, Henry. 1959. *The Failure of the "New Economics."* Princeton, NJ: D. Van Nostrand.
______. 1977 [1960]. *The Critics of Keynesian Economics*. 2d ed. New York: Arlington House.
______. 1979 [1946]. *Economics in One Lesson*. 3d ed. New York: Arlington House.
Heilbroner, Robert. 1961. *The Worldly Philosophers*. 2d ed. New York: Simon and Schuster.
______. 1986. *The Essential Adam Smith*. New York: W.W. Norton.
______. 1989. "The Triumph of Capitalism." *New Yorker*, January 23, 98–109.
______. 1990. "Reflections After Communism." *New Yorker*, September 10, 91–100.
———. 1999 [1953]. *The Worldly Philosophers*. 7th ed. New York: Simon and Schuster.
Heilbroner, Robert, and Peter L. Bernstein. 1963. *A Primer on Government Spending*. New York: Random House.
Hession, Charles H. 1984. *John Maynard Keynes*. New York: Macmillan.
Hicks, John R. 1937. "Mr. Keynes and the 'Classics'; A Suggested Interpretation." *Econometrica* 5:2 (April), 147–59.
Higgs, Robert. 2006. *Depression, War, and the Cold War*. New York: Oxford University Press.
Hirschman, Albert O. 1997. *The Passions and the Interests*. 2d ed. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hobbes, Thomas. 1996 [1651]. *Leviathan*. New York: Oxford University Press.
Howard, M.C., and J.E. King. 1989. *A History of Marxian Economics, 1823–1929*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hutt, W.H. 1979. *The Keynesian Episode: A Reassessment*. Indianapolis, IN: Liberty Press.
Iannaccone, Laurence. 1991. "The Consequences of Religious Market Structure." *Rationality and Society* 3, 2 (April): 156–77.
Ingrao, Bruna, and Giorgio Israel. 1990. *The Invisible Hand: Economic Equilibrium in the History of Science*. Cambridge, MA: MIT Press.
Jevons, W. Stanley. 1965 [1871]. *The Theory of Political Economy*. 5th ed. New York: Augustus M. Kelley.
Johnson, Elizabeth, and Harry G. Johnson. 1978. *The Shadow of Keynes*. Oxford: Basil Blackwell.
Jorgensen, Elizabeth, and Henry Jorgensen. 1999. *Thorstein Veblen: Victorian Firebrand*. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
Jouvenel, Bertrand de. 1999. *Economics and the Good Life: Essays on Political Economy*, ed. Dennis Hale and Marc Landy. New Brunswick, NJ: Transaction.
Joyce, Helen. 2001. "Adam Smith and the Invisible Hand." http://plus.maths.org/issue14/features/smith/feat.pdf.
Kates, Steven. 1998. *Say's Law and the Keynesian Revolution*. Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Keynes, John Maynard. 1920. *Economic Consequences of the Peace.* New York: Harcourt, Brace.
______. 1923. *A Tract on Monetary Reform.* London: Macmillan.
______. 1930. *A Treatise on Money.* 2 vols. London: Macmillan.
______. 1951 [1931]. *Essays in Persuasion.* New York: W.W. Norton.
______. 1963 [1930]. *Essays in Biography.* New York: W.W. Norton.
______. 1971. *Activities 1906–1914: India and Cambridge. The Collected Works of John Maynard Keynes.* Vol. 15. London: Macmillan.
______. 1973a [1936]. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Macmillan.
______. 1973b. *The General Theory and After, Part I, Preparation. The Collected Works of John Maynard Keynes.* Vol. 13, ed. by Donald Moggridge. London: Macmillan.
Klamer, Arjo, and David Colander. 1990. *The Making of an Economist.* Boulder, CO: Westview.
Knight, Frank H. 1959. "Review of Ricardian Economics." *Southern Journal of Economics* 25, 3 (January): 363–65.
______. 1982 [1947]. *Freedom and Reform.* Indianapolis, IN: Liberty Fund.
Krugman, Paul. 2006. "Introduction to *The General Theory of Employment, Interest and Money.*" www.pkarchive.org/economy/GeneralTheoryKeynesIntro.html.
Kuttner, Robert. 1985. "The Poverty of Economics." *Atlantic Monthly* (February): 74–84.
Lai, Cheng-chung. 2000. *Adam Smith Across Nations.* New York: Oxford University Press.
Leamer, Edward. 1983. "Let's Take the Con out of Economics." *American Economic Review* 73, 1 (March): 31–43.
Lebergott, Stanley. 1976. *The American Economy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Lenin, V.I. 1970. *Selected Works.* 12 vols. Moscow: Progress.
Leontief, Wassily. 1938. "The Significance of Marxian Economics for Present-Day Economic Theory." *American Economic Review* 28, 2 (March supplement): 1–9.
Lichtheim, George. 1970. *A Short History of Socialism.* New York: Praeger.
Liebknecht, Wilhelm. 1968 [1901]. *Karl Marx Biographical Memoirs.* New York: Greenwood.
Linder, Marc. 1977. *Anti-Samuelson.* 2 vols. New York: Urizen.
Lindsey, Brink. 2002. *Against the Dead Hand: The Uncertain Struggle for Global Capitalism.* New York: John Wiley.
Lipsey, Richard G., Peter O. Steiner, and Douglas D. Purvis. 1987. *Economics.* 8th ed. New York: Harper & Row.
Lux, Kenneth. 1990. *Adam Smith's Mistake.* Boston: Shambhala.
McCloskey, Deirdre. 1998 [1985]. *The Rhetoric of Economics.* 2d ed. Madison, WI: University of Wisconsin Press.
Macfie, A.L. 1967. *The Individual in Society: Papers on Adam Smith.* London: George Allen & Unwin.
McGovern, Arthur F. 1980. *Marxism: An American Christian Perspective.* Maryknoll, NY: Orbis Books.
Macleod, H.D. 1896. *The History of Economics.* London: Bliss, Sands.

Malia, Martin. 1999. *Russia Under Western Eyes.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Malthus, Thomas Robert. 1985 [1798]. *An Essay on the Principle of Population.* New York: Penguin. (This edition contains the original 1798 first edition and *A Summary View of the Principle of Population.* published in 1830.)

Mandel, Ernest. 1976. "Introduction." *Capital.* Vol. 1. New York: Penguin.

Mandeville, Bernard. 1997 [1714]. *The Fable of the Bees, and Other Writings.* New York: Hackett.

Mankiw, N. Gregory. 1994. *Macroeconomics.* 2d ed. New York: Worth.

______. 1997. *Principles of Economics.* New York: Dryden Press.

Mantoux, Etienne de. 1952. *The Cathagian Peace.* Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press.

Marshall, Alfred. 1920 [1890]. *Principles of Economics.* 8th ed. London: Macmillan.

Marx, Karl. 1976 [1867]. *Capital.* Vol. 1. New York: Penguin.

———. 1980. *The Holy Family, or Critique of Critical Criticism.* New York: Firebird.

———. 1988. *The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844.* New York: Prometheus.

———. 1995. *The Poverty of Philosophy.* New York: Prometheus.

______. 2000. *Selected Writings.* 2d ed. Oxford: Oxford University Press.

Marx, Karl, and Friedrich Engels. 1964 [1848]. *The Communist Manifesto.* New York: Monthly Review Press.

———. No date. *Collected Works (Letters 1860–64).* Vol. 41. New York: International Publishers.

Mayo, Elton. 1945. *The Social Problems of an Industrious Civilization.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Meltzer, Allan H. 1988 [1968]. *Keynes's Monetary Theory: A Different Interpretation.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Menger, Carl. 1976 [1871]. *Principles of Economics,* trans. James Dingwall and Bert F. Hoselitz. New York: New York University Press.

Mill, John Stuart. 1884 [1848]. *Principles of Political Economy.* ed. J. Laurence Laughlin. New York: D. Appleton.

_______. 1989 [1859]. *On Liberty.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Minsky, Hyman P. 1982. *Can "It" Happen Again? Essays on Instability and Finance.* Armonk, NY: M.E. Sharpe.

______. 1986. *Stabilizing an Unstable Economy.* New Haven, CT: Yale University Press.

Mises, Ludwig von. 1966. *Human Action.* 3d ed. Chicago: Regnery.

______. 1971 [1912]. *The Theory of Money and Credit.* 2d ed. New York: Foundation for Economic Education.

______. 1972. *The Anti-Capitalist Mentality.* Spring Mills, PA: Libertarian Press.

———. 1980 [1952]. *Planning for Freedom.* 4th ed. Spring Mills, PA: Libertarian Press.

Modigliani, Franco. 1986. "Life Cycle, Individual Thrift, and the Wealth of Nations." *American Economic Review* 76, 3 (June): 297–313.

Moggridge, D.E. 1983. "Keynes as an Investor." In *The Collected Works of John Maynard Keynes,* 1–113. Vol. 12. London: Macmillan.

_____. 1992. *Maynard Keynes*. London: Routledge.
Montesquieu, Charles. 1989 [1748]. *The Spirit of the Laws*. ed. Anne Cohler, Basia Miller, and Harold Stone. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Muller, Jerry Z. 1993. *Adam Smith in His Time and Ours*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Musgrave, Richard A. 1958. *Public Finance in Theory and Practice*. New York: Macmillan.
North, Gary. 1993. "The Marx Nobody Knows." In *Requiem for Marx*, ed. Uri N. Maltsev. Auburn, AL: Ludwig von Mises Institute.
Novak, Michael. 1991. *Will It Liberate? Questions About Liberation Theology*. New York: Madison Books.
Padover, Saul K. 1978. *Karl Marx: An Intimate Biography*. New York: McGraw-Hill.
Patinkin, Don. 1956. *Money, Interest and Price*. New York: Harper & Row.
Payne, Robert. 1968. *Marx*. New York: Simon & Schuster.
_____. 1971. *The Unknown Marx*. New York: New York University Press.
Pearlstine, Norman. 1998. "Big Wheels Turning." *Time*, December 7, 70–73.
Phillips, A.W. 1958. "The Relationship Between Unemployment and the Rate of Change in Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861–1957." *Economica* 25 (November): 283-99.
Pigou, Arthur C., ed. 1925. *Memorials of Alfred Marshall*. London: Macmillian.
Pigou, Arthur C. 1943. "The Classical Stationary State." *Economic Journal* 53 (December): 343-51.
_____. 1947. "Economic Progress in a Stable Environment." *Economica* 14 (August): 180–88.
Plaut, Eric A., and Kevin Anderson. 1999. *Marx on Suicide*. Evanston, IL: Northwestern University Press.
Popper, Karl. 1972. *Conjectures and Refutations*. 4th ed. London: Routledge and Kegan Paul.
Powell, Jim. 2000. *The Triumph of Liberty*. New York: The Free Press.
Raddatz, Fritz J. 1978. *Karl Marx: A Political Biography*. Boston: Little, Brown.
Rae, John. 1895. *Life of Adam Smith*. London: Macmillan.
Rand, Ayn. 1964. *The Virtue of Selfishness*. New York: Signet.
Rashid, Salim. 1998. *The Myth of Adam Smith*. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
Read, Leonard E. 1999. "I, Pencil." Irvington, NY: Foundation for Economic Education. (Originally published in *Freeman*, December 1958.)
Ricardo, David. 1951. *On the Principles of Political Economy and Taxation*, ed. Piero Sraffa. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Robinson, Joan. 1933. *Economics of Imperfect Competition*. London: Macmillan.
Roemer, John E. 1988. *Free to Lose*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Rogge, Benjamin A., ed. 1976. *The Wisdom of Adam Smith*. Indianapolis, IN: Liberty Press.
Ross, Ian Simpson. 1995. *The Life of Adam Smith*. Oxford: Clarendon.
Rostow, W.W. 1960. *The Stages of Economic Growth*. Cambridge: Cambridge University Press.
_____. 1990. *Theorists of Economic Growth from David Hume to the Present*. New York: Oxford University Press.
Rothbard, Murray N. 1980. "The Essential Von Mises." In *Planning for Freedom*, by Ludwig von Mises, 234–70. 4th ed. Spring Mills, PA: Libertarian Press.

______. 1983 [1963]. *America's Great Depression*. 4th ed. New York: Richardson and Snyder.
______. 1995a. *Economic Thought Before Adam Smith*. Hants, UK: Edward Elgar.
______. 1995b. *Classical Economics*. Hants, UK: Edward Elgar.
Rothschild, Emma. 2001. *Economic Sentiments: Adam Smith, Condorcet, and the Enlightenment*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
St. Clair, Oswald. 1965. *A Key to Ricardo*. New York: Augustus M. Kelley.
Samuelson, Paul. 1947. *Foundations of Economic Analysis*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
______. 1948. *Economics*. New York: McGraw-Hill.
______. 1957. "Wages and Interest: A Modern Dissection of Marxian Economic Models." *American Economic Review* 47, 6 (May): 884–910.
———. 1960. "American Economics." In *Postwar Economic Trends in the U.S.*, ed. Ralph E. Freeman. New York: Harper.
______. 1961. *Economics*. 5th ed. New York: McGraw-Hill.
______. 1962. "Economists and the History of Ideas." *American Economic Review* 52, 1 (March): 1–18.
———. 1964. *Economics*. 6th ed. New York: McGraw-Hill.
———. 1966. *Collected Scientific Papers of Paul A. Samuelson*. Vol. 2. Cambridge, MA: MIT Press.
———. 1967a. *Economics*. 7th ed. New York: McGraw-Hill.
———. 1967b. "Marxian Economics as Economics." *American Economic Review* 57, 2 (May): 616–23.
———. 1968. "What Classical and Neoclassical Monetary Theory Really Was." *Canadian Journal of Economics* 1 (February): 1–15
———. 1970. *Economics*. 8th ed. New York: McGraw-Hill.
———. 1976. *Economics*. 10th ed. New York: McGraw-Hill.
———. 1977. *The Collected Scientific Papers of Paul A. Samuelson*. Vol. 4. Cambridge, MA: MIT Press.
———. 1990. "Foreword." In *The Principles of Economics Course*, ed. Phillips Saunders and William B. Walstad. New York: McGraw-Hill.
———. 1997. "Credo of a Lucky Textbook Author." *Journal of Economic Perspectives* 11, 2 (spring): 153–60.
Samuelson, Paul A., and William D. Nordhaus. 1985. *Economics*. 12th ed. New York: McGraw-Hill.
———. 1989. *Economics*. 13th ed. New York: McGraw-Hill.
______. 1998. *Economics*. 16th ed. New York: Irwin-McGraw-Hill.
Say, Jean-Baptiste. 1971 [1880]. *A Treatise on Political Economy*, trans C.R. Prinsep. 4th ed. New York: Augustus M. Kelley.
Schor, Juliet B. 1991. *The Overworked American*. New York: Basic Books.
Schumacher, E.F. 1973. *Small Is Beautiful*. London: Penguin.
Schumpeter, Joseph. 1950 [1942]. *Capitalism, Socialism and Democracy*. New York: Harper.
______. 1954. *History of Economic Analysis*. New York: Oxford University Press.
Schwartzchild, Leopold. 1947. *Karl Marx, the Red Prussian*. New York: Grosset and Dunlap.
Schweickart, David. 2002. *After Capitalism*. London: Rowman and Littlefield.

Seymour-Smith, Martin. 1998. *The 100 Most Influential Books Ever Written*. Toronto: Citadel.

Shaw, G.K. 1988. *Keynesian Economics: The Permanent Revolution*. Hants, UK: Edward Elgar.

Shiller, Robert J. 2005. *Irrational Exuberance*. 2nd ed. Princeton: Princeton University Press.

Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. 1998. *The Grabbing Hand: Government Pathologies and Their Cures*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Siegel, Jeremy J. 2005. *The Future for Investors*. New York: Crown/Business.

Simon, Julian L., ed. 1995. *The State of Humanity*. Cambridge, UK: Blackwell.

______. 1996. *The Ultimate Resource 2*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Skidelsky, Robert. 1992. *John Maynard Keynes: The Economist as Saviour, 1920–1937*. London: Macmillan.

______. 2003. *John Maynard Keynes: Economist, Philosopher, Statesman*. New York: Penguin Books.

Skousen, Mark. 1990. *The Structure of Production*. New York: New York University Press.

______, ed. 1992. *Dissent on Keynes: A Critical Appraisal of Keynesian Economics*. New York: Praeger.

______. 2001. *The Making of Modern Economics*. Armonk, NY: M.E. Sharpe.

______. 2005. *Vienna and Chicago, Friends or Foes?* Washington, DC: Capital Press.

Smith, Adam. 1947. "Letter from Adam Smith to William Strahan." In *Supplement to David Hume, Dialogues Concerning Natural Religion*, ed. Norman Kemp Smith. Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 248.

———. 1965 [1776]. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. New York: Modern Library.

———. 1982 [1759]. *The Theory of Moral Sentiments*, ed. D.D. Raphael and A.L. Macfie. Indianapolis, IN: Liberty Fund.

———. 1982 [1763]. *Lectures on Jurisprudence*, ed. R.L. Meek, D.D. Raphael, and P.G. Stein. Indianapolis, IN: Liberty Fund.

______. 1982. *Essays on Philosophical Subjects*, ed. W.P.D. Wightman. Indianapolis, IN: Liberty Fund.

———. 1987. *Correspondence of Adam Smith*, ed. E.G. Mossner and I.S. Ross. Indianapolis, IN: Liberty Fund.

Snooks, Graeme Donald. 1993. *Economics Without Time*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Sobel, Robert. 1980. *The Worldly Economists*. New York: The Free Press.

Solomou, S.N. 1987. "Nikolai Kondratieff." In *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*. Vol. 3, 60. London: Macmillan.

Solow, Robert W. 1965. "Economic Growth and Residential Housing." In *Readings in Financial Institutions*, ed. M.E. Ketchum and L.T. Kendall, 142–64. Boston: Houghton Mifflin.

Somary, Felix. 1986 [1960]. *The Raven of Zurich*. London: C. Hurst.

Soto, Hernando de. 2002. *The Other Path*. 2d ed. New York: Perseus Books.

______. 2003. *The Mystery of Capital*. New York: Basic Books.

Sraffa, Piero. 1960. *Production of Commodities by Means of Commodities*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Stafford, William. 1998. *John Stuart Mill*. London: Macmillan.
Stigler, George J. 1941. *Production and Distribution Theories*. New York: Macmillan.
______. 1966. *The Theory of Price*. 3d ed. New York: Macmillan.
———. 1976. "The Successes and Failures of Professor Smith." *Journal of Political Economy* 84, 6 (December): 1199–213.
Stiglitz, Joseph E. 2001. "Information and the Change in the Paradigm in Economics." *2001 Nobel Prize Lectures* (December 8), 472–525. Sweden: Nobel Prize Committee.
Sweezy, Paul M. 1942. *The Theory of Capitalist Development*. New York: Modern Reader.
Sweezy, Paul M., and Paul Baran. 1966. *Monopoly Capitalism*. New York: Monthly Review.
Sweezy, Paul M., and Harry Magdoff. 1977. *The End of Prosperity*. New York: Monthly Review.
Tarshis, Lorie. 1947. *The Elements of Economics*. Boston: Houghton Mifflin.
Terborgh, George. 1945. *The Bogey of Economic Maturity*. Chicago: Machinery and Allied Products Institute.
Thaler, Richard and Shlomo Benartzi. 2004. "Saving More Tomorrow: Using Behavioral Economics to Increase Employment Savings." *Journal of Political Economy* 112:S1 (February), 164–187.
Tobin, James. 1965. "The Monetary Interpretation of History: A Review Article." *American Economic Review* 55 (June): 466–85.
______. 1992. "The Invisible Hand in Modern Macroeconomics." In *Adam Smith's Legacy*, ed. Michael Fry, 117–29. London: Routledge.
Tvede, Lars. 1997. *Business Cycles: From John Law to Chaos Theory*. Amsterdam: Harwood.
U.S. Department of Commerce. 2000. "Gross Output by Industry, 1987–98." *Survey of Current Business*. Washington, DC: U.S. Department of Commerce. June.
Veblen, Thorstein. 1994 [1899]. *The Theory of the Leisure Class*. New York: Penguin.
Viner, Jacob. 1965. "Guide to John Rae's Life of Adam Smith." In *Life of Adam Smith*, by John Rae. New York: Augustus M. Kelley.
______. 1972. *The Role of Providence in the Social Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Vivo, G. de. 1987. "David Ricardo." In *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*. Vol. 4, 183–98. London: Macmillan.
Wallich, Henry C. 1960. *The Cost of Freedom*. New York: Collier.
Walras, Léon. 1954 [1874, 1877]. *Elements of Pure Economics*. Homewood, IL: Richard D. Irwin.
Weber, Max. 1930 [1904–05]. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: HarperCollins.
Wesson, Robert G. 1976. *Why Marxism? The Continuing Success of a Failed Theory*. New York: Basic Books.
West, Edwin G. 1976. *Adam Smith, The Man and His Works*. Indianapolis, IN: Liberty Press.
———. 1990. "Adam Smith's Hypotheses on Religion: Some New Empirical Tests." In *Adam Smith and Modern Economics*, 151–64. Hants, UK: Edward Elgar.

Wicksell, Knut. 1958. *Selected Papers on Economic Theory.* London: Allen and Unwin.
Wicksteed, Philip H. 1933. *The Common Sense of Political Economy.* Rev. ed. London: Routledge and Kegan Paul.
Wilson, Edmund. 1940. *To the Finland Station.* New York: Harcourt, Brace.
Wolff, Jonathan. 2002. *Why Read Marx Today?* Oxford: Oxford University Press.
World Bank. 1993. *The East Asian Miracle.* New York: World Bank.
Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. 1998. *The Commanding Heights.* New York: Simon & Schuster.
Ylikoski, Petri. 1995. "The Invisible Hand and Science." Science Studies 8: 32–43.
Yunus, Muhammad. 1999. *Banker to the Poor.* New York: Public Affairs.
Zarnowitz, Victor. 1992. *Business Cycles.* Chicago: University of Chicago Press.

الكاتب فى سطور

مارك سكويسين

اقتصادي محترف وخبير استثمار وأستاذ جامعي ومؤلف أكثر من عشرين كتابا، ويشغل حاليًا كرسي بينجامين فرانكلين للإدراة بجامعة غرانثام، قام بتدريس الاقتصاد والتمويل في كلية كولومبيا لإدارة الأعمال وفي جامعة كولومبيا في عاميّ ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م، وفي كلية روليز بفلوريدا بين عاميّ ١٩٨٦ – ٢٠٠٣م.

ومنذ عام ١٩٨٠م وهو رئيس تحرير نشرة ناجحة في التوقعات والاستراتيجيات في مجال الاستثمار، كذا هو رئيس واحدة من أكبر النشرات الإلكترونية في الاستثمار بحوالي ٣٠٠ ألف مشترك.

كما عمل سابقًا كمحلل لدى المخابرات المركزية الأمريكية، وكمدير مؤسسة التعليم الاقتصادي ***FEE*** في نيويورك، وكتب لصحف ومجلات وول ستريت جورنال وفوربس وعقل، وظهر بالمحطات التليفزيونية ***CNBC*** و ***CNN*** و ***ABC News*** و ***Fox News*** و ***C-SPAN Book TV***.

ومن أفضل كتبه مبيعًا كتاب "***The Making of Modern Economics***" و كتاب "***The Power of Economic Thinking***"، كما جمع وحرر عام ٢٠٠٦م السيرة الذاتية الكاملة لبنجامين فرانكلين.

وتكريمًا لجهوده في الاقتصاد والتمويل والإدارة قامت جامعة غرانثام بتغيير اسم كليتها في الأعمال إلى "كلية مارك سكويسين للأعمال".

المواقع الإلكترونية:

www.markskousen.com; www.mskousen.com

البريد الإلكتروني:

editors@markskousen.com

المترجم فى سطور

مجدي عبد الهادي

باحث ماجستير اقتصاد، كلية التجارة – جامعة المنصورة

كتب بالعديد من الصحف والدوريات المطبوعة والإلكترونية، منها: الطليعة٢١، الثقافة الجديدة، عالم الكاتب، إضاءات، الهافينغتون بوست. البداية، الكرامة، الحوار المتمدن.

ترجم العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة إلكترونيًا وورقيًا، أهمها مقالات أكاديمية لمجلة "أفريقية – عربية.. مختارات العلوم الاجتماعية" ولمجلة "كوديسيريا" التي تصدر عن المجلس الأفريقي لتنمية بحوث العلوم الاجتماعية بالسنغال بالتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة

صدر له كتيب "منظومة الإفقار الرأسمالي"، عن دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥م.

شارك فى تأليف:

٢٥ يناير.. التاريخ، الثورة، التأويل – مع ممدوح رزق وحسام شادي، دار عرب للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١١م.

مؤتمرات:

المجتمع المدنى والتغيير بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ سونيو برعاية رابطة التنمية والتعليم، القاهرة ، نوفمبر ٢٠١٦م.

البريد الإلكتروني:

magdy.abdelhadi@gmail.com

التصحيح اللغوى: محمود فتحى
الإشراف الفنى: حسن كامل

هذا كتاب في تاريخ الفكر الاقتصادي، لكنه ليس كتابا تقليديا يقدم عرضا شاملاً مُتسلسلاً للمدارس الاقتصادية المعروفة، بل هو يعتمد منهجا مختلفا يقسم وفقا له تاريخ الفكر الاقتصادي لثلاثة محطات وثلاث زوايا للنظر، فيركز على من أسماهم بـ "الثلاثة الكبار"، مُشكلاً منهم نقاط ارتكاز وانطلاق في عرض الثلاثة خطوط الأساسية في الفكر الاقتصادي.

فما بين آدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز، يتحرك المؤلف عارضا لحيواتهم وأفكارهم الرئيسية، مُحاولاً استكشاف العلاقات الجدلية بينها وكيف انتهت لنا في صورتها النهائية، دون أن ينغمس في مستوى تفصيلي من العرض الفني يبعده عن القارئ العادي. ومُتنقلاً بينهم عبر محطات فرعية يمثلها تلاميذهم وأشياعهم الرئيسيين، بما يسدّ الفراغات في عرضه غير التقليدي لهذا التاريخ الفكري الطويل.

لا يدعي الكاتب حيادا من أي نوع في عرضه للمفكرين الثلاثة وما يمثلونه من مدارس فكرية، وهذا أحد المناهج المُعتمدة في كتابة تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ يكون الكاتب واضحا في كونه يعرض لتاريخ الفكر من موقعه الفكري، وهكذا فكاتبنا بدءًا بمقدمته يبين انحيازه الكامل لمدرسة الحرية الاقتصادية التي يمثلها في نظره آدم سميث، ويضع على أساس انحيازه هذا ترتيبا للثلاثة الكبار من الأعلى للأدنى على أساس مسطرة "أيديولوجية" بحتة، وهى مسطرة الحرية الاقتصادية التي يتبناها!

تصميم الغلاف: عصام عبد الرحمن